



لا اله الا الله محمد رسول الله
صلى الله عليه وسلم

فتاوى الافكار على نحو الففار
تأليف مولانا محمد الامام
المولانا محمد حيدر الدين
ابن احمد الحنفى

العمدة
المجلد

ص ١٢٩ = ٥٧٧
٥٧٧ = ١٢٩

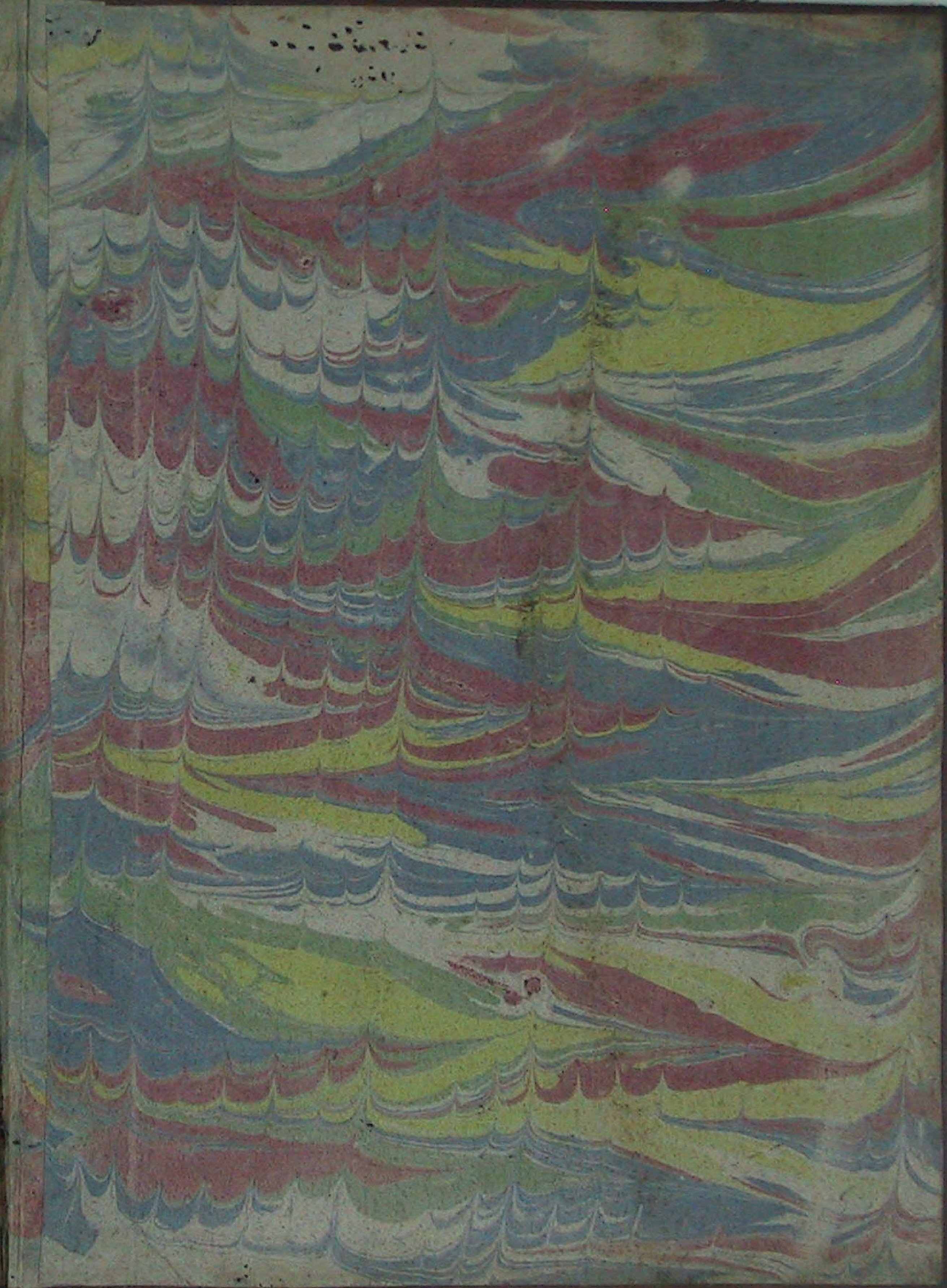
حكم الجمل بعد التكرار والمعارف الجيدة الخيرية الصالحة التي كانت فيها
ان كانت مرتبة بكرة محضه فمرصنه لربها او لموقف محضه فهي حال
عنها او بغير المحضه فيها فمرصنه لربها وكل ذلك ليس به وجود
المقصود وانقاذ المانع من غير اللبيب

والمستحقا طرفة
المولى والفضل
لدى القبول

بصحة النص
الوجه لغيره
١١٤٤



٧٥٩



Murat Mol'a Halk Kütüphanesi	
Eski Kayıt No :	774
Yeni Kayıt No :	567
Tasnif No. :	297.4

بسم الله الرحمن الرحيم اللهم يسر لي كرم
الحمد لله الذي عم الاصول والفروع بالخير والدين والفعال وقته
 لن اراده ابواب الهداية والتوفيق والاقبال والصلاة والسلام
 الايمان الاكملان على حضرت صاحب الرسالة حاوي اصفاء المحج
 والكمال وعلى جميع الصحب والال صلاة وسلاما دايما متلازمين
 ما طلع نجم من افق السما اوبنح هلال **وبعد** فيقول افر
 العباد واحوجهم الى رحمة ومغفرة يوم التناد **بسم** الدين بن خير الدين
 لما كنت فيما مضى من الزمان وانقضت من الاوان جردت حاشية شيخنا
 الولد العلامة والاستاذ الفهمه شيخ الاسلام ومعه الاقام
 على شرح تنوير الابصار المسمى بفتح الغفار والترت ان كتب
 عبارة الاصل بمرتبها ليستغنى مطالعها عن مواجهة الشرح بها
 وسميتها لوانح الانوار على من الغفار ومطلع خطتها الحمد لله الذي
 من اولياده تنوير البصائر والابصار وحياهم من فيض فضله وهو
 الواحد للكنم الغفار الخ عن ان اجردوها بتجريدنا نيا على ثلج الحوشي
 المختصة لتلون بالانجاس محرر فجات بحمد الله تعالى كما يحب الطالب
 ويرغب فيه الرابع نسأل الله تعالى حسن الختام بحمد عليه الصلاة والسلام
 الكريم حاشية في الفقه استملت على دقايق ابحاث لها خط
 اتقيا الخبر خير الدين من شهدت له جواهر خا والسمع والبصر
 من كل مشكلة في الحكم بامرعة تحار في حلها الاقحام والفكر
 اذ اناك بمنقول ترى عجبا وان اناك بمنقول له الفتح
 وان تصدى لي بحث او مناقشة فعند يزدري اليا قوت والدمر
 فاسأل الله ان يسق مضاجعة صوب العباد سلام الله يا مظهر
 ثمر الصلاة مع التسليم يتبعها وواعظ من به قد شرفت مضى
 والال والصحب ما خن الى انوار طيبة بالانجاس تفتت
 ما لاح نجم وما شمس العللا طلعت وما اضاء الرحمن من نور القدر

دسميتها

دسميتها نتائج الافكار على فتح الغفار وهذا انا اشرع في المقتضى
 متوكلا على الملك المعبود **قوله** فان قلت ما الفرق بين الفرق المستقر
اقول وفي حاشية الكشاف للسيد الطرف على قسمين لغو ومستقر
 اما اللغو وهو الذي يكون عامله قد كثر الوجود و فاع كونه القريب
 فائمة على الحذف واما المستقر وهو الذي يكون عامله محذوف فاع كونه
 من الافعال العامة ولم تكن القريبة على الحذف انتهى وقوله المستقر يفتح
 الفاف لاستقرار الضمير فيه فهو موضع القرار وهو مستقر بالفتح **قوله**
 ان لا يقتضاه الظاهر **اقول** وفي نسخة المقام بدل الظاهر **قوله** ابتداء
اقول فيه نوع تجريد جرد من نفسه نفسا خاطيا **قوله** اي محسبي
اقول قال الفري والحسب بمعنى المحسب بدليل انه تقول هذا رجل
 حسبك توصف النكرة به لكونه بمعنى المحسب غير حقيقة كذا في الكشاف
 يقال احسب الشئ اذا كفاه وفي الصحاح حسبك درهم كفاك انتهى
كتاب الطهارة قوله فالاولى نسفة **اقول**
 قد نظمتها فقلت شروط وجوب الطهارة اثنا تسعة فقال فخذها واقصر بيان
 بلوغه واسلامه وعقله مكلف وما واحداث وقد مر اثبات
 كذا عدم الحيض النفاس تجزئ **قوله** خطاب فذا قسم الوجوب وللتأني
 مباشرة لما الطهور مع انقطاع **قوله** حيض نفاس انقطاعا بايقان
 وفقد الذي في الاصل ينقض طهره **قوله** فدونها نظر اناك بمنزل
قوله سببها **اقول** اي سبب وجوبها كما هي عبارة البحر **قوله** فائله
 الامام السر **قوله** عبارة البحر هكذا في الخلاصة انه اخذ به الامام
 السر في الاصل وبعد صحة عنه لانه مردود بان الدوران وجوب ما فيه
 موجود في الاصل ونسبة في الاصول **قوله** عبارة البحر ونسبة الاصول
 الى اهل الطرد انتهى ولا يخفى ما في قوله ونسبة من المواخذة تأمل **قوله** قلت
 قد يدفع **اقول** عبارة البحر وقد يدفع وليس فيه قوله قلت **قوله** لما نقله
 بعض المحققين **اقول** عبارة البحر لما نقله السراج الرهاج من انه لا ياشم

قوله فان قلت انهما ينقضانها **القول** عبارة البحر ورد ايضا بانها ينقضانها
 فكيف يوجبانها ودفعه في فتح القدير وغيره بانها ينقضانها ما كان ويوجبها
 ما سيكون فلا منافاة وفي البحر زيادة تحقيق فراجعوا **قوله** وعبارة
 غاية البيان في سبب الوضوء اختلاف قيل سببه القيام الى الصلاة للآلية
 وقيل الحديث للدوران وجودا وعدما يدل الاضافة اليها وهي ما في السببية
 لما عرف في الاصول والاول فاسد لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ
 لكل صلاة فلما كان يوم الفتح صلى خمس صلوات بوضوء واحد فقال له عمر
 رضي الله عنه ما عند ربك اليوم تفعل شيئا لم تكن تفعله فقال عليه الصلاة
 والسلام هذا فعلت كيلا يخرجوا ولان الموجب للوضوء اذا كان نفس القيام
 لا يفرغ الانسان عن الوضوء ابد فبتبع في الحج العظيم وذلك مد فوج شرفا
 لانه اذا قام فوجب عليه الوضوء فتوضأ ثم قام ينبغي ان يجب عليه الوضوء
 ثانيا لوجود القيام ثانيا فيتسلسل الامر جنيديا الى ما لا نهاية له وذلك فاسد
 جدا والجواب عن الثاني فنقول لا نسلم ان الدوران دليل العلية ولين سلمنا ان
 لا نسلم ان الدوران وجودا او وجودا لانه قد يوجب الحديث ولا يجب الوضوء عالم
 يجب الصلاة بالبلوغ ودخول الوقت لا قبال لا يجوز ان تكون الصلاة
 سببا لانه حينئذ تكون الطهارة حكما وشرطا للصلاة وهو فاسد لان المنفرد
 متاخر والمشاخر متقدم لانا نقول الطهارة شرط للحج والصلوة سبب
 الوجوب وبينهما مفارقة انتهى **قوله** في مواقع **القول** في نسخة مواضع **قوله**
 ينتهي اليه عظم الساق **القول** في نسخة الى عظم الساق **قوله** او يبلل باق في
 اليد بعد غسل عظم **القول** ارجع الى ما قاله ابن كمال باشا في اصلاح الايضاح
 وما قاله في المجتبى شرح القدير والناسخا خانية **قوله** وقيد البداية بالاستيقاظ
 الى **القول** عبارة البحر بعد كلام قدمه فعلم بهذا ان قيد الاستيقاظ الواقع في
 الهداية وغيرها انفا في لان من حله وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كمران مولي عثمان بن عفان قدم فيه الى **قوله** اولى من قول الكنتراخ **القول**
 لاشبهته في ان العطف يدل عليه والمتون محل الاختصاص تامل **قوله** لاصل

القول قال ولد المحقق شيخ الدين وفقه الله تعالى قال العلامة الرملي في شرح
 المنهاج ان دعا الاعصار روى عنه صلى الله عليه وسلم في طرق في تاريخ ابن حبان
 وغيره وان كانت ضعيفة للعمل بالحديث الضعيف في فضائل الاعمال **قوله**
 قالوا لم يجز شرب الماء قايما الاضواء وعند من **القول** قال بعضهم وشرب الدواء
 وفي الناسخا خانية في كتاب الكراهية في الثاني والثلاثين في المنفردات نقل عن
 الفتاوى القباية ولا بأس بالشرب قايما ولا يشرب ما شيا انتهى ولا يخفى عليك
 ما في قوله قالوا لم يجز فامل **قوله** واما ما سأل بعضهم الى **القول** المسئلة فيها
 اختلاف فصحح وينبغي النقض احتياط **قوله** فعلى هذا لا يكون الى **القول**
 فعلى هذا يكون العطف فيه من قبل عطف الخاص على العام كما لا يخفى عطف
 لا النافية وتقدم الخاص على العام تامل ثم وجدت نسخة لا النافية فيها غير
 موجودة **قوله** فيكون مطردا منعكسا كما لا يخفى **القول** وقد منع الانعكاس
 مع ذلك بالرجح فاتها خارجة من البدن وليست بنسخة على الامح مع انها حدث
 واما على القول بنجاستها فظاهر فليتأمل **قوله** لا يكون النوم حدثا في حقه
 عليه الصلاة والسلام **القول** عبارة بعضهم ولا ينقض وضوء الانبياء عليهم
 الصلاة والسلام بالنوم اذ كانت تنام اعينهم ولا تنام قلن مهم فذكر كون الخارج
 ولا يشكل على هذا ما وقع له صلى الله عليه وسلم وهو اوصاه به في الوادي من نوم
 لما ان طلعت الشمس فارتحل هو واهل بيته منه وصلوا الصبح قضا لان طلوع
 الفجر والمعرفة به وظيفته العينين وبما نائمتان ووظيفة القلب بالباطن ونحوه
 او بانه صلى الله عليه وسلم كان له نومان وهذا من النوم الذي ينام فيه قلبه
 وعينه وهو فاسد كما لا يخفى اذ فيه مخالفة للحديث كما نص عليه الزركشي قال
 ابن حجر وعدم ادراكه صلى الله عليه وسلم لطلوع الشمس في قصة الوادي كانت
 رويته من وظائف البصر وصرف القلب عنه للتشريع المستفاد منه في هذه
 القصة من الاحكام مما يحصى كثرة كذا قاله في شرحه على المنهاج **قوله** وان
 صحح الماخرون كقضاة خائف النقص **القول** قاله في الزخامة الاستوفية ان
 مكلف مستيقظ في صلاة مطلقة فقهه ولم تنقض طهارة وضوءه **قوله**

في رجل صلى بطهارة الاغتسال وهذا على قوله صحيحة لا يفته فان الفهم
انما تنقض الوضوء لا الغسل والجموع على خلافه وقد حققناه في شرح
الوجهانية انتهى **قوله** لا يباح **اقول** لعدم اللبس على طهارة تارة
للحديث اذا استنجى من الوضوء **قوله** كالواحد **اقول** اي في خلال الوضوء
قوله يباح **اقول** اي لعدم الاسترخاء الموجب للنقض على هذا **قوله**
واقره عليه في فتح القدير **اقول** تمام عبارة البحر ونقته في شرح منية المصل
بان ظاهر الاحاديث فيه يفيد الاستحباب لا النهي للجواز المفاد من ظاهر
كلامه **قوله** بل لها اولاد **اقول** اي العلة لحدودين تأمل **قوله**
كما اشار اليه بعض المحققين **اقول** عبارة البحر كما اشار اليه الفاضل عياض **قوله**
وعبر **اقول** هي عبارة البحر بعينها **قوله** ذكره بعض المحققين **اقول**
عبارة البحر ذكره الهندي **قوله** فانه لا يوجب غسل **اقول** ولا وضوء
ما يخرج منه من اذى او مذي كما صرح به في شرح الجمع لابن ملك في كتابه الصوم
قوله فان قلت **اقول** عبارة البحر لا يقال لاننا نقول **قوله** وفي المذكي
حديث على **اقول** عن علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه قال كنت رجلا
مذا فاستحييت ان اسال رسول الله صلى الله عليه وسلم لمكان ابنته فامرت
المقداد بن الاسود فساله فقال يغسل ذكره ويتوضا وللجاري اغسل ذكره
وتوضا وسلم توضا وانضح فرجك انتهى **قوله** وما ذكره في قوله كما في التمهين
اقول محله ان يكتب بعد ان يتا الكلام على تخصيص العام **قوله** وبه علم ان
اجرة الحمام عليه **اقول** قال في جامع الفصولين في احكام اجرة كتب التواقيف
واجرة الحمام على الزوج لو تفضل من الجارية ولو من الحيض فعليه وقيل ان كانت الايا
عشرة فعليه وان كانت دونها فعليه وقيل ثلث ما الاغتسال يجب عليها وقيل على
الزوج اذ لا بد لها منه كمنى ما الشرب وهو عليه اجماعا الجملة فخصت انتهى فاذا ذكر
على سبيل النفقة منقولة فتأمل ولو كانت الاغتسال لا عن جارية وحيض بل
لانزاله الشعث والنفث الظاهر انه لا يلزم **قوله** وفي ليلة براءة **اقول** وهي
ليلة النصف من شعبان **باب المياه** **قوله**

والاوجه

والاوجه الجواز **اقول** قال في البحر بعد نقله الجواز عن صاحب الهداية
لكن المصريح به في كثير من الكتب انه لا يجوز الوضوء به واقصر عليه
قلنا خان في الفتاوى وصاحب المحيط وصدر به في الكافي وذكر
الجواز بصيغة قيل وما في شرح الزيلعي من انه لم يكمل احتياجه فيه
نظر انتهى ومن راجع كتب المذهب وجد ان هذا على عدم الجواز فيكون
المعول عليه فما في هذا المتن مرجوح بالنسبة اليه والله تعالى اعلم
قوله اعلم الى قوله ما يليق به **اقول** اخذ من عبارة الدرر والغرين
مع قليل من التخرين **قوله** ان يقع على رفته **اقول** يعلم به جواز
الوضوء من الماء المتغير بالسريس الذي يتخوص بحبله الما من ابار بلادنا
والكل يتوضا به مع تغير الاوصاف كلها به ولا يكره ذلك **قوله** وبعد العلم
فيه روايتان **اقول** في روايته يعود جسا وفي رواية لا يعود جسا قال
الحندي وهو الاظهر في الجوهر **باب** **قوله**
والجل **اقول** هو عطف تفسير على الرضا **قوله** وفي بعض الشروح **اقول**
هو البحر فانها عبارته حرفا بحر **قوله** فان قلت هذا الطريق **اقول**
قال نجم الدين ولدا المحش وفقد الله هذا الايراد وجوابه لصاحب البحر شرح
المصنف لانه ذكره في موضع بصيغة فان قيل قلنا فراجع ان شئت **باب**
التيمة **قوله** وبالحكم عليه بانه نبات **اقول** وبك ان تدفع هذا بانه
اولا قال يشبه النبات بروحه فهو وضوح بانه ليس بنبات وبحال قوله صائر
نباتا اي مشبه له في ان له عروقا واغصانا متصا عذ هذا وبك ان تقول
لا يجوز العدول عن نقول ائمتنا العدول بمثل هذا التفسير المروي عن ابن الجوزي
في كتاب له ذكر فيه المعادن **قوله** التيمم على التيمم ليس بقربة **اقول** وكذا
الفصل على الفصل كما في الفتن ايضا عن فتاوى حنفية **قوله** فان قلت
قد تقرر **اقول** هذا الايراد وجوابه لصاحب الفقه واعتوضه في البحر بقوله
ولنا في ان يمنع عدم صحة التيمم للسلام كما مر عنه لاننا لم نكتب ان التيمم للسلام
صحيح وانما الكلام في جواز الصلاة به ورد في التيمم بقوله **اقول** هذا ساقط

جدا وفي يتجمل ما ذكره مع قوله ذكرت الخ والذي ذكره انه لو تيمم للسلام لا تجوز
 الصلاة به عند عامة المشايخ فيتعين ان يكون معه لا يصح اي للصلاة
 بدليل قوله في ظاهر المذهب لانه الذي فيه انتهى كلام صاحب النهر وقوله
 قوله هذا ساقط جدا الخ بل الساقط جدا ما ذكره هو اذ لو كان معه لا يصح
 اي للصلاة ويصح لرد السلام لما التجمل له الايراد اصلا ومقام المحقق المذكور
 اجل من ان يورد والحال ما ذكره مثل ذلك اذ الحديث على اعتباره لا يظهر
 معارضته له الا اذا ثبت انه صلى الله عليه ولم صلى به فيجاء به عما اجاب
 وقد يكون الثابت عند عدم صحة التيمم للسلام من اصله وانه المذهب
 الظاهر لديه فربما الايراد والجواب باعتباره عليه وهذا هو الظاهر من
 كلامه فاعلمه **قوله** اذا تيمم بنوى الاسلام جائز **اقول** يعني جاز للاسلام
 لا للصلاة **قوله** وعلى رواية ابي يوسف يجوز **اقول** اي يجوز للاسلام
 فقط **واقول** هكذا بخط المصنف وقد تبع في ذلك صاحب البحر ولا يخفى
 ما في عبارة البحر وعبارته تتعالم من التخلط **قوله** قال الخجدي الخ **اقول**
 وواقعة الامام توب ما قاله الخجدي فامل **قوله** فلم يقع قوله وينقصه اي التيمم
 ناقض الوضوء كلياً **اقول** فان التيمم عن الخ لا ينقصه ناقض الوضوء
 في حق الجنابة قبل ناقض الغسل الذي هو اصله تامل **قوله** فلو استوى
 لا رواية فيه **اقول** هو من كلام البحر **باب المسح على**
الخفين **قوله** وان لم يكن خفاءه صلح الخفين للمسح خرقة ما يجوز المسح على الخفين
 اتفاقاً **اقول** وان كانا صلح الخفين ففيه خلاف الشافعي هو يقول لا يجوز المسح على
 الخفين **قوله** واكثرها **اقول** وهي الثلاثة تقوم مقام الكل وهو الخمسة
قوله ناسعها اذا دخل الما تحت الجباير والقصبة لا يبطل المسح **اقول**
 اي لا يبطل اتفاقاً وفي المسح على الخفين خلاف وتقدم الاحم **قوله** ويسن الثلث
اقول او شترط في قول اخر كما تقدم **قوله** بخلاف الخف **اقول** اي فانه
 اذا بقي من الرجل اقل من ثلاث اصابع وليس عليه الخف لا يجوز المسح عليه بل
 يتعين غسله **باب الحيز** **قوله** والى ثلاثة اطراف

كل طهر يستد اشهر الاساعة **اقول** اي اذا اطلقت في اول طهر عليك ان تعامل
 ما صور الشيخ وهذه الصور مثلها في الغاية نقله الشارح الزيلعي عن
قوله وعند محمد يشترط مع هذا كوف الطهر مساويا للدمين او اقل ثم اذا احسا
 دما عند فان وجد في عشرة فهو فيه طهر اخر يغلب الدمين المحيطين به **اقول**
 فمحمدي عن الامام روايتي واخذ باحداهما وهي هذه وقوله صار اي الطهر دما
 حكما وقوله فان وجد نايب فاعله قوله طهر وقوله هو راجع الى قوله الطهر مساويا
واقول مثلاً مرات يوم ما ويومين طهر ثم يوم ما ثم اربعة طهر ثم
 يومين دما فالطهر الاول مساو للدمين المحيطين به والطهر الثاني غالب للدمين
 المحيطين به لكن حيث عد الاول دما حكما صار مغلوبا فيعد دما ايضا ويجعل
 حيزاً **قوله** ان كان القاه **اقول** اي وضع الطرف المتخمس على الارض وهو
 يتحرك اذا دام للصلاة فركنه كما افصح عنه في الخلاصة **قوله** وهو كما ساقط قبل
 ثمانية **اقول** وقد تفقوا على ان الساقط قبل ثمانية لا يفصل ولا يصلى عليه وبعد
 ثمانية اذا لم يستعمل او استعمل ومات قبل خروج اكثره وظاهر الرواية لا يفصل ولا
 يستعمل وروى الطحاوي انه لا يفصل ويسمى وفي الهداية انه المختار لانه نفس من
 وجه وفي شرح المجمع للمصنف اذا وضع المولود سقط انا الم الخاف قال ابو يوسف
 لا يفصل الا ما لبني ادم وقال محمد بن رج في خرقة ولا يفصل والصحيح قول ابي يني
 واذا لم يكن تام الخاف لا يفصل اجماعاً انتهى فعلم رواية الطحاوي ليس تام الخاف لكونه
 يفصل كالولد الساقط قبل ثمانية لكونه لا يفصل في سائر الاحكام وحاصله انه ان لم
 يظهر من خلقه شيء فلا حاكم له من هذه الاحكام واذا ظهر ولم يتم فلا غسل ولا صلاة ولا
 تسمية ويحصل به النفاس وامومية الولد والحخت وانقضا العتة واذا تم ولم يستعمل
 او استعمل وقبل ان يخرج اكثره مات ففي تسميته وغسله الخلاف المذكور ولا خلاف
 في عدم الصلاة عليه وعدم ايرته ويلف في خرقة ويدفن وفاقا واذا خرج كله او
 اكثره جيا ثم مات فلا خلاف في غسله والصلاة عليه وتسميته ويرث ويورث الى
 غير ذلك من الاحكام المتعلقة بالادمي الخ الكامل والله تعالى اعلم **قوله** وهو
 كالساقط بعد ثمانية **اقول** والساقط بعد ثمانية اذا لم يستعمل صار خالماً يحصل عليه

وفي الفصل روايتان الصحيح انه لا يفصل وقال الطحاوي يفصل وفي الهداية
يفصل في غير الظاهر من الرواية وهو المختار كما في البحر منقذ واما التسمية في شرح
الكنز للامام العيني انه لا يفصل عليه بل يدرج في خرقة نكر بما بين ادم ولا يفصل
في رواية ولا يسمى وذكر الطحاوي عن ابي يوسف انه يفصل ويسمى انتهى وفصله في
الزيلي وسياق بيانه في هذا الشرح مفصلة في باب الجنائز والله تعالى اعلم
باب الانحاس قول وفي الخلاصة المختارة انه لا يعود
نجسا **قول** وفي السراج الوهاج ثم اذا اخرج فيه الفرك عندنا وعادوه الماء هل
يعود نجسا فيه روايتان والصحيح انه يعود نجسا وهو اختيار قاضي خان انتهى **قوله**
الصحيح انها لا تعود **قول** كذا خط المصنف والظاهر ان لاسبق قلم كما يفهم من
الصنيع وكما هو في البحر **قوله** واراد من البول كل بول سوا كان بول ادمي او غيره
لا يוכל **قول** بول الفرس نجس نجاسة مغلظة وقيل مخففة وهو الاصح انتهى من
جامع الفتاوى واطلاق الشيخ يقتضي اختيار التعليل فيه لكونه لا يוכל مع ان قسما
الكنز صرح بانه مخفف حيث قال بول ما يוכל والفرس وصرح به ليلا يتوهم دخوله
في بول ما لا يוכל لانه يكون مغلظا وليس كذلك فانه مخفف عندنا طاهر عند
محمد كما صرح به في البحر فيتم هذا دخوله للاطلاق لكن صرح في البحر بدخوله فيما
يוכל لانه لا يكره الامام لجهادها او تحريمها مع اختلاف التصحيح لانه لا يكرهها
لان لجهاد نجس بدليل ان سورة طاهر اتفاقا والشيخ نظر في ذلك فلم يستثنه
من غير المأكول ولم يصرح به بعد ذكر بول المأكول ومثله يندفع برفع الايراد
وسد كره الشيخ في شرح بول المأكول والله تعالى اعلم ولفظة لا في قوله مما لا يוכל
ساقطة من خط المصنف مما وافقنا **قوله** البول الخفاف فانه طاهر
قول اي للضرورة وذكر الشيخ المؤلف في تحفة الاقران وليس للطحاوي بول قد حكي
خلا عن الخفاف فيما قدره وحكمه الموقوف اجدا مع خروجه وفقت للكمال
وهو يقتضي نجاسة وصرح كلام الظهيرية بنفيه لكن الشيخ سيورده مثله
على ذكره دم السمك ولعاب البغل والحمار في المعفو عنه ويجب عنه فثامله
ولنا في ذلك لا بول للطير سوى الخفاس والعفو عنه مع خناه فاشي

قوله

قوله قلت وتخرج الاول لكون الفتوى عليه وهو كمن لفظ الماص وخوة
كما صرح به في بعض المعبرات **قول** قال في الزيل انما يعتبر ربع المصا
كالذيل والكم وخوتهما وصححه في البدل ربع وغيرها قال في الحقائق وعليه الفتوى
ومطالع الكتاب اولى لما مر ولا شك ان ربع المصا ليس كثيرا فضلا عن ان يكون
فاحشا وضعف هذا القول لم يرج عليه في فتح القدير انتهى وقد قال قبله
وكلامه اي صاحب الشرح يعطى اعتبار ربع جميع الثوب قال في المبسوط وهو الماص
وانت خير بان هذا القول يودي الى الشدي لا الى التخفيف فلا ينبغي ان يقول
عليه والله تعالى اعلم بالصواب **قوله** فان قلت ان دم السمك الخ **قول** قال في البحر
وقد اطلق المصنف رحمه الله تعالى العفو على الكل مع ان هذه الثلاثة طاهرة فعقبه
الشراح الزيلعي بان العفو يقتضي نجاسة وقد حجاب بان هذه ذكرت بطريق
الاستطراد والتبعية وليس لتخصيصه في الكافة بالطهارة او لانه لم يرفع الانفا
على طهارتها كما قد مناه انتهى **قوله** وليس مع تصريح الاصحاب في كنههم
المعتمد بالطهارة الخ **قول** عبارة البحر ولا ليس لتخصيصه في الكافة الخ **قوله**
قلت ويقوى الاحتمال الاول لما روى **قول** ما رواه ابو داود وفيه اخذ
التراب لم يصب والاحتمال الاول فيه الصب ثم الاخذ وفيه من الخالفه ما هو
ظاهر فتأمل ولما قيل ان يقول الحكم بنجاسة الماء الوارد على النجس يقتضي عدم
طهارة المتنجس اصلا والافضل خلافه فتدبر **قوله** ان تطفة نجسة ونجس
علقة وهي نجسة وتصير مضغة فتطهر **قول** وتقدم ان العلقه المضغة
نجسان فتأمل ولعل القابض ثم فتدبر **قوله** وليس البعض اولى من البعض
قول في الاشباه والنظائر والحكم بغيرها في الباقي مشكل **قوله** فان قلت
يشكل على هذا ما في التجنيس الخ **قول** كلام الشيخ يشعر بان التساوي والجواب
له لقوله قلت الخ مع ان صاحب البحر نقله عن فتح القدير بقوله وفي فتح القدير
وقد يشكل على الحكم المذكور وهو ان بقا الاثنا شاق لا يضر ما في التجنيس حيث
فيه خمر غسله ثلاثا يطهر اذ لم يبق فيه راحة الخمر لانه لم يبق فيه اثرها فان
بقيت رائحتها لا يجوز ان يجعل فيه من المايعات سوى الخمر لانه يجعل فيه بطاهر

وان لم يفسد لان ما فيه من الخير يتخلل بالخل الا ان اخر كلامه افاد ان بقاها
 فيه بقيام بعض اجزائها وعلى هذا قد يقال في كل ما فيه راحة كذلك انتم
 هذا وقد يقال في الجواب ان نجاسة اللب من قسم النجاسة الغير مريية وطهرا
 بقلية الظن وبقاها راحة يتبعها بخلاف المريية فان زوال عينها مشاهد فيزول
 بزوالها ولا تعلق للظن في هذا النوع والكلام فيه لانه النوع الثاني فاما **قوله**
 ولم اسبق في بيانها فيما علمت **اقول** نامل في جعل الخارج ركنا فان ذلك مما
 لا يتوكل به ذو فهم ولو صح ذلك لكان الخارج ركنا من اركان الوضوء ولا يتوكل به
 قائل **قوله** كذا في الثاني خاتمة **اقول** تمام ما في الثاني خاتمة دون غيرهما من
 الاحداث وعبارتها والاستنجاء من البول والغائط **قوله** هذا موضع الاستنجاء
اقول في النسخة التي شرح عليها فيما وراء موضع **كتاب**
الصلاة **قوله** وكان فرض الصلوات الخمس ليلة الجراح **اقول** وفرض الزكاة
 والصوم في السنة الثانية من الهجرة واختلف في الحج قبل الهجرة والمشهور انه بعد
 الهجرة وعلى هذا قيل فرض في السنة الخامسة وقيل في السادسة وهو المشهور
 وقيل في الثامنة وقيل في التاسعة وصحح الفاضل عياض وقيل في العاشرة قال
 بعضهم وهو غلط ولم يحج صلى الله عليه وسلم بعد فرض الحج الامرة واحدة وهي حجة
 الوداع **قوله** صرح به في البرازية **اقول** وصرح ايضا في البرازية انه لا يحاو
 به ثلاث من ربات **قوله** وكذا الذي يفطر في رمضان يحبس حتى يحدث نوبة
اقول وفي البرازية من اكل في رمضان بشيرة عيانا متعمدا يوم يقطعه لان
 صنفه دليل الاستحلال **قوله** ولقد جاد بعض الفضلاء بسلامة حيث قال
 في حكم من ترك الصلاة وحكمه **قوله** ان لم يقر بها الحكم الكافي
 فاذا اقر بها وجانب فعلها **قوله** فالحكم فيه للحسام البات
 وبه يقول الشافعي ومالك **قوله** والحنبلي يسكا بالظاهر
 وابو حنيفة لا يقول بقتله **قوله** ويقول بالحبس الشديد الزاجي
 والمسلمون وما دهم معصومة **قوله** حتى تراق مستنير باه
 مثل الزنا والقتل في شرطهم **قوله** وانظر الى ذلك الحديث السافر

هذه

هذه مقالات الائمة كلهم واصحابها ما قلناه في الآخر
اقول فتوليه وانظر الى ذلك الحديث يعني ما روى عن ابن مسعود رضي الله
 تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يخل دم امرئ مسلم الا باحد
 ثلاث الشيب الزاني والنفس بالنفس والناكر لدينه المفارق للجماعة زفاه
 البخاري ومسلم هذا ورايت لبعضهم نظما صورته
 خسر الذي ترك الصلاة وخافا **قوله** واي معاد اصلها وما **قوله**
 ان كان يتوكلها النوع تكاسل **قوله** غط على وجهه الصواب حجابا
 فالشافعي وما لك رايا **قوله** ان لم يتب حد الحسام عقابا
 وابو حنيفة قال يتوكل **قوله** هملوا بحسن مرة **قوله** ايا
 والظاهر المشهور من اقوال **قوله** تغريز زجر الله وعقابا
 والراي عندي ان يود به الاما **قوله** من كل تاديب يراه **قوله** ايا
 وكيف عنه القتل طول حياته **قوله** حتى يلاقى في الحجاب حساما
 فالاصل عصمته الى ان يموت **قوله** احدى الثلاث الى الهلاك **قوله** ايا
 الكفر او قتل المكافى عام **قوله** او محسن طلب الزفافا **قوله** ايا
قوله سببها جزا **اقول** اذا جعلت اول صفة منعتة والاصرفته فتقول
 لقيته عاما اول وعاما اول كذا في الفاقوس **قوله** الى بلوغ الظل مثليه **اقول**
 الظل لغة الستور ومنها ما في ظل فلان واصطلاحا امر وجودي يخلقه الله تعالى
 لنفع البدن وغيره تدل عليه الشمس كما في الآية ثم جعلنا الشمس عليه دليلا
 لكن في الدين بدليل وظل محدود ولا شمس ثم فليس هو عدمها خلافا لمن توهمه
 انتهى من ابن حجر **قوله** ومن صرح بان عليه الفتوى صاحب الجمع
اقول ومن صرح بان عليه الفتوى الامام العيني في شرحه للكنز وفضل **قوله**
قوله ما تقول فيمن قطع يده **اقول** هنا شمس ساقط من خط المصنف
 وهو ما تقول فيمن انكر فرض من الخمس فاحس به الشيخ فقال ما تقول فيمن
 قطع يده **قوله** الى اشتباك النجوم **اقول** هذا محله في غير السفر وحفظه

المائدة كما صرح به الشيخ مصنف هذا الكتاب في منظومته وشرحها
 نقلا عن الكتب المعتمدة وكذلك عند حصول الغيم وتبين كذا ذلك
 الشارح المصنف قريبا **باب** **الاذان** **قوله**
 وان لم يفعل فحسن **قوله** هذه الجملة مضمرة وعليها وكتب المؤلف بدلها
 بخطه وان ترك فلا بأس والقصة المضمرة وعليها عبارة بعضهم وهي ان
 بما يأتي **قوله** وقيل الامامة افضل **قوله** واختار هذا السبكي مع قوله ان
 الاستلزام في تركها ونقل في الاحياء عن بعض السلف انه قال ليس بعد
 الانبياء افضل من الائمة المصليين لانهم قاموا بين الله تعالى وبين خلقه هولا
 بالنبوة وهو لا يعلم وهو عماد الدين كذا في شرح الخطيب على المنهاج
قوله ولم يكونوا مؤذنين **قوله** فائدة ذكر الخطيب الشرنبلالي في شرح
 المنهاج ان النبي صلى الله عليه وسلم اذن مرة في السفر كما رواه الترمذي باسناد
 صحيح وقيل اذن مرتين انتهى وفي شرح المنهاج للردلي على ان معنى اذن
 عند بعضهم امر بكذا رواية انتهى وفي الروض الانف في بدء الاذان واما
 قول السائل هل اذن رسول الله صلى الله عليه وسلم بنفسه قط فقد روي
 الترمذي عن طريقين وروى عن ابن الرواح قاضيه بل يرفعه الى ابن هرويرة
 رحمه الله تعالى عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم اذن في سفر وصل باصحابه
 وهم على رواحلهم السمان فوقهم والبلدة من اسفلهم فتزع بعض الناس
 بهذا الحديث انه اذن بنفسه ورواه الدارقطني باسناد الترمذي الا انه لم
 يذكر عن ابن الرواح ووافقه فيما بعد من اسناد وعين لكنه قال فيه فقام المؤمن
 فاذن وفي نسخة امر بالاذن ولم يقل اذن رسول الله صلى الله عليه وسلم والمفضل
 يقتضيه على المحمل المحتمل والله المستعان انتهى قال في السراج الوجوه وروى
 عتبة بن عامر قال كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فلما نزلت
 الشمس اذن بنفسه واقام وصل الظهر وفيه ان ايا حنفية كان يباشر الاذان
 والاقامة بنفسه انتهى **قوله** لكن يخالف هذا ما نقله ابن العماد
 في كتابه كشف الاسرار فليجمع **باب** **شروط الاذان**

قوله

قوله والمكاتب والمستسعاة **قوله** وام الولد لجملة **قوله** والشرط
 سترها عن نفسه لا عن غيره **قوله** تأمل في جعلها كلية استدل لانه
 الفرع الذي هو نظره الى فرجه من ريقه المختلف فيه على اقوال **قوله**
 واذا علمت ذلك فليترك ان التعبير بالسائر اولى من تعبير صاحب الكسائر
 وغيره بالثوب الخ **قوله** اخذ من قول صاحب البحر اراد بالثوب ما يستتر
 عورته ولو حريرا وحشيشا او بناثا او كلا او طينا بلطخ بها عورته فوضع
 لفظ سائر موضع لفظ ثوب وخالف جميع الناس وتبع في ذلك صاحب
 الاصلح والايضاح حيث قال وعاد من سائر تجوز صلاته الشرط عدم
 ما يستتر به لا عدم الثوب بخصوصه حتى لو وجد ورقا وحشيشا او غير
 ذلك مما يمكن الاستتار به لا تجوز صلاته عريانا كما كان اوقاعا فلذلك
 قال عادم سائر ولم يقل عادم ثوب تجوز صلاته قائما ويندب قاعدا مومنا
 انتهى كلام صاحب الاصلح والايضاح **قوله** لا يفهم من كذا في فهم
 ان المراد خصوص الثوب مع علمه بان الشرط ستر العورة وقد قدمه بقوله
 وستر عورته وذلك شامل لكل ما يستتر وهو مثال اريد به ما يتأتى به
 الستر وهذا يلزم منه ان يكون كلام ابن كمال باسناد الغزي اولى من كلام فحول
 الابطال كجهنم الحسن ومن بعد ذلك لا يخفى ما فيه من اساءة الادب مع الكابر
 العلماء الذين منهم اخهم واعلم وادري من غيرهم بما جاء في كلام السنة وفصح اللغة
 ومع كونهم رجالا واي رجالا وابطالا واي ابطال فاللهم اقصر قصاصك على
 مراعاة الادب وقصر صفاتك عن ثوبهم انطاول الى الارتفاع على متن السحاب
 يا رب الارباب وبما عتق الرقاب اللهم امين امين يا رب العالمين **قوله**
 فانه يفهم منه ما اذا كان اقل من ربعة طاهر بالاولى **قوله** تأمل وجه هذا
 الاولوية فلما قيل ان يقول لا يلزم من التحسين فيما كلف التحسين فيما اقل من
 ربعة طاهر بل يتوهم انه متى كان فيه شئ طاهر ولو قليلا يصل فيه حتما تأمل
قوله ولا بد من التعيين لفرضه وواجب **قوله** قال القيني في شرحه واما
 الوتر فالاصح انه يكفيه مطابق النية **قوله** وراى في الكسائر ايضا **قوله** اى

زاد لفظة ايضا **قوله** سواء كان اعتقاديا او عمليا الى اخره شرح المقولة **اقول**
 وجد على هامش نسخة المؤلف يحرم هذا المحل **باب**
صفة الصلاة **قوله** ويصلي قاعدا **اقول** لكن صلاته قاعدا في حالة
 العجز عن القيام في هذا المقام تأمل **قوله** اقول لا يدل ظاهره على ما ذكره
 الخ **اقول** وقد يقال سجود السهو يجب بتوكل الواجب فاذا اتى بالكثرة فقد
 حصله ولم يفوت واجبا على ما يفيد ظاهر العبارة فهو يفيد بظاهره ان الف
 بتمامها ليست بواجبة كما ذكر تأمل فان ما ذكره هذا الشارح يقوى ما ذكره
 صاحب البحر والله تعالى اعلم **قوله** نظر الى عدم العربية ولذا قال **اقول**
 هكذا عبارة المصنف وعبارة البحر نظر الى اخذ العربية في مفهوم القرآن
 ولذا قال الخ **قوله** وهو مشكل **اقول** لا اشكال فيه اذ سماعه ممكن مع
 الاسرار لا سيما على من فسر بان يسمع نفسه ومن كان بخلافه او بسماعه
 من ما موم سمعه منه او بعلية ظنه ولا يتعين السماع بل غلبة الظن به كاف
 ولا ريب ان العلم به بطريق ما من الطرق كاف في ذلك على اي حال من
 الاحوال فلا اشكال في ذلك تأمل **قوله** وتضع يديها على فخذيها الخ **اقول**
 مخالفتها له في هذه الخصلة على رواية الطحاوي وسيأتي ردها واما على الصحيح
 انه يجعل اطرافها عند ركبتيه فلا تخالفه تأمل **قوله** هذه الفروع المقترنة
اقول هكذا بخط المؤلف ولعله المنفصلة **فصل في القراءة**
قوله ويخاف المنفر وحما ان قضا على الاصح الخ **اقول** اكثرهم على خلاف ما في
 الهداية وان الافضل للجمهور ويرده في النهاية بقوله قوله هو الصحيح مخالف
 لما ذكره شمس الائمة السرخسي وفي الاسلام وقاض خان والامام الترمذي
 والامام المجتوب في شروحه للجامع الصغير وذكر الامام قاض خان وان صلى
 وحده خاف لان الجمهور سنة الجماعة والاداء في الوقت ولا الجمهور به بعض
 خروج الوقت وقال بعضهم يتخير بين الجمهور والمخافة والجمهور افضل كما في الو
 وهو الصحيح لان القضا يكون على وفق الاداء وفي الاداء المنفر يتخير بين
 بين الجمهور والمخافة والجمهور افضل فكذا في القضا ولذا ذكر في الاسلام

رحمته

رحمة الله تعالى في هذه المسئلة وان كان وحده خافت وليس ذلك بحتم
 بل لان الجمهور افضل انتهى فيه تبين مرجوحته ما اخبرنا المصنف
 في منته تامل و**اقول** ثم رأت في شرح الدرر والغرر لمن لا خسرو
 ما هو قريب مما ذكره **قوله** تنوي الفاتحة على السورة **اقول** كذا ذكره
 في البحر تبعا للزبلي وقد قدم الزبلي على هذا الفرق قوله ولها وهو الفرق
 بين الوجهين بان قراءة الفاتحة في الشفع الثاني مشروعة فاذا قرأها مرة
 وقعت عن الاداء لانها اقوى لكونها في محلها ولو كررها خالف المشرع بخلاف
 السورة فان الشفع الثاني ليس محلها اذ انما يقع قضا لان محل القضا
 ثم قال ولان قراءة الفاتحة شرعت على وجه يترب عليها السورة الخ وبما انه
 اندام منع تكرار الفاتحة لخالفه المشرع ولو قرأ الفاتحة ثم السورة او
 الفاتحة عن القضا لا يصح لكونها في محلها فتقع عن الاداء ولو قدم السورة
 واخر الفاتحة لقع عن القضا لزم ترتيب الفاتحة على السورة وهذا توضيح
 ما ذكره هنا فافهم والله تعالى اعلم **قوله** فينبغي تخصيص عموم ما **اقول**
 اي من قوله تعالى فاقرء ما نيسر من القرآن **باب الامامة**
قوله وكذا اذا حضر الطعام الخ **اقول** عبارة البحر وكذا اذا حضر العشاء
 واقامت صلاة العشاء ونفسه تنوي اليه **قوله** لانها فريضة **اقول** اي لا
 للجماعة عليهم اذ اتعت فريضة فاذا اصلين فرادى اتركين محرما بترك الفرض
 واذا اصلين بجماعة سلمن من هذا المظهر الذي هو اقوى من عدم تقدم الامام
 اذ هو فعل المكروه لفعل الفرض فلا يترك لذلك والله تعالى اعلم وقد كتبت عليه
 على تحقيق في البحر كما ما فراجع **قوله** وهذا الشرط وان فهم من قوله مشروكة الخ
اقول هكذا بخطه ويجب حذف وان قال في البحر لا حاجة الى هذا القيد لانه
 علم من قوله مشروكة لانه لا اشتراك في الامامة امامتها الخ والله تعالى اعلم **قوله**
 عن محمد بن صلاة غير الامر بفسد **اقول** كذا بخط المؤلف **قوله** فان لم
 شهوة كشيوة النساء **اقول** كذا ذكر في الجامع المجتوب **قوله** فان قلت يرد عليه
 الا فذا بالظان الخ **اقول** وظاهره ان الايراد للجمهور بل مع انه في البحر كذا

وكثيرا ما يقع للمؤلف ذلك والله تعالى اعلم **قوله** حتى لا يلزمه **اقول** حق
 العبارة حتى يلزمه القضاء دون نفل الطائفة حتى لا يلزمه الخ وهي ساقطة من خط
 المؤلف وهي في البحر **قوله** انتهى **اقول** الظاهر ان مراده كلام صاحب البحر
 مع انه لم يعزه اليه **قوله** فان قلت ما الفرق بين هذا وبين ما اذا ام اميا الخ
اقول هكذا خط المؤلف وصوابه ام امي اميا وعبارة البحر بخلاف الاخرى اذا ام
 اميا وقاريا الخ واجاب عنه بما ذكر **قوله** كما في خلافه **اقول** لعله كما في
 الخلاصة قل في البحر **قوله** والاقوال **اقول** جمع وقر وهو الجمل وقد وقفت
 بعينه واكثر ما يستعمل الوقف في جمل البطل والحمار والوسق في جمل البعير **قوله**
 وان قام على سطح داره وداره متصل بالمسجد لا يصح اقتداؤه **اقول** انظر الى
 قوله في العلة لان بين المسجد وبين سطح الدار كثرة التحلل الخ تعلم ان المتأخر
 كثرة التحلل فاذا لم يكن ثوبا في سطح اس حايطة الذي ليس بينهما وبين
 المسجد مقدار ما ترضيه العجلة ولا يشبه حال الامام يصح الاقتداء به **قوله**
 فعلية ان يعود **اقول** فان لم يتابعه وفيه على قضائه ياتي بسبوا ما فيه في
 اخرها وان سها المسبوق ايضا وسجد كفاه عنها وان كان تابع الامام في سمنه
 ثم سها ايضا في قضائه سجد ايضا انتهى من الوجيز **قوله** قلت قد اجاب عنه في
 الكافي الخ **اقول** وتبعه في فتح القدير وفيه كلام **قوله** الا في منسوب الامم
 العرب **اقول** قال في فتح الباري في قوله صلى الله عليه وسلم انا امة امية بلفظ
 النسب لا الام فقل ارا امة العرب لانها لا تكتب او منسوب الى الامة اي امة
 على اصل واذا امهم او منسوب الى الام لان المرأة هذه صفتها غالبا وقيل منسوب
 الى امرئ انتهى **اقول** هذا الا في يجوز ان ينسب الى الام وبه صرح
 كثير **قوله** ويخرج بعد ثمة فلا يسلم بعد **اقول** علم منه انه لو قهره المأموم
 بعد قهره من الامام لا ينتقض وضوءه لوجه من الصلابة بقهره امامه والله اعلم
قوله قلنا حكم الامام بالبطلان الخ **اقول** رجع في فتح القدير قولها وذكر
 ما رجع اليه هذه العلة وهي ان هذه المعاني مغيرة الخ غير مطردة تامل **باب**
ما يفسد الصلاة وما يكره فيها **قوله** ارجع على الامام **اقول** قال في

الصحيح

الصحيح وأرجع على القاري على ما لم يسره فاعلمه اذا لم يقدر على القراءة كانه اطبق
 عليه كما بين في الباب وكذا نكت ارجع عليه ولا تقل ارجع عليه بالشديد وفي
 المغرب بعد ذكره ما يدل على ما سبق وقوله ارجع على الخطيب او على القاري
 مبنى للمفعول اذا استغلق عليه القراءة فلم يقدر على تمامها وهو من الاول
 الاتراهم قالوا للمرشد فتح على القاري قال شيخنا والعامدة تقول ارجع بالشديد
 وعن بعضهم ان له وجهها وان معناه وقع في رجة وهي الاختلاط قلت
 وبعضه قولهم ارجع الظلام اذا تراكب والتبس وظهر منه ما حكي الا زهرى عن عمر
 عن ابيه الروح استغلق القراءة على القاري قال ويقال ارجع عليه وارجع عليه
 واستبهم عليه بمعنى **قوله** فان كانت مزروعة فان كانت لمسلم يصلي فيها **اقول**
 هذا كلام ساقط من خط المؤلف وهو ثابت في البحر ولا بد منه وهو فان كانت مزروعة
 فالافضل ان يصل في الطريق لان له حقا في الطريق ولا حق له في الارض وان
 لم تكن مزروعة فان كانت لمسلم الخ **قوله** ويصدق ايضا على من القيا من غير
 ادخال اليد بن في كفيه الخ **اقول** واما الاقية الرومية التي تجمل لا كامها خروق
 عند على الغض اذا اخرج المصلي يد من الخروق وارسل انكم فانه يكره ايضا
 لصدق السدل عليه ولان فيه شغل القلب ولانه فعل المتكبرين اذا لا تكاد نفوس
 اصل الدنيا تسمى بتوكده ولو ادخل الكف تحت منطفة نزلت الكراهة لزوال سببها
 المذكورة كذا في شرح منية المصلي للحلي **قوله** والمخاض اياه لا يكره **اقول** وانما
 فافيه خان وعنده انه يكره وهو الصحيح انه يصدق عليه حد السدل كذا في شرح
 منية المصلي للحلي **قوله** واختلف فيما اذا كان التمثال خلقة **اقول** اي منفصل
 واما المنصل بخو بساط فسياتي تامل **باب** **الوتر والنوافل**
قوله كما لو اقتدى بامام قد عرف **اقول** انظر مع ما ياتي في مسألة الاقتداء
 بالشافعي **قوله** وكثرة الركوع والسجود راجت من طول القيام **اقول** كيف يخاف
 الجادة تبع الشيخة ويجعله متنا والمتوف موضوعه لنقل المذهب مع ان صاحب
 المحبتي نقله رواية عن محمد ومع ان ظاهرا في المراج ان ما في الكفر قول الامام
 ابي حنيفة ومع ما ذكره صاحب البحر والمصنف في هذا الشرح انه لا اعتبار بجميع

يجمع ما يقوله صاحب الغنية ما لم يعضد فقل من غيره ومع تصحيح صاحب البيا
 له وقدره في التمرين في البحر بقوله وادخل فيه نظر من وجوه اما اولها فلان القيام
 وان كان وسيلة لا ان افضلية طوله بكثره القراءة فيه وهي وان بلغت كل القراءة
 تقع فرضا بخلاف التسبحات فانها وان كثرت لا تزيد على السنية واما ثانيها
 فلان كون القيام ركنا زائدا بخلاف الركوع والسجود مما لا اثر له في الفضيلة واما
 ثالثها فلان كون القيام يتخلف عن القراءة في الفرض ليس مما الكلام فيه اذ موضوع
 المسئلة في النفل وفيه تجب القراءة في كل انتهي **قول** ثم ابيت **اقول** اني مسجد
 بيته **قول** ولا يتوكل الختم من **اقول** قد وجدت بخط المصنف يحتاج الى
 تحريم **قول** واخبارا بوجوب السنية ان الوتر بالجماعة في رمضان احب الى **اقول**
 ولو صلوا الوتر بجماعة في غير رمضان فهو صحيح مكرهه كالتطوع في غير رمضان
 بجماعة وقيل في الكافي بان يكون على سبيل النداء اما الواقدى واحد بواحد
 او اثنان بواحد اليك واذ ائقدي ثلاثة بواحد اختلف فيه وان ائقدي اربعة
 بواحد كونه اتفاقا انتهى كذا في البحر **واقول** الكراهة معهما كراهة تنزيه
 لا كراهة تحريم ولذلك قال بعضهم انها لا تستحب فاذا ان المراد بالكراهة نفى
 الاستحباب تأمل **باب ادراك الفريضة قول**
 فانه يقطعها **اقول** هو خبر لا في قوله فنقول ان من شوع في فرض منفردا وتقية
 الكلام تعترض **قول** لان من ادرك اخر الشئ فقد ادركه **اقول** قال في البحر
 والظاهر من كلامهم ان من ادرك الامام في الشئ فقد ادركه فضلها **قول**
 فان قلت ذكروا امام السرخسي انه بحث **اقول** قال في شرح الدرر والفرج
 لملا خسرو ولم يتعرفوا المذكرين كركعتين **اقول** وجه عدم التعرض له ان حكمه بغيره
 من حكم الطرفين فان مذكر ركعة اذا ادرك فضل الجماعة فاولى ان يدركه
 مذكر ركعتين واذ اختلف في كون مذكر الثلاث مصليا بالجماعة فاولى
 الا يصليها مذكر الركعتين فنذكر انتهى **واقول** الاولى ما ذكر في التمهيد
 مما مضاه بان الباب لم يوضع للايمان وجعل مسئلة اليمين توطية فقط لذكس
 الفضيلة بالركعتين فيهم ادراك الفضيلة بالركعة من باب اولى وسكت عن

تفصيل

تفصيل بقية مسئلة اليمين لان المحل ليس محله قائل **قول** فهذا اقرار
 على مفهوم كلامه اى كلام صاحب الكنز **اقول** اصل الاختلاف في
 البحر واعتدله في التمرين بقوله والعذر له ان الباب لم يعقد لذات
 وذو مسئلة الجماعة كالتوطية لقوله بل ادرك فضلها اذ ربما توهم
 ان بين ادراك الفضل والجماعة تلازم فالحاج الى دفعه انتهى وهذا
 ظاهر لانه في الكلام على احكام الصلاة لانه الايمان فاراد ان من ادرك
 منها ركعة مع الامام فقد ادرك الفضيلة والركعتان والثلاث من
 باب اولى وان كان مذكر ركعة لا يدرك الجماعة حتى لا يحسب وسكت
 عن مذكر ركعتين والثلاث فيه لانه ليس من تعلقات هذا الباب
 بل من تعلقات باب الايمان ومحل ذكره فيه تأمل **قول** قلت
 هذا التصحيح مشكل الى **اقول** نشاهد الاستحسان من عدم فهم صورة
 المسئلة فان معنى ما هنا ان الجماعة اذا فاتت شخصا وصلى منفردا
 هل يتخير بين ان ياتي بالسنة الرواتب قطعا ولا يتخير فيل وفيل
 فاي دخل السنة الفجر عند خوف فوت الجماعة وقوله بعد وياتي بالسنة
 ولو صلى منفردا على الاصح من افراد المسئلة قبلها ومن ذل المسئلة من
 النهاية والعناية وكثير من شواح الهداية والكنز وغيرها فراجع
 تلك الشروح يظهر لك ما قلته وان لم تعلم تأمل **قول** ومن صرح
 بكونه الاصح قاضى خان **اقول** هو ما قدمه عن قاضى خان اوله بقوله
 والصحيح انه يسن الاتيان بها كما ذكره قاضى خان وكانه توهم
 ان هذه المسئلة ليست مما تقدم في شئ وليس كذلك وكانه فهم
 من قولهم وان فاتته الجماعة على وان خاف ان تفوت الجماعة وليس
 كذلك بل صورة المسئلة فاتته حقيقة فاراد الصلاة منفردا وهي
 محل الخلاف وليست مسئلة خوف فوت الجماعة خلافا حتى يقال
 الصحيح انه يسن الاتيان بالسنة ولا يتوكلها بل يتوكلها بخلاف ما
 تقدم وقد وقع في هذا المحل صاحب البحر فتنبه له ايضا **باب**

قضا الفوائت قول فلم يخرج من تذكر انه لم يوتر **اقول** هذا
تفريع على قوله الترتيب بين الفروض الخمسة والوتر اذ اذ وقضا لا يروى
اخر قوله وقضا الفرض له عنه او قد مد على قوله الترتيب له وجعله اول النام
لكان انسب وقوله والسنة يوم العموم كالفرض والواجب وليس كذلك
فلو قال وما يقض من السنة دفع هذا الوجه بامل **باب**
سجود السهو قول وقرئ بين السراج الوهاج **اقول** قال في
جمع الجوامع والسمو والغفلة عن المعالم فيتنبه له بادي تنبيه والنسيان زوال
المعلوم **قوله** فمن صلى الفجر وجب عليه سجود السهو **اقول** قال في
البرازية سلم وعليه سهو فطلعت الشمس او زالت او احمرت بعد تسلا
قبل السجود سقطت سجود السهو لان النوافل لا تؤدى في الاوقات
المكروهة انتهى **قوله** بعد السلام **اقول** قد عرفت به تبعاً لما في البحر وقد
ذكره صاحب البحر نقلاً عن الخلاصة والظاهر ان ذلك ليس بقيد احتراز
لانهم جعلوا العلة ابطال السجود بوقوعه في وسط الصلاة وقوله ولو فعل
ما ليس له من البناء **اقول** ذكر في النهاية ما يقتضي ان في صحة
النار واثنين ويجب على القول بالصحة تقييد بما اذا لم يسلم منه لمقطع
الشفع اما اذا سلم كذلك فقد خرج من الصلاة فاني يتاقي البناء معه
قوله لانه سلم عام **اقول** كذلك سلم عام في الاولى والاولى ان
يقال في الفرق انه سلم مع تحقق الماتى وهو الركعتان فقط وفي الاولى مع
توهم وقد ظهر خلافه فلم يقطع ولم ارم من تعرض له مع ان الزيلعي وغالب
الشراح ذكروا ما ذكره الشارح هنا فامل **اقول** ايضا لما كان
الوجه في المسئلة الاولى في العدد وهو كالموصف كان وما قرئاً فلم يقطع وفي
الثانية لما كان في نفس المودى ما هو كان وهما بعيد فلم يعذر به فكان
قاطعاً بامل **قوله** كذلك بعض المعبرات **اقول** وقد نقل ذلك في شرح
الوقاية للشمسي عن الظهيرية **باب صلاة المريض**
قوله خفت ان تفسد صلاة **اقول** هذا نقله في البحر عن الهندي وانى

بقوله

بقوله قال الهندي وانى اذا قدر على بعض القيام يقوم ذلك ولو قدر
اية او تكبير **قوله** تكون القعود مقدراً **اقول** وفيه نظر لان القراءة
يقدر فيها الواجب بالفاحة وعليه فينبغي ان يكونها مقدراً القدر الواجب
فلينامل كذا الخط المؤلف **قوله** توهم اخر صلاته **اقول** في نسخة
موضع قعوده **باب سجود الثلاثة قول**
وبهذا يظهر ان قول الهداية صلاته خطأ **اقول** قال في البحر وفي الغاية
انه خطأ مستعمل وهو عند الفقهاء خبر من صواب نادى انتهى قال في
النهر ولا يخفى ما فيه انتهى **اقول** كانه استبعد الحكم عليه بالخطأ
ولم ينظر الى ان مقصود الفقهاء فهم المراد لخالص يتيمهم فهم يحرسون على
ذلك والصلاة تامة اقرب لفهم المتعلم من الصلوة فافهم والله تعالى اعلم
قوله واجمعوا الى قوله نص عليه محمد رحمه الله تعالى **اقول** وهو مكبر
باب صلاة المسافر قول لان الكلاسة ابواب
الصلاة **اقول** عبارة البحر في هذا بعد ان قال باب المسافر اي باب صلاة
المسافر لان الكلام في ابواب الصلاة والشيخ يريد بامل **باب**
الجمعة قول ودخل تحت النايب العبد **اقول** هذه عبارة البحر حرفاً
بحرف وليس النايب في مثله وانما في مثله المأمور وكان ينبغي ان يقول
ودخل تحت المأمور **قوله** لو وقع الشرط **اقول** هكذا في خط
المؤلف تبعاً لما رآه في البحر والظاهر انها لو وقع هذا الشرط والله تعالى اعلم
قوله وما قرئناه ظهر لك ان ما في فتح القدير **اقول** هذا تقدمه
فيه صاحب البحر ورايت الشيخ على المقدسي كتب عليه **اقول** ليست هذه نص
عبارة صاحب الفتح بل قبلتها فقد تمت واخرت لست كن من اراد ما اخبرت
وعبارته المحقق بعد ان ذكر قول الامام في كفاية المحرر وتوجه في الخطبة وان
ذلك يسمى خطبة لغة وان لم يسم به عرفاً وان العرف انما يقهر فيما بين الناس
ومما ورايتهم للدلالة على غرضهم فاما في امر بين العبد وربه فيعتبر حقيقة
اللفظ لغة ثم قال وهذا الكلام هو المعتمد لاني خيفة فوجب اقتضائاً ما يتفرع

عنه يعني رواية عدم شرط الحضور انتهى وكذا في رد عليه في الهو يقول
اقول هذا وهم فالحق وان ينسب الى هذا الامام مثل هذا الفاسد من
الكلام ثم ذكر كلامه بعينه ثم قال وحاصله ان الدليل انما دل على ان
الشرط مطلق الذكر المسمى خطبة لغة غير مقيد بحضره احد فتعريفه
حقيقته اللفظ وهذا ظاهر في اقتضاها وجده لان اشتراط قصد
التجديد ونحوها يقتضي انه لو خطب وحده جائز لكن لقال ان يقول الامام
بالسعي الى الذكر ليس الا لاستمعه والمأمور جمع فاذا اجازت وحده لم يفد
الامور فائدة الى اخر ما ذكر **واقول** وان سلم ذلك لا يقتضي عدم
صحته الذكر في ذاته بل المستمع تامل **قول** وقد عبر في الكتاب بالكرهية الى
اقول كيف يتوهم هذا مع انه ليس فيه ايها عدم فرضيتها بوجه فغاية
مفاد العبارة ان صلاة الظاهر قبلها ما كرهه تحرما ولا تقرض فيه لحكم تركها
وصحة هذه العبارة لا تخفى على ذي فهم خلفه عن هذين العالمين وغيرهما
من سبقهما وختمهما تامل **قول** واذا خرج الامام فلا صلاة ولا كلام الى تمام
اي الخطبة **اقول** كذلك يخطه ولو قال اي الجمعة او الصلاة او ترك قوله الى تمام
لكان احسن قال في غاية البيان في شرح قوله واذا خرج الامام يوم الجمعة
ترك الناس الصلاة والكلام حتى يفرغ من خطبته لو قال حتى يفرغ من صلته
مكان قوله حتى يفرغ من خطبته كان احسن لان الرواية عن ابي حنيفة
رحمته الله تعالى عنه محفوظة في المسووط وغيره ان الكلام يكون عند بين
الخطبة والصلاة وقال في دمر الحكام في شرح قوله حرم الصلاة والكل
الى تمام الصلاة لم يقل الى تمام الخطبة كما قال في الهداية لما صرح في المحيط
وغاية البيان انهما يكرهان من حين يخرج الامام الى ان يفرغ من الصلاة
والله اعلم **قول** ويؤذن بين يديه **اقول** اي على سبيل السنة وكذلك
الاقامة تامل **باب صلاة العبد قوله**
الشرع والاعلام **اقول** في البحر الشعاين **قول** وتوخر بعد الزوال من
العند فقط **اقول** وتكون قضا كما هو صريح كلامه **قول** فتجوز مادام

وقتها

وقتها باقيا **اقول** فكلون اذا اكونها في وقتها كما هو ظاهر **قول** كذا في الجوهر
اقول لا حاجة اليه مع قوله او لا وبه صرح في الجوهر حيث قال في الجواهر
ظاهر **باب صلاة الخبازة قوله** فلو نبش
وعليه دين الخ **اقول** هكذا يخط المؤلف وحدث مملو باعليه ثلاث فقط
وهو منقول من البحر وكان النسخة التي كتبت منها كذلك وعبارة البحر في
النسخة التي عندي بعد ان قدم ما قدمه هنا هكذا فلو نبش عليه وسرق
كفنه وقد قسم الميراث اجبر الفاضل الورثة على ان يكفونه من الميراث
وان كان عليه دين فان لم يكن قبض الغرماء بالكلية لانه بقي على ملك
الميت والكل من مقدم على الدين وان كانوا قبضوا لم يستودعهم لانه لم يزل
ملك الميت بخلاف الميراث لان ملك الوارث عين ملك المورث حكما وهذا
يرد ويرد عليه بالعيب الخ وبه يفهم المعنى **قول** وحكم اهل العصبة حكم
البغاة **اقول** كقيس وبين في بلادنا **قول** وفي الشرع ان يكون منه
ما يدل على حياته من رفع صوت او حركة عضو ولو ان يطرأ بعينه **اقول**
ولا عبوة بل لا تغاض وبسط اليد وقبضها لان هذه الاشياء حركة المذبح
والعبوة لها حجة كودع رجل فمات ابوه وهو يتحرك لم يرثه المذبح لان له
في هذه الحالة حكم الميت كذا في الجوهر **قول** اي وان لم يستعمل او لم يخرج الشرع
فمات لا يغسل ولا يصلى عليه **اقول** هكذا يخط المؤلف رحمه الله تعالى **قول**
مع احاد يوبى **اقول** وليس حكم الجدة ذلك حكم الاب كما صرح به في البحر في باب
الردة فراجع **قول** وما قدرناه ظاهره **اقول** عبارة من هذا الشارح هي
التي حررها في البحر وجعلها اولى ونسب عبارة اللحن الى العيب وعدم التحريم وقد
رده في النهي عما حاصله ان الولي هذا عاجز عن القريب وقريبه ما استبرأ من
عدم التواني بينهما قال ولا نسلم انهما غير محرر لان جواب المسئلة انما هو جواز
الفصل والموت فموت فخرج من لفظ الكافر حيث كانت العبارة واقعة
من امام المذهب محمد بن الحسن فنسبته العيب وعدم التحريم اليها مما لا ينبغي
كيف وقد تبعه في ذلك كبار الامة كالمصنف وغيره انتهى والله تعالى اعلم

قوله ولم توضع فيه مضربة **اقول** وقد تقدم ذكر ذلك عند قوله وتكره
 العامة **قوله** ذو الرحم اولى بادخال المرأة في القبر **اقول** وفي البحر وذو
 الرحم المحرم اولى بادخال المرأة القبر وكذا الرحم غير المحرم اولى من الاجنبى
 فان لم يكن فلا بأس للاجانب وضعها ولا يحتاج الى النساء **باب**
الشهاد **قوله** لا ان المال وان وجب له **اقول** وكذا اذا وجب المال
 بالصلى كما ذكره العيني وغيره **كتاب الزكاة** **اقول**
 فرضت في السنة الثانية من التجمع بعد زكاة الفطرة السنة التي فرض فيها
 الصوم صرح به الشافعي شارح مختصر الوقاية المسمى بالثقة **قوله** فانه اذا
 عزل من النصاب قدر الواجب ناويا للزكاة وتصدق على الفقير بلا نية سقطت
 زكاته **اقول** وفي الجمع لا ين ملك فان قلت **الزكاة** انما تؤدى بالنية
 فكيف سقطت هنا بلا نية قلت **ل**لفظ التصديق مشعر بان نية اصل
 العبادة وجدت وتلك كافية وان اعدم تعيينها ونية الفرض انما تستلزم
 لتحصيل التعيين والواجب متعين في هذا النصاب فلا حاجة الى التعيين
 كما لو نوى الصوم مطلقا في رمضان انتهى **قوله** واما الفعل وهو حاسوا هميا
 فانما يكون الامداد فيها للتجارة بالنية اذا كانت عروضا **اقول** كان من حق
 العبارة ان تكون كما فعل صاحب البحر بقوله وحاصله انهما اي الاموال قسمان
 خلق وفعل فالخلق الذهب والفضة ثم قال والفعل ما سواه الى وقوله فيها
 كذا بخط المؤلف ورايته كذلك في البحر بصيغة التثنية والظاهر انها سبق
 قلم وقت الكتابة والفتاوى فيها تأمل **باب زكاة الفهم**
قوله فالصحيح انه يقع عن الزكاة **اقول** قد وقع في خط المؤلف لا يقع
 ولا شك ان حرف الف في زكاة وقع سهوا **قوله** فاذا كان له نصاب واحد الى
اقول كذا بخط المؤلف ولعله نصاب وقوله في كل منها كذا بخطه ايضا
 ولعله فيها الى وعليك ان تتامل هذا المحل **قوله** والا لولة الشاة السمينة
اقول هي التي اعدت للاكل **باب الزكاة** **اقول**
 الظاهر من عبارة الفاعل انه جمع ركوز فانه قال وبراها واحد الركاز وهو

ما ركز الله تعالى المعادن اي احدها كالركيزة وروى في اهل الجاهلية
باب العشر **قوله** وكذا كل حب لا يصلح للزراعة
اقول كذا رايت بخط المؤلف ورايته كذلك في البحر فكانه تبعه فيه وهو
 سبق قلم والصواب ان يقال لا يصلح الا للزراعة كما في الجوهر **قوله** اما
 الاولى فلحصول الصفقة الى الشفيع **اقول** هكذا ذكره غالب الشارح وقد
 صرحوا في الصفقة بان الاخذ بالشفعة شر من الشراء ان كان الاخذ
 بعد القبض وان كان قبله فشر من البايع لحصول الصفقة اليه ووضع المسئلة
 هنا بعد القبض فيكون شراء من الذي وهو مشكل ويملك الجواب عنه بجبا
 نقله في النهاية عن نوادر زكاة المسوق طول وان كافر اشترى ارضا فشرى
 فعليه في الخارج في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى ولكن هذا بعد ما انقطع
 حق المسلم عنها من كل وجه حتى لو استحقها مسلم او اخذها مسلم بالشفعة
 كانت عسرية على حالها سواء وضع عليها الخارج او لم يوضع لانها لم يقطع
 حق المسلم عنها تأمل **باب المصروف** **قوله** وقيل
 على العكس **اقول** اي الفقير من الاشياء والمساكين من كل ادنى شيء وذلك
 رواه ايضا عن ابي حنيفة كما في شرح الجمع لا ين ملك **كتاب**
الصوم **اقول** فائدة ذكرها النووي صل كرم صام النبي صلى الله عليه وسلم
 رمضان الجواب تسع سنين نزلت فريضة رمضان في شعبان سنة اثنين
 من الهجرة **قوله** وقال مالك الى **اقول** هو مقول المجتبى في مقابلة ما صدر
 به من بيان مذهبا ومذهب الشافعي وهو قوله اما اصل النية فهو شرط عندنا
 وعندنا شافعي لكل يوم انتهى **قوله** واحتوازا **اقول** هو هكذا بخط المؤلف
 ولا يدرك على ما اذا عطفه وعبارة البحر قيد بقوله ورد قوله اي ورد القاضى
 اخبارا احتوازا اي اذا اذطر قبل ان يرد القاضى شهادته فانه لا رواية فيه
 عن المتقدمين الى ثم قال واحتوازا اي اذا قبل الامام شهادته الى **قوله**
 مع ان الشافعي كثر **اقول** هنا كلام سابق من خط المؤلف وقد الحقته
 بنسخة ادفعو كذا في البحر منقول عن الفتح وهو مع ان التفاوت في حدة

السمع واقع ايضا كما هو في الانصاف مع انه لا نسبة لمشاركته في السماع فشاركته
 في التواي كثره الى **باب ما يفسد الصوم وما**
لا يفسد قوله مطلوب **اقول** هو بالنصب على الحالية وقوله هو الفاسد
 في محل الرفع خبر ان يعني ان العقد المستحق للفسخ فاسد وغير المستحق
 له صحيح والذي لم ينعقد اصلا بلطل **قوله** فيما دون الفرج **اقول** الفرج
 قبل الرجل والمرأة باتفاق اهل اللغة وقولهم القبل والدبر كلاما فارجح يعني
 في الحكم كذا في المغرب وفي القاموس الفرج العورة وفيهما يدين الاثر يقال
 للفريس ملا فرجه وفروجه اذا عدل واسرع وبه سمي فرج المرأة والرجل
 لانها بين الرجلين **قوله** وليس فانزل **اقول** واذا تمت المرأة زوجها
 حتى انزل لم يفسد صومه ولو كان يتكلف ذلك ففيه اختلاف المشايخ
 كذا في النظار **قوله** وهو المختار **اقول** قوله اني يوسف صح في
 الخاتمة والتبيين وغيرهما وجعل في الكافي قول محمد ظاهر الرواية **قوله**
 وكرة مضغ عليك **اقول** قال العلامة ولدي الشيخ محي الدين حفظه الله
 كان يغني عنه قوله ومضغه بل اعذر له قوله تحت كما فعل في الدهر والفرس
 وكال الدابة شرح مختصر الوقاية للشمسي قلت يمكن الاعتذار له
 بانه لما لم يتفصح فيه عذر يمنع الكراهة ذكره مطايع قوله بل اعذر فاما
فصل في العوارض قوله فلم يوجد شرط وجوب
 الاداء فلم يلزم القضاء **اقول** في ذلك نظر لان وجوب القضاء لا يشترط له وجوب
 الاداء بل يشترط الوجوب لا وجوب الاداء الا ترى انه لو مرض كل رمضان مرضا
 يصنع الصوم فيه تفرغ يجب عليه القضاء مع انه لم يجب الاداء لانه انتهى
 كذا راي بعضهم وهو هو اذا الكلام في شرط وجوب الاداء لانفس الوجوب
 واشك انهم في فقد شرط وجوب الاداء لا يجب القضاء فيما ذكر وجوب شرط
 وجوب الاداء وهو الصلح فلم يلزم القضاء وفي مسألة الكتاب لم يوجد فانتفى
 لزومها للفقهاء الشرط وهو ظاهر لا يتوقف فيه والله تعالى اعلم **قوله** ولا
 يكره صوم النوروز والمهرجان **اقول** كذا يحفظ المؤلف اظن ان لا رايك لما

ياتي

ياتي الا ان يحمل على ما اذا كان يوافق يوما كان يصومه تأمل **باب**
الاختلاف قوله فعمل ما ذكره الزيلعي **اقول** كذا يحفظه وصوابه فعلى
 ما ذكره في الخاتمة تأمل **قوله** فالمسجد اولي **اقول** في البحر بعد قوله اولي
 كذا في غاية وفي التبيين واما النكاح **قوله** والمراد بلخيرها ما فيه ثواب
اقول عبارة البحر هكذا وظاهره ان المراد بلخيرها ما لا اثم فيه فيتمتع
 المباح وبغير الخير ما فيه اثم والاول تفسيره بما فيه ثواب يعني انه يكره
 للمعتكف ان يتكلم بالمباح بخلاف غيره ولهذا قالوا الكلام المباح في تغيير عبارة
 البحر الى عبارة المذكورة ولا يخفى ما في تأمل **كتاب**
الحج قوله وهو في اللغة بفتح الحاء وكسرها وبها قرئ في التنزيل القصص
 المعظم لامطالع القصص كما ظنه بعضهم **اقول** وفي السراج الوهاج انه
 مطلق القصد واجه عليه بقوله الشاعر يحجون سب الزبور فان المرعف **قوله**
 اي يقصدون والسب العاقبة والزبور فان لقب الحصين بن بدر الفزاري
 وسمي الزبور فان لصفه عمامة واصل الزبور فان القلقب به هذا الجمال تشبيها
 به ويقال ايضا نر برقت الثوب اذا صفرت والمرعف المصبوع بالزعفران
 وكانت ساداتهم يصفرون عيائهم والشاعر هو الخليل السعدي وقيل له
 لم تعلمي يا ام عمرة انني **مخطا في ريب المسنون لا الكبر** واشهد من عرف حواره كثير
 يحجون سب الزبور فان المرعف **قوله** فلو بدل الابن لابيه **اقول** بعد صيا
 نحو نصف سطر ومثله في نسخة المؤلف وفي البحر الذي هو مادة هذا الكتاب
 فلو بدل الابن لابيه الطاعة والابح الى اخره ولعلها الانقياد له باباحه
 الزاد والراحلة تأمل **قوله** والحجفة بضم الجيم وسكون الحاء المهملة واسمها في
 الاصل مهيعة فنزل بها سيل يحف باهلها اي اسما صليها فسميت حجفة **اقول**
 وهي قرية كبيرة عامرة ذات منبر راتيا من بعد في حجة الثالثة سنة احدى
 وسبعين عن يسر السالك الى مكة وهي قرية من البحر بينها وبينه ستة
 اميال كما قاله البكري في معجمه قال القاضي وهي على ثمان فراسخ من المدينة
 قال صاحب المطالع وغيره سميت حجفة لان السيل انحرف وجعل اهلهما

انتهى قاله ابن الملقن في الاسامات وقوله مهيبة هي بفتح الميم واسكان
الها وفتح اليا المنشأة من تحت ومهيبة كعيسة حكاه الفاضل في شرحه
قال ابو الفتح الهذلي هي اي حجة فعلية من قولهم جحف واجتحف اذا اقلع
ما يربيه من سحر وعينيه وهذا الاسم من باب العرفة كما تقول عرفت عرفة
بالفتح وما تعرفه عرفة بالضم كذلك جحف السيل جحفة بالفتح والمجحوف
جحفة بالضم بالضم كذلك ابن الملقن رحمه الله كما في الاسامات **قوله**
والحرم التحديد من ارض طيبة **ثلاثة** اميال اذا لم يمت اتفاقه
وسبعة اميال عراق وطائف **وجدة** عشر ثم تسع جعرا **قوله**
قال في النهر وحد من طريق المدينة ثلاثة اميال ومن طريق اليمن
والعراق والجعرانة والطائف سبعة ومن بطن عرنة احدى عشر انتهى وقال
ابن الملقن في ضبط الفاظ المنهج المسمى بالاشارات جعرانة بكسر الجيم
واسكان العين وتخفيف الراء هكذا صوابه عندنا ما في الشافعي والاصمعي
واهل اللغة وتحقيق الحديثين وغيرهم وعليه اقتصر المصنف في الاصل كما
شاهدته بخطه قال ابن عبد الحكم قال في الشافعي لا نقل الجعرانة ولكن
الجعرانة بالتخفيف ومنهم من يكسر العين ويستدركه وهو قول عبد الله
ابن وهب واكثر الحديثين قال صاحب المطالع اصحاب الحديث يشددونها
واهل الانتان والادب يخطئونهم ويخففون وكلامنا صواب حكم اسماعيل
الفاضل عن علي بن المديني قال اهل المدينة يثقلونها ويثقلون الحديثية
واهل العراق يخففونها ومذهب الاصمعي تخفيف الجعرانة وسمع من العرب
من يثقلها وبالتخفيف قيد في اللطائف وبه قرأنا على المتقنين وهي ما بين الطائفتين
ومكة وهي الى مكة اقرب هذا كلام صاحب المطالع وكذلك قال المنذري ان التخفيف
الكسر وان الذي قيد به المتقنون وعبارة ابن الاثير في نهج الجعرانة بكسر
العين والتخفيف وقد تشدد الراء واختار صاحب الصباح شأخ الخاوي
الصغير الشدي فثبت الحديثين وفي فضائل مكة للحديثي عن يوسف بن مالك
قال اعتمر من الجعرانة ثلاثمائة نبى والجعرانة من الحل بالخلاف وكان اعتماره

عليه

عليه الصلاة والسلام منها في رجوعه من الطائف فام **قوله** في العراق
موضع يسمى الجعرانة ايضا فتنبه له انتهى **قوله** في البحر عبارة اصله اولى
قوله وهذه العبارة اولى من قول الكنتل **اقول** قال في البحر عبارة اصله اولى
وهي واذا دخل البحر فاختدع وحكم بالولوية عبارة الكنتل مع انه لا يظهر وجه
الاولوية ولذا لم يذكر شيخه وجهها لذلك ومعنى عبارة تروا بالاسم حال دخول
مكة وهي في غاية الحسن تأمل **قوله** لانه يبقى من المكشوف **اقول** عبارة البحر
يبقى مكشوف **قوله** والمتقول في حد ود عرفة **اقول** قال العبادي في شرح
ابن شجاع وحد عرفة قال الشافعي رضي الله تعالى عنه ما جاء في وادي عونة الى
الجبال المقابلة مما يلي بساتين بني عامر قال النووي قال اصحابنا العرفة اربعة
حدود احدها ينتهى الى جادة طريق المشرق والثاني الى حافات الجبل الذي
ورا ارض عرفات والثالث الى البساتين التي تلي قرية عرفات والرابع ينتهى
الى وادي عرنة وليس فيها عرنة ولا نمر واخر مسجد ابراهيم فيها وصدره من عرنة
ويبين بينهما مسخرات كبار فرشت هناك وجبل الرحمة وسط عرصة عرفات قال
في الروضة والنص ان مسجد ابراهيم ليس من عرفات فلعلمه نزي في اخره قال
امام الحرمين وبطيف بمسخرات عرفات جبال وجوهها القبلة من عرفات انتهى
وقد قدم الشيخ حدود الحرم فيما تقدم والله اعلم **قوله** ويسمى في لسان العرب
الال **اقول** قال في القاموس الال صحاب وكأب جبل عرفات او جبل من جبل عن
يمين الامام بعرفة وهم من قال الال كالحل **قوله** ولو صلا العشاقيل المغرب الى
اقول قال في التمار خانية ولو صلا المغرب قبل ان ياتي من دلفة فعليه اعادتها
عالم بطالع الفري في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله كما قال ابو يوسف بحر يده وفي الظهير
ايضا وعلى هذا الخلاف لو صلا العشاقيل الطريق بعد دخول وقتها وعلى هذا اذا صلا
المغرب بعرفات بعد غروب الشمس وفي التبريد ولو طلع الفجر قبل ان يصيد كما مر في لغة
عاد الى الجواز اي عاد الى الجواز في قولهم جميعا وروى الحسن بن زياد عن ابي حنيفة
رحمه الله تعالى انه لا يجوز ان يصلي في الطريق الا اذا كان في اخر الليل من حيث
يطالع الفجر اذا اتى بمر دلفة حينئذ يجوز الظاهرة ولو قدم العشاقيل بمر دلفة على المغرب

يصل المغرب ثم يعيد العشاء فان لم يعيد العشاء حتى انجر الصبح عاد العشاء الى الجوار
 انتهى فان قلت **ما تفعل في قولك الترتيب في الصلوات المكشوفات فرض**
 بنوت الجوار بنوتهم قلت **ما مشكل الا ان يجعل على ساقط الترتيب تأمل**
 وهذا الفرع ذكره في البحر نقل عن الظهيرية وكل ذكره في التناثر خاتمة نقل عن
 الظهيرية ولم نره في خلافا فاذن الشيخ ووضع في متنه ولم يذكر كصاحب البحر
 والنهر وجهها وهو مشكل فان فيه عدم الترتيب وهو بنوت الجوار ان لم يجعل على
 ساقط الترتيب تأمل **قوله** كما يفعل رعاء الناس **اقول** الرعاء كسحاب الاحدا
 الطغام كزلة الفاقوس وقال الطغام كسحاب وفاد الناس ورد الالطيران
قوله واهل عنده رفيقه بطلب اغمايه **اقول** لعله بالغامه اي اهل عنده رفيقه
 بسبب اغمايه اذ الضمير في به يرجع الى المعنى عليه تأمل **باب**
الغيايات **قوله** فان قلت يلزم على هذا الزيادة **اقول** وفيد نظرا لانه يمكن
 ان يقال مثله في اية الوضوء فانه سبحانه لما نقص على الالعضاء الثلاثة ومسح
 ريع الراس فلا مانع من ان تثبت فرضية الترتيب وجواب بان دليل الترتيب ليس
 بقاطع حتى يثبت به الفرض وانما هو ظني فثبتت به السنة انتهى **قوله** وفي الجوامع
 شاة **اقول** هكذا رأيت بخط المؤلف والصواب ان يقال كما في الزيغى ويزاد الشافعي
 ووجب في الحاشية شاة ويزعم ان بينهما مشابهة من ان كل واحد منهما يعيب والهدى
 فان عند محمد ايضا في الحاشية القيمة كما هو عندهما **قوله** والسلمحة بفتح الفاء فتح
 العين واحدة السلاحة **اقول** اي فالكلمة وعينها وبها السين واللام تأمل
باب **الانحصار** **قوله** والمتنوع بمكة عن الركنين محصر
اقول قال في الفيض الكوكبي ولو حاصت قبل طواف الزيارت ولم يظهر واراد
 الرفقة العود نهجهم وتطوف حائفاً ونهجه بدنة ولكن لا يفتح بالنهاج فان لم تطف
 تبقى محرقة ابد الى ان تطوفه وكذا الرجل لو لم يطفه انتهى **باب**
الهدى **قوله** فان قلت ما الفرق بينهما **اقول** هكذا بخط المؤلف وبعبارة
 البحر والفرق بينهما اذ ابلغ الحرم فالفرقة فيه بالاراقة وقد حصلت **قوله** ان
 الفقيه يودي الفرض الى **اقول** يعني ان جميع ما أتى به قبل وصوله الى مكة متطوع

فيه وبوصوله الى مكة التعلق باهلها ففرض الى عليه كما فرض عليهم لاسقاطهم
 بخلاف الفقه فان جميع سفر فرض تأمل **قوله** وقال صلى الله عليه وسلم من
 جاني لا تفعله حاجة الى **اقول** كذا بخط المؤلف ونلفظ الحديث لم تنزع حاجة الى
قوله وعن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا تغزوا بني كنانة
 سعة من امتهم ولم يزرع الى **اقول** وقد اورد الشافعية في كتبهم في هذه المسئلة
 ما ليس فيه مخالفة لقواعد ما قاله الرضائي في شرح المنهاج وثنى زيارة قبر
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لخبر من زار قبري وجبت له شفاعة ومفهومه
 انها جائزة لغير زيارته وخبر من جاني زيارته لم تنزع حاجة الزيارتي كان حقا
 على الله ان يكون له شفيعا يوم القيمة وخبر من صلى على عند قبري وكل الله به
 ملكا يبلغني وكفى امر دنياه واخرته وكنت له شفيعا او شهيدا يوم القيمة فزيارة
 قبره صلى الله عليه وسلم من اهم التزب وخبر من حج ولم يزرني فقد جاني فهذا
 يدل على ما كذا للحاج الكثر من غيره وقال ابن حجر في شرحه على المنهاج ويحسن بذكر
 قبل يجب وانصر له والمنافع في كلامها ضال بفضل زيارته قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لكل احد كما ثبت ذلك مع ادلتها وادانها وجميع ما يتعلق بها في كتاب حافل لم استيق
 الى مثله سميت الجوهر المنظم في زيارته القبر المكرم وقد صرح خبر من زارني وجبت له شفاعة
 ثم اختلف العلماء ابا الاولى في حق مريد الى تقديمها على الحج او عكسه والذي يتجه
 في ذلك ان الاولى لمن مرق بالمدينة الشريفة ولمن وصل مكة والوقت متسع ولا سببا
 متوقفة تقديمها فان انتفى شرط من ذلك سن كونها بعد فراغ الحج وما اوهمة عبارة
 من قصر ندب الزيارته او هي وما قبلها على الحاج غير مراد وانما المراد انها لا تجزئ
 لان تركها لها وقد اتوا من اقطار بعيدة وقرى لو ان المدينة قبيح جدا كما يدل على خبر
 من حج ولم يزرني فقد جاني وان كان في مسند مقال وقال شيخ الاسلام زكريا في شرح
 الروض مستدلا باستحبابها بخبر ما بين قبري ومنبري وروضة من رياض الجنة ومنبر
 على حوضه وخبر لاشد الرجال الاثلاثة مساجد المسجدين الحرام والمسجد الاقصى ومسجد
 هذا واما الشبان وخبر ما احديهم على الاراد الله على روي حتى اراد عليه السلام
 رواه ابو داود وابنه صحيح وروى اليه حتى ان ابن عمر رضي الله تعالى عنهما كان

اذا قدم من سفر دخل المسجد ثم رآى القبر الشريف فقال السلام عليكم يا رسول الله
السلام عليك يا ابا بكر السلام عليك يا ابناء انتهى وفي مناسك النوى وينبغي
ان لا يغتر بكثير من العوام في مخالفتهم ما وافق الشريعة من الطواف بالقبين
الكرنير فانه لا يجوز ان يطاف به ومن خطيبا له ان المسح بيد وبعدها ابلغ في
البركة فهو من جهالة وغفلة لان البركة انما هي فيما يوافق الشريعة انتهى
كتاب النكاح قول فلو قال نخضع للشهود هي امرأتى
وانازوجها الى **اقول** وموضوع المسئلة فيما اذا لم يكن بينهما نكاح سابق واراد
عقده به واما ثبوت النكاح لدى الحاكم فلا كلام فيه بمصادقتهما كما صرحوا به
في كتاب الدعوى **قول** وصح في الذخيرة ان الاقرار الخ **اقول** وفي المختار
تزوجها بفيرشهود ثم اقر الذي الشهود الاصح انما ان سمي امهر اصرح وينبغي
نكاحا مبتدا وسيد كره منقول عن الكمال **قول** وفيه اشارة انه لا ينعقد بالنكاح
في الحاضر **اقول** واما الكفاية من الغائب فكما الخطاب وكذا الرسول فيستلزم
سماع الشهود قراءة الكتاب وكلام الرسول كذا في البحر وتامه فيه **قول** كهيبة
وملك وقدرة **اقول** قال في اثنائنا رخصته نقله عن الكافي اذا قال اب لابن
لاب البنت زوج ابنتك من ابني فقال اب البنت وهبتها لك مع النكاح لابن
الخ انتهى ولو قال مكان وهبتها لك زوجتها لك فقال قبلت مع النكاح للاب
اذ صرحوا بانه لو خطب لابنه وقال ابوها لاب الابن زوجتها بنتي بكذا فقال
اب الابن قبلت مع للاب وان جرى مقدما ان النكاح للابن في المختار اللهم
الا ان يقال ما صرحوا به ليس فيه الا الخطبة وليس فيه زوج ابنتك من ابني
خبر احتاج الاول الى القبول بعده دون الثاني فلما صار وكيدا عنه به صابر
قوله زوجتها لك معناه زوجتها لابنتك لا جلت لك كما في وهبتها لك اذ لا فرق
في انعقاده عندنا بلفظ التزوج والهبة وهذه المسئلة كثر السؤال عنها وتكرر
وقوعها ولم ار من صرح بها ولا ما يستدل به عليها غير ما هنا من قوله وهبتها
لكن والذي يظهر ان زوجتها لك كوهبتها لك اذ ما جاز في هذه جاز في الاخرى
بخلاف وهبتها منك وزوجتها منك عليك ان تنامل في المسئلة فانه قد

يقال

يقال في وهبتها لك عند الجلت بخلاف زوجتها لك ولذا انظرنا الى عرف
رسائيق بلادنا كان زوجتها لك مثل وهبتها لك بلا فرق لانهم تعارفوه بمعنى
لا جلت فامل وقد سئل **عن رجل خطب لابنه بنت اخيه فقال**
ابوها زوجتك بنتي فلا تة بكذا لابنتك وقال اب الابن تزوجت هل ينعقد
النكاح لابن فاجبت **بانه لا ينعقد** ووجه ظاهر لان الزوج غير الزوج
فامل وسئل **ايضا عن رجل خطب لابنه بنت اخيه فقال**
بنتك لابني فقال من زوجتك ولم يقل قبلت والظاهر عدم انعقاده احدا اما
للاب فلا احتياجه الى القبول كما تقدم واما لابن فلان المجيب عن الاب بقوله
زوجتك وانا سميته مجيبا لان الاحتياج حصل بقوله زوجتك ولذا كان قلنا
احتياج القبول بعد هذا وفي البرازية بعث جماعة للخطبة فقالوا نحن نرخص
فلانه راجع اذك فقال نعم فقالوا قبلنا لا ينعقد لانهم لم يضيفوا النكاح الى
الخطاب ومثله خطب لابنه وقال ابوها لاب الابن زوجت بنتي بكذا فقال اب
الابن قبلت مع للاب وان جرى مقدما ان النكاح للابن في المختار ومثله
الوكيل قال اب الابن زوجت بنتي فلا تة من ابن فلان وقال الاب قبلت لابني ولم
يسم له ابن ان له ابنان لا يصح ولو واحد اجاز ولو ذكر اسما لابن اب البنت وقال
اب الابن قبلت مع وان لم يقل ابني لان الجواب يتضمن اعادة ما في السؤال انتهى
وفي الولولجية وان قال اب الابن زوجت ابنتي على صدق كذا ولم يقل من ابن الخطيب
فقال الاب قبلت مطلقا يصح النكاح من الاب لما ذكرنا قبل هذا انتهى **قول**
قلت وفي الاتفاق للجلال السيوطي صرح بان المجاز يكون له مجاز ومثله مثل
ثمه فارجم اليه **اقول** قال شيخ الاسلام شيخ شيخنا الشيخ علي المقدسي في شرحه
لكنه النظم وما قيل من انه لو صح لكان مجازا والمجاز لا يجاوز له حدود لان الوصية
نفسها عليك كالهبة غير انما قيدت بما بعد الموت فاذا جردت عنه زال بتقيدها
في الحال واذك المانع واما مجاز المجاز فيثبت عند من له وسع مجال واطلاع على
كتب اللغة كالاساس وغيره وتامه فيه **اقول** ذكره الزنجشيري في ما
شرف **قول** وبانعقاده الى قوله كما يقع من بعض الجملة **اقول** لا شك ان

الصادر من الجهة الاعمار تصحيف لا دخل لبحث الحقيقة والمجانر ولا النفي الاستعانة
 امرت على عدم العلاقة فيه اذ معناه الاصل وهو التسوية او جعله ما راغب
 بل احط اصله والعامة بمجرى عن درك ذلك وحيث كان تصحيفا وغلطا
 فجميع ما جاء به هنا لا يصلح لاثبات المدعى وحيث اقربانه تصحيف كيف
 يتجه له ذكره في العلاقة والاستدلال بما ذكره السعد وغاياته اثبات عدم
 الاستعمال ولا منكر له بل مسلم كونه تصحيفا بابدال حرف مكان حرف فلهذا
 يتعد الدليل صورة المسئلة لعدم لوصد من عارف تاتي فيه مانا في اللفظ
 المصريح بعدم الانعقاد وهو والله اعلم محل قوى الشيخ من بن حجي
 ومعاصره فيقع الدليل في محله وهذا الوجه كان للعلم كذلك عند
 الشافعية فان المصريح به في عامة كتبهم انه لا يفرض عامي فيه ابدال
 الزاي جيا وعكسه مع الماهم اصل من ابا الفاطمة اذ لا يصح عندهم الا بلفظ
 التزويج والاكاح ولم يرفي مذهبا ما يوجب المخالفة في ذلك وحاصل
 الامر انما اى مسئلة غلبه الاستعمال في هذا اللفظ مسئلة لم يوجب فيها
 نقل من الحجج خصوصا عن المشايخ المتقدمين والمناخرون فصار حادثة
 الفتوى للمعاصرين ومن قبلهم بقليل ولا شك ان الاقتراح انما فاذا
 ما رفع للمفتي ما صورته هل ينعقد النكاح بلفظ التزويج بغير انعقاد
 لعدم التعرض الى ذكر التصحيف والاصل عدمه واذا رفع اليه ما صورته على
 قدم الجيم على الزاي غير قصد لاستعانة لعدم علمه بها بل قصد حل الاستعانة
 باللفظ الوارد شرعا فوقع له ما ذكرنا الذي ينبغي فيه موافقة الشافعية
 وبالأولى اذ انفتحت كلمتهم على هذه الغلطة كما قطع به الفاضل ابو السعد
 العبادي وما يوجب ما يحسنه انهم صرحوا في مواضع بعدم اعتبار الغلط
 والتصحيف منها الطلاق يقع بالالفاظ المصحفة نحو تلاق وتلاخ وطلاخ
 وتلاك وطلاك ولا يصدق على ارادة غيره الا اذا شهد على ذلك قبل
 التكلم مع اشتران الطلاق والنكاح في ان حد واحد وهو لها حد وخطيب
 الفروج وقالوا فيما تعارفه اهل الارياف من قولهم على الطلاق لا افعل ذلك

انه تعليق يقع به الطلاق عند وجود الشرط ويجب اجل وهو عليهم لانه صفا
 بمنزلة قوله ان فعلت فانت طالق ومثله الطلاق يلزم من لا افعل كذا مع
 كونه غلطا ظاهر الفقه وشرعا اما الاول فظاهر لعدم وجود ركنه واما الثاني
 فلعدم محلية الرجل للطلاق حتى قال الفاضل ابو السعد العبادي فيمن
 قال على الطلاق ليس بصريح ولا كناية ناظر الى مجرد اللفظ لا الى الاستعمال
 القاشع لعدم رفعه اليه وعدم وجوده في بلاده اصلا والحكم الذي ذكرناه او
 من وجوب اجل ايضاح من تعارفه حقيقه الحال بن الهام ووافقه من بعد
 من اهل التحقيق والافهام فاذا لم يقتصر هذا الغلط الفاضل لغزو شرعا
 للعرف لزمننا ان لا يقتصر الغلط فيما نحن فيه مع فساد استعماله في هذا الزمان
 وكثرة دورانه في السنة اهل القرى بل واهل الامصار بحيث لو لقن بعضهم
 التزويج لعسر عليه النطق به وغلب عليه استعمال الحق ولا شك انهم
 لا يمتحنون استعانة لزم ما سمعهم بعدم المعين عليه وهو العلاقة بل هو
 لفظ مع كونه تصحيف عليهم فتشافي لسانهم وكثر جدا بحيث لا يستعملون في
 انكحهم صيغة غيره وما يدل على صحة هذا الاستنباط ما في الظهيرية
 وغيرها من رجل تزوج امرأة بالعربية او بلفظ لا يعرف معناه او من زوج المرأة
 نفسها بن كذا ان علما ان هذا اللفظ يعقد به النكاح يكون نكاحا عند الكل
 وان لم يعلموا معنى اللفظ وان لم يعلموا ان هذا اللفظ يعقد به النكاح فهذا جملة
 مسائل الطلاق والعقاق والتدبير والنكاح والخلع والابراء عن الحقوق والبيع
 والتمليك فالطلاق والعقاق والتدبير واقع في الحكم ذكره في عقاق الاصل
 واذا عرفت الجواب في الطلاق والعقاق ينبغي ان يكون النكاح كذلك لان العلم
 بمضمون اللفظ انما يعتبر لاجل القصد فلا يشترط فيه استوى الجهد والحرارة
 بخلاف البيع ويحتمل انما في قوله واذا عرفت الجواب في الطلاق والعقاق
 ينبغي ان يكون النكاح كذلك وقد عرفت ان الطلاق واقع مع التصحيف
 فينبغي ان يكون النكاح نافذا مع التصحيف ولا شك ان معنى قوله ينبغي ان
 لما في البرازية ان عليه الفتوى ولما في البحر ان ظاهر ما في التحسين ترجيح

فقد ظهر لك بهذا صفة قياس النكاح على الطلاق فامل هذا وقد
 استحسن بعض مشايخنا في القراءة في الصلاة عدم الفتا في بعض الحروف
 المتأخرة في المخرج اذا ابدلت كالظا مكان الضاد للضرورة في حق العامة
 خصوصاً العجمية قال في الثنا في حانية ناقلاً عن المحيط وكذلك اذا لم يكن
 بين الحرفين اتحاد المخرج او قرينه الا ان فيه بلوك العامة لخوان ياتي بالذال
 مكان الضاد او ياتي بالزاي المحض مكان الذال او الظا مكان الضاد وقال
 في الثنا في حانية ايضا وذكر محمد بن الفضل في فتاواه ان التوك ليس في لغتهم
 حاكماً اذا قرأ مكان الحاء لم يفسد صلاته لانه لا يمكن إقامة الواو المستتقة
 وجهد الى غير ذلك من الفروع فاذا اسوج مثل ذلك في القراءة فكيف فيما نحن
 فيه مع ما فيه من التكليف بما فيه مشقة وعسر كما هو شاهد عند التكليف
 بآتيان لفظ التزويج ومن تتبع الاصول والفروع جع لما قلناه واضرب فمتا
 عدة والله تعالى اعلم **قوله** وشروط حضور حزين مكلفين **القول** قد
 سري ان يقول او حر حزين مع تعين ذلك عليه لا يهاجم اشتراط ذكر مرتبة الشهود
 فيه فسبحان من لا ينسى **قوله** او ابني العاقدين **القول** او ابنيهما كما
 يعلم من المسئلة المذكورة قريبا **فصل في المهرات** **قوله**
 والبنات **القول** كذا بخطه تبعاً للبحر والاولى ان يقال وبنات البنات فلذا كتبه
قوله لارادة ذلك في النص للاجماع على حرمتين **القول** عبارة البعد
 والمعرف لارادة في النص للاجماع على حرمتين **قوله** وهو مشكل **القول**
 مثل قاضي خان لا يخفى عليه ذلك والذي يظهر ان الخطا من الكسبة فان قاضي
 خان اعلم مرتبة من ان يخفى عليه مثل ذلك **قوله** وصح نكاح كتابية **القول**
 يدخل في هذا الرافضية بانواعها والمعتزلة وكل من لها كتاب ونومن بنبي
 وخرجت الدرزية فانهم لا كتاب لهم منزل ولا يومنون بنبي وقد افق
 الحنفية من الشافعية بعدم جواز نكاحهم وعدم حل ذبايحهم لهذا ولا يجوز
 ان تزوج السنة من الرافضية لاسباب لاها مسلمة وهو كافر فهو تزوج
 المسلمة من الكافر فدخل تحت قولهم لا يصح تزوج مسلمة بكافر فامل **قوله**

لحديث ابن عباس رضي الله عنهما **القول** واعلم ان حديث ابن عباس
 ناف فان الاحرام كان ثابتاً قبل التزويج وما رواه يزيد ثبت لانه يدل على
 امر عارض على الاحرام والنفق هنا ما يعلم به ليلة وهو هيئة المحرم والنفي اذا كان
 يعرف به ليلة يعارض الاثبات ولما عارضه مرجح علماً ونا ان في نفق الراوي
 وضبطه وهو ابن عباس حبر هذه الامة هكذا حرم هذا البحث في كتب الاصول
قوله فان قلت **القول** الايراد والجواب لشيخه صاحب البحر لانه من
 غير ان قلت **قوله** وقال بعضهم **القول** عبارة البحر وفي النهاية
 والمراج **قوله** لا قسم لها **القول** اي للمطلقة الرجعية هذا اذا لم
 يرد مراجعتها اما اذا اراد مراجعتها قسم لها **باب** **القول**
قوله اما اذا سكنت حتى ولدت **القول** يفهم منه انه لا يسقط بالحل
 قال في البحر وينبغي ان يكون الحمل الظاهر كالولادة والله تعالى اعلم وقد علمت ان
 المفهوم من كلامهم خلافه الا ان تعليلهم بصياع الولد يوجب ما نحن قائل
قوله اطلق الولي في الذكر **القول** مراده بذلك ان يستدرك عليه والى
 انه في البحر اشار الى جوابه وعبارة الجامع الصغير والشيخ فاما يتبع
 عبارته فالاعتراض عليه راجع الى الجامع المذكور **قوله** بان زوج البنت
 ونقص من مهرها **القول** قيد به لانه بعد لعقد لا يصح تنقيصه من مهرها
 ولا زيادته في مهرها فامل **باب** **الفتاة** **قوله**
 جمع كموي **القول** هذا هو جري به القلم اذ جمع الكفو انما هو الاكفا وهذه
 عبارة البحر بعد قول الكثر فصل في الاكفا بالحرف لشدتها فتهافت على عبارته
 وكثرة اخذ منه دهل عن عبارة منته قد ذهب الى اماري في البحر هذا وفي
 قوله تبع الشيخ والمراد هنا الاشياء فانه اراد به المراد لهم بلفظ الكفاة
 فهو ممنوع لقولهم الكفاة معتبرة من جانبها لا من جانبها فسموا ما من جانبها كفا
 غير معتبرة وان اراد به الكفاة الموجبة لعدم تفرق الولي فحقه ان يذكر
 الحكم ثم يذكر المراد بعد ذكرها مطلقاً ففي المراد بهذا المراد فامل **قوله**
 وهو الاصح **القول** انظر لما كتبه في حاشيته على البحر يظهر من زيادة عما هنا

قوله يكون كفوا للعربية مطلقا **اقول** وقدر كلام صاحب البحر اخوه
 الشيخ عمر في النهج فراجع **قوله** وهو اولي مما وقع في الكنز الخ **اقول** قال في
 البحر قولنا في ليس بفيد احتوازي فاختار وكلم به مع انه في كتاب التكاثر
 والقصد احكامه لا احكام غيره والبلاغة في رعاية المقام والعهد او في
 من منطلق في غير حينه **قوله** ولها ان الخدمة ليست بمال لما فيه من
 قلب الموضوع **اقول** تبع في هذه العبارة صاحب البحر وحدث في شياها فاحل
 وحق العبارة ان يقال ولها ان الخدمة الزوج الحرة ليست بمال اذ لا يستحق
 فيه محال لما فيه من قلب الموضوع وانما نصير ما لا للضريرة وللحاجة عند
 استحقاق عينا والانتفاع بها فنقد عدم استحقاق عينا لاهن ورتبة اليها
 فلا يجعل ما لا ثاملا **قوله** وتستحق المتعة من سواها اي المتوفقة الا من
 سمي طاهرا وطلقت قبل الدخول **اقول** قال في البحر في هذه الصورة انها
 مستحقة على ما في المبسوط والمحيط والحصري في كلام الكنتز على رواية صاحب
 النابلات وصاحب التبيين وصاحب الكتاب وصاحب المختلف وعلى ما في بعض
 نسخ القدوري لا تكون مستحقة طاهرا احكاما للطلاق ولو كانت مستحقة كانت للمعنى
 اخر وسيد كره هنا وانت على علم ان ما في بعض نسخ القدوري وما جزم به في الوقاية
 ومن فلا خسر ولا يصح ما في المبسوط والمحيط **قوله** وما في صورة التسمية
 ومهر المثل الخ **اقول** اي الواجب في صورة مهر المثل عند عدم التسمية بالدخول
 بها وقوله وان لم يطاها واصل بقوله وما في صورة التسمية ولا يخفى ما في ذلك
 من التقييد تامل وكتب ايضا على هذه القول ماصورته قوله وما في صورة التسمية
اقول اي الواجب في صورة مهر المثل عند عدم التسمية بالدخول بها
قوله وفي صورة عدم التسمية تحت المتعة **اقول** هنا سقط ولعله هكذا وفي
 صورة عدم التسمية ووجوب مهر المثل بالوطي تلحق مهر المثل وفي صورة عدم الدخول
 وعدم التسمية تحت المتعة تامل **قوله** فقول الكنتز ليس على قول من الاقوال **اقول**
 هذه عبارة الجمع ان صاحب البحر قدم قبله بخول ثلاثة اسطر في قول البعض حيث
 قال وشمل صوم الفرض فصار مضان والكفارات والمند ورفاها في منع صحة الخلوة

وهو

وهو قول البعض انتهى فكيف يصح قوله بعد ليس على قول من الاقوال قال
 في النهج بعد سياقه لجاهل كلام البحر واقول عبارة قاضي خان في الفتاوى
 تفيد ان ثمة خلافا في الفرض ثم نقل عبارة وهذا وهو قولهما فقدمه صاحب
 البحر ولم ينتقد عليه في ذلك والعجب من نهافت هؤلاء الثلاثة وحق الكلام
 على الكنتزان يقال ابتداء هذا اختيار لم يخرج مع انه قد تكون ارجحته ثابتة لديه
 تامل **قوله** وقد اشار الى ترجيح الخ **اقول** قال في النظم الوهابي
 ورجعته ثم الطلاق بعدة لها لم يقع او بل يقع وهو جدير **قوله** لنضرحهم
 بان الطلاق الواقع بعد الخلوة الصحيحة وهو قوله وانما في حق وقوع طلاق
 اخر يكون باينا **اقول** يشير به الى ما قدمه باعلى الصفحة وهو قوله وانما في حق
 وقوع طلاق اخر فبيده روايتان الخ واقول **قوله** لم يعمل بهذا غيره مسئلة
 ان خلوت بك فانت طالق الخ اذ لا يصح تعليله به كونه طلق باول جز من
 اخر الخلوة فكانت من قسم المطلقات قبل الدخول فهي جنية والخلوة لها
 لا توجب العدة وقد غلط فيها صاحب البحر فقال بعد قول صاحب الخلاصة
 والبرازية لا تجب العدة في هذا الطلاق لانه لم يتمكن من الوطى رسياني وجوها
 في الخلوة الفاسدة على الصحيح فتجب العدة في هذه الصورة احتياطا فنبه له
 وتامل في قوله لنضرحهم بان الطلاق الواقع الخ **قوله** والمرض بالمندف **اقول**
 المندف الذي تقل مرضه **قوله** ومهر المثل في صورة عدمه **اقول** هكذا
 بخط المؤلف ولا يحتاج اليه والله تعالى اعلم **قوله** يعني لسقط طهرها **اقول** هكذا
 بخطه ولعله لسقط طهرها وفي البحر فكانت ملتزمة للضرر معني يعني لسقط طهرها **قوله**
 فقيل باطل وسقوط الحد التسمية الاشتباه وقيل فاسد وسقوطه لشبهة العقد
اقول هو صحيح في ان الباطل غير الفاسد في باب النكاح **قوله** وهو
 اول من قول الكنتز الخ **اقول** اخذت من البحر فانه قال بعد ان ذكر حكم وليتي
 ووليها ونصدا علم ان قوله وتطالب زوجها او وليها مخصوص بما اذا كان الضا
 وليها مع ان الحكم اعم فلو قال وتطالب زوجها او وليها الضامن لكان اولي
 يشمل ما اذا كان الضامن وليه انتهى مع اننا لو قلنا المراد بالولي في كلامه وليها

فقط وشرح عليه لكان اولى كما هو صنيع الإنصاف في غاية البيان والغاية
حتى قال في الغاية فان قلت **يقول** ان يكون مراده ان الولي زوج ابنة
الصغير وضمن عنه المهر للمرأة قلت **يقول** عنه قوله ثم المرأة بالخيار
وان كانا في الصحة سواء وبه يعلم حكم وليه بالاولوية لان النكاح في عدم الصحة
انما هو في وليها لعدم صلاحية كون الواحد مطالبا فادفعه وهو غالباً
يتقيد بعبارة الاقدمين وقال في غاية البيان **يقول** تعرض صاحب الهداية لهذا
بعضه لهما في ولي الصغير وفي شرح المجمع لابن مذكى او الولي اي لوضعي ولي المرأة
المهر فيحفل ان يراد منه ولي الصغير والحاصل ان الولي في كلام الكنتز وليها ويعلم
منه وليه بالاولوية فنام **يقول** لكن ذكر في الذخيرة انه ان شرط الرجوع في اصل
الضمان فله الرجوع **يقول** قال في البحر بعد ذكر ذلك كلمة والحاصل ان الاشياء
عند الضمان او الاداء شرط الرجوع انتهى والظاهر ان احدهما كاف لذكر تامل قوله
لانهما اسقطت حرهما بالتأجيل كما في البيع **يقول** في جواهر الفتاوى رجل بلغ سلفه
الى اجل ولم يسلم حتى حل الاجل ليس له ان يحبس بالثمن في المشهور وعند ابن يوسف
له ان يحبس لانه لما باع واجل الثمن فقد اسقط حتى حبس المبيع بالتأجيل
فبعد حلول الاجل لا يعود الساقط والمسئلة في الايضاح لان الشيخ الاحكام لم يذكر
ابو الفضل الكرماني لم يذكر في الايضاح قول ابي يوسف ولا القندوري ايضا
في شرح الكنتز وانا افاد سيدنا جمال الدين ذكر قول ابي يوسف وكذا في النكاح
اذا اجلت المرأة المهر ليس لها منع نفسها من الزوج فاذا حل ليس لها منع نفسها
عن الزوج لا سيما المهر انتهى **قوله** ذكره في المحيط **يقول** قال قاضي خان
وفيه نوع نظر لان كل المهر كان واجبا بالنكاح فلا يفسد بسقوط شيء منه بحكم
الظاهر لا يفسد حجة لا بطلان ما كان ثابتا انتهى **قوله** نوع النظر مدفوع
بغلبة فتاوى الناس على ما هو مشاهد لا سيما في عصرنا **قوله** وظاهره يخالف
ما عن المشايخ **يقول** لا يخالفه اذ المشايخ قيدوا ذلك بالمنع والى ما بعد التسليم
فانتفت الخالفه تامل **باب** **قوله** **نكاح الكافر قوله**
ولو كان مجنونا بعرض الاسلام على ابويه **يقول** فلو لم يكن له ابوان ولا احد ههما

يعجل

يعجل بالتفريق لعدم فائدة الانتظار لعدم النهاية المعلومة تامل **قوله** **قوله**
ولم يسلم بالاسلام **قوله** ولا يصير مسلما بالاسلام جدي ذكر في فرائض الاشياء
والنظار وفي البحر باب المرتدين في قوله ولو ارتد الزوجان ولحقا له واعلم
ان الحد ليس كالاب في ظاهر الرواية في ثمان سابل وعدمها هذه المسئلة فقال
الاولى انه لا يكون مسلما بالاسلام جدي في ظاهر الرواية وفي رواية الحسن يتبعه
انتهى **قوله** فان قلت قلت **قوله** **قوله** ظاهر قوله فان قلت قلت في الموضعين
ان التصوير يصعب التصور وقد تبع الشيخ زين رحمه الله تعالى فانه ذكر ذلك
في البحر وتقديره بتبعته لامة المسلمة وابوه كافر بان كانا كافرين فاسلمت فقبل
عرضه الاسلام عليه ولدت كما في المعراج انتهى مع ان تصويره بعيد فيما اذا
اسلمت الام وبينهما ولد صغير **باب** **قوله** **قوله**
وصغيرة يكن وطئها **قوله** بخلافه لا يمكن وطئها فانها لا حق لها فاعلم ذلك
ولا تنافي مما يوجد في كثير من النسخ لا يمكن وطئها فانه خطأ وقد قال في الخاتبة
بدل قوله وصغيرة والبالغة والمراهقة ومثله في الغاية ولسان الحكم فعلم
ان من دونها لا قسم لها تامل **قوله** في وقت واحد **قوله** لا تعوض في
المتن لذكر الوقت وقد وقع في البحر خلط في هذا المحل فتبعه صاحب مرتبة عليه
قوله فيما ياتي وانما لم يكتف في الفتية له **قوله** فانه لا يثبت له **قوله** حرف
لا ثابت في خط المؤلف وهو سبق فلم وقد ضرب عليه **قوله** وقيد بقوله
فقط **قوله** الواو قبل قوله قيد سبق قلم في الاصل وقد ضرب عليه في البحر
قوله كانوا يستحسنوا **قوله** كذا وجدت بخط المؤلف يستحسنوا اياها
النون **قوله** وهذه العبارة اولى **قوله** اذ عبارة الكنتز وقدر طلاقين الى
قوله او سكران زابل العقل **قوله** اي اذا كان افسا في الطلاق ولو كان
وكذا بالطلاق وطلق في حال سكر لا يقع لان وقوع الطلاق في حالة السكر
جعل عقوبة عليه في الاشياء في احكام السكران الوكيل بالطلاق صاحب اذا
سكر فطلق لم يقع انتهى وهذا قول والصحة في وقوع نص عليه في الخاتبة
والظاهرية والله تعالى اعلم ذكر شيخنا المقدسي رحمه الله تعالى

قول والمد هو من قول المراء بالمد هو من ذهب عقله من ذهل او وله
وكلامه هنا يوهم ان مجرد التحيز يمنع الوقوع وهو غير مستقيم فتنبه لقوله او
ذهب عقله من ذهل او وله وقد ذكر في باب اللام فصل الذال الذي اهل التحيز وذكر
في باب الحاء فصل الواو والوله محركة الحزن او ذهاب العقل حزن والحيرة والخوف فرجع
المعنى في كلامهم او ذهب عقله من التحيز والحزن فهو زوال العقل لهذا السبب فيكون
نوعا من الجنون قد دخل في عموم كلام المتن لا يقع طلاق المجنون ومن ذكره انما ذكره
لزيادة البيان بان الحكم في انواع الجنون واحد ولذلك اطلقوه لعدم مساس
الحاجة الى التصریح به وليس ذكره مما ياسب المتن المختصر فامل **باب**
الصريح **قول** فلو قال لها انت طالق من وثاق لم يقع **الح** **اقول** وفي مصنف
المصنف المسمى بالوصول الى قواعد الاصول ذكر مسألة الصريح وتقريره وفتح
عليه فروعا ثم قال ومنها ان الصريح اذا قرن بالعدد وقع الطلاق ولا يصدق
مطلقا انه اراد من وثاق كما لو قال انت طالق ثلاثا من هذا القيد تطلق
ثلاثا ولا يصدق في القضاء كما في المحرط وان لم يقرن بالعدد وقع في قوله انت طالق
من هذا العمل قضا لا ديانة كما في البرازية وغيرها قال شيخنا في تحريه وهو يدل
على انه لو قال على الطلاق من ذراعي لا افضل لكذا كما يخلف به بعض العوام ان
يقع قضا بالاولى انتهى **اقول** وعندى انه لا يدل بالاولوية ولا بالمساواة
ان فرع البرازي معتد بقوله انت طالق وهو معين لما يخلف على الطلاق ولذلك
لواقتصر عليه لا يقع عليه الطلاق كما افه به ابو السعود العمادي معللا بانه
ليس بصريح ولا كناية كما ياتي والتايل بوقوعه اعتمادا على تعارف اهل دياره به
على ان فيه نظرا ظاهر بخلاف الاول والمخالف به اي بقوله على الطلاق من
من ذراعي لا يريد الزوجة قطعا اذ عادة العوام به الاعراض عنها خشية الوقوع
فيقولون تارق على الطلاق من ذراعي وتارة من كسثواني وتارة من مروة
وبعضهم يريد بعد ذكره لان النساء لا يعرفن الوقوع به في غاية البعد
الا ترى الى قولهم لو قال انا منك طالق فموتوا وان نوى معلنين بان الطلاق
لانزاله الملك بالنكاح والقيد فحل الطلاق بحلها وهي محلها دون الرجل قاله قضا

اليه اضافة الطلاق الى غير محله والى ما نصوص عليه انه لو اضافه الى غير
منها لا يعبر به عنها لا يقع الى غير ذلك من الفروع فكيف يقع بالاضافة
الى ذراعه او خاتمه او مبروته وهذا ظاهر فامل وفي البرازية طلاق على
واجب او لازم او فرض او ثابت قيل تقع واحدة مرجعية نوى او لا والمختار
عدم الوقوع ولو قال طلاقك على لا ولو قال عليك الطلاق يقع اذ النوى
انتهى وقد سئل شيخ الاسلام ابو السعود العمادي عن الروم عما صورته
ما قول شيخ الاسلام في رجل قال على الطلاق او يلزمي الطلاق هل هو
صريح او كناية فاجاب بقوله ليس بشيء منها ومسيل بعض المناوئين ايضا
عما صورته ما قولكم رضي الله عنكم في زيد قال على الطلاق ثلاثا لا اشغل عورا
وبكر اعندي فاذا اشغلها بعد ذلك عندك فهل يقع عليه الطلاق او لا فاجاب
بما صورته في البرازية لا يقع لان ما في الذمة لا يلزم وجوده في الخارج انتهى
وهذا كلها ترجح ما يختاره من عدم وقوع الطلاق بقوله على الطلاق من ذراعي
ونحوه فامل اللهم الا ان يزيد ويقول على الطلاق ثلاثا من ذراعي فليقول
بوقوعه وجعل ان ذكر الثلاث يعينه فامل وارجع الى ما علموا به يظهر لك وذكر
وانه الموفق والعلية التي في على الطلاق تقتضي عدم الوقوع واسه تعالى اعلم
قول وفي فتح القدير وقد تعور في عرفنا **الح** **اقول** واذا قلنا وقع وما
له امرتان صارت واقعة الفتوى واقبت بانه يقع على واحدة منها وله الباني
اخذ مما في البرازية وكثير من الكتب قال البرازي وفي المواضع التي يقع الطلاق
بلفظ الحرام ان لم يكن له اموة ان حث لرفع الكفارة والسف على انه لا يلزمه
وان كان له اكثر من زوجة واحدة قال في الفتاوى يقع على كل تطليقة واحدة
بخلاف الصريح فانه لا يقع الا على واحدة فيما اذا قال امواته طالق وله اكثر من
واحدة واجاب شيخ الاسلام الاورجندى انه لا يقع الا على واحدة واليه البتة
وهو الاشبه انتهى فالاجابة في الفتوى ظاهر على ما اجاب به الاورجندى
في فتواه وامل ما في الفتاوى فليقله بخلاف الصريح وما نحن فيه من الصريح
فافهم والله اعلم **قول** فيجب الا ان يقع الطلاق به **الح** **اقول** لكن شتر

فعل المخلوف عليه كما افاده كلام الكمال فتنبه **قوله** ومن صرح بوقوع الطلاق
به للنفارفة الشيخ قاسم **اقول** عبارته في كتاب الايلاف **قوله** ومن
الالفاظ المستعملة في هذا مصرنا ورينا الطلاق يلزم من الحرام يلزم وعلى
الطلاق وعلى الحرام انتهى لفظه بالحرف **قوله** وهو مبني على عدم استعماله الخ
اقول كيف ذلك مع قوله ليس بصريح ولا كناية فانه صريح في رد ذلك مطلقا
كأن استعاره لا يصلح للاستعارة اصلا تامل وفي الروض للشافعية قال في البحر
عن المزني لو قال على الطلاق فهو كناية وقال الصبري انه صريح وهو الاوجه
بل قال قال الزركشي وغيره انه الحق في هذا الزمن لا شهارة في معنى النطق
بقوله ابن الصالح في فناويه انه لا يقع به شيء محمول على انه لم يشتهر في زمانه
ولم ينبو به الطلاق انتهى **قوله** وفي الخلاصة انت طالق الخ **اقول** وقد تقدم
هذا بعينه قريبا **قوله** انت طالق على انه لا رجعة في عليك بل هو فيك الرجعة
الخ **اقول** في الصيرفة لو قال لها انت طالق ولا رجعة في عليك فرجعية ولو
قال على ان لا رجعة في عليك فبأن انتهى **اقول** وحذف الواو كاشاها
كما هو ظاهر **قوله** يقع كثيرا انت طالق لا يردك قاض ولا وال ولا عالم
الغير ذلك من الالفاظ ولا شك ان له المراجعة اخذ ما ذكره من التعليل ولا
يشبه هذا قوله على ان لا رجعة في عليك بل هو وقوله ولا رجعة او لا رجعة في
عليك سواء تامل **قوله** ومن ما يشهد لصحة ما افته به البعض الخ **اقول** هكذا
بحث الشيخ هنا وفي مصنفه المسمى بعينه المفع على جواب المستفتي سيد كون
بعد ثلاث ورفقات ايضا مع ان المعلق في مسألة التالف الطلاق الموصوف
بالبينونة وفي مسألة الخلاء والبرازية المعلق وصفه البينونة فقط والموصوف
لم يوجد بعد فهو في مسألة التالف كانه قال ان تزوجت عليك فانت طالق
بأينا ولا قابل منعه فتامل والله تعالى اعلم وقد سئل عن رجل قال لزوجته
المسلمة روجي طالق تحلى لليهود وتحري على فاجبت بأن رجعي لان قوله روجي
طالق صريح وقوله تحلى لليهود الخ لغو لانه خلاف المشرع تامل **قوله** اكثره
بالا المشارة الخ **اقول** صوابه بانا الثلاثة وان كان الحكم صحيحا في ذلك ايضا

تامل **قوله** طلاق غير المدخول بها **قوله**
ان لم يقرب بها كناية وان قرب بها الخ **اقول** وفي خط المؤلف ان لم يقرب
بالكناية وان قرب بها الكناية الخ **قوله** وقد كثر في زماننا قول الرجل انت
طالق على الاربعة مذهب الخ **اقول** ينبغي ان يكون رجعا لا بانيا لا تفارق
الاربعة على الرجعة **قوله** وقع ان رجلا قال لزوجته انت طالق على
مذهب اليهود والنصارى ولا شك انه يقع رجعا ايضا وبه اقيت فيما
وكذلك وقع ان رجلا قال لزوجته انت طالق على سائر مذاهب المسلمين
وهو مثل الاول وبه اقيت فتامل **قوله** ايضا وقع ايضا ان رجلا
قال لزوجته انت طالق على الثلاثة مذهب ولا شبهة انه مثل انت طالق
على الاربعة مذهب فيقع به رجعا والله تعالى اعلم وفي فناويه الراملي
الشهاب وقد سئل في شخص حصل بينه وبين زوجته تساجر فقال هي طالق
على سائر مذاهب المسلمين ثم تكلم بعد شخص في مراجعتها فقال هذا امر
فرع هذه طلقت ثلاثا وقال ذلك اعتقاد منه ان الذي صدر منه تطلق
به ثلاثا فهل يقع عليه الطلاق الثلاث ام لا فاجاب **قوله** يشمل ذلك ممن
يخفى عليه ذلك وقصد به الاخبار فيقع عليه طلاق واحد رجعية **قوله**
قوله وقصد به الاخبار ليس قيد اخر جالعدم قصد اصلا بل ولو لم تكن له نية
واطلاق ولم ينو الا نسا بقوله هذه طلقت ثلاثا تامل **قوله**
الكنايات **قوله** ثم قال جعلت هذه النطقية بنية لم يقع عليها الخ
اقول هذا كلام سافط من خط المؤلف وقد لحقته طائفة من شيوخه وهو بعد
قوله بنية او قال جعلتها ثلاثا ان قال هذه المقالة قبل دخول الدار لم تكن
هذه المقالة لان النطقية لم تقع عليها الخ **قوله** لم يعد **اقول** بل هو
بعيد والفرق ظاهر يادني تامل وقد تقدم وجه **قوله** الحديث الخ
اقول قال ابن الجوزي هو حديث موضوع **قوله** وهي جاذبة حلب
اقول وقد وقع فيها خلاف قال في الفتح بعد كلام قدمه وعلى هذا انما
وقع في حلب من الخلاف في واقعة وهي ان رجلا ابان امراته ثم طلقها ثلاثا

في العدة الحق فيها انه يلحقها **قوله** وقد نأبكونه معلقا قبل المنجز الى **اقول**
قال في البحر وقد نأبكونه معلقا قبل المنجز الى اخذ هذه العبارة وقال وهي واردة
على الكتاب **واقول** **تعبير** وهم بكان مع الاسم دليل على سابقته عليه
لما علم من الاسلوب اليان في نفي قوطم الا اذا كان مطلقا كان قبل المنجز معلقا
وهذه عبارة المتون قاطبة ولم نر من استدرك عليهم مبادرة الفهم السليم لما خلق
بعد فامل **قوله** واذا اسلم احد الزوجين لا يقع على الاخر طلاقه الى **اقول**
هكذا ذكره شيخنا الشيخ زين ولا يخفى ما فيه من الخفاء فان موضوعه في طلاق
اهل الحرب ولدن ان عقبه في الخلاصة بعد ذكر ما ذكره البرازي هنا بقوله في باب
طلاق اهل الحرب من الاصل قال في المنهاج للعقيلي الخ في حريته خرجت مسلمة
ثم خرج زوجها بامان فطلقها لا يقع فان اسلم الزوج او صار ذميا ثم طلق يقع
عند محمد رحمه الله تعالى وهو قوله اي يوسف الاول وفي قوله الاخر لا يقع انتهى وفي
الثان ارفانية م وفي المستقى عن اي يوسف ما يدل على انه لا يعتد على المهاجرة اذا
خرج الخبي مسلما وتركها في دار الحرب فلا يعتد عليها في قولهم جميعا انتهى **باب**
الامر باليد قوله لا يصح تفسير الامر **اقول** هنا بياض ومثله في نسخة
المولف بخي نصف سطر **فصل في المشقة قوله** قال لها طلق
نفسك ثلاثا وطلقت واحدة وقعت **اقول** وجد خط المؤلف على ما مش
نسخته ما صورته ان يقال فطلقت اقل وقع ما وقعته **باب**
التعليق قوله فان قلت قد مر في **اقول** قال في البحر بعد نقل الحكم
عن الجامع في مع نكاحك او في نكاحك بخلاف ما لو قال انت طالق مع تزوجي ايا
فانه يقع وهو مشكل وقيل الفرق انه لما اضاف الفرج الى فاعله الى قوله انتهى
يعني ما قيل فاخذ وجعله سؤالا وجوابا وحقه ان ينسبه الى استأذنه ويختب قوله
قلت ويرد الحق الى اهله **قوله** وكذا لا ينقطع بتخلل البند **اقول** لانه لا بعد
فاصلا عند العرب حتى لا يمنع اى طريقة عمل العامل اذا تخلل بينه وبين معموله
في مواضع متعددة حتى في اذن عند ابن بابشاد **قوله** مبيعة **اقول**
اي طريقة **قوله** وبقبل قوله الى **اقول** لم يذكر هل هو يمينه ام لا وكذا

صاحب البحر والهمز والكمال ولم امر لاحد وينبغي على ما هو المعتقد ان يكون يمينه
اذا انكرته الزوجة ولما اذا لم تنكر فلا يمين عليه لتصديقها له اللهم الا اذا اتمته
القاضي والقضاة الآن يخلقون هذا نامل **قوله** لغلبة الفساد الى **اقول**
وحينما وقع خلاف وترجح لكل من القولين فالواجب الرجوع الى الظاهر والرواية لان
ما عداها ليس من ههنا أصليا وايضا فغالبا الفساد في الرجال غلب في النساء
فقد تكون كارهة له فتطلب التخلص منه فتقترى عليه فينتفي بظاهر الرواية
الذي هو المذهب ويفوض باطن الامر الى الله تعالى تامل وانصف من نفسك
باب الوجعة قوله كف لم يطلق بياضا **اقول** نامل مع
قوله هي استدامة الملك الغايمة ولا ملك يستدام في البايين فلو اقمي اثمهم لكان
اولى له قبته **قوله** او كبرى فلا **اقول** الظاهر انه ينبغي الاستدانة فليس فيه
تعرض للحكم الذي هو المقصود نامل **قوله** ولان اقرب الاحوال حال **اقول**
هنا بياض وفي خط المؤلف مثله بخي نصف سطر **قوله** لانها اخيرت بكنها في
حق عليها **اقول** في خط المؤلف فحق عليها **قوله** ولو كان المنقطع **اقول** لعله
ولو كان المنسى **قوله** ولا يخرجها من يمينها الى **اقول** مراده اخرجها مقه
قوله وانما عدنا عن قول النكز وغيره الى **اقول** قال في البحر واما بالنكاح
الصحيح النافذ ولا يخفى عليك حصول المنصرف الى الفرد الكامل عند الطلاق
وهذا منه **باب** **الايلاء قوله** الايلاء يلزمه واورد عليه
اقول لعل هنا شيئا سافطا ولعل صوابه الايلاء يلزمه من طلاق او ما يشق
عليه لئلا ياتي قوله واورد عليه الى **قوله** لانه لو قدر عليه بعد لا يبطله **اقول**
خرج المؤلف تجاهاه على الها مشى وذكر في الحاوي القدسي وان الى وهو صحيح
ثم مر من لم يكن فيه الايلاء وكبت بعد صحه **واقول** ولا حاجة اليه لانه
سذكره في السطر الثاني **قوله** وعلى الحرام **اقول** اي فيقع به كما تقدم **باب**
اخلع قوله خلع الاب صغيرته بما لها او مهرها طلقت ولم يلزم صرا **اقول** ذكر
الاب ليعلم ان عدم لزوم المال في غيره بالاولى لان الاب محل نوههم جواز التصرف
في المال وقد نفاه الشراح بقوله لانه لا نظير لها فيه لعدم تقوم البضع حالة الزو

فكان محرجا ضلعا لما لها لا في مقابلة شبه مقوم وحيث قلنا انه تعليق فيعتبر
 بالتعليق وهو لا يختص بالاب وعدم النظر واجب لعدم لزوم المال لها وهو
 قدر مشترك فليس ذكر الاب قيدا لاحوال بل يابل ليفيد ان حكم غيره في ذلك
 اولوى تنبيه **قوله** وهذه العبارة اولى من قول اكثر لرجل عن عليا الى اخره
اقول كيف هذا مع قول اكثر بعد وطلقت وعدم الجواز عليا بل من منه
 في المروءة والمال في كلامه لغير من المهر ففقد غنية عن قوله او مهرها
 وشان بين العبارتين تأمل **باب الظاهر قول**
 واراد بالتأنييد ما يبدى الحجة **اقول** لكن في الثانية ما يتألفه فانه قال
 ولو شبهتها بظهور امرأة لا تخل له في الجملة كالمجوسية والمردة ومنكوحته الغير
 لا يكون ظاهرا وكذا التشبيه بالرجل اي رجل كان انتهى وما يشكك على قول
 اصحاب المتن في تعريف الظاهر بانه تشبيه المسلم زوجته بحرم عليه تأنيدا
 ما في الثانية من قوله ولو قبل اجبيته بشهوة او نظرا في فرجها بشهوة ثم شبه
 امراته بام تلك المرأة او ابنتها لا يكون ظاهرا في قول ابي حنيفة قال ولا يشبه
 هذا الوطى **قوله** ولم يبين ما اذا لم ينوش الى **اقول** لم يبين هو ايضا في هذا
 المسئلة ما اذا نوى الا بالاك في غالب الكتب وقد ذكره في انا رخصة ناقلا
 عن المحيط والخانية فقال ولو قال لها انت علي حرام كاحي فان نوى الطلاق كان
 طلاقا ونوى الظهار او نوى التحريم لا غير صحت نيته وعند عدم النية يحل على
 الظهار وفي الثانية ان نوى الطلاق او الظهار او الايلا فهو على ما نوى انتهى
 والله تعالى اعلم **باب الكفارة قوله** ومثله الصيام
اقول لا حاجة اليه مع تقدمه فهو تكرار محض **قوله** فرق بين المجلس والمجلس
اقول اي في صورته عدم نية التكرار **قوله** صرح فيه **اقول** الظاهر انها
 سبق قلم **باب اللعان قوله** قال الكمال في فتحه
اقول ذكره الكمال في باب الاول في قوله من هذه اشارة الى خيار البت لو ع
باب العنين قوله والفتحا يقولون به عنة
اقول والعنة بضم الهمزة وتشديد النون علة في القلب والكبد او الدماغ

اولالة

او الالة تسقط الشهوة النافذة للالة فتقنع الخلع انتهى من شرح الخطيب على
 ابي شجاع **قوله** اجل سنة **اقول** المراد بالموجل الحام ولا عبوة بتاجيل
 غيره قال في الخانية وتاجيل العنين لا يكون الا عند قاض مصر او مدينة فلا
 يعتبر بتاجيل المرأة ولا بتاجيل غيرها انتهى كما في البحر **قوله** والصحيح ان
 الثانية حق الخصومة **اقول** وفي تصحيح القدوري ولو تزوج امرأة تعلم حاله
 مع التي قبلها الصحيح ان لها حق الخصومة انتهى **اقول** وهذا موافق لما ذكره
 الشارح عن الثانية وفي الدرر والغرائر ان تزوج امرأة اخرى وهي عالة لحاله
 ذكر في الاصل انها لا يجزى لها علمها بالعيب وذكر الخصاف ان طه الخيام لان العن
 عن وطى امرأة لا يدل على العجز عن غيرها والفتوى على الاول وقد ذكر الشارح
 ان الفتوى عليه واعتمد في المتن فكان العمل عليه **باب**
العنة قوله لصغري قوله ثلاثة اشهر **اقول** لو حذفه كما حذفه صاحب
 اكثر لكان احضر واولى بصنيع المختص كما صنع صاحب اكثر تأمل **قوله** وهو
 خمس وخمسون الى **اقول** سياتي وسنة خمس وخمسون سنة وهو مختار الصد
 الشهيد وعليه اكثر المشايخ وفي النافع وعليه الفتوى انتهى **قوله** وبعضهم لم
 يقدر الاياس بشه **اقول** قال في البحر ثم اعلم انه لا تقدر بولس الاياس في
 ظاهر الرواية ثم قال وذلك يعرف بالاخرها واما المماثلة في توكيب البدن والهر
 والسمن ولعمري ان هذا الجدير بالاعتقاد وان تكون الفتوى عليه لان المشاهد
 في النساء الاختلاف فيه لا سيما مع قوطم ما خرج عن ظاهر الرواية ايس من هذا
 لا احتجابا وما اميل الى اليه تأمل **قوله** وقد اخل هذا القيد في اكثر من
اقول قال في البحر وترك المصنف قيدا لا بد منه لحي فتنه في الاعتراض عليه
 مع انه انما تركه لما قدمه في باب الرجعة من قوله ولو اخطرت حطقة الثلاث
 بمضرة عن تد وعنه الثاني والمطاع تحمله ان يصدقها ان غلب على ظنه صدقها
 انتهى وايضا لا يتوهم متوهم اذا اخطرت بانقض عدها بالحيض بعد مضي عشرة
 ايام او عشرة من مثالا انها تصدق فكان السكوت عن ذكر احتمال المدة للعلم به
 قطعاً وعدم سبق الافهام لما لا يحتمل ولا القيل له ولا صاحب المتن والشرح

والفناوى فيما قالوه في باب الرجعة لوقال مراجعتك فقالت مفتت عدة تحية
 لا تقبل اخللتهم بقيد لم يدم منه وهو احتمال المدة وما سواه الا لكونه معلوما بالبدل
 والله تعالى اعلم **قوله** قالت اسقطت سقطا مستبين الخلق او بعضه قبل
 قولها **اقول** وفي الزاوية في الرابع عشر في دعواه تزوج امرأة كان لها زوج
 وطلقها فقال الزوج الثاني تزوجتك في عدة الاول وقالت كنت اسقطت
 سقطا مستبين الخلق بعد الطلاق فالقول للزوج وبغير قولها وان
 بدأت المرأة وقالت كنت اسقطت وانقضت عدتي وقال الزوج كنت في العدة
 فرق باقرارها وحاصل المهران بعد الدخول وانصف ان قبله انتهى وهذا كما
 ترى مناف للاطلاق المذكور وفي الزاوية ايضا في السابع في الرجعة لوقالت ولد
 لا يقبل بلا بينة فان طلب يمينها بالله لقد اسقطت مستبين الخلق حلفت
 اتفاقا انتهى وفي البحر في الزاوية قالت ولدت لم يقبل بلا بينة ولوقالت
 اسقطت سقطا مستبين الخلق قبل قولها وله ان يحلفها انتهى وفي المسئلة
 الاولى نظر فقد صرحوا في باب ثبوت النسب ان عدتها تنقضي باقرارها بوضع
 الحمل وان توقف الولادة على البينة انما هو لاجل ثبوت النسب انتهى **قوله**
 غير حامل **اقول** لو حذف غير حامل عبارة البحر وكتب حايلا باليمن لكان اخضر
 وانسب لما يطلب في المتن وقد علم من قولهم لم تقدر انه لو تزوجها مسلم او
 في الفور جاز وبه صرح في فتح القدير في الطلاق وانتظر علم بان الموت كذلك
 فافهم والله تعالى اعلم **فصل في المهر** **قوله** ثوب
عصب **اقول** العصب ضرب من برود اليمن يعصب فزله اى يجمع ثم شد ثم
 يصبغ بعصوبا ثم يبيس والثياب المشقة المعبوضة بالمشق بكسر الميم وهو
 المقر بفتحها ويقال طين احمر يشبهها كذا في شرح شيخ الاسلام زكريا الشافعي على
 الروض **قوله** من قسط **اقول** القسط بالضم عود هندی وعزى كذا في القاموس
 وفي نظم المثلثة في فيد عرف القسط من البحر الطيب والعنبر المطيب
قوله او اطفال **اقول** الاطفال وكسحاب وقد يمنع شيء من العطر كانه طفل
 فنقلت من اصله واحد له ويرى فيل اظفارة واحدة ولا يجوز في القياس

وجعه

وجعه اظافر فان افرد فالقياس ان يقال ظفر وظفره ثوبه تظفيرا
 طيبة به كذا في القاموس **فصل في ثبوت النسب**
قوله يوقف بنوت نسبه على دعوته فلا ينتهي بمجرد التفرغ الى قوله كما
 مر **اقول** الظاهر ان هناك كلاما اسقطه الشارح سهوا لانه في تقسيم
 الفرائش الى قوى وضعيف ومتوسط والذي هنا هو ما في خط المؤلف
 من غير زيادة ولا نقص ولعل الساقط من الكلام بعد قوله على دعوته
 لان الفرائش على ثلاثة اقسام قوى وهو فرائش المنكوجة نكاحا صحيحا
 فلا ينتهي الخ **باب الحضانة** **قوله** لما روى
 ان امرأة الخ **اقول** اين هذا مما حكى من جور بعض الملوك ان امرأة انت
 اليه ذات يوم مع زوج لها وكان قد طلقها واراد اخذ ولد منها فابت
 عليه فترافعا للمكان ليحكم بينهما فقالت المرأة ايها الملك هذا ثقبه ولدها
 الذي حملته تسعاً ووضعته رفعا وارضعته شبعاً فلم ائل منه نفعا حتى
 اذا تم فصالي واستوفيت خصاله اراد ان ياخذني قسراً ويستلبني قهره
 ويتركني منه صفر **قوله** فقال زوجها قد اخذت المهر كاملاً ولم ائل منه طائلاً
 الا ولد اجاهلاً فافعل ما كنت فاعلاً فامر الملك ان يقبض الولد منهما
 فيجعل في غلمانه وقال للمرأة الغيبة ولداً لا ولد ولا تلجى بعد من احد
 فقالت المرأة اما التلاح فبالمهر واما السفاح فبالقهر ومالي ارب في احد
 واخذت منها وانشأت تقول **قوله** اتينا اخاطم ليحكم بيننا
 فابرم حكما في هذه بيلة ظالم **قوله** لعمرى لقد حكمت لا متورعاً
 ولا فها عند الحكومة عالم **قوله** قدمت فلم اقدر على من خرج
 واصبح زوجي غامراً را نادماً **قوله** ولا حق في الحضانة لغير
 المحرم ولا لامر اذا لم تكن مأمونة **قوله** وقد صرح في القنية والحادى
 الزاهدى في الحنديات بان الامر اذا خرجت وترك الصبي الذي عمر ثلاث
 سنين فوقع في النار تضمن ولا تضمن في ابن ست سنين وقد كوفها ما يناسب
 الضمان للمحضون فراجع ان شئت **قوله** ادب ان توبه فجانا **اقول**

سبب زيادة على هذا في شرح قوله وهي احق بالارضاض اذ لم تطلب زيادة
على ما اخذت الاخصية فامل **قوله** وفي البرازية عن محمد بن **اقول**
وفي البرازية ايضا في الثامن في استيجار الظواهر وان انقضت المدة وقد اقر
العصبي ولا يخذل في الفيران عرفت بالظواهر وليس لها النقص ان كان يحا
على الولد عند الامام الثاني وعليه القوي وان لم تعرف لها النقص والخصية
والمحرم سواء انتهى **قوله** والظاهر انه اراد بها فتاوى سراج الدين قاري الهداية
اقول بل الظاهر انه اراد بها فتاوى السراجية الكبيرة المشهورة اذ هي مرادة
عند الاطلاق كما هو من كونه غير مودة واذا اراد فتاوى قاري الهداية يقول وفي
فتاوى قاري الهداية فتبع كلامه محمد بن كذا في الله تعالى اعلم **قوله** وعند
انه لا حاجة الى **اقول** هكذا وجدت بخط المؤلف ملحقا على هامش نسخة
وفيه تامل اذ امتنع وجوب اجراء الرضاع للمكوحه ومقتضى الرجوع لوجوبه
عليها ديانة وذلك موجود في الحضانة بل دعوى الاولوية فيها غير بعيد
بني غنة ما تقدم من قولهم في تهديد ما ذهب اليه الفقهاء الثلاثة واما قوله
تعالى فان تعاسرتهم فسترضع لهم احرى فان الكلام في جبرها على الحضانة والاية
في الارضاع فيه علم الكدية وجوبها ديانة عليها وهي العلة في منع وجوب
الاجرة فلا دليل للمنفرد في محل ما في قاري الهداية على ما اذا كانت العدة منقضية
او على المطلقة باينا ولا مانع من ان يكون في البابين اختلاف الروايتين كما في
الرضاع فيكون الاستحسان الجواز والقياس المنع كما ياتي في الرضاع فامل
واقته سبحانه وتعالى **قوله** وسقط حقها بنكاح غير محرم **اقول** هو
صريح في السقوط بالتزوج من غير دخول **قوله** لقوله عليه الصلاة والسلام
انت احق به لي **اقول** هذا استدلال بالمفهوم وقد صرح في التلويح بان
القول بمفهوم الفاية متفق عليه وهذا منه تامل **قوله** وقولي والحاضنة
الح اولي **اقول** قال في البحر وشار المصنف بذكر الام والجد الى ان غيرهما اولي
فاو قال الحاضنة احق به حتى يستغنى لكان اصرح انتهى فاحذر وتكلم به مع
انه انما خصها بالترتيب على ذلك قوله وغيرهما احق بها حتى تستغنى عنها لهذا

الحكم فعلم به استواء الكل فيه وهو بالاتفاق وجبها على ظاهر الرواية وهو
فختار اصحاب المتون فخصها بهذه الدقيقة فافهم **قوله** وبإختار الاب
اقول وكذا غير الاب عند عدمه ممن له حق الحضانة قال في المنهاج
للحال الدين ابي حفص عمر بن محمد بن عمر الانصاري العقيلي من الخفية
وان لم يكن للعصبي اب وانقضت الحضانة فمن سواه من العصبة اولى الاقرب
فالاقرب غير ان الانثى لا تدفع الا الى محرم انتهى ومثله في الخلاصة والثنا ارجا
قوله وكذا الحكم في كل عصبة **اقول** ويشترط في العصبة بل وكل حاضن
البلوغ لانها من باب الولاية وليس الصغير من اهلها كما صرح به في الاشباه
واقته تعالى اعلم **قوله** الا اذا انتقلت من القرية الى المصر **اقول** قد
تبع في ذلك صاحب البحر وهو خطأ مخالف لاطلاق المتون قاطبة وليس لها
نقله من القرية الى المصر حيث كان بينهما تفاوت لما فيه من الضرر بالاب وقابل
قولهم الا الى وطنها ونكحها ثم فانه اعم من ان يكون مصر او قرية والعجب في حكم
لم يقل به احد جعله متساو ما ذاك الا مجرد تقليد لصاحب البحر فلو قال بعد قوله
بينهما تفاوت ولو كان بينهما تفاوت جاز لها النقل مطلقا اي سواء كان وطنها
ونكحها فيه ام لا في دار الاسلام الا لا قرية من مصر لسلام من هذا الخطا والله
الموفق للصواب **باب النفقة** **قوله** منعت نفسها
للمهر **اقول** حق العبارة ولو منعت نفسها للمهر تامل **قوله** وقولنا بغير حق
الح **اقول** وفي السفن في الناشئة التي خرجت من منزل الزوج بغير اذنه لغیر
حق وان كانت لم تسلم نفسها ومنعت نفسها كانت ناشئة وان كانت سلمت نفسها
ثم منعت لاستيفاء المهر لم تكن ناشئة في قول ابي حنيفة وقال لا تكون ناشئة كذا
في الثنا ارجانية **قوله** كذا في السراجية **اقول** لا حاجة اليه مع قوله اول دفع
السراجية **قوله** فتخرجت قبل الوقت يقضي لها **اقول** هذا كلام ساقط من خط
المؤلف ولا بد منه وقد الحقته بها مشن نسخة وهو فخرجت قبل الوقت لا يقضي
لها الفاضل بكسوة اخرى ما لم يمض ذلك الوقت وان خرجت بالاستعمال المعتاد
قبل الوقت يقضي لها **قوله** وان لم تسرف فلم يقض نفقة اخرى انتهى

اقول في نسخة المؤلف بخطه على الهامش تجاه قوله انتهى وفي السوادية اذ كان
 قهر الزوج لزوجته مبلغا من النقي وفي نظير كفايتها عليه في كل سنة ومرفيت
 الزوجة بذلك وحكم به حاكم فهل لها ان ترجع وتطلب منه كسوة قاشا ام لا
 فاجاب **نعم** لها ان ترجع وتطلب كفايتها وان حكم بها الحاكم لكن في
 المستقبل وتستحق قاشا ميا سبها انتهى **قوله** ومضت شهرا **اقول** لو
 كانت المدة الماضية دون الشهر لا تسقط كما قيد به شيخنا الشيخ محمد بن سراج
 الدين الخانوق في فناواه وهو ظاهر لان ما دون الشهر والحاضر تامل **قوله**
 وفي البحر الرائج سقوطها بالطلاق **اقول** عبارة البحر بعد نقل المسئلة عن كتب
 سماها فتد ظاهرا من هذا ان الرائج عندهم سقوطها بالطلاق كالموت **اقول** قال
 ينبغي ضعف القول بسقوطها بالطلاق ولو بانها الامور ذكرها وقد اوسع في
 الكلام على ضعف ذلك فراجع به يظهر لك ما في قوله هذا وبه اقر صاحب البحر
 وما في قوله وفي البحر الرائج سقوطها لان من عدم المطابقة والموافقة هذا وقد
 اجبت مما ذكره في البحر من الامور التي استدلت بها على ضعف القول بالسقوط
 وكيف ذلك مع وجدان الرواية به في كتاب الطلاق وانا الشيخين وتوارد
 النقل به وقد افته به والشيخنا الشيخ امين الدين بن عبد العال رحمه الله تعالى
قوله وقد افته به الشيخان **اقول** يعني الصدر الشهيد والامام ظاهر الدين
قوله ولا يخفى عليك ان عبارة المحققين والكنز متساوية في الموت والطلاق
اقول هذا اذا جعل قوله ولا ترد المحجة متساوية اما اذا جعل معطوفا على ما سبق
 وهو قوله وموت احدهما تسقط القضية فلا يشمل الطلاق لان معناه حينئذ
 ولا ترد النفقة المحجة بموت احدهما فتأمل انتهى كذا بخط مولفه على هامش نسخة
قوله لكن ينبغي **اقول** لا حاجة اليه اذ هو صريح كلام الخاتمة فتأمل **قوله**
 وان لم يدل عليه كلام البرازي **اقول** كلام البرازي في شيء وكلام الخاتمة في غيره
 فيها فرعان فصاع الخاتمة فيما اذا كان في الدار احدهما الزوج يودعها وقدم
 البرازي فيما اذا كان في البيت احدهما مطلقا اذ المراد بالاذنية الاذنية بالقول
 او الفعل كما هو ظاهر فاذا اخل لها بيتا له علق من دار فيها اجماعا وهو لا يضر

بقول

بقول او فعل فليس لها طلب غيره وان ادوها لها طلب غيره وهذا معنى
 ما قاله في الخاتمة بخلاف البيت اذا كان فيه احد منهم فان لها طلب غيره
 وان لم يودعها بقول او فعل فافترس صاحب البحر صحيح في محله وهذا هو الظاهر
 فلا حاجة الى قوله لكن ينبغي فتأمل **قوله** او كان لها على اخر حق يخرج بالاذن
 وبغير اذن **اقول** وساقى عن الخاتمة تفصيل بالاذن **قوله** وفيما بعد اذ كنت
 من رتبة الاجاب وعيادتهم والوليمة لا ياذن لها **اقول** قال في البحر
 ولو اذن وخرجت كائنات عاصيين **قوله** وعمل القضاء اليوم على هذا فيفتي به
اقول سلت عن رجل تقدم الى القاضي وقال له ان زيدا الحاضر بالبلد
 وزوجته ابنتي ولم يدخل بها ولا ينفق عليها فافرض لها عليه نفقة ففرض عليه
 ولم يحضر ليظن ما جوابه هل يصح ذلك الفرض ويطالب بما فرض امره فاجبت
 بانه لا يصح ان جواب من فرضه الله تعالى انا هو في الغايب وقد استحسنه المشايخ
 وافقوا به للحاجة اما الذي يمكن احضاره لعدم غيبته فلا فيل من علمائنا
 يجوز ان يفرض عليه من غير حضوره واكثر القضاة الان يفرضون عليه من
 غير حضوره وهو مقيم ببلد حاضر في محله فلا حوله ولا قوة الا بالله العلي العظيم
 انا لله وانا اليه راجعون **قوله** قيد بالطفل **اقول** الواجب حذفه هنا
 والاقتضار على المتقدم يخفى عنه وهو قوله وقيد بالطفل بل لو حذف هذا
 كله وقال اراد بالطفل العاجز عن الكسب لكان اولى لانه اذا قدر عليه
 سقط الوجوب من ابيه وان لم يبلغ **اقول** ايضا نفس الاتي الصغير
 اذا استغنى بنحو خياطة وغزل لا شئ به في سقوط نفقتها عن ابيها هذا
 وقد نقل العلقمي في شرح الجامع الصغير ان هذا الاسم يبقى للولد حتى يميز
 ثم لا يقال له بعد طفل الى ان يحتمل فتأمل ولكن على بصيرة والله تعالى اعلم
قوله وفي تصحيح القدوري **اقول** ولو كان مكان الاب جد وام فالنفقة
 عليهما امثلا كما نقله في الاشياء والنظاير في كتاب الفرائض عن نفقات الخا
قوله والارض نفقة له **اقول** هذا صريح في انه لو لم يكن له اب وكان
 له اخ وخوع وهو فقير لا يجب عليه اجرة نفقته ويتعين على امه ارضاعه

وهي واقعة الفتوى وبه افتت تامل وفي البحري وفي الثانية وان لم يكن للام
ولا للولد الصغير ما لا يجبر الام على الارضاع عند الكل انتهى فحل الخلاف عند
قدرة الاب بالماء انتهى فثبت لجبرها في واقعة الحال بالاولى والثانية
اعلم **قول** وصح في الجوهر **اقول** وفي البحري رواية محمد لا يجوز وفي رقا
الحسن يجوز وعليه الفتوى انتهى من التارخانية **قول** فكان الاولى
لصاحب الكنز فيشدد الى **اقول** صاحب الكنز اختار ما اختاره صاحب الهداية
واكثر المشايخ استدلاله وفي النهر وهو رواية الحسن عن الامام وهو الاول
وصاحب التلويح بالراجح والمرجوع وكذلك صاحب الهداية ولذلك اجمعوا
على وجوب النفقة طاهر في عدة البائين معللين بان النكاح لم تنقطع
احكامه ولو زحنا الجواز لم يلزم علينا الفرق بين نفقة الزوج ونفقة الولد مع
انهم صرحوا بانه واجب ويكفي عليه ما مع قدرتها وذلك لكونه ولدها الفرض
وهذا موجود بعد البينونة فامل **قول** ويجب ان تعلم ان قولهم هو اولى الى
اقول قد تقدم في الحنفية من هذا عند قوله وابنت ان تربيته حجاب
والاب معسر والعمه تقبل ذلك على المذهب فراجعوا تامل هذا واستدلوا
في مجمع الفتاوى فيه نظر اذ لا دليل فيه على انها احق بالنفقة مع طلبها بالاجر
والاجنبية تريد بغير اجر لان معناه انه لا يلزم من ثبوت حق الارضاع
للاجنبية ثبوت حق النفقة لها ايضا بل اذا كان حق النفقة ثابتا للام
بانه اجتمعت فيه الشروط وثبت للاجنبية حق الارضاع ترصعه ولا يترفع
الولد من الام وعبارة البحر كن هي اولى في الارضاع اما في النفقة ففي الوتر
وفيها رجل طلق امراته وبينهما صبي وللصبي عمه اراد ان تربيته
وتسكنه من غير اجر من غير ان تمنع الام عنه والام تاتي ذلك وتطالب الاب بالاجر
ونفقة الولد فالام احق بالولد وانما يبطل حق الام اذا تحكمت الام في اجر
الارضاع بالترتيب اجر مثلها والصحيح ان يقال للام اما ان تمسك الولد بغير
اجر او تدفعه الى العمه انتهى ولم أر من صرح بان الاجنبية كالعمه في ان
الصغير يدفع اليها اذا كانت متبرعة والام تريد الاجر على النفقة ولا تقاس

على العمه لانها حاضنة في الجملة وقد كثرا السؤال عن هذه المسئلة في زماننا
وهو ان الاب ياتي بالاجنبية متبرعة بالنفقة فهل يقال للام كما يقال لو
تبرعت العمه وظاهر المتون ان الام تاخذ بالجر مثل ولا تكون الاجنبية اولى
بخلاف العمه على الصحيح الا ان يوجد نقل صريح في ان الاجنبية كالعمه
والظاهر ان العمه ليس قيدا بل كل حاضنة كذلك بل الحالة كذلك بالاولى
لانها من قرابة الامر انتهى هذا ما في البحر فامل نقله عنه ليس معناه ولا
لقطة فامل **قول** اجيب عنه بان هناك قد متين الى **اقول** رأت بخط
مولانا المؤلف رحمه الله تعالى ما صورته وهذا الجواب ذكره فلا يخسر
في شرحه ونسبه الى نفسه وقد ذكر في غاية البيان الجواب بقوله بان النفقة
لا تشبه سائر الديون لانه حينئذ يلزم القضاء على الغائب فلا يجوز بخلاف
النفقة فانها واجبة قبل قضاء القاضية نفقا القاضية اعانة فجاز بيع الاب
لعدم القضاء على الغائب انتهى منه **قول** وهو الصحيح **اقول** ومثله في
البرازيلية وقد ذكر في الذخيرة نقلا عن الحاوي ان الصحيح ان لها ذلك فقد
اختلف في الصحيح وعبارة الذخيرة فان كان القاض بعد ما فرض لها نفقة الاولا
امرها بالاستدانة فاستدانته حتى ثبت لها حق الرجوع على الاب فاستدلاب
قبل ان يودي اليها هذه النفقة هل لها ان تاخذ من ماله ان ترك مالا ذكر
الحصاف في نفقاته انه ليس لها ذلك وذكر في الاصل ان لها ذلك وهو
الصحيح لانه استدانة المرأة بامر القاض وللقاض ولاية كاملة بمنزلة استدانة
الزوج بنفسه ولو استدان الزوج بنفسه ثم مات لا يسقط عنه الدين
كذا هنا وانت على علم ان كالم الحصاف لا يصح دم ما في الاصل **قول** وغاية
ما فيه ان يتصور فيه دعوى حسبة **اقول** لكن فيه انهم صرحوا بانه ليس
لنا مدع حسبة صرحوا به في الدعوى والشهادة فامل **قول** الشريك
اذا اتفق على العد الخ **اقول** او ادى خراج كمر مشترك يكون متطوعا كما
سيأتي في آخر كتاب الشراكة من هذا الشرح او ادى ما يثبت للجاني بغير
اذنه اما اذا اذن له لا يكون متبرعا ويرجع عليه بحقه **كتاب**

العتق قوله لا يقع اذا نادى بها **اقول** لا ملحقه بخط المؤلف على نسخة
ولا محل لها وقد ضربت عليها بخط فيها وفي هذه النسخة والله تعالى اعلم **قوله**
لان الاجاب من الواهب والبايع انزاله الملك من الموصوب لشوت الملك
قوله هنا كلام ساقط وقد لحقته بها مش نسخة المؤلف ايضا وهو
بعد قوله من الموصوب والمبيع وانما الحاجة الى القول من الموصوب لانه
والمشترى لشوت **قوله** ويقول عبدي او حماري **قوله** بعد هذا
بما ضل بخط المؤلف بخوريج سطر **قوله** ولو تخالفنا راسع للموسد
لا لضع **قوله** هو مشكل لانه قدم الحكم في المسئلة على من ذهب الى خيفة
وهو السعاية مطلقا وهذا التفصيل انما هو على من ذهبها ولم يسببه
فيه لها وقوله والولا لها مذهب الامام ومذهبها الولا موقوف في جميع
ذلك في العبارة خلط متنا وشرحا وكو حذف من المتن قوله ولو تخالفنا
ساراسع للموسد لضع الخلف العبارة عن ذلك وتخصت لمذهب الامام
فامل ذلك **قوله** لان كلامها يزعم الى قوله حتى يوفى بها السعاية **قوله**
هو علة لكون الولا لها وهو مذهب الى خيفة وهذا عبارة عن الزيلعي وقد
وقد ذكر بعدها مذهبها مفضلا حتى وصل الى قوله وان كان احدهما
موسرا والاخر معسر اسع للموسر منها لانه لا يدعى الضمان على صاحبه الاخر
ما هنا خلط الشيخ المذهبين في متنه وشرحه فامل **قوله** وانما يسعى
للموسر منها **قوله** اي على مذهبها **قوله** مع تلك الستة **قوله** بعد
بما في بنسخة المؤلف كما هنا نحو تلك سطر **قوله** ثم اعاد مسلما ومات
قوله اي المدين **قوله** ويظهر لي ان هذه هي الرابعة **قوله** لا شك انها
غيرها اذ الرابعة دعوى الولد بعد البيع وقبض الثمن وفي الخامسة دعوى
الولد قبل البيع وتسليمها بلا قبض الثمن فالتصوير مختلف وان كان في كل
منها مؤنة في يد المشتري فان ذلك لا يمنع من الغيرية والله تعالى اعلم **قوله**
فان على الداخل بالاجاب الثاني وعتق الخارج بالاجاب الاول **قوله**
قوله هنا كلام ساقط من خط المؤلف ولا يصح المعنى الابه فالحقته

هنا

هنا وعلى كما مش نسخة وهو بعد قوله بالاجاب الثاني بقى الاجاب الاول
بين الخارج والثابت على حاله كما كان فيوفر بالبيان وان عتقه الثاني
عتق الثاني بالاجاب الثاني وعتق الخارج **قوله** فونه يوجب
تعين **قوله** في البر تعين وفي خط المؤلف تعين كما هنا **قوله** فان عتق
به الخارج عتق الخارج **قوله** ولقائل ان يقول لما عتق الخارج بالاجاب
الاول وبقى الاجاب الثاني بين الداخل والثابت ينبغي ان يقع العتق
في الثاني ولا يؤمر المولى بالبيان لموت الداخل فانه بيان كونه الخارج
فانه بيان لعتق الثاني لكن جوابه ان الموت كيانا نه بلسا فده وتقدم انه
لو بدا ببيان الاجاب الثاني وعلى الداخل بد بقى الاجاب الاول بين الخارج
والثابت على حاله فيوفر بالبيان وذلك لانه بيان في الثاني لا في الاول
فامله **قوله** فيعتق من الثالث ثلثاه على ثلاثة ويسعى في ثلثه **قوله**
هكذا بخط مولفه ولعله فيعتق من الثالث ثلاثة ويسعى في ثلاثة **قوله**
في المنكر **قوله** اي المبهمة الدائرة بين كل منهما **قوله**
العتق على حبل قوله والظاهر انه لموقع طالح **قوله** هذه عبارة
البحر ولقائل ان يقول الكلام فيما تخالف فيه وهذا منه فكيف يقال لاموقع
لها مع انه داخل في صحة الابواب وعدمه وهم قالوا بخالفه لا يفرق بينه
وبينه فامل **قوله** ويكن ان يقال بوجودها على المولى **قوله** لا وجه
لذلك ولا تناس بمسئلة الموصوب له بالخدمة اذ هو فيما نحن فيه حر قادر على
الكسب فكيف يوجب نفقته ونفقة زوجته واولاده على معتقه بسبب دين
واجب له عليه فان الخدمة هنا بمنزلة الدين عليه بخلاف الموصوب بخدمته
فانه رفيق محبوب في خدمة الموصوب له وليست الخدمة بديل شي فيه والذي
يبدل على ان يبدل بمنزلة الدين ما في التنازخانية وفي الاصل اذا قال
المولى لعبده انت حر على ان تخدمني سنة فقبل العبد ذلك عتق كما لو قال
له انت حر على الف درهم فقبل انتهى وقد صرحوا قاطبة بانها بدل في هذا
المحل فامل **قوله** اقول يشكل على عدم وجوب السعاية **قوله**

لا اشكال في ذلك لما تقدم ان ام ولد النصراني قضي بكتابتها عليه وضا
للضرب من الجانبين اذ نعم لا يمكن القضا بكتابتها مع تخيير عتقتها ولا
عومر مع علمه بانها اذا عتقت فقد ملكت منافعها وهذا ظاهر فتأمل **قوله**
ويكن حمل نفي النذير في كلام المسوط وغيره على المطلق **اقول** يرد
قوله كالتعليق بسائر الشروط من دخول الدار وكلام مريد فتأمل **باب**
الاستيلاء وقوله اذا ولدت الامة من سيد كما باقر **اقول** لو قال
واقربه او محله بالكان اولى كما هو ظاهر لمن له صناعة في العربية تأمل
قوله لم تصر ام ولد انتهى **اقول** صاحب البحر كتبه بعد ان عرك المسئلة
للخانية والبدايع والمحيط فناسب قوله انتهى بخلاف ما هنا فلذا ضربت
عليه كما ترى **كتاب الامان وقوله** بانها تقوى الخبر
اقول وحدث بخط المؤلف رحمه الله تعالى تحاشده لعله تقويه **قوله** بان
الحكم وهو وجوب الكفارة والرفع دليل الذنب **اقول** هكذا بخط المؤلف
وقد اخذ من قول صاحب البحر ولو كانت الحكمة مرفعة الذنب فالحكم بدار
على دليل وهو الخس لا حقيقة الذنب كذا في الهداية انتهى وفي عبارته
هنا استنباه **قوله** وكذا قوله على بين **اقول** ارجع الى البحر تجد خلاف
ما هنا في قوله على بين **قوله** الخلف في الاثبات لا يكون الا بحر في
الكليل **اقول** اطلقه فحمل اليمين بالله تعالى واليمين بالطلاق
والعتاق وقد تقدم دخولهما في تعريف اليمين تأمل **قوله** وهذا يشكل
على قولهم ان الرجوع في الحقة فسخ **اقول** لا اشكال مع قولهم ان المعتبر
العجز وقت الاداء وهو هذه الصفة حين القصور ولا دخل لكونه فسخا
من المصل ولا حاجة الى الاستثناء الا ترى ان من له مال غائب او دين
على رجل ليس في يده ما يكفر عن يمينه جاز له القصور فما نحن فيه اولى اذ هو
وقت التكفير غير ما ذكر وفي المال الغائب ما ذكر لكن يقال هنا بصوقا
بسبب قدرته على الرجوع وبحاجته اليه فلا باحة شرعا نزل منزلة العاجز
اذهو مخير بين الفعل والترك فلا يكلف بمثله شرعا والله تعالى اعلم **قوله**

والظاهر

والظاهر عندي ما ذكره الولي الحلي **اقول** الظاهر ان مراد صاحب
الظهيرية باشتراط تحلل حرف القسم مجرد ذكر الحرف لا بشرط كونه
للقسم احتوازا عما اذا لم يذكره بان قال والله الرحمن الرحيم وكذا
مراد صاحب الولي الحية ذكر الحرف لا بشرط كونه للعطف بدليل انه لو
كان للقسم تعدد قول واحد فلا مخالفة بينهما فتأمل ذلك وحاصله
اتفاقهما على اشتراط تعدد الحرف لكن عبرا عنهما بحرف القسم والاخر
بحرف العطف فتأمل وفي غاية الامور دفع الفرق بترجيح ما عليه الثر المشايخ
وهو المطلوب لظاهر الرواية كما هو ظاهر فتأمل **قوله** ولم يتضح لي عرف
الناس **اقول** وما بحثه جيد موافق لكلام المنقذ مني ويحل كلام
صاحب الهداية على ما اذا لم يكن الاستعمال مشتركاً فيه وفي غيره اما اذا
كان مشتركاً فتعين موافقة المنقذ مني **اقول** الكثر عوام يلا
لا يقصدون بقوله انت محرمة على او حرام على او حرمتك الاحرمية الوطى
المقابل لحله وكذا كذا الكثر يم يقول انت حرام على او حرمتك الى سنة
او شهر فيضرب مدته لغيرها ولا يريد به قطعاً الا تحريم الجماع الى هذه
المدّة ولا شك انه يمين يوجب الايلا تأمل نقل من حقق هذه المسئلة
على وجهها والله تعالى اعلم وانظر الى قولهم لا بشرط النية لكن يجعل ناوياً
صرفاً فهو صريح في اعتبار العرف فان لم يكن العرف كذلك بان كان مشتركاً
تعين اعتبار النية وتصديق الخالف كما هو مذاهب المنقذ مني وقد اقيمت
في حادثة صورتها قال لزوجتيه كونا محرمتين على من هذا الوقت الى
عوسيرة السنة الاية وكان يمينه في شهر ذي القعدة بانه ايللا فيرتب
عليه موجه وهو انه اذا وطى واحدة منها لزمته الكفارة لان حكمه تعدد
الايللا فيكون مولياً من كل واحد منهما على حدة وان لم يطا حصة مضت مدة
الايللا وقعت طلاقاً بامية وهكذا تأمل **قوله** ثم ان علقه بشرط يريد
اقول قال في البحر وفي رواية النوادر وهو مخير بينهما بين الوفا وبين
كفارة اليمين قال في الخلاصة وبه يفتي فتحصل ان القوي على التخيير

مطلقا فلذا اقتصرت في العنايه على تصحيح الهداية انتهى فيه علمت ان
ما اختاره في المتن تصحيح الهداية وما ذكره في النواذر هو المفتوح كما في
الخلاصة وهو اقوى وقد قال في البحر قبله والتفصيل وان كان قول المحققين
فليس له اصل في الرواية لان المذكور فيها لزوم الوفا بالمذمور عين والتفصيل
وان كان يفتي به اسماعيل الراهب وان كان يفتي به مشايخ بلخ وبخارى واختار
شمس الايمه لكنه لا يوافق قول الخلاصة وكثيرا به يفتي وعلى تقدير مقاومته
له فقد صرحوا بانه عند اختلاف الترجيح او التفصيل او الافتا يجب الرجوع
الى ظاهر الرواية فكان ينبغي للشيخ ذلك كما فعل صاحب الكنز تامل **قول**
اقول ليس الموجب للتخفيف هو الحرام **اقول** ليس هذا مدعى صدر الشرع
انما بنى ذلك على قوطم تخفيفا لعموم البلوى وقوله لان اللفظ الى انتقال من عملة
الى عملة وهو ممنوع عندهم واعتراضه انما هو على العملة التي صرحوا بها بقولهم
تخفيفا للبلوى **باب**

اليمين في الدخول والخروج

والسكنى والامتيان **قول** وتعبيرنا بالكتابة **اقول** قال في البعد
واراد بالبيت الكعبة ولو غيرها كان اظهر فاخذه **قول** وهو شيخه مع انها في
بعض نسخ الكنز النكتة البيانية واللطفية البديعية فالحرص على ما يضرع والله تعالى
ولي التوفيق **قول** بان يكر **اقول** لو حذفه كان اولى **قول** ومعنى قولنا الى
اقول تقدم ما فيه **قول** لانها **اقول** اي القاضية والولى **قول** في هذا
انتهى **اقول** لم يثبت بل تمام عبارة البحر بل الناس عيال على ابي حنيفة في الفقه
كله وافصح لفظة قلت فراجع البحر وكان ينبغي اسقاطها كما لا يخفى والله تعالى اعلم
قول فلوارادت **اقول** ينبغي اسقاط لفظة ارادت **قول** لذلك معينه
اقول هذا راجع لما قاله في البحر من الامر الحامى ولم يذكر هذا الشارح لكن يقتضيه

الاكل والشرب واللبس

قول واهم عليه **باب** **قول** لا يباح الاكل والشرب **اقول** فلو حلف لا يشرب وخابا بحيث
يغفل الدخان الذي هو النتن الحادث في زماننا لانه يسمى تعاطيه في عرفهم
شربا بحيث انهم لا يطلقون عليه الا الشرب والله تعالى اعلم هذا وقد نزلت قدم بعضهم

قافى بعدم الخت ولم يتنبه لكونه يسمى شربا في العرف **قول** فان قلت تقتضون
الى **اقول** هذه المسئلة الاولى فليراجع فتح القدير **قول** بنية تخصيص العام
الى **اقول** تامل في هذه المقالة متنا وشرحا **قول** ووقت ما حلقه الخصم
عاما ونوى خاصا **اقول** عبارة البحر ووقت ما حلقه الخصم علما ونوى خاصا
الى **قول** رجل عوبت على شرب الخمر الى **اقول** قد تقدم هذا الفرع قريبا **قول**
موجبه لحلفه **اقول** اي صيرورته خالفا وبعد اما البر وما الحلت الموجب للكفارة
عند فواته وعبارة الزبلى فتسقط عنه موجبه للبر على وجه تخلفه الكفارة
عند فواته كسائر المتصورات **قول** كذا في المنهاج لابي محمد عمر بن محمد بن احمد
العقبلي جلال الدين الى حفص الانصاري **اقول** تامل هذه النسبة وارجع الى
غيره فانها في خط المؤلف غير صحيحة وقد اصلحتها كما ترى بعد ان راجعت بعض
الكتب وفي الجزء الثاني قيل كتاب الكفالة باسطر ما صورته وقال في المنهاج للامام
شرف الدين ابي حفص عمر بن محمد بن عمر الانصاري العقبلي انتهى وفي معنى المفتي
للمصنف المنهاج نايف العلامة عمر بن محمد بن محمد بن احمد العقبلي جلال الدين
ابو حفص الانصاري انتهى والله تعالى اعلم بالصواب **قول** وهو ان حكم ما قبل
كل واحد منهما والغاية **اقول** اي الاستثناء والشرط وعبارة البحر وهو ان حكم
ما قبل كل واحد من الاستثناء والشرط والغاية الى وهي وضع **قول** ولو خرج نفسه
واهلك الى **اقول** هكذا هو في خط المؤلف وصوابه ولو خرج نفسه وبقي اهله الى
وهو لا بد منه وقد الحقته بها من نسخة المؤلف **قول** هذا اذا كان الحالف
ممن ينسب اليه الدار بالسكنى فان لم يكن بان كان في عيال الفيراد اخرج نفسه
لا يتقى اليمين **اقول** وفي الخاتمة وهذا اذا كانت اليمين بالعربية فان كانت
بالفارسية فخرج نفسه على عذر ان لا يعود لا يتقى ساكنها بقا الامتعة على كل
حال قال في الولولجية لان العج لا يقد هذا ساكن انتهى وفي الدنا رمانية
را من امة المحيط وعلى هذا لو حلف لا يكلم فلا ناماد ام في هذه الدار وخرج
بماعه واثاقه ثم عاد وكلمه لا يحنث ثم في بعض هذه المسائل ذكر خروج
باهله وتاعده وفي بعضها ذكر خروجه ولم يذكر اخراج اهله وعياله ونقص فتاوى

ان اللبث في مسألة اخرى ان اخراج اهله ومناعه شرط فانه قال اذا قال
 لاخر والله لا اكلك مادمت في هذه الدار فهو على ما كان ساكنا فيها ولا تسقط
 يمينه الا بانقال ما يبطل السكن ونقص الفضل في فئاواه ان نقله ونقل قناعه
 وانما ليس بشرط وخروج المحلوف عليه بنفسه يكفي لانها اليمين فانه قال
 في مسألة الشرب لو خرج من بخاري بنفسه لا غير شرعاً وشرب لا يحنث الا
 اذا غلبه بقوله مادمت بخاري ان تكون بخاري وطنا له وفي الغائبة اذا قال
 الرجل والله لا اكلك مادمت في هذه الدار لا تسقط يمينه الا اذا انتقل منها
 وان بقي فيها شيء من قصب او رتد فهذا انتقال وتحويل وفي الثانية وما بقي في
 الدار من قصب او رتد يكون ساكناً في قول ابي حنيفة وعلى قول صاحبيه لا يكون
 ساكناً بل تلك والفتوى على قولها انتهى **قوله** كان محمد بن سلة يقول لا يحنث
 في **القول** لو اراد مجرد كونه فيها ينبغي ان يحنث بالاتفاق فامل وقدر ايت في
 شرح الروض لابن حجر الشافعي هذا البحث بعينه ولا مانع منه عندنا **قوله**
 ويخالف قوله القاضي الامام الصاعدي **القول** يمكن الفرق بين الاقرار والشهو
 وهو انه مع وجود الشهود يمكن التحليف بتأخيرهم عنه ومع الاقرار لا يمكن تامل
قوله وفي حلفه لا يكلم عبداً **القول** عبارة الكسري لا ياكل طعام فلائ ولا
 يدخل داره او لا يلبس ثوبه او لا يركب دابته او لا يكلم عبداً ان اشار وزال ملكه
 وفعل لم يحنث كالمجرد وان لم يشتر يحنث بعد الزوال وحنث بالمجرد وفي
 الصديق والزوجة في المباح حنث بعد الزوال وفي غير المباح لا وحنث بالمجرد
 وعبارة متن الدرر لا يكلم عبداً ولا يلبس ثوبه او لا يدخل داره او لا ياكل طعامه
 او لا يركب دابته ان اشار وزالت اضافته لا كمجرد وان لم يشتر يحنث بعد
 الزوال وحنث بالمجرد وفي الصديق والزوجة يحنث في المباح الى بعد الزوال
 وفي غيره لا انتهى فتامل ما بين عبارته هنا وبين عبارة الكتابين المذكورين
قوله وان نوى اكل نفس ما يخرج منها صدق **القول** اي فلا يحنث باكله
 من ثمن الفلة وعند عدم نية ذلك يحنث بالكل فتامل وفيه يسقط الميراث
 الا في من المولى والله تعالى اعلم **قوله** قلت هذا مشكل لما فيه من تقيد

المجائر على الحقيقة المستعملة **القول** التقديم انما يتأتى لو لم يحنث باكل
 نفس الفلة وهو يحنث باكلها والعرف يطلقه عليها في خلاف باعتبار
 عموم المجائر ومعناه ان تكون محل الحقيقة فرداً من افراد المجائر لا
 باعتبار الجمع بين الحقيقة والمجائر كما قالوا في حلفه لا يدخل دار فلان
 انه انظم لاجل المملوكة والمستأجرة الخ فتامل **باب**
اليمين في الطلاق والعناق **القول** طلقت المتزوجة مرتين
القول ليس المراد ان المنتين صفة لطلقتين بل المراد ان التي تزوجها
 مرة ثم اخرى تطلق واحدة لان اتصاف الفعل بلاولية لا ينافي اتصافه
 بلاخرية **قوله** ولو قال ان تشرى امه الخ **القول** وفي الفتاوى الخلاصة
 لو حلف لا يتسرى فتسرى صغيرة لم يحنث كما في التامر حاشية **باب**
اليمين في البيع والشراء **القول** وذكر في القنية قولاً منفصلاً
القول تمام ما في القنية قال ببيع الدين ولو فصل هذا في الولد كان
 حسناً انتهى كلام القنية **القول** الذي يظهر تزوجه في الزوجة
 ما روجه في النظم الوهابي لان المقصود نفعه بذلك لا نفعها فيكون
 الضمني نفعها والقصدى نفعه بخلاف الولد فذلك قال في النظم
 صريحه العرس انظر فامل **قوله** فان قلت ان التمر تاشي ذكر الخ **القول**
 هذا الايراد والجواب ذكرها صاحب البحر فيه فارجع اليه **قوله** وفي
 المنهاج **القول** هو كتاب للحنفية تقدم ذكر نسب مولفه في باب اليمين
 في الاكل والشرب **باب**
والقتل **قوله** ولو حلف ليفعلنه بريرة **القول** فيه مناقشة
 ظاهرة هي ان وصفك له بالمرء مناف لما اجبت به وايضا الفعل ضد
 الترك فكيف يتأتى فعل الترك فامل **قوله** انتهى **القول** لم يثبت
 بل قوله ويشتم نفع ايا والشين الخ تمام عبارة فتح القدير وشيخ في قوله
 انتهى شيخه ولكن شيخه خلد بينهما قوله وما قاله هو الواقع بمحض
 ثم عند قوله ويشتم الخ آفة القديري تامل **قوله** وفيها **القول**

الضمير يرجع الى الشين لا الى الميم **قوله** وهذا الاطلاق الى **قوله** هو من كلام الشارح لان كلام الثانية
تبع فيه ابن الشحنة وقام عبارته في الثانية وتجدد الاغنى **قوله** والوطي
في الدين **قوله** قال الزاهد في كتابه المسمى بحاوي مسایل المسئلة
في اول كتاب الحدود ودرامز اظم لطيف الدين المرفعي في يلف الايلاج في
الدين عندهما الوجوب الحد ولا يشترطان الا ان قال ثم قال راما استنع
لاسرار نجم الدين العلامة هذا في غير امراته في امراته لا يجب الحد به
انزل اولم ينزل اجماعا ولكن ياتر في الغلام والجارية قيل لا ياتر به لان
جميع اعضاها ملك له فيجوز تصرفه بما شا والاخر انه ياتر لان الغلام
للخدمة لا للاستفراش شرعا والجارية للاستفراش من الفرج دون
الدين ولو اتى بها من الدين فقد تجاوز ما اذن به الشرع فبانتم انتك
ولا يخفى في القول بعدم الاثم جلا ولا اشك ان قائله في ان راما يتجاوز
الله تعالى عنه **قوله** ولو شهد عليه الشهود بالزنا لا تقبل انتهى **قوله**
هذه العبارة ليست عبارة قاض خان وذكر ابن الشحنة في شرح الوصايا
انه وجد في نسخة قايلا والمصنف خص عدم قبوله الشهادة بالزنا
فيما نقله عنها وعلله بانه لعل ان يكون له شبهة لا يقدر على ابدائها
بنطقه ولا تفهم اشارته بها وظهر من ذلك ان قوله لا تقبل غلط بل تقبل
ناحل **قوله** لانه لا معنى لكونه واجبا في نفس الامر **قوله** هكذا
نخط هذا الشارح تبعا للبر وقد استقط صاحب البحر من عبارة ابن المهام
ما كتبه سوا فبعبه الشارح فيه والسهو هو بعد قوله في نفس الامر
لا وجوبه على الامام فانه لا يجب على الزاني ان يجد نفسه ولا ان يقر بالزنا
قوله اي تقبل شهادة اربعة على الزنا ولو كان الزوج احد **قوله**
رايت بخط المؤلف على هامش نسخة ماصورته وقد صرح ابن وهب
بعدم قبول شهادة الزوج على زوجته بالزنا ونقله عنه في البحر ثم قال
وفي ادخال الزوج هنا نظر فقد صرحوا بقبول شهادته عليها بالزنا

الا اذا قد فيها **قوله** يحل هذا المطلق على المقيد على انه رواية
فليتأمل **قوله** لا يندفع الحد بالفرار ولا بالتقادم **قوله** هكذا
نخط المؤلف تبعا لصاحب البحر والمقرر ان التقادم يمنعها دون الاقرار
وقما يمنع التقادم قبول الشهادة في الابتداء يمنع الاقامة بعد القضا
فناحل **قوله** حتى لا تقبل الشهادة عليه بنكت **قوله** وكذا في
حد الشرب والسرقة لا تقبل الشهادة فيها على الاقرار فان في كل
منها يقع الرجوع عنه كما سيأتي **باب الوطى**
الذي يوجب الحد **قوله** لانه يستحب اكله عادة **قوله**
مراد في الخطر والاياحة بعد قوله عادة فصارت في الجملة المنقولة
والصحيح انها لا تكون في الجنة **قوله** قال السيوطي قال ابن عقيل
الحسلي جرت مسئلة بين ابي علي بن الوليد المغيرة وبين ابي يوسف
القرظيني في اباحة جماع الولدان في الجنة فقال ابن الوليد لا يمتنع
ان يجعل ذلك من جملة اللذات في الجنة لزوال المفسدة لانه انما منع
من الدنيا لما فيه من قطع النسل وكونه محلا للادب وليس في الجنة ذلك
ولذا ايج شرب الخمر لما ليس فيه من السكر وغاية العزبة وزوال العقل
فلذلك لم يمنع من الاثنا اذ بها فقال ابو يوسف الميسل الى الذلور عاهته
وهو قبيح في نفسه ولهذا لم يمنع في شريعة بخلاف الخمر وهو مخرج الحد
والجنة ترفعت عن العاهات فقال ابن الوليد العاهة هي التلويث
بالادب واذا لم يكن لم يبق الا مجرد الاثنا اذا انتهى كلامه **باب**
الشهادة على الزنا **قوله** وغرموا ربع الدية **قوله** هكذا نخط
المؤلف وهو تابع لما راه في البحر فانه كذا في ولعله وغرموا جميع
الدية بل هو المتعين ولكن وقع سهوا فقلد في **قوله** لاقيات
الوكيل اي لا يفراده يقال افئات براهه اذا انفرد به واستبقت وهذا
سمع مما هو من الكذا نقله الثقات كذا في مختار الصحاح **باب**
الشرب **قوله** الوكيل بالطلاق صاحبا اذا سكر وطلق لم يقع **قوله**

قال في الخلاصة قال الفقيه ابو الليث هذا خلاف قول اصحابنا انتهى
وقد منتهى الحاشية في كتاب الطلاق ان الصحيح الوقوع فراجع
باب حذو القذف **قول** وانما يسمى ولده
مزيقا **قول** هكذا بخط المؤلف تبعاً للمهر ولعله عام كما تقدم **قول**
ما رايت اذني خيرا منك **قول** هكذا بخط المؤلف ولعله ما رايت زانيا
الى **قول** كذا في البحر **قول** يشير الى قوله ولو قال يا زانية فقالت
انت اذني مني الى **قول** اقول ما ذكر من الاصل مشكل الى **قول**
يمكن الجواب عنه بانه ليس بقذف في قوله منيت بك وانت
صغيرة ونظايرها بالزنا لعدم تصور منها اذ ذاك ولذا لم يسقط
به احصائها بخلافه في الثاني وهو قوله لامة قد اعتقت الى التصريح
ولذا لم يسقط الاحصان فلم يبدخل الاول في الاصل لكونه ليس
بقذف اصلاً وهو خارج بقوله في القذف فتأمل **قول** لان معنى
كلامه زنت بناقة الى **قول** عبارة البحر ولو قال زنت بناقة الى زوبه
بحسن قوله في الشرح لاني معنى كلامه زنت بناقة الى كما لا يخفى
قول فان قلت بل معنى كلامه الى **قول** الايراد المذكور وجوابه
في البحر **قول** وقد كتبت انه لو قال ذلك الوالد لولد يجب عليه
التعزير **قول** قال في البحر وفي نفسه من شيء لتعزيرهم بان الوالد
لا يعاقب بسبب ولد فاذ كان القذف لا يوجب عليه شيئاً فالشتم
اولى انتهى **قول** لا يلزم من سقوط الحد سقوط التعزير وقد
منعت منه ثم بفضل الله كما رايت صاحب المهر قال واعلم ان المسطور
في كتب الشافعية انه مع سقوط الحد عنه يعزير ثم رايت في القسنة
ما يفيد انه كذلك عندنا حيث قال لو قال لآخر يا حرام زاده لا يجب
عليه حد القذف وقد كتبت كتبت انه لو قال ذلك لولد يجب عليه
التعزير انتهى ووجه افادته انه اذا كان التعزير يوجب بالسبب والقذف
اولاً فما في البحر في النفس من التعزير شيء لانه اذا كان القذف لا يوجب

شيا

شيئاً فالشتم اولى ممنوع انتهى كلام صاحب المهر في موافق لما بحثه
قول ولا ارث ولا رجوع ولا اعتياض فيه وعنه **قول** الظاهر
ان التعزير ايضا لا يورث قال الزبلي في الشفعة في شرح قوله وموت
الشفيع لا المشتري ولنا انه مجرد حق وهو حق التملك وانه مجرد
مراي وهو صفة فلا يورث عند خلاف القصاص لان من عليه
القصاص صار كالمملوك ولهذا جاز اخذ العوض عنه وملك العين
يبقى بعد الموت فامكن ارثه بخلاف الشفعة لانها مجرد حق اذ هي مجرد
الراي والمشيئة ولهذا لا يجوز الاعتياض عنها فكذلك لا يمكن ارثها انتهى
فاذا تأملت هذه العلة وفهمتها ظهر لك ما تفقته والفقيه يقطع به
ولم امر نقلاً وقد كتبت ذلك في حاشيتي على البحر **قول** بخلاف ما لو قال
له مثلاً يا خبيث الى **قول** انظر ما كتبتاه في ثالث ورقة عند قوله
ضرب غيره بغير حق وضرب به المضروب الى **قول** ولو قاله **قول**
يعني به قوله يا زاني السابق على قوله بخلاف ما لو قال له مثلاً يا خبيث
تنبه **قول** او اقر بالزنا **قول** كتب المؤلف في نسخة او لا اقر اربع بالزنا
مضروب على الالف والراء والمها بخطوط **قول** اقول لا شك الى **قول**
هذا الاستدراك بما يتاقي لو عبر بالمصدر من الفعل وهما عبر بالفعل لكن
رايت المصنف كتب بخطه لفظة اقرار مضروباً على الالف والراء والمها
ولا ادري الفاضل هو ام غيره وقوله كذا في كتاب الدرر يفيد ان الفاء
غيره ومع ذلك كله فلا شك انها بالفعل لا المصدر ومن زيادة الالف
والراء والمها انما هي من الكسبة كسب لا وقوله حد المقدوف يعني مراد
فتأمل **باب التعزير** **قول** واضربوهن على تركها
قول كذا بخط المؤلف والصواب واضربوهن بالميم **قول** وشاب قائله
انتهى **قول** لم يعرف الكتاب فكان المناسب ان يقول قال في جواهر
الفتاوى لينا سب قوله انتهى والمسئلة المذكورة في السادس من كتاب
الجبايات من جواهر الفتاوى **قول** رافعا الى السلطان **قول**

رادعا حال من فاعل يقع **قول** واجب **اقول** في خط المصنف واجبا
 وله وجه ظاهر **قول** والحشرات المودنية **اقول** قديها لان ما لا
 يودي من الحيوانات لا يجوز قتله قال في الثاثير خاينة نقلا عن المحيط
 يكره ان يقتل ما لا يوديه انتهى والمراد بالكرهية كراهية التحريم لانها
 اذا اطلقت في بابها يراد بها ذلك والله تعالى اعلم **قول** هل يجوز
 يجب **اقول** اي مقول القول يجب **قول** ولو قال لغیره يا خيت الخ
اقول ذكر الزاهد في الحاوي الذي صنفه بعد الفقهية في ضرب
 غيره بغر حرق وضربه المضروب ايضا يغزى ان ويبدأ باقامة التعزيرين
 بالبادي منها لانه اظلم والوجوب عليه استحقاق التعزيرين وكذا يغزى ان
 لو قلنا المشتوم اللفظ الذي شتمه الشاتم ويجب به التعزير لاجتماع
 بخلاف تعكيس اللفظ الذي لا يجب به التعزير لاجتماعا او يجب عند
 البعض لا عند البعض الآخر **قول** وهذا اذا لم يخرج مخرج الدعوى
اقول سياتي في آخر الباب عن المنية ما صورته ادعى على اخيه
 انه وطئ جاريته وحملت منه وادعى النقصان لهذا السبب وانكسر
 الدخول فله ان يحلفه ولو حلف المدعى عليه فله ان يطلب من القاض
 تعزير المدعى ولو اقام المدعى بينة فله قيمة النقصان انتهى فامله
 فانه خرج مخرج الدعوى ولو فيه التعزير لان يقال هو من دعوى
 الزنا فمن ادعى ان ليس كل ما يوجب التعزير لو خرج مخرج الدعوى
 لا يوجب به ما هو هكذا وفيه ما هو هكذا والمصنف قد تبع كتاب
 البحر في هذه الاشارة مع ما بعده وهو يحتاج الى التبحر في راجع ما كتبناه
 على البحر وتأمل **قول** والصحيح ان يغزى ان كان في غضب **اقول**
 دل هذا على انه اذا تكلم بكلمة تخمل معنيين احدهما الشتم والاخر عدمه
 ان كانت في حالة الغضب لا يقال ويغزى لخرج جانب الشتم وان لم
 تكن في حالة الغضب فالقول قوله بيمينه وهذا التفصيل مخرج به في
 كثير من الكتب والله تعالى اعلم **قول** وان كان المدعى رجلا له مروة

اقول

اقول هكذا بخط المؤلف والصواب رجلا له مروة **قول** واخا
 المصنف وان انه يغزى لانه كاذب قطع **اقول** هناك ساقط من خط
 المؤلف ولا بد منه لتوقف فهم ما هنا عليه وهو يغزى به وهو
 قول الائمة الثلاثة لان هذه الالفاظ تدل على المشيئة في عرفنا
 وفي فتاوى قاضيه خان في ياكلب لا يغزى قال وعن الفقيه ابن جعفر
 انه يغزى لانه بعد شتمه ثم قال والصحيح انه لا يغزى لانه كاذب
 قطع **قول** وقد تقدم تقرير هذا **اقول** تقدم في شرح قوله وعز
 بيا الحافر **قول** فيجوز فيه الاثر الخ **اقول** وكذا يقع الصلح عنه كما صرح
 به في الدرر والغرر وتنوير الابصار في كتاب الصلح **كتاب**
السرقة **قول** يوثق فيها ويلزومها **اقول** كذا بخط المؤلف ولعله ويلزم
 بها امر الخ **قول** واما الضرب فخلافا للشرع **اقول** والفايل بالضررب
 يجب ان يكون عليه لوائح السرقة لا مطلقا وسياتي في الجزء الثاني من هذا
 الكتاب في كتاب الاكراه ما صورته اكره القاض رجلا ليقرب سرقة او قتل
 رجل بعد متعلق بمولده او قتل او ليقرب قطع يد رجل بعد واقرب تك
 فقطعت يد او قتل يعني المكره على ما ذكر ان كان المقر موصوفا بالصلح اقتض
 منه القاض فان كان المقر متما بالسرقة مع وفاءها وبالقتل لم يراى لا يقتض
 من القاض استعسانا الوجود الشهادة واقتض منه قياسا ذكره قاض خان
 في فتاواه انتهى **قول** لكن يسأل عن باقي الشروط من الحر وغيره اتفاقا
اقول وهو مشكل للاحتمال الذي كما بينه عليه في البحر وكان ينبغي
 ثقت ثم النقل الثاني عليه **قول** وانت تعلم ان شهادتهم الخ **اقول** في
 البحر بعد ان ذكر ما في المبسوط قال وفيه نظير احتمال ان يكون قريب السارق
 او زوجا فلا بد من السؤال عنه كما في التبيين انتهى والله تعالى اعلم **قول**
 يسلك فيها مسلك الاموال **اقول** بعد هذا بياض في نسخة المؤلف قريب
 سطرين **قول** لما روى الى قوله وان طلب **اقول** عبارته في البحر لما
 في السنن عن بهز بن حكيم عن ابيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم

حسب في تهمة وتعويقه بالحسب الى ان يتبين حاله بمنزلة مالو ادعى عليه مدع فانه يحضر مجلس ولي الامر الحاكم بينهما وان كان في ذلك تعويقه عن استغاله **قوله** امر الزبي بن العوام ان يحبس بعض المعاصدين بالعتاب **اقول** وفي مجمع الفتاوى من كتاب الاكراه وفي سرقة المحيط اذا اقرب السرقة مكرها فاقرا به باطل ومن المتأخرين من افتر بصحته وسيل الحسن بن زياد رحمه الله تعالى ان يحل ضرب السارق فقال عالم يقطع اللحم لا يظهر العظم انتهى **قوله** واليمين على من انكر **اقول** عبارته ولكن اليمين على المدعى عليه **قوله** وباب مسجد **اقول** واسأله لانه لا قطع بسرقة حصص وقناديله وكذا استأمر العتبة وان كانت محرقة لعدم المالك كذا في البحر **قوله** معللين بعدم المالك **اقول** وفي شرح المنار لا يملك في تحت الخاص فان قلت قد توجد العصمة بالملك فانه لو سرق مال الوقف من المتولي يجب القطع ولا ملك فيه لاحد قلت لا نسلم فانه الوقف باق على ملك الواقف حكما ولهذا يرجع الثواب اليه ولين سلمنا فالملك شرط في العصمة لا العينه بل لانه متعلق بحق الغير ليس حصفا ومال الوقف كذا انتهى فهذا نقل صحيح في القطع وليس بعد النقل الا الرجوع اليه كذا رايت بخط بعض الفضلاء وفيه ان هذا النقل معارض بمثله وهو سرقة حصص المسجد ونحوها من حرز ويلوح لي من التقيد بحصص المسجد ونحوها في هذا وبالسرقة من المتولي في الاخر التفصيل بين ما علم كونه للمسجد كالحصر والفتاويل وبين غير ذلك وسألت في قوله ومن له يد صاحبة ملك المصنوعة ومثل جماعة من جملهم متولي المسجد وقد ذكره تبعا لصاحب البحر فهو صحيح في القطع بطليد فتأمل

باب كيفية القطع قوله وفيه نظر لانه اذا ثبت امره بثبوت سنيته **اقول** فيه نظر لان الامر للوجوب عندنا ولا قائل به فافمل **قوله** وقد يخالفه **اقول** اي قوله او لا اذا اقر بخلافه **قوله** اذا ظهر هذا الحال للقاتل **اقول** اي وهو سرقة ما على الكيفية

المشروعة

المشروعة **قوله** وهو تنويت الامن على الشاه بالقتل واخذ المالك **اقول** فاذا اناها تنويت الامن تناهت عقوبته باخذ المال والقتل **قوله** مرد البعض **اقول** اي عونا **قوله** وفي الذخيرة رجل ادعى على رجل سرقة له **اقول** وشمل ما في الذخيرة ذكر في جامع الفصولين

كتاب الجهاد قوله فلا يخرج المريض المذنب **اقول** المذنب بكسر النون وقتلها الذي ثقل مرضه **قوله** فان قلت ما تصنع بحدث ليس في الاسلام دفر مفرج اي ممدد **اقول** قال المصنف مفرج هو بالحاء وكسر الراء قال ابو عبيد قال محمد بن الحسن يروى بالجمع كذا في مختار الصحاح والامراء والجواب ذكرها صاحب البحر فيه **قوله** لان فيه تصنيفين على الضياء **اقول** هكذا هو في خط مصنفه كما هو في البحر **واقول** اما هو تقريبين وسبق القلم له وهو الظاهر واما هي من تصنيفت الشمس اذا ماتت للغروب والله تعالى اعلم **قوله** والثاني لا يفعله **اقول** وهو دفع المال من اليمين **قوله** والما الحرة فليست بشرط **اقول** فيصح امان العبد اذا كان ما ذوقه في القتال **باب**

المغنم وقسمته قوله وفي المغرب الغنمة ما نيل من اهل الشرك عن ابي عبيد عنوه **اقول** عبارة المغرب الغنمة عن ابي عبيد ما نيل من اهل الشرك عنوه **قوله** فليس له ان يقات عليه **اقول** يقات اي يستبد برأيه ويفرجه **باب بيان كيفية القيمة قوله** قبل ان يوصل اليه ولو وصل اليه الكتاب **قوله** ولم يوصل **اقول** اي الامير **قوله** اذا اقر هذا علمت له **اقول** الاقنا والقضا لا يجوز الا بعد التحلي بوجوه الفقه ومعرفة المتقيد والمطلق واصطلاح الفقهاء وكثيرا ما يطلقون وعلى فهم الطالب ومعرفة بلا اصطلاح يحيلون وبمثل لا يفي الرد على السائقين في الفضل ولا النظار عليهم فيما هم بعد اعلم من غيرهم وبأيت شعري كيف بالغ في هذا مع انه في الحقيقة غير محتاج اليه لما ان المطلق يضر في الفهم الكامل عند الاطلاق وايضا لا يفهم ذو فهم ما عند اطلاق الفهم

الصالح للقتال اذ الكلام فيه بل لفايل ان يقول ذكره اطالة لا يليق
بالمختصرات اذ من علم ان هذا الباب باب الجهاد وهو موضوع لقتال
الكفار وسمع ان لصاحب الفريسي سمي يني وللراجل سمي لا يسبق الى قتاله
الا الفريسي الصالح للقتال فالباب مقيد له وذكره ينافي بالمختصرات الذي
هو مطلوب اصحاب الموت والله تعالى اعلم **قوله** وظاهر ما في المختصر
اقول لفايل ان يمنع كونه ظاهرا منه بل الظاهر خلافه لما ان الكلام
فيمن تحصل منه ابعانة لما هو المطلوب وذكر الزخري لم يحتراز عن التسمي
فقال **قوله** لان المراد من النظر **اقول** لعله من القرب **قوله** لكانا
وضعت الله فيهم **اقول** اي لوجودك الذي اوجدك الله به في قبليهم
وسلسلهم **قوله** وخرقنا **اقول** هو بالشد يد اي جعلنا خروجا
من سيم ذوى الفريسي كذا لابي مراده يوسف بن جليل في حاشيته
صدر الشريعة **قوله** في حقيقته **اقول** الحقيقة تجتمع على حقايب وهو
وعايجل الرجل فيه مراده **قوله** وهي واردة الى **اقول** لفايل ان
يقول هي غير واردة وانما هي مسئلة مستدة لم يتعرض لذكرها اذ الاصل
عدم الردة **باب** **المستأنف فصل في بيان حري**
مستأنف فباستة ثواب وبعبارة الكنتز لا يشتمل ذلك **اقول** قد
يقال تعبيرك بعبارة فهم الحروف بلاولى فامل **قوله** فلو اسقط صاحب
الكنتز الى **اقول** يقال انما ذكر ذلك لدفع توهم هو انه اذا كان له دين
او ودعة فهو في دارنا حكمه انفاه بذكر ما وبه ما يعلم الحكم بلاولى
فامل **قوله** ولم يذكر في الكنتز حكم الرهن الى **اقول** قال في البحر ولم يذكر
المصنف حكم الرهن الى اخر ما ذكره هناك ثم قال فلو قال المصنف وصار
ماله فباء لكان اولى لانه لا يحسن الودعة الى ما ذكره هنا فهو لصاحب
البحر لا له هذا مع امكان الاختذار بان ما عنده الشريك والمضارب ودعة
فدخل فيها وبان ما في بيته يعلم بلاولى لونه لا تقطاع يدع عنه حقيقة
وحكم بخلاف ما عند مودعه لوجودها حكما فامل **قوله** وتعريفنا بالان

اولى **اقول** قال في البحر ولو عبر بالدين بدل الفرض لكان اولى ليشتمل
سائر الديون انتهى فاحذ عنه كما ترى وذكر ما ذكره هذا والاعتذار
عنه واضح وهو انه لما ذكر في حال الاسر والظهور الدين علم انه المراد اذ
هو مسئلة واحدة تختلف بالقتل وغيره لا يطلق الدين وخصوص الفرض
والله تعالى اعلم **باب** **العشر والخارج والجرية**
قوله عقبة حلوان **اقول** حلوان بضم الحاء المهملة واسكان اللام قال
الحارثي في الموتى والمختلف حلوان البلد المعروف وهو اخرج السواد
مما يلي المشرق ينسب الى حلوان بن عمران بن الحاف بن قطاعة وقال البكري
في معجمه قال الجرجاني سميت بذلك لان معناتها حافظ جدا سهل لراف
حلوان اول العراق واخرج الجبل وقال محمد بن سهل ايضا سميت بحلوان
ابن عمران بن الحاف بن قطاعة كما سلف انتهى من الاشارات لا ين
الملقن **قوله** عبادان **اقول** كذا خط المؤلف بلا الف بعد الباء **قوله**
وفي صواب اشارات المنهاج لابن الملحق عبادان بفتح العين المهملة ثم
بأموحدة مشددة ثم الف ثم الهمزة كذا في البكري في كتابه قال
على وزن فقالان بقرعة البصر قال الخليل هو حصن منسوب الى عباد الجمل
وقال الحارثي في موطنه في الاماكن عبادان جزية مشهور تحت البصرة
مقصودة للزبارة وكان قد ثمان ثغور المسلمين ويروى في فضائلها
احاديث غير ثابتة انتهى **قوله** وما فتح عنوة **اقول** عنوة بفتح العين
اي قهرها قال ابن مكي والفقهاء يعدلون عن القنوب فيضمون العين قال الفارابي
في ديوان الادب وهو من الاصلاد يطلق على اليهود والطاعة والمراد هنا
القهر فقط **قوله** صاعا من بر وشعر ودمهم **اقول** كان ينبغي ودمهم
لكونه معطوف على صاعا وان جاز على القطع **قوله** وعنه يعلم ان الردة
والفارة اذ الاكلا الزرع لا يسقط الخراج **اقول** فيه نظرفايله وقد صرح
في الصغائر بانه لا يسقط بان الجراد لا يمان دفعه وانه يسقط به الخراج
وقدر في التمهيد كلام صاحب البحر **قوله** الذي يجب ان يقال في الجراد

ويجمع ان كان كثيرا غالبا لا يمكن رده بحيلة يسقط به وان كان
 قليلا بحيث يمكن رده لا يسقط به كما هو الخرف في ذلك فتأمل **قوله**
 وقد اخل به صاحب الكثر والوقاية **اقول** لكن قال في البحر وقيد
 بالخراج الموظف لان كلامه فيه لانه لو كان خراج مقاسمة فلا شيء
 عليه بالنفطيل انتهى وبه يحصل الجواب عن ما ذكره من ان الاخلال **قوله**
 ترك السلطان الخراج لوب الارض جائز **اقول** وفي التوازي به نسى
 السلطان العشر وتركه عند المزاج يصرفه المزاج الى الفقراء وان تركه
 عليه بالكلية يجوز غنيا كان او فقيرا غير انه لو كان فقيرا لم يفتقر الى السلطان
 لانه لو صرفه اليه بعد الاخذ يجوز فكذا لو تركه عليه الا ترى ان السلطان
 لو اخذ من انسان زكاة ماله واقتصر المزكى قبل صرف الزكاة الى المصنف للسلطان
 ان يرد عليه زكاته لما قلنا واذا كان المتروك عليه غنيا صنف السلطان
 العشر للفقراء من بيت مال الخراج لبيت مال الصدقة لان سبيل العيش
 صرفه الى الفقراء لا الى الغني بخلاف الخراج انتهى فتأمل ما بينهما وقوله
 الا ترى ان العلة ثالثة لتنفذ في الاول **فصل في الجزية**
قوله والصليب مالا نقش له ولا صورة ولكنه يعبدانها **اقول** فكل من
 يخط المولف وفي البحر والصليب مالا نقش له ولا صورة تعبد **قوله**
 لا يجوز احدهما **اقول** كذا يخط مولفه وكانه تبع فيه صاحب البحر لا
 متنه لم يذكر فيه الا البيعة والكنيسة واما هنا فكان ينبغي حذف الميم
 لان الميم كوراء اكثر من اثنين **قوله** ويعاد المنهدم من غير زيادة
اقول ثم اذا كانت الكنائس قديمة حتى لم يكن للامام هدمها او
 نقصها على عامة الروايات لو اهدمت كنيسة وفي الذخيرة او بيعة او بيت
 نار كان لهم بناؤها كذا في التناثر خاتمة **قوله** ذكره في الاشياء
 والنظائر في اواخر الفن الثالث قال فائدة نقل الامام السبكي الاجماع على ان
 الكنيسة اذا هدمت ولو تغير وجهها لم تجوز اعادة ذكره الا بسوط في حسن
 المحاضر في اخبار مصر والقاهرة عند ذكر الامور **قوله** يستنبط

واراد

من

من ذلك اننا اذا فلت لا تفتح ولو تغير وجهه كما وقع ذلك بعصرنا
 بالقاهرة في كنيسة بحارة زويلة فقلنا الشيخ محمد بن الياس قاضي
 القضاة فلم تفتح الى الاى حيز ورد الامر السلطاني بفحصها فلم يتجاسد
 حاكم على فتحها ولا ينافي ما فعله السبكي قول اصحابنا ويعاد المنهدم
 لان الكلام فيما هدمه الامام لا فيما انهدم فليتحل انتهى **اقول**
 كلام السبكي عام فيما هدمه الامام وغيره وكلام الاشياء يختص
 ما هدمه الامام **اقول** الذي يظهر ترجيح العموم وذلك
 لان العلة فيما يظهر ان في اعادة ما هدمها المسلمون استخفافا
 بهم وبالاسلام واجدادهم وكسر الشوكتهم ونصر الكفر واهله غاية
 الامران فيه فاستباحا على الامام فيلزم فاعله التعزيز لا فتيانه كما اذا
 امن الحري بغير اذنه يصح امانه وعزير بخلافه اذا هدموها هم
 بانفسهم فانها تعاد كما صرح به علماء الشافعية وقواعدنا لاناباه بعد
 العلة التي ذكرناها فيستثنى من عموم كلام السبكي وقد رأت لبعض
 الفضلاء على هذا المحل من الاشياء والنظائر ما صورته قال شيخنا
 رحمه الله تعالى شك على هذا ما ذكره المصنف في القواعد من ان الامام
 اذا رأى شيئا مرميا او عزله فللملأ في تغييره حيث كان من امور العامة
 الى الا ان يحل الاجماع في كلام السبكي على المذهب او يقال ان اعادة
 الكنائس ليس من الامور العامة انتهى ولا يخفى ما في قياس القفل على
 المصدم اذا هدم يراد به ابطالها بالكلية بخلاف القفل كسبولة الفتح
 وصعوبة الاعادة تأمل **قوله** وان اهدمت سبعة او كنيسة من
 المقدس **اقول** قال في التناثر خاتمة نقلا عن الذخيرة وان كانت
 بعض من جعلوه للمسلمين **قوله** لا يعطى له شيء وجوبا واستحبابا **قوله**
 اي يجب عدم اعطائه ماله في نصف السنة ويجب الصرف له لومات
 في اخر السنة وقد تبع في هذه العبارة شيخه الشيخ زين في البحر
 حيث قال والمراد بالحي مان عدم الاعطائه وجوبا واستحبابا ولا يخفى

ما فيها **قول** فلا يملك قبل القبض **اقول** افهم طاهر انه يملك بالقبض
لان نوع صلاة وهي شئك بالقبض **قول** ويسقط بالموت **اقول**
وبالعزل ايضا كما هو ظاهر وسياق في قوله واختلف فيما اذا اخذ
اولها ثم مات وعزل قبل قبضه **القول** والمودع والامام **القول**
اقول ادفع الى الفاعل الوسائل فانه فرق بين الوقف على الاوساد
وبين الوقف على المدارس والمساجد والترب وبسط الكلام على المدرس
والنقبة وصاحب وظيفة ما وقد نقله في المشاهير وقرر **القول** المودع
والامام ان كان لها وقف **القول** سئلت في جماعة طه عطاء انا بول
شخص يطالب بملوفااتهم وقيل السلطان ويقبضها لهم فمات بعد قبضها
شخص من قبل ان يقبضها منه فهل يورث نصيبه ام لا فاجبت
بعدم لانه انما يب كيد المنيب فكانه مات بعد ان قبض بنفسه وهو لو ما
يعيد ان قبض يكون المتقوض ميراثا والله اعلم **باب**
المرئ **قول** ويقضي المرئ ما ترك من عبادة على الاسلام **اقول**
ويطرح ما رواه غيره من الحديث فلا يجوز للسامع منه ان يرويه عنه بعد
ردنه كما في شهادات الولولجية كذا في المشاهير والنظار **قول** فصارت
كالمزنية الاصلية **اقول** كذا بخط المؤلف ولعل من اياه كالكافرة الاصلية
قول وهو اطلاق في محل التقييد **اقول** في البحر والمثلي واراد على المصنف
مع ان في عبارته ايهام ان ياخذ بغير شئ مطلقا انتهى فالابواب لصاحب
البحر مع امكان الجواب عنه بانه تركه اعتقادا على ما تقدم في استلزام الكفار
اولا انه ذكر الحكم في المسئلة قبل التسمية لكونه لم يذكرها والاصل العدم ولا
فرق بين المثلي والقيمي فيه فلا يرد عليه وهذا اولي فتأمل **القول** وما
قررناه **القول** هذا التفرع لصاحب البحر له فانه ذكر ذلك بعينه
فراجعه ان شئت **القول** فاطلاقه المكانية على التبدل مجاز **القول** والمجاز
لم يمنع احدا استعماله بل هو امر دابر في كلام الفصحاء حتى قيل استعمل ال
البلغ من استعمال الحقيقة فاحد الاولوية وكيف تنفذ على مثله بمثله

كتاب **اللقطة** **قول** واللقطة محرمة **القول**
نقله من البحر حرفا بحرف وعبارة القاصوس واللقطة محرمة وكحرمة وحيث
وثامة ما اللقطة انتهى فامل ما بينهما **القول** وقد خلا كثير من الكتب
المعتمدة عن تعريفها اصطلاحا ثم قال وهو في البحر المحيط بانها رفع شئ
ضايع للخطأ على الغير لا للملكية انتهى فكان ينبغي ترك قوله وقد عرفنا
اصطلاحا كما لا يخفى والله اعلم **القول** فلذا يترن التعريف **القول**
في خط المؤلف الاشارة ولعلنا التعريف كما اختبه هنا **القول** الا اذا قال
له قاض انفق لترجع **القول** هذا راجع الى اللقطة واللقطة وقوله او
يصدق راجع الى اللقطة يعني يصدق انه انفق عليه للرجوع عليه
فله الرجوع لانه اقر بحقه **القول** ولا يخفى عليك ان عبارة هذا المختصر
احسن **القول** قال في البحر وعبارة الجمع احسن وهي فان انفق الى
فاخذ المصنف فذكر ما ذكر قال الزيلعي وقوله وبان القاصي يكون
دينا شيرا الى ان النفقة تصير دينيا بحر دانه وليس كذلك في الاصح
لان مطلقه قد يكون للترغيب والمشتورع او للالزام فلا يرجع بالاحتمال
فلا بد من ان يشترط الرجوع ويجعله دينيا عليه انتهى **كتاب**
الابني **القول** او الوصي او من يقول النبي **القول** وقد نبه على ذلك
كله في البحر **كتاب** **الشركة** **القول** وقد يقال المح
القول هذه عبارة البحر وقد اجاب عنه بقوله ودفع بانها مجاز عن الاستقاط
ولذا لم يجر من غير من عليه انتهى **القول** ونحو هذا هو ان عبارة هذا المختصر
احسن فابتدع واقرى محاذ كونه صاحب الكس والقدر **القول** هذا لصاحب
البحر قال فيه بعدد ما تقدم فلو قال المصنف ان يملك متعدد دينيا او دينيا
لكان اولي فاخذ واعترض عليه به وليت شعري ما يفعل في قوله وكل اجني
في مال صاحبه فصيح له بيع حصته ولو من غير شريكه فما سلكه ارباب المتوف
قاطبة اولي لانهم لما خفي العين لم يتوافقه احكاما لانتفاء في الدين
فامل وانظر الى قولهم فيما لو حلف كمال له ولدين على ففلسا وعلى لا يثبت

الح **القول** وفي البحر ولم يذكر الكس
انما رجع تعريف اصطلاحا

لان الدين وصف في الذمة لا يتصور قبضه حقيقة واذا لم يكن ما سالا
كف تقع عليه الشركة وقوله في البحر والحق ما ذكرنا يعني البعض المدعى به
يملك ويقع فيه الشركة يلزم منه الخلف في المسئلة المذكورة ولم نرا احدا قال
به من علمنا فالحق خلاف هذا الحق تامل **قوله** ولذا مكن ملغنه **اقول**
اي ما دفع عنه **قوله** يعني يجوز بيع احد الشريكين نصيبه الى **اقول** ولكن
يفهم بتسليمه للمشتري بغير اذن الشريك ولو هلك عند الشريك فقال
في نحو الدابة هلك عندى بجته المماياة في نوبتي واقام بينته بها لا يفهم بها
ولا يخلف كما يؤخذ من كلامهم ولو لم يقصر بينته بخلف والله تعالى اعلم **قوله**
فانه لا يجوز الابدانه **اقول** فلو كانت الشركة كالتلايد من الاذن ايضا تامل
قوله فان كل حصة مما لو كانت بجميع اجزائها ليس للاخر فيها شركة **اقول** اي كل
حصة من حبات هذا ملك له في الحقيقة لكنه تعذر التمييز فلو صح البيع منه للاجنبي
لا يقدر على تسليم ما باعه لتعذره تامل **قوله** ليس للاخر فيها شركة **اقول**
اي حقيقة وقد تعذر التمييز **قوله** وعنان **اقول** العنان بالكسر اسم مشتق
لسير الابل ام الذي تمسك به الدابة والشركة المخصوصة وما بدا لك من السمسار
اذا نظر لظنهما بالفتح السحاب او التي تمسك الما **قوله** ولا تقع مال غايب **اقول**
اي غايب عند الشر لا عند عقد الشركة فامل وراجع البحر الرابع والثنا رخانية
قوله والعنان الى **اقول** العنان بكسر العين من عن الشيء ظهره قاله الجوهري
قوله مال ما هن **اقول** اي للشركة تامل **قوله** وان اشترى احدهما
بماله **اقول** وفي الخاتمة واذا اشترى كاشركة عنان باقوالهما فاشترى احدهما
متاعا فقال الشريك الاخر هو من شركتنا وقال المشتري هو لي خاصة واشترى به
بماله لنفسه قبل الشركة كان القول قول المشتري لانه حرر عمل نفسه فيما اشترى
فيكون القول قوله حينئذ بانه متاعا هو من شركتنا انتهى **قوله** وقد وقع
حادثة الفتوى اشترى احدهما متاعا وقال هو للشركة وقد دفعت ثمنه من
مالي لا ارجع عليك بخصتك من الثمن فقال الاخر دفعت ثمنه من مال الشركة
ولا رجوع لك على والذي يظهر ان القول قول المشتري لما ذكر قاضي خان انه حرر الخ

وذلك

وذلك لانه لما صدقه في الشرا ثبت الشرا المشتركة وبه ثبت نصف الثمن
بذمته وقوله دفعت من مال الشركة دعوى وقائه فلا يقبل بلا حجة ولذلك
قالوا فان كان شراؤه لا يعرف الا بقوله فعليه الحجة لانه يدعى وجوب المال
في ذمته الاخر وهو ينكر وهما ليس فكر ابل هو مقر بالشرا الموجب لتعلق الثمن
بذمته واذا اطلب اليمن انه ما دفعه من مال الشركة فله ذلك تامل **قوله**
وعسى ان يحري على اطلاقه **اقول** هنا كلام سابق ولعله وشي ان لا يخرج
غير المسمي وظاهره ان يحري الى **قوله** ولكل من شريكي العنان والمفا وضته ان
يشاجر ويبضع ويودع ويباير ويوكل ويبيع بنقد ونسيئة ويسافر **اقول**
لم يذكر الا عارة قال في الثنا رخانية من لزم الحيط واحد المتفا وضته ان يعبر
مال المفا وضته وفي الظاهر يذم وليس له ان يعبر استحضارنا وفي الخاتمة في احد
شريكي العنان ولا يمكن الا عارة **قوله** ولو باع احدهما مال الشركة بما هو وهما
جاز الخ **اقول** قيد بالبيع اذ الشرا لا يجوز الا بالمعروف كما في الجوهري وقوله بما هو
اقول وقبائسه وبأي ثمن كان حتى لو باع بالعرض جاز لظننا فاما فانه
يتقيد بالقيمة او نقصان يسير وبالنقدين **اقول** قال في البراثرية
ونبقى بنوطها في مسئلة بيع الوكيل بما هو وهما وبأي ثمن كان نقله عنه في البحر
والمولف تعالى وفي تصحيح الشيخ قاسم من حج قول الامام ورجعه **قوله** والشريكي
العنان الى **اقول** مسئلة انفاق الشريك من مال الشركة لم تذكر في الكتاب كما
ذكره في مجمع الفتاوى ونقل عن قاضي خان كونه في مال الشركة كما في الخلاصة وفي
الثنا رخانية ناقلا عن الخاتمة قال محمد رحمه الله تعالى هذا استحقاق ونقل الزيلعي
فيها قولين وغيره كذلك وحيث علم ان وجوبها في الشركة استحقاق كان هو الرابع
لان العمل عليه لا على القياس الا في ما لا يلخص به **قوله** والاستعانة منه **اقول**
هذا نص صاحب المحيط وفي الظاهر يذم خلافا وقد تقدم نقله وليس ذلك لشريك العنان
كما تقدم نقله عن الخاتمة في الحاشية **قوله** وظاهر كلام الولول الحجة في الوكالة بغير
الخ **اقول** ان كان هذا ابتدا نقل منه فهو سالم من التقيد وان كان في حكاية كلام
البحر ففيه عليه نقد على صاحب البحر مثله اذ الموجود في نسخ البحر التي اطلقنا عليها

قوله فظاهر كلام الولي في الوكالة بغيره فانه قاله اذا ادعى الامين بعد الموت الدفع في الحياة وانكر الوارث فان كان المقصود نفي الضمان عن نفسه كالوكيل بقبض الوديعة فالقول قوله وان كان المقصود ايجاب الضمان على الميت كالوكيل بقبض الدين لا يقبل قوله انتهى وفي البرازية ما وجدنا نقله عنه اخرج في النهر ما انفرد على هذا الشارح فلانه لم يتقيد بعبارة وقد نسب اليه على ان صاحب البحر لو فعل كما فعل مسلم من النقد اذا ذكر صاحب البحر في الدفع وما ذكره صاحب الولي في القبض ولا شك ان وضع المسئلة فيها لا في الدفع اذ لا شبهة في ان الورثة لو صدقت في القبض كان القول قول الوكيل في الدفع كما يفهم من له ادنى معرفة بعلوم الفقه وقواعد وقد ضبط في مسئلة الوكيل كثير من زلات اقدامهم فيها وقد اشيعت الكلام عليهم في مواضع منها على نسختي الاشياء والنظائر عند كلامه على هذا الفرع فيها والله اعلم **قوله** والثانية السلطان اذا اخرج الى القرو وغيره **الاول** والثالثة القاضى اذا اخذ مال اليتيم وادفع غيره ومات ولم يبين عند من اودع لاضمان عليه **قوله** وهو شركة الضمان **الاول** وشركة الابراء وشركة الاعمال كما في البحر **قوله** اذا وجد فيها شروط المفوضة **الاول** صوابه الضمان **قوله** وتكون كل منهما مفوضة بشرط **الاول** وفي البرازية وشركة القبول والوجوع قد تكون مفوضة وهناك ما قاله ان ما يكون في تحارة خاصة والمفوضة ما يكون في كل التجارات انتهى **قوله** ينبغي ان يكون هذا التفصيل على قول من يشترط في المفوضة ان تكون عامة في كل التجارات واما من لا يشترط ذلك فلا يخفى التفصيل المذكور على قوله والمسئلة نقلها في البحر عن الثمار خاتمة بالروايتين فراجع ان شئت **قوله** قال الذي في يدك المال قد استقرت **الاول** وجه ذلك انه اذا كان المال في يدك وقد قرر انه امين فقد ادعى ان مائة دينار منها حق الغير بخلاف ما اذا لم يكن المال في يدك لانه يدعى ديناً عليه فلا يقبل واقول لو قال لي في هذا المال الذي في يدي كذا يقبل ايضا لانه ذواليد والقول قول ذي اليد فيما يدعى انه له كما يقبل قوله انه للغير ممل وهو واقعة الفسوق وبه افتيت **فصل في**

الشركة

الشركة الفاسدة قوله ولذا قال في البحر مغربا الى المحيط دفع دابته الى رجل **الاول** لم ار من ذكر الدابة المشتركة بين الاثنين اذ ادفعها احدهما للاخر على ان يوجرها ويعمل عليها وما حصل من ذلك فهو بينهما الثلثان للعامل والشك للاخر ولا شك في فساد الشركة لان المنفعة كالعروض كما صرح به في الخاتمة فكلما انقضى في العروض لا تقع فيها واذا قلنا بفسادها فالاجر مقسوم بينهما على قدر ملكهما للعامل منهما اجر مثل عمله ولا يشبه العمل في المشترك حتى نقول لا اجر له لان العمل فيما يحل وهو لغيره فاما مل ذلك وهذه كثير من الوقوع ببلادنا وغيرها وانا في عجب من سكوتهم عنها وان اخذ من فحوى كلامهم والله الموفق قال في الولي الحية وان اشتركوا ولا حرج بها بل وللآخر غير على ان يوجر ذلك فيما رزقها الله تعالى منها من شئ فهو بينهما نصفان فهذا فاسد لان هذه شركة وقعت على اجارة الدواب لا تقبل العمل لان يقدر هذا ان يقول لصاحبه بع ضافع دابته كايون عنه بيننا وامر حاربها كانت الشركة فاسدة فبعد ذلك المسئلة على ثلاثة اوجه ان اجر كل واحد منهما دابته خاصة كان لكل واحد منها اجر دابته خاصة كما قبل الشركة وان اجراها باعيانها صفة واحدة ولم يشترط في الاجارة عمل احدهما كان الاخر مقسوما بينهما على قدر اجر مثل دابتهما كما قبل الشركة وان اجر كل واحد منهما دابته وشرطا عملها مع الدابة او عمل احدهما من السوق والحل وغير ذلك كان الاخر مقسوما بينهما على قدر اجر مثل دابتهما وعلى مقدار اجر عملها كما قبل الشركة انتهى وهو مروي لما قلنا نامل **قوله** قال في البرازية انكارها فصح وان فسح احدهما وراس مالها نقد صح **الاول** عبارة البرازية انكارها فصح وسقط احدهما كذلك علم اولاً وان فسح احدهما لا تنفسح بلا علم الاخر وان فسح احدهما وراس مالها نقد صح **قوله** اشتركوا واشتريا امتعة ثم قال احدهما الشركة لا عمل معك فسح للشركة **الاول** هنا كلام ساقط وهو بعد قوله لا عمل معك بالشركة وغاب فيك الحاضر لا امتعة فلما حصل للبائع وعليه قيمة المتاع لان قوله لا عمل معك فسح للشركة **قوله** وفي شرح النظم **الاول** كان ينبغي ان يقول وفيه مغربا الى لعدم تخطل غيره نامل **قوله** ظاهره

مُسْتَرْكَنٌ هِيَ الشَّيْءُ الِاخْتِصَارُ قَدِمَ قَرِيبًا لَوْ قَالَ احْدِثْ مَا احْبَبَ عَمْرًا فَقَالَ
هَذِهِ الْعَارَةُ تَكْفِي لِي لَا ارْضِي بِعَارَتِكَ فَعَمْرُو لَا يَرْجِعُ عَلَيْهِ شَرِيكَهُ **قوله** او ادى
خارج كونه مشترك حيث يكون متطوعا **قوله** اي اذا اداه بغير اذن شريكه
وبغير اذن القاضيه كما تقدم فيسجد بذلك في باب النفقة عن الخلاصة **كتاب**
الوقف قوله والصحيح ان الشهادة بالوقف بدون الدعوى مقبولة **قوله**
وساقي في المسئلة زيادة بيان في سادس ورقة وفي اخر ورقة من هذا الكتاب
قوله قال الناطق في الاجناس وعليه الفتوى **قوله** ارجع الى النهر فانه
ذكر انه رواية ضعيفة عنه وتامله **قوله** وفي جامع الفصولين **قوله**
لعله جامع الفتاوى **قوله** ولا يسكنه انتهى **قوله** اي انتهى كلام البحر **قوله**
ولما جرى التعامل في زماننا في البلاد الرومية الى **قوله** في الخاف الدراهم
والذي انبأ بالمنقول الذي فيه تعامل نظر اذهى مما لا ينتفع به مع بقاء عينها
والوقف حسب العين على ملك الوقف والنصدق بالمنفعة بخلاف نحو فاس
وقدوم وقدر وجائز واقتضا صاحب البحر يجوز وقفها من غير حكاية الخلاف
لا يدل على مدعاة لاحتمال انه اختار قول زفر دافعي بدو ترك نسبتها اليه وقد
قال شهاب الدين الجلي في فتاواه اعلان وقف الدراهم لم يفرغ احد من
مشايخنا للامام ابي حنيفة ولا صاحبيه وانما وقف على عرويه في كتب
عديده للامام زفر وقوله ويدل على ما ذكرنا الى الدلالة ممنوعة بما قلنا اذ البقرة
مما ينتفع بلبينها وسميها مع بقاء عينها فثامل هذا وقد كتبت على كتاب فيه وقف
وقف الدراهم والدنانير اشتمل **قوله** عن موطن الفقه بلا شك زفر
وكونه قد صار عرفا شائعا **قوله** فاقيل عند الكل فافهم ما استأثر
مع انصاف الحكم فيد انتفى **قوله** عنه الخلاف ثم لكل ظاهرا
هذا وخير الدين راوى هذه الالبيات يرجو العفو في يوم المفسر
وختم خير حامدا **قوله** امصلا **قوله** امصلا **قوله** امصلا **قوله** امصلا
قوله نوارث الوقف **قوله** وكذا الوصية **قوله** مسجلا **قوله** معنى قولهم
مسجلا اي محكوما بلزومه بان صار اللزوم حادثة وقع الشارع فيها فحكم القاضي

باللزم

باللزم بوجه الشرعي هذا معنى كونه مسجلا **قوله** ان لم يكن مسجلا
قوله اي محكوما بلزومه **قوله** في اجازة الى
قوله يفتي بالصفان في غضب عقلا الوقف **قوله** وكذا المسجد كما افق
به شيخ الاسلام الشيخ علي بن غانم المقدسي وصورة السؤال والجواب
رجل مقدر على مسجد وسد محرابه وبني حيطانه وجعل المسجد بيت قنوة
ووقف ذلك على مسجد اخر فحل بحرم عليه ذلك وبغيره ويعيد كما كان
وتلزمه اجرة ذلك المسجد مدة شغله مما فعله وبغيره على ذلك ام كيف
الحال افقونا **قوله** فخر حرم عليه ذلك ويعاد كما كان وبغيره على
ذلك بما يليق به واذا وضع يد على المسجد لزمه اجر مثله والله تعالى اعلم
كتبه علي بن غانم المقدسي انتهى كذا رايت بخطه المعروف **قوله** وغضب
من افعله **قوله** فلو لم تكن له منفعة لاضاف وبه افقت في بيت اشتراه
شخص وهو مشغول بالتراب لا يتاقي سكنه فيه فاشتغل بتغيره وقيل
ان يتاقي سكنه اشيت شخص انه وقف تامل **قوله** وتقبل فيه الشهادة
بدون الدعوى **قوله** قيد بقوله بدون الدعوى لان المشهور عليه
لا بد منه وهو في الصورة المذكورة المشتري او ورثته فلو شهد وافي عينية
المشهور عليه وهو واضع اليد المدعى للملك لا تقبل وهي واقعة الحال
في امارة طلقها زوجها وانقضت عدتها ثمرات عن بيت ودار فادعي
ناظر زوايته على المرأة انه وقفها اي داره في حال حياته على مصالح الزاوية
واقام بيته في وجهها بغية البنت المألكة الواضعة اليد فاقبت بعد
القبول لعدم حضور المشهور عليه وهي البنت لان الدار كلها لها فرضا ويرد
ولا يشتر للمرأة منها لانها اجنبية فالشهادة في وجهها لا تقبل وهذا وقد قال
في الاسعاف ولو ادعي على اخر بان هذه الامرض التي في يد وقف زريد
ابن عبد الله وذو اليد محمد ويقول هي ملكي ورثتها عنه او يقول انا وصيه
فيها او وكيله واقام المدعي بينة على ذلك فشهدت على اقراره بانه وقفها
وانها كانت ملكه حين وقفها يقضه بوقفها على الجهة التي قامت عليها

البينة وبشرط السماع البينة كون ذي اليد خفها بان يدعي انه وارث
او وصي او وكيل بخلاف ما لو ادعى انه مودع له او مستأجر منه او فرائس
او غاصب فانه لا يكون خفها انتهى فقد علم منه عدم صحة الدعوى فيه
على غيرة ذي اليد نامل **قول** فلا تشترط فيه الدعوى كالمشاهدة على
الطلاق وعتق الامة **اقول** قال في جامع الفصولين ولا يشترط حضور
المرأة والامة ولكن يشترط حضور الزوج انتهى **قول** وفي الخلاصة تقبل
وان لم تصح الدعوى هو المختار **اقول** صاحب الخلاصة فقبل بينما اذا كان
الوقف على قوم باعيانهم لا يقبل بدون الدعوى وبينما اذا كان على الفقير
او المسكين فتقبل فارجع اليه لكن ما نقله الشارح من خلاصة ذكره
في الوقف وما نقلناه ذكره في الدعوى فيها وتبعه البرازي فيها وسيأتي
في آخر كتاب الوقف الفرق بينهما اذا ادعاه وقفا محالوما به فيقبل برهانه
وبينما اذا ادعاه وقفا فلا يقبل وانه الذي ينبغي ان يقول عليه افتا وقضا
فامل **قول** وبان المصنف من اصله **اقول** قد وقع في عبارة الخانية
والاسعاف والشارخانية نقلا عن التحسين عن الفتاوى انه لا يجوز
الشهادة على الشرايط واليهات بالسماع وهكذا قال الشيخ الاستاذ **فهر**
الدين رحمه الله تعالى وفي الذخيرة وكان الشيخ الامام ظاهر الدين المرقيني
يقول لا بد من بيان الجهة بان يشهد ان هذا وقف على جهة المسجد او على
المقبر او ما اشبه ذلك حتى لو لم يذكر واذلك في شهادتهم لا تقبل ومعنى
قول المشايخ لا تقبل الشهادة على شرايطه ان بعد ما سمو الجهة وقالوا هذا
وقف على كذا لا ينبغي لهم ان يشهدوا وانه يبد من غايته فيصرف الى كذا ولو
ذكر واذلك لا تقبل شهادتهم وفي جامع الفصولين ولو ذكر والوقف
لا المصنف تقبل لو قد يما ويصرف الى الفقر انتهى فظاهر هذه النقول
التعارض وقد يظهر للعبد الضعيف عدم التعارض وماذا ان الا ان
مواد النافي للمجاز في الجهات اي بعد استقرار الوقف على جهة لو ادعى الوقف
على جهة غيرها وشهدوا بها بالسماع لا تقبل اما لو لم يكن اصل الوقف ثابتا

وشهدوا

وشهدوا به لا بد من دليلها ما لم يكن الوقف قدما فحينئذ لا يشترط
ذكرها ويصرف للفقير او تقبل الشهادة على الاصل والجهة بالسماع حينئذ
واما الشرايط فلا تقبل عليها بالسماع مطلقا والذي يدل عليه اول قوتهم
بيان المصنف من اصله لتوقف صحة الوقف عليه وثانيا ان الشيخ الامام
ظاهر الدين هو المنقول عنه كالاخرين في موضع لا في موضعين فلا بد
من حمل احدهما على موضع بخلاف موضع الاخر فيحمل الجواز على شهادة
وقفت على ما لم يكن الوقف من اصل ثابتا على جهة بان ادعى مثلا على ذي يد
تصرف بالملك انه وقف على جهة كذا فشهدوا بالسماع على ذلك وحمل عدم
الجواز على ما اذا كان اصل الوقف ثابتا على جهة فادعى غيرها وشهدوا
عليها بالسماع وذلك للمنفرد في الاول دون الثاني اذا كان اصل جواز الشهادة
فيه على السماع للمنفرد في غير وجهه عليها فثابتا واثباتا اذ الحكم يدور مع العلة
وجازت اذا قدم مع عدم ذكر المصنف لها اذ يشهد بالاصل مع التقادم
وتحفي المصنف معه فافهم وقد مر ان بعد من شيخنا الشيخ محمد بن الشيخ
سراج الدين الحائري اعترض ذلك واجاب عنه مثل ما اجبت به وقد
كنت ذلك على البحر الرافعي والله كما الموفق **قول** او قال وقف على
لم يصح **اقول** يشير الى انه لا فرق بين ان يكون الوقف هو او غيره فامل
كتاب البيوع قول انتهى **اقول** اي ما في شرح
الوقاية وقد تبع في نقله صاحب البحر ولكنه تصرف في شيء من العبارة فدخل
واوهم كما يتضح من كلام صاحب البحر فراجع بظهر ذلك **قول** فصار
بسبب فشو الاستعمال فيه بمنزلة الحقيقة **اقول** يدعيه صحة انتكاف
الحركة بالبطو والسرعة كما في شروح التقي **قول** اطلاق في معرفة القدر الى
اقول به يعلم عدم جواز بيع الخطب والوطبة والنوع الخشيش والنفوس
الغايب عن المجلس او قمارا وحزما وعرضا لانه محمول وسياتي بيان ذلك
في السلم نامل ومثل ذلك كثيرا الوقوع **قول** وهذه واحدة على صاحب الكتاب
اقول قاله في البحر ولا يرد على المصنف السلام مع انه دين لما يصح به

في بايع من ان من سوا بطه الاجل كما لا يرد ما بيع بخسده فانه لا يصح رجلا
لما سيذكره في باب الرضا انتهى فالحق منه واعترض به على صاحب الكفر
مع ان صاحب البحر في الايراد وجهه ظاهر اذ كلامه في البيع المطلق والله
اعلم **قوله** اقول ظاهره في الهداية الى **اقول** هذا بعينه قائله في البحر وقوله
اقول يوهما انه منه وليس كذلك فراجع البحر نجد فيه بعينه **قوله** في عقد
البيع بينهما بالنزاع **اقول** فيه نوع اشكال وهو انه قد تقدم ان بيع النعاطي
يشتري لانفقاده ان لا يثبت على عقد فاسد وهما كذلك واشبهت ان
المراد بالنزاع هو النعاطي فتأمل **قوله** على انهما **اقول** لو ذكر الفهم لكانت
انطباق لقوله في المتن او ثوب لكنه في ذلك عبارة البحر تأمل **قوله** لم تسلم له
لصيرورتها لصلها وهذا خبر الى **اقول** وجد بياض في خط المؤلف بين قوله
لم تسلم له وبين قوله ولهذا فكتبت ما يجب قنائه وهي عبارة البحر **قوله** فما جله
اقول اي الذرع **قوله** او الشياح المشتركة **اقول** وفي البرازية نقلا
عن المحيط وان كان بينهما غشرا فغراب هو وبيع واحد بما نصف ثوب بعينه يجوز
انتهى فهو مخالف لما نقل هنا واعتدنا على **قوله** قلت وفي البرازية الى
اقول هذا بعينه نقل صاحب البحر وعبارته بالحرف فقوله قلت يوهما انه ليس
كذلك **قوله** الظنة **اقول** اي التهمة **قوله** لما تقدم **اقول** اي من النقل في
التياب **فصل** كلما كان في الدار الى **قوله** انتهى **اقول**
هكذا بخط المؤلف ملحقا بين الاسطر **قوله** ولا يدخل الزرع في بيع الارض بلا
تسمية **اقول** وفي النبايع والخطب والدين الموضوع لا يدخلان في البيع الا
بشرط صحيح وفي شرح القدوري ان الزرع انما لا يدخل في بيع الارض من غير
ذكر او لم يثبت بعد او ثبت وصار له قيمة اما اذا ثبت وطهارة قيمة بعد يدخل
كذا في الشافعية **اقول** وتدخل الحجارة المخلوقة والمنسوبة في الارض والدين
وقد تكون عينا فثبت بها خيار العيب بشرطه ولا تدخل الحجارة المدفونة والمشتور
المطالبة بقلعها ويجوز البايع على تفديع ملكه وهذا يعلم من كلامهم ومن جادل
على ذلك فقولهم ان ما ثبتا وله اسم المبيع او ينفصل به اتصال قراره يدخل ولا

الا

الاما استحسن للمعرف بمقدود الفرس والحمل والاحجار المدفونة كالظا
ليست كذلك وقولهم لو اشترى ارضا بحقها وانهدم حايط منها
فاذا فيه رصاص او ساج او خشب ان من جملة البناء الذي يكون
تحت الحايط يدخل وان شيئا مودعا فيه فهو للبايع كالدنانير الموجودة
في جديع من الدار المبيعة وان قال البايع ليس لي فحكمه حكم اللقطة
فقولهم شيئا مودعا يدخل فيه الاحجار المدفونة ويقع كثيرا في بلادنا
انه يشترى الارض او الدار فيرى المشتري فيها بعد حفرها احجار المرم
واللذان والبلاط والحكم فيه ان ما كان مينا للمشتري وما كان موضوعا
لا يملك وحده البناء للبايع وهي كثيرة الوقوع فاعلم ذلك و**اقول**
ايضا لو اشترى ارضا فوجد فيها حجارة واختلفا فادعى البايع انها كانت
مدفونة فلم تدخل في له وادعى المشتري انها كانت مبنية في له فقد
يقال يتحالفان لان اختلافهما يرجع الى الاختلاف في قدر المبيع وان كان
المشتري موافقا للبايع على انه لم يصدر منه اضافة العقد الا الى الارض
وقد يقال يصدق البايع لان اختلافهما في التابع الذي لم يرد عليه العقد
والتيحالف على خلاف القياس فيما ورد عليه العقد فلا يقاس عليه غيره
والبايع ينكره وجبه عن ملكه والاصل بقاؤم ملكه فتأمل **قوله** فان قلت
قلت الى **اقول** هذه المقولة والتي بعد ما الايراد والجواب بينهما صاحب البحر
لا له فراجع جديع كذلك **قوله** الوثايل **اقول** قال في الاساس شدة
بالوثيل وهو الجبل من الليف وقيل للكوم وثايل ووثيل الكرم وثيلا وفي
القاسوس الوثيل محركة للجبل من الليف وكما هو الليف والرشا الضعيف
وكل جبل من الشجر ومن جبال الليف والجبل من القنب **قوله** وكذا لا يجوز
فصيل البر كخنة **اقول** نقل في البحر عن جامع الفصولين ان شراء فصيل
البر بالبركيد او جزافا جائز لعدم الخاس انتهى ذكره في شرح قوله وبيع
الطعام كذا وجزافا والمصنف تبع في هذا المحل صاحب البحر حيث قال فيه
وقدضا انه لا يجوز بيع فصيل البر كخنة فاعمل ولعل حرف (ن) من زيادة

الكتاب ولا يخفى وجه جوابه ببيع قفيل البر بخطه حيث فسر القفيل بأنه ما يحترق
 اخضر لعلف الدواب والله تعالى اعلم **قوله** فان قلت قلت الى **اقول** هذا
 ذكره في البحر بصيغة واورد المطالبة بالفرق بينهما اذا باع حب قطن في قطن الى
 وذكر الجواب بقوله وأشار أبو يوسف الى اخر ما سذكر **باب**
خيار الشراء قوله فانه يصح اشتراطه فيها اكثر من ثلاث **اقول** لو قال
 اكثر من ثلاثة كان اولى كما هو ظاهر **قوله** والسلم **اقول** ساقية له فيسده
 الصرف واذا سقط في المجلس صح لا يرتفع المفسد قبل تفرغه فاقول **قوله**
 يجب ان يكون السلم كذلك تأمل **قوله** وقولي وطلب الشفعة اولى الى **اقول**
 سبق الى هذا صاحب البحر حيث قال ولو قال المولى وطلب الشفعة بدل المخذ
 كان اولى انتهى مع ان حذف المضاف شايع فالتقدير وطلب الاخذ بالشفعة
قوله خيار التغير سر سارورث **اقول** وساقى له زيادة بيان في باب المراجحة
قوله ولو شرط المشتري الخيار لغيره صح **اقول** ولو قال ولو شرط احد المتعاقدين
 الخيار لاجنبى صح كان اشمل ويخرج به اشتراط احدهما للآخر وقوله لغيره صاد
 بالبايع وليس بمبراد كذا منه عليه في البحر **باب خيار الرد**
قوله ولو قوة مدركه قوله عليه الى **اقول** هو خلاف الظاهر من الرواية وقد
 ذكره في جامع الفضولين ايضا بصيغة قيل وهي صيغة التضمن فليكن يقول عليه
 في متنه والمتون موضوعه لما هو الصحيح من المذهب تأمل **قوله** استويا
اقول لا يناسب بعد ذكر الكتاب بصيغة الجمع **قوله** وهذا القيد صرح في البحر
اقول وتقديمه الزيلعي به **قوله** وقد اخل في اكثر الى **اقول** هذا من صاحب البحر
 لا عنه فانه قال وترك المصنف قيد التسليم في الهبة ولا بد منه لانه لا يخرج عن
 ملكه فها الاصح الى مع امكان الاعتذار عنه بان الهبة بلا تسليم لا تقيد الملك
 فاذا ذكرت فيما يتعلق به كان كذا التسليم اقتضا وكثيرا ما قد ذكر في كلامهم كذا
 وتحمل على الكاملة والمطلق محمول على النقص الكامل والله تعالى اعلم **قوله** ولو شرط
 بيعا فخرج فوجدا معاه فاسد لا **اقول** يجب تقيد المسئلة بما اذا اخرجه وحياته
 موجودة واما اذا ايس من حياته فله الرجوع بالنقصان عند الامام ايضا

لان الخرف في هذه الحالة ليس فسادا للمالية تأمل **قوله** او مات العبد بعد
 اطلاعه **اقول** يعني قبل الرضى به من تحاود لالة واقول **قوله** وقبل
 اطلاعه بالاولى **قوله** او اعتقه اى العبد بعد اطلاعه الى **اقول** صوابه
 قبل اطلاعه ومعه الحاجة الى قوله والمراد من الاعتاق الى اذ هو نكاح المحقق
 اذ قوله قبل اطلاعه تفسير وشرح لكلام المتن وانه مراد له **قوله** وكان
 طعاما فاكله بعد اطلاعه الى **اقول** صوابه قبل اطلاعه اذ هو محل الخلا
 لا بعد لا يرجع اجماعا فلم يند لم يقيد به الزيلعي واكثر الشراح وكانه تبع
 العيني في ذلك وهو موقوف تأمل **قوله** فاقلا عن الاختيار او اكل بعض
 الطعام **اقول** انما صرح به صاحب الاختيار من عبارة المتن فان قتله
 او اكل الطعام لم يرجع فحسن قوله فيه او اكل بعض الطعام فتنبه **قوله**
 وقد اخل به صاحب الكنز وهو ما لا ينبغي **اقول** قال في البحر ولا بد من تقيد
 المسئلة بكسر لانه لو اطلع على عيب قبل كسره فانه يردده فلو قال فكسره فوجد
 فاسد كان اولى انتهى فاخذ واستدرك به على صاحب الكنز مع امكان
 الاعتذار عنه بانه في الكلام على سائل متعلق بخدوت العيب عند المشتري
 ويستغنى عن ذكر الكسر به لانه متب در الى الفهم اذ لا يتوهم رجوعه بالنقصان
 مع عدمه لما علم انه ليس له جسد والرجوع فيه بنقصان العيب والحال هذا
 وما انه لا يعلم فساده عالى الا بالكسر والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله**
 وقد اخل صاحب الكنز وكثير من اصحاب المتون بهذا القيد الى **اقول** قال
 في البحر وترك المصنف قيد اخر وهو ان يكون بعد قبض المبيع لانه لو كان
 قبل قبضه فهو فسخ في حق الكل سواء كان نقدا او ربا كذا في المعراج
 معربا الى المبسوط وقيد اخر وهو ان يكون المبيع قبل الاطلاع على العيب اذ
 لو كان بعد ليس له الرد على بايعه ولو رد عليه بما هو فسخ كذا في الصغرى
 انتهى فاخذ واستدرك به كما رأيت مع ان القيد الاول يفهم عنه قوله فوجد عليه
 عيب لان الرد لا يكون الا بعد القبض والثاني ايضا لا حاجة الى ذكره اذ لا ريب
 عدم الاطلاع ومعلوم انه اذا باعه بعد الاطلاع سقط خياره به للرضا قد ذكره

مجرد اطالة والله تعالى اعلم **قول** اذا لم يكن للمشتري بينة على وجود
العيب عند قيامه في الحال **الحال** **قول** تبع المصنف في هذا صاحب
الوزن العيني وهو فاسد اذ يوجب تناقض المتن بمشبه على قولهما
هنا ومنافقته فيما يأتي من قوله فان ادعى ابا قالم يخلف بايعه كما هو
ظاهر والصواب ان يكتب بعد قوله او يخلف بايعه اي بعد اقامة
المشتري البينة انه وجد فيه عند يخلف البايع ان هذا العيب لم يكن
فيه عند ان لم يجد المشتري على ذلك بينة فتأمل **قول** ثم البيع
قول صوابه العيب **قول** والارش **قول** اي الرجوع بنقصات
العيب **قول** الا في الدراهم اذ وجدها البايع ريوفا فعرضها على البيع
فانه لا يمنع الرد **قول** وليس من العرض على البيع طلب الاقالة كما صرح
به في التاثير خاتمة وقل من ذكره **قول** وقوله **قول** اي في الجامع
الصغير كما نقله عنه في البحر ولا يخفى عدم تقدم ذكره في هذا الشرح لهذه
المتولة ولا التي قبلها ولا دلالة عليه كما هو ظاهر **قول** وظاهر كلام الكنتز
الحال **قول** هذا ذكره في البحر وهذا المؤلف داخل في الجملة كما ترى فخر عليه
ما جرد على غيره فقد افترض على نفسه بما راى مكتوبا في البحر **قول**
ابراه من كل داء فهو على ما في الباطن **قول** وفي نسخة فهو على المرض هذا
هو المشهور وبوافقه ما في القاموس من ان ذلك هو المرض **قول**
البيع الفاسد **قول** ومن المختلف في هذا **قول** هكذا بخط المؤلف
يخلف النون وفيه ما فيه واما عبارة البحر ومن المختلف في الجنس فغيرها بما
راى والله تعالى اعلم **قول** فيما يبيعه لنفسه **قول** يشير الى ان جواز
بيع الفضولي انما هو اذا باع لما لكه اما اذا باع لنفسه لا يجوز لكن هذا
يبحث من صاحب البحر وتبعه الشيخ فيه ولا يقول عليه فان كلامهم في
باب الاستحقاق من غير جوازه وتوقفه على الاجازة واجبه والله اعلم
قول وفي الهداية **الحال** **قول** عبارة البحر وقول صاحب الهداية **الحال**
وهو متعين لئلا يمت قوله بوافقه فتأمل **قول** وفقدانها بيع لمن في

ضرع

ضرع **الحال** **قول** صرح في الفتاوى بانه باطل وفي صدر الشريعة كذلك
واقول **الحال** ايضا ينبغي ان يكون اللؤلؤ في الصدق كذلك لانه لا يعمل
وجوده تأمل **قول** وفيه في النهاية رواية الغايص بالغين **الحال**
هذه عبارة البحر وقدم فيها ما ياسب ان تذكر بعد لان متن شرحه لم
يذكر الا الغايص واما في هذا المتن فقد ذكر القانص والغايص **قول**
لكن يجب ان يراد به الباطل **الحال** **قول** فكان عليه ان ينظر في سلك الباطل
لا في سلك الفاسد **قول** والعجب من صاحب الكنتز **الحال** **قول** قال في البحر
وانما اختار المؤلف قول محمد في الدرد والبيض لكونه المفتوح ولكن يراد عليه
ان الفتوى على قول محمد ايضا في بيع الخجل ايضا كما في الذخيرة والخارصة
فلم اختار قوله في الدرد دون الخجل بلا مرجح ولعله لم يطلع على ان الفتوى
على قوله فيها انتهى فاحذر بعينه واعترض به على صاحب الكنتز ولم يعرفه
اليه مع انه في دود الفرو وببيضه اغلب الكتب مصرحة بان الفتوى على قول
محمد فيها واما في الخجل فالمصرح بذلك قليل ولعل السفي قام عند مرجح
فان اطلعه فوق اطلاق ابن نجيم ومن تبعه بالاشبهة ومن تصحيح كتب المذاهب
ظاهرة ذلك هذا وقد رايت في النهر التعرض لضمها قلته واستبعد كلام
البحر **قول** وشعر الخنزير **الحال** **قول** رايت بخط المؤلف على هامش نسخة
ما صورته يكتب هذا في سلك البياعات الباطلة بعد قوله وشعر انسان
قول **الحال** **قول** هذا يخالف ما في البحر **الحال** **قول** العيب من هدر هذا
من مثل من يتصدى للتصنيف فان عبارة البحر وغيره لا ادعى ان كان يحسن
العين كالتحوير والكلب على القول بانه يحسن العين يحسن البيوتات ولم
يتم اصاب الما بغيره ولم يصب وعلى القول بان الكلب ليس يحسن العين
لا يحسنه اذ لم يصل فيه الى الما وهو الاصح وقيل دبره ينقلب الى الخارج فلهذا
يفسد لما يخلف غيره من الحيوانات انتهى والظاهر ان نسخة البحر التي طالع
فيها الشيخ ناقصة فاقعته في هذه الورقة العظيمة ولكن لا عذر له بمثل
ذلك مع كثرة دوران المسئلة في مصنفاتهم واطبا قهيم على تحسن الما بوقوع

بحسن العين فيه قول واحد خلفه عن ان يكون الاصح عدم التخص فان
 احد لم يقل بان الاصح عدم تخص البير بوقوع بحسن العين فيه فليف
 يبنى على مجرد ما يجد في الورق مكتوباً فسبحان الله وما اظن السبب الموقر
 له في ذلك الا تعلقه بصاحب الكثرة والله اعلم **قوله** اقول هذا مخالف لما
 في البحر **اقول** المسألة ذكرها في البحر في شرح قوله وعشرون دلو واسطياً
قوله فان قد تناقض **قوله** هذا ذكره صاحب البحر بعبارة مختصرة
 والمؤلف فيها الى هذا **قوله** فان هذا الاشاطا هو **قوله** وفي مثلاً
 مسكين وفي الاصح كلما بحسنة لا يجوز الانتفاع بها انتهى **قوله**
 ومع بيع الطزني **قوله** الطزني لغة اعم من الشارع لانه قد يكون
 نافذاً وقد لا يكون والشارع لا يكون الا نافذاً صرح به شيخ الاسلام زكريا في
 شرح الروض من باب بيع الاصول والثمن **قوله** قلت يظهر لي **قوله**
 لم يأت بشيء من هذا اذا قاله هو ما اتي به قلنا خان لانه جعل الشر محلاً
 للبيع ومفاده في المحلة ولم يدع القاطن صحة بل صرح بفساده بخلاف
 وينبغي ان يكون حكمه حكم بيع فاسد والحاصل اني لم امر كلام عبد البر رحمه الله
 فاني جديد ولم يظهر هل هو اعتراض او تايد او بيان بفرق جديد لم يعلم
 من كلام هذا العالم الفريد والله الموفق **قوله** انتهى كذا في السراج الوهاج
قوله لفظة انتهى لا تناسب هنا لكون ذكرها في حال كتابته لما في البحر تبعاً
 لكن صاحب البحر نقل عن السراج الوهاج او لا ثم قال انتهى والله تعالى اعلم **قوله**
 وفي الفينة باع بالف نصفه **قوله** يؤخذ من هذا جواب حادثة الفتوى
 بالرملة باع فاشا بثلث كذا نصفه حال ونصفه الى رجوعه من مصر ومقتضى
 ما عليه الفتوى في مسألة الفينة انه ينصرف الى شهر من نداء المدع لقطع القول فل
 قال اذهب يا اباي اليها لكن الظاهر ان قوله والفتوى يرجع الى مسألة اخرى
 ذكرها في البحر قبل هذه وهي لو باع بثلث موهل ولم يعينه ففقد خلاف والشارح
 هنا ترك ذكرها فاخل وسببه ان صاحب البحر ذكر مسألة الفينة معترضة
 بينها ولم يذكر في البحر لفظة انتهى بعد قوله الى شهر وزادها توهمها انه من تمام

ما فيها

ما فيها ولم يجد وجهاً للانصرافه الى شهر في مسألة الفينة فكان الظاهر
 ان قوله في البحر والفتوى على انصرافه الى شهر يرجع الى قوله لو باع بثلث موهل
 ولم يعينه فعليه فالبيع في واقعة الحال فاسد تامل **قوله** قدنا بقولنا
 قبل التفرق الى **قوله** فيما ذكره تامل وعليه فقوله قبل الافتراق يعني عن قوله
 قبل حلوله وخبره ذكره لغو غير مناسب واطباق المتن على الاقتصار على
 حلوله الاجل وعدم ذكر الافتراق صريح في عدم اشتراطه وقد نقله ابن ملك
 عن الحقايق فينبغي التامل والمراجعة وفي جامع الفصولين بسبب فسد بيعه
 الى حصار ودياس فلو اسقط الاجل قبل محي وانما انقلب جائزاً عندنا وبإشارة
 التي يلحقها لو باع الى هذه الاحال ثم اسقط المستوي الاجل قبل ان ياخذ الناس
 في الخصاد والدياس وقبل قدوم الحاج جاز البيع فبذلك العبارة كغيرها من عبارات
 سائر الشراح مصرحة بانه ينقلب البيع صحيحاً ولو بعد ايام قبل ان ياخذ الناس
 في الخصاد ولو شرطناه قبل الافتراق لما صح قوله قبل ان ياخذ الناس واذا تنقعت
 كلامهم جميعاً وجدته كذلك والله اعلم **قوله** قلت ولم ار هذا القيد لغيره
قوله هذا ملحق بخط المصنف على ما شئت منحه واذا كان كذلك فكانت
 ينبغي ان لا يعتمد عليه في مسنده وان يتبع الجادة وابنه معاً اعلم **قوله** فيبطل
 الشرط ولا يصح قصره فيه **قوله** الظاهر ان لا يراى سبق اليها قبل المؤلف **قوله**
 فلا حاجة الى اخرجها ثانياً **قوله** هذا كلام البحر فانه قال قيد بقوله وكل من
 عوضه مال ليخرج البيع بالميتة وكل بيع باطل كالباع مع نفى الثمن فانه باطل
 ومع السكوت عنه فاسد يملك المبيع بالقبض ولا شك ان الباطل خرج او لا
 بقوله في البيع الفاسد فلا حاجة الى اخرجها ثانياً اللهم الا ان يقال ان بعض
 البيوع الباطلة اطلقوا عليها اسم الفاسد فربما يتوهم ان المبيع فيها يملك
 بالقبض فصرح بما يخرجها فاذا باع عرضاً بغير اوام ولد ملك العرض
 بالقبض لما قاله مع ان بعضهم اطلق على بيع الخمر والمدبر وام الولد الفساد
 ولكن كان ينبغي ان يقول مال متقوم كما قد بدى في الجوهر وذكر في ايضاح الاصل
 انه لا حاجة الى هذا القيد لان فساد البيع لا يوجد بدون هذا الشرط لا يقال

انه يوجد بدونه فيما اذا باع وسكت عن ذكر الثمن لان احد العوضين خييد
 القيمة وذكر تمام ما ذكره في النهر وحاول في البحر المحل بان بعضهم
 اطلق على بيع الخمر ونحو اسم الفاسد فربما توهم انه يمكن بالتفصيل فصيح
 بما يخرج به واقول هذا لا حاجة اليه بل الفاسد اعلم على ما التزمه في اول
 الباب وخييد فلا بد من التصريح بهذا العقد لاخراج الباطل وهذا مما
 يجب ان يفهم من كلامهم في هذا المقام ومن تأمل في الهداية وغيرها وجد
 كالصريح فيه فقررنا به في المحل في السعدية قال في قول صاحب الهداية
 شرط ان يكون العوضان كل منهما مال لتتحقق ركن البيع يعني ليظهر حقيقة
 فان الفاسد قد يستعمل في المعنى العام للباطل ايضا وهذا طبق ما فهمته فكتبته
 له وعلى هذا فقول هذا الشارح ان قوله في البيع الفاسد احتراز عن
 الباطل مما لا ينبغي اذا الباطل انما خرج بقوله وكل من عوض به مال كما قد علمت
 انتهى والله اعلم **قوله** لا ينبغي المالك في الصحيح **اقول** يعني يسلك
 بمسلك الصحيح فاذا نزل الخيار ملك تأمل **قوله** وما ذكره من التفصيل
 هو الصواب **اقول** لا يشتهر في اقفية القدر وري وصاحب الكفر منك وكذا صاحب
 الهداية قال ملك المبيع ولزم قهقهة وغلب عباراتهم تبع المحرر من الحسن الجامع
 الكبير للصديق الشهيد سليمان وبالحق هو الجامع الكبير لان ملك داد وغير ذلك
 من الكتب وقد قال في البحر والمرااد بالقيمة في كلام المصنف بدل المبيع ليشمل
 ما اذا كان مثليا فانه يمكن بمثله وهو مراد الكل تأمل **قوله** داد ام على حاله
 لم يرد ولم ينقص **اقول** المسئلة ذكرها في البحر وكتبت على حاشيته فائدة
 تبين ذكرها فراجع **قوله** والظاهر ان ما في جامع الفصولين في رواية انتهى
 هذا من صاحب البحر قال في النهر والظاهر ان ما في جامع الفصولين في رواية انتهى
قوله قلت يشكل على هذا **اقول** هذا الاشكال لصاحبه البحر ونسبه
 المؤلف لنفسه فتراد في البحر بعد قوله ان المحل ما في السراج على قولهم وان ظهر
 بينهما فرق انتهى والعجب من ذلك مع ان ما في السراج فيما عقد بعد القبض
 وما في الولو لحيه قبل القبض كما هو صريح كل من العبارتين فكيف يستشكل

بأحد العبارتين على الاخرى ولين كان كلام السراج في البيع الفاسد
 وكلام الولو لحي في عطل البيع فقد تقرر ان فاسد البيع كما بزه في
 الاحكام فامل **قوله** وهو جواب صاحب العناية بعينه كما لا يخفى
 فليكن الممول عليه **اقول** كل هذا غير محتاج اليه فان الاول في
 عقد فاسد فتعينت فلم يرد بها بعينها واما الثاني في عقد صحيح
 بدلت فيه وهي لا تتعين فيه وان عينها المشتري فامزجته في المشتري
 بها يطيب له لان الثمن يتعين في الذمة ولا يتعين بالتعيين بخلاف
 ما زججه في المبيع فاسد فانه لا يطيب لتعينه حتى لا يجوز ان يبدله بغير
 بخلاف الثمن العقد فانه له ان يعطى غيره وان اشار اليه وعينه فلا
 تناقض بين كلامي صاحب الهداية وغيره وقد كتبت فائدة حسنة على
 شيخنا البحر في هذا المحل فراجع ذلك فانه مفيد والله تعالى اعلم **قوله**
 الزوائد في المبيع الفاسد لا يمنع حق الفسخ الزيادة متصلة غاي
 متولدة كالصبيغ والخياطة **اقول** فاذا كانت قائمة بردها معروان
 هلكت بلا عقد لا يضمنها وان استعملها فمقتضاها ذل ذلك في جامع الفصولين
 في الفصل الثلاثين في التصرفات الفاسدة وفي البحر متى فعل المشتري
 في المبيع يعني فاسدا فعلا ينقطع به حق المالك في الفسخ ينقطع به حق
 البائع في الاسترداد كما اذا كان خطه فطحها **قوله** وفي الجوهر ولا يكره
 البيع والشر في حالة السعي اذا لم يشغله **اقول** وفي الجمع بان ملك هذا
 اذا وقف واشتغل به اما اذا باع وهو يسعى لا يكره وهو موافق لما في النهاية
 والعناية والجوهرة والسراج الوهاج كما نقله عنه مراده بنقله في باب الجمعة
 فانه لم ينقل في هذا المحل عن السراج الوهاج شيئا والذي نقله في ذلك
 المحل عنه خلاف ذلك فانه قال والمراد من البيع ما يشغل عن السعي اليها
 حتى لو اشتغل بعمل اخر سوى البيع فهو مكره ايضا كذا في السراج الوهاج
 وأشار بعبطف ترك البيع على السعي الى انه لو باع واشتري حالة السعي فهو
 مكره ايضا وصرح في السراج الوهاج بعدمها اذا لم يشغل انتهى فيه

في البحر في باب الحقيقة **قوله**
 وفي البحر نقلنا عن السراج الوهاج **اقول**

علمت ان قوله وفي البحر نقل عن السراج الوهاج انه لو باع او اشترى حالة
 البيع فهو مكره ايضا غير صحيح لعدم مطابقته لما نقله في البحر عنه والله
 اعلم **قوله** كذا في البحر **اقول** اي باب الحقيقة **قوله** نقلت لابن عباس
اقول نقله فضل في الزيلعي وقد قلنا المصنف البحر فانه اوردته كذلك
 والله تعالى اعلم **قوله** دعوا الناس يبرق بعضهم بعضا **اقول** اوردته
 الزيلعي وصاحب البحر فيه بصيغة يبرق الله بعضهم من بعض انتهى
فصل في المفضولي **قوله** **اقول** يشكل على هذا البحر
اقول الظاهر ان ما في البدايع رواية على غير ظاهر الرواية فان الفروع
 المذكورة في الفصص والمستحقاق صريحة في توقف بيع الفضيحة مطلقا
 وكان على المصنف ان يحذف هذا القيد من متنه ويتبع ما اطبق عليه صاحب
 المتون الموضوعات للصحيح من المذهب المفتي به لكنه تبع ما نقله شيخه من
 البدايع فتد عليه مؤاخذة وما كان ينبغي له والله تعالى اعلم **قوله** مع انه
 توقف على الاجازة ويشكل عليه بيع الغاصب فانه يتوقف على الاجازة فالظا
 هير ما في البدايع فلا ينبغي ان يقول عليه لخاصة الفروع المذهب **اقول**
 هذا ملحق بخط المؤلف على ما في نسخة بعد قوله في الشرح للمالك الذي هو
 المستحق فقد نظر الى ما نظرنا اليه فالظاهر اخر هذا النظر عن وقت المؤلفين
 المتن والشرح والله تعالى اعلم **قوله** بناء على ما ذكره شيخنا عن البدايع **اقول**
 وقد تقدم الكلام على ضعف ما عن البدايع وعدم التقويل عليه **قوله** ولا
 يشترط قيام المبيع في مسألة من سائل المفضولي **البحر** **اقول** تبع في ذلك هذا
 البحر فان هذه عبارة بالحرف وفي الحقيقة هذه المسئلة خارجة عن ان
 تكون منه سائل المفضولي بل هي بيع المالك لانه بالضم ان استند المالك
 ونفذ البيع من جهته كبيع الغاصب اذ ضمنه المالك في مثل ذلك كما هو
 ظاهر والمسئلة مذكورة في غالب كتب المذهب كالبرازي وغيرها والله
 اعلم **قوله** قال البرازي وللمشتري فسخ البيع قبل الاجازة تحريرا عن لزوم
 العقد **البحر** **اقول** هنا شيء ساقط من خط المؤلف وهو بعد قوله قبل

الاجازة وكذا للمفضولي قبلها تحريرا الى وقد اصلحه بنسخة كما في **قوله** فتح
 بيع المكاتب والمأذون **اقول** هو من باب اضافة المصدر لاسم الفاعل
قوله واصله ان من سعى في نقض ما تم من جهته لا يقبل المولى في موه
البحر **اقول** ويزاد في الفوائد الزينية على هذين الموضوعين مسائل فراجع
قوله فاقرب تدبيره واستيلاذها او عنقه فقبل حمل الخرجها
 عن المعصية بخلاف التناقض في دعوى المالك فانه غير مسموع **اقول**
 لا حاجة الى هذا مع قوطم التناقض في نص في الحرية وفروعها كما صرح
 به في الفوائد الزينية نقلا عن فتح القدير نقلا عن المشايخ والله اعلم
قوله يعارضه ما نقلناه هنا عن الخلاصة والبرازي **البحر** **اقول**
 لا تعارض فان هذين الموضوعين مع ما يزيد عليهما مما استثنى
 من هذا الضابط كما صرح به في الفوائد فلا تعارض فالتساعي في نقض
 ما تم من جهته سعيه مردود وان امكن التوفيق الا فيما استثنى
 فامل وقد تقرر ان القواعد الفقهية اقلية والله تعالى اعلم **قوله**
 لا في الغاصب لا يجوز بيعه **اقول** اي لا ينفذ نامل **باب**
الاقالة **قوله** والهمزة للسلب **اقول** اي على القول بانها من
 القول وقوله للسلب اي ازال القول الاول **قوله** قلته البيع بالسلب
اقول اي ولو كان من القول لكان بالضم **قوله** وجرى عليه شيخنا في
 بحره انها من القيل ل من القول **اقول** قال في البحر وبهذا ظاهرا لانه
 تكن مشتقة من القول وان الهمزة للسلب اي ازال القول الاول كما
 ذكره الشارح وانما من القيل انتهى **قوله** كذا في البحر مع ما الى
 الظهيرة **اقول** وعليك ان تتامل ما في الظهيرة فانه مشكل على
 ما في جامع الفصولين وغيره **قوله** وفي فتاوى الفضل **البحر** **اقول**
 هذا بعينه ذكره شارح الجمع ابن مكي بعد قول الجمع وبحوزة مثل
 الاول وهو انفس من ذكره هذا وسند كره المؤلف تامل **قوله** وهي
 اي الاقالة الى قوله انتهى **اقول** هذه عبارة الدرر والفرح وقد

نظام الشرايح على نقل ما ذكره الزبلي وعنده اليه غير متعين لما فيه
واقول في ذلك شيء فان الكلام فيها هو من موجبات العقد لا فيما
هو ثابت بشرط زائد اذا الاصل عليه وقولهم نسخ اي لما اوجبه عقد
البيع بنفسه فهو على اطلاقه تدبر **قول** كما اذا اشترى بالدين المثل
عينا **اقول** وفي الصغرى لو رد المبيع بعيب بقضاء عاد الاجل كما كان
ولو كان به كفيلا لم يعود الكفاية انتهى من **القول** وذكر في
بقوله **اقول** قال في التمهيد زاد في النهاية سادسة هي ما مر من ان
قبض بدل الصرف شرط لصحة الاقالة فيجعل في حق الشرع كبيع
انتهى وسلمت عن الاقالة بعد الرهن **فاجب** بانها موقوف
كالبيع اخذ من قوطم انها بيع جديد في حق ثالث وهو هذا المرقص
وهي سابعة وعلى هذا الواجب ثم تقايلا فهي ثامنة انتهى **فأورد**
وفي الخلاصة رجل باع من اخو كرم ما فسله اليه فاكل المشتري منزله سنة
ثم تقايلا لا يصح وكذا اذا هلك الزيادة المنفصلة او المنفصلة او استهلكها
المجني انتهى **اقول** ينبغي تقييد المسئلة بما اذا حدثت هذه
الزيادة بعد القبض اما قبله فلا تمنع الاقالة كما في الرد بالعيب تامل وفي
الثاناء خانية ولو اشترى ارضا فيها نخل فاكل النخل ثم تقايلا قالوا بانه يصح
ومعناه على قيمته الا ان يرطبه البائع ان يأخذها كذا انتهى **قول**
وان اشترى عبدا فقطعت يده **اقول** وقد صرح في الثاناء خانية
بانه اذا بقيت الجارية في يد المشتري بفعله او بافة سماوية وتقايلا
ولم يعلم البائع وقت الاقالة كان له الخيار ان شاء من الاقالة
وان شارد وان علم به لا خيار له انتهى **اقول** فلو تعذر الرد
فهل لك المبيع هل يرجع بنقصان العيب مقتضى جعلها لهما بيعا جديدا
ان ذلك كما لو تعذر الرد بالعيب به وهذا ظاهر تامل **فأورد**
المراجعة والتولية **قول** او رد عليه الفص **القول** الايراد
والجواب ذكرهما صاحب البحر فيه **اقول** وما يزرده باليا اخر الحروف وسلكوا

الزائ

الزاي اسم واحد عشر بالفارسية **اقول** وفي البحر يزرده باليا اول ال
وهو ظاهر ومعنى قوله هنا اخر الحروف ان لم يكن سبق قلما في اخر الحروف
البحائية التي اولها الالف واخرها اليا ومعنى قوله في البحر اول الحروف اي
حروف هذه الكلمة التي هي باردة **قول** وكري الانهار **اقول** كرى
الانهار حفرها ووجد بخط المؤلف الف بعد ال كما كان السعالم واحد
في البحر وهو سبق قلم او هي كرا كرى الانهار اي اجرة حفرها فترك كرى
سما **قول** وله الخط اي اسقط **اقول** كذا في خط المؤلف ايضا اي
اسقط بغير العبارة البحر لكن قال في البحر وخط اي اسقط فهو مناسب
لاستعمال الفعل فيها واما هنا فكان المناسب ان يقول اي اسقط **القول**
قوله وله الخط استعمل الله مصدر فيها **قول** فان قلت قلت الخ **اقول**
الايراد ان والحواليان ذكرهما صاحب البحر فيه هذه العبارة **قول** وهذه
العبارة اولي من عبارة الكثر الخ **اقول** قال في البحر والمراد بالانلاف هو ان
المبيع اما بافة سماوية او باستهلاك المشتري ولو عبرا بالثلف كان اولي
لفهم الانلاف بالاولي انتهى فاحذر واستطال به على صاحب الكثر مع ان
كثيرا من النسخ بلا الف فلا مانع ان تكون من زيادة الكثرة وهو الظاهر
فأمل **قول** وهو اختيار اي بكر الزهر بجري **اقول** الزهر بجري نسبة الى
زهر بجري بلغة **قول** قلت وفي الصيرفية الخ **اقول** بوجه انه انفرح بنقله
عن البحر والمحال ان صاحب البحر نقله هنا بل قوله مطلقا **قول** لكن الظاهر
عندي الثاني **اقول** يعني انه لا يورث وفي البحر في خيار فوات الوصف وفي
فتح القدير لو مات هذا المشتري انتقل هذا الخيار الى وارثه اجماعا لا يتبع
في ضمن ملك العين انتهى **اقول** يوجب منه ان خيار العين الف
مع النفرين يورث لانه اشبه به اذ هو معه اشتقاه بناء على قوله فكانت
شارطا له فيه اقتضا وصفا مرغوبا فان بخلافه وقد اختلف تفقه هذا
الشارح وتفقه الشيخ نور الدين المقدسي في هذه المسئلة اعدم النص الصريح
من كلامهم ومال المقدسي لما قلته لكن لم يذكر في وجهه شيئا غير انه قال

والذي يميل اليه انه مثل خيار العيب يعني فيورث انتهى وانت على علم بانه اذا اشتراه بناء على قوله فكانه اشتراه بناء على انه بصفته في العدل فيظهور خلافه فأت عليه هذا الوصف المرغوب فصار مكنوات وصف السلامة كما عطل به في الارث في خيار فوات الوصف المرغوب والظاهر ان المقدسي نظر الى ذلك وهو ثقة جيد كما يظهر للفتية قائل **قوله** وتعليقهم عدم ثبوت الخيار للمورث **اقول** قوله ليس بالامشئية واردة معناه ليس بالامشئية للعاقب واردة وقد تغذر بجوته بخلاف الفين فانه اشبه بفوات الوصف في المبيع فتصور انتقاله الى الوارث كما عيب لعدم تغذره منه اذا الوارث ملكه سلم من العيب كموثرته فبان بخلافه ويتصور ان يخلفه في ذلك نامل **قوله** والافللبيع ابطاله **اقول** ذكر بعد هذا في البيع وكل كل تصرف يقبل النقص اذا فعله المشتري قبل القبض او بعده بغير اذن البائع فللبائع ابطاله بخلاف ما لا يقبل النقص في ذكر هذا اولى **قوله** على ما بين **اقول** في نسخة على ما سقم **قوله** جاز ان يأخذ بدله شيئا **اقول** قيد بكونه بدلا اذ لو دفعه على انه مبيع المعقود عليه لا يجوز لما تقدم في اول البيع انه لو قال بعثت مائة من هذه الخنطة واعطاها من كدس اخر لا يجوز لان غير النقد يتعين بالتعيين فنامل **قوله** وقد ترك هذا القيد صاحب الكافي والوقاية وهو ما لا بد منه **اقول** هكذا ذكر صاحب البحر فبعض المصنف مع ظهور الاستغناء عنه اذا الزيادة تمليك للبائع فلا تدخل في ملكه بدو قوله خلاف الخط فانه ابراه وهو لا يتوقف على القول ولورده ارشد كما يفهم من عباراتهم في هذا المحل قائل **قوله** استناد انتهى **اقول** لم يقدم ما يناسبه وهذه العبارة نقلها صاحب البحر عن الهداية فلما انتهى قال انتهى فالمصنف اخذ العبارة بوجهها حتى قوله انتهى حاذفا النقل عن الهداية **قوله** ولو فعل اثني عشر ثم زاد يجوز **اقول** الذي

يظهر

يظهر انها عند لعد دون الاثني عشر فتأمل **قوله** واطلق الزيادة الخ **اقول** وبعد لخط المؤلف بهامش نسخة بحر **قوله** فتأمل ما اذا كانت من جنس الثمن الخ **اقول** وما اذا كانت قبل القبض او بعده **قوله** او ابراه عن البعق **اقول** في خط المؤلف وخط صاحب البحر القبض بدل البعق وهو سبق فلم ين صاحب البحر فتبعه المؤلف فيه **فصل في الفرض** **قوله** وفي الخلاصة الفرض بالشرط حرام الخ **اقول** وفي جامع الفصولين ولو اقرضه بلا شرط وكتب له سفتجة الى بلد اخو جاز عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى **قوله** وفي استقراض السرقين اختلاف المشايخ الخ **اقول** كان الانسب ان يقول وفي القنية من باب الفرو وفي استقراض الخ كما فعل صاحب البحر لان المؤلف استغنى عنه بقوله في الاخير الكل من القنية وصنيع صاحب البحر انسب لقوله ثم قال **قوله** التوكيل بقبض الفروض يصح **اقول** قد كتبتاه في حاشية هذا الكتاب في كتاب الوكالة **قوله** **الربا** **قوله** وقد اخل صاحب الكنتر بهذا القيد الخ **اقول** قال في البحر وترك المصنف قيد لا بد منه وهو ان يكون الفضل الخالي مشروطا في العقد لاحد المتعاقدين وقد قيد به في الوقاية وقال شامرجها انما قيد به لانه لو شرط لغيره ما لا يكون ربا انتهى فاخذ المؤلف وقال ما قال مع وضوح الجواب عنه بان الكلام فيما يتعلق بامر الاحكام في عقد البيع انما هو في المتعاقدين وغيرهما اجنبى عنه فلا يسبق فهم فاهم اليه فلم يدخل في الحديث يخرج به بقوله لاحد المتعاقدين اذا التعريف بحسب المقام والا عدم ثالث يدخل بين المتعاقدين فهي مسألة مستقلة سبق الكلام عليها في البيع بشرط منفعة لثالث قد كرهه مجرد اطالة التليف بالمختصر كما هو ظاهر فتأمل **قوله** **اقول** ولا يرد هذا على ما عرفناه في الربا الخ **اقول** هذا صاحب البحر فانه اورد هذا بعينه حيث قال ولا يرد هذا على المصنف لان فيه فضلا احكاميا والفضل في عبارته اعرف منه ومن الحقيقة انتهى

قوله لأن الطيب زيادة **اقول** يؤخذ من هذا أنه لا يجوز بيع رطل صابون غير مطيب برطل صابون مطيب لأن الطيب زيادة والله تعالى أعلم **قوله** وقيمتها إن كان قيمتها **اقول** كذا يحط المؤلف ولعله وقيمتها وقد سبق إلى ذلك صاحب البحر فكتبه المؤلف كما وجد فيه بعينه **قوله** بالزئبق **اقول** لعله بالزلاية **قوله** لأن الدقيق فيه صار مستهلكا **اقول** بخلاف الطيب في الزيت المطبوع الطيب في المسئلة المنقحة والزيت في الزلاية لأن الطيب والزيت محسوس فيهما الأول بالرائحة وغيرها والثاني بالطعم والرائحة واللون كما هو ظاهر فتأمل ولما كان هذا لغري **قوله** وفيها جواز الخ **اقول** والحاصل أن ما يوجب اختلا الأمور ثلاثة اختلاف الأصول واختلاف المقاصد وزيادة الصنعة وفيها جواز بيع أناي صفر الخ هذه عبارة البحر والشيخ حذف ما تقدم وذكر قوله ومنها فلم يعلم مرجع الضمير بل ذكر **قوله** ولا يجوز بيع الزيت بزيت الخ **اقول** ويجوز بيع القطن الذي فيه الحب بالمحجوج وهو القطن الذي لا حب فيه مثلاً مثل لأن الحب يتبع انتقال خلقته كذا في جواهر الفتاوى وهذا معلوم مما هنا لأن المحجوج الذي في القطن الذي لا حب فيه دون المحجوج الخالص والله تعالى أعلم **باب الخنوق** **قوله** لا يدخل الطزني **اقول** يعني في قوله بعتك الدار والبيت من ذكر المرافق ونحوه وعبارته موهمة أنه مع ذكره فافهم **قوله** لأن هذه الأشياء تابعة من وجوب اعتبار وجودها بدون المبيع الخ **اقول** هنا شبه ساقط من خط المؤلف وهو بعد قوله من وجوب من حيث أنها تقصد للانتفاع بالمبيع دون عينها أصل من وجوب اعتبار وجودها **قوله** في بعض شروح الهداية **قوله** عبارة البحر في المعراج وهو البين من قوله هنا في بعض شروح الهداية لأن فيه تجهيلاً وتقليداً على من يطلب ذلك **باب الاستحقاق** **قوله** كذا ذكره الزيلعي وظاهر الخ **اقول** هذا لصاحب البحر ويمكن الجواب بأنه يريد بالعلة

المذكورة

المذكورة التفرقة بين البينة والاقوار حيث تقدمت حجة البينة ولم تقدم حجة الاقرار بأن حجة ما توقف على القضاء والمقاضي ولا يمة عامة فلذا انفدت قضاؤه على الكافة بخلاف الاقرار فإما أن يراد بالكافة كافة الناس ويراد قضاؤه في بعض القضايا ويراد بالكافة كل من يقدرى حكم القاضي اليه في تلك القضية لكافة الناس فتأمل **قوله** فان ما لا يدخل تبعاً لا حصه له من الثمن انتهى **اقول** تمام ما في جامع الفصولين وقال واحد منهم هذه المسئلة رواه ابنه يرجع المشتري بحصته الاستحجار وفرق بينهما وبين البرذعة والثوب إذا الاستحجار مركبة في الأرض بخلاف الثياب فالتبعية هنا أقل فكانه استحق بعض الأرض وكذا البائع لو أراد أن يعطى غير تلك الثياب فله ذلك لو كانت ثياب مثله بخلاف الشيء **قوله** في الشيء وفي كل ما يدخل في بيع تبعاً إذا استحق بعد القبض ينبغي أن يكون لها حصه على ما ينبغي في فتن والله تعالى أعلم **باب السيل** **قوله** فأجاز في **قوله** الآخرين **اقول** يعني بعض الدرجات والجوار الشامي **قوله** لأن الملح فيه الخ هذا يناسب ما في متن الكنز من قوله وضعه ونزله بالمحلا ما هنا فتأمل **قوله** لأنه مجهول الخ **اقول** وكذا كتب بيعها غير مشار إليها كذا في أي حزمها وجزئها وكذا في أوقار العللة المذكورة تأمل **قوله** لأنه يعني الدبس من ذوات الامثال **اقول** وسيد كوفي في الاجارة **قوله** لأن النار غلت فيه **اقول** الدبس هو ما يسيل من الرطب وبه فسره في مختار الصحاح حيث قال الدبس ما يسيل من الرطب وفي القاموس الدبس بالكسر وبكسر تين غسل التمر وغسل النخل وعليه لا يتأني ما ذكره فيقين بقوله لأن النار غيرته أنه الدبس الذي في عرفنا وهو المطبوخ بالنار من ما العنب حتى يغلي طحاً وهذا هو المشهور في بلادنا ولا ينصرف اسم الدبس إلا له وفي معناه ما يسمى في بلادنا الرطب الذي يتخذ من الخروب يرضن ويتقع في الماهية ياخذ الماخلا ومته

ويطبخ على النار فيغلي ويصير مثل الدبس يوكل وكذا في كعبه
كل ما يطبخ على النار ويصير كذلك فافهم والله تعالى اعلم **قوله**
السلم في حصه الدين باطل **اقول** لو كان الكل دينا فسد في الكل
لان في الكل دين دين وهو باطل وهي واقعة الفتوى **قوله**
ولم يقضها **اقول** كذا بخطه تبعا لما وجد مكتوبا في البحر والظاهر انه
سبق قلم انما يقضه بالنزك كونه سب السابق واللاحق فانه
ذكره كذا والله تعالى اعلم **قوله** وفي المغرب الى قوله ذكره في الشين
المجعية **اقول** انما ذكره في السين المهملة وهو كذلك في الصحاح والاقام
والجمل واما بالسين فهو فارسيته وقد ذكره ابن كمال باشا وانتقد على
المغرب والصحاح والاقام والجمل وقد تبع المؤلف الشيخ زين في قوله
ذكره في الشين المجعية **باب** **المفترقات قوله**
وتقضى من قبله قيمته **اقول** نقل عن تاج الشريعة ان دية الكلب المعلن
اربعون درهما ودية كلب البيت والمأشيه خلف الفم عشرون ودية
كلب الزرع قفاز من حنطة فلينه مع النقل فالمراد بالدية القيمة ولا يجوز
ان يفرم على اطلاقه ولعل الغالب عند في بلاده ان قيمة الكلاب كذلك
على هذا الفصل فاعلم ذلك **قوله** وفي الفردروا تان عن ابي حنيفة
اقول قال الولول الجي يجوز بيع الفرد وكذا جميع الحيوانات **قوله**
ويجوز بيع الدهن الخمس ويتفع به للاستصباح **اقول** ولا يجوز دخاله
المسجد **قوله** فان قلت قلت الخ **اقول** الايراد ان الجوابان في شرح
الكنز للعيني وقد ذكرهما في البحر بعبارة اخضر من هذه والطف فراجع
مجدد كذلك واصليهما في الفتاوى **قوله** لانه صار اخذ الى قوله كذا في
البحر **اقول** وجد بخط المؤلف على هامش نسخة هذا الموضوع محتاج
الى التخيير انما ولكن الشيخ كتب عبارة البحر بمرتبها وصاحب البحر سبها عن
الواو التي كتبتها بعد قوله حقيقة وكان نسخة البحر التي كتبت فيها السين
بها الهاء التي كتبتها بارضه كما ترى فاشكل عليه فقال هذا الموضوع محتاج

لا

الى التخيير **قوله** في البحر تعليقها استدل الجوز تعليقها ايضا **اقول**
في البحر تعليقها استدل به لا يجوز تعليقها وهذه عبارة البحر فسبق قلم
المؤلف عند كتابته الى ما ترى **قوله** وانما شرطها لغيره **اقول** اي لا يصح
تعليقها وتفتد بالشرط الفاسد وبديع فساد ما يقع في بلادنا من
المرامعة بشرط موثقة العامل على ربه الارض سواء كانت من الدبر او
من الطعام والله تعالى اعلم **قوله** ذكره العيني **اقول** هو استدراك عليه
قوله وفي التوازيه ولا يتصل بالشرط الفاسد فلم يطلت هنا **اقوله**
ولو شرط المفسد ربه المال الخ **اقول** يؤخذ منه جوابه حادثة الفتوى
رجل اشترى صابونا الى اجل ثمن وبعده ففسد منه شيء فذفع المتحصل
من ثمنه الى رجل ففسد ربه بالنصف على ان الخسران يكون عليه ما ومقتضى
ما هنا ان يكون الشرط فاسدا وتصح المفسد ربه كانه قال له صابونك في
كذا على ان تهمني كذا او تقضه عني من ديتي كذا وفيه يفسد الشرط
وتصح المفسد ربه **قوله** ويصح تعليقها بالشرط الخ **اقول** حق العبارة
بعد قوله ابدأ ويطل الشرط والسلطان عزله عن شرطه ويصح تعليق الشرط
بالشرط الخ لكنه تبع استاذه في البحر فكتب ما كتب بالحرف فاعلم **قوله**
كذا ذكره العيني **اقول** هو استدراك عليه **باب** **قوله**
قوله والمقبوض من المال **اقول** وفي البحر والمقبوض في الحالة **قوله**
فان افترقا من غير قبض بطل في الحلية فقط الخ **اقول** قال في مجمع الرواية
بعد ان ذكر مسألة حلية السيف ناقلا عن المحيط وان كان موهوبا كان
مطلبا لان الفضلة بالقبض فارت مسرعة لانها لا تخلص بعد القبض
ولكن تبقى لو لم ياتى الا ترى لو اشترى دارا فوهبها بالذهب بذهب موهوبا
ولو بقي عن الذهب لوجب ان لا يجوز ان ياتي بالذهب هو المطلب بالذهب
او الفضلة **قوله** ويصح تقسيم المسئلة بما اذا التفتت الفضلة
او الذهب الموهوب بها اما اذا التفتت بغيره فيحصل منه شيء يدخل في القيمة
بالعرض على الناظر ويحب حينئذ اعتباره ولم اره لاحصا بنا لكن لا يتبعه للتسا

ولو شرط من الزرع عشرة الخ **اقول**
ذكره لرفع ثوبه انه لا يتصل بالشرط
الفاسد في
بيع

وقد اعدنا شاهدة به فتأمل والقوية الطلي ما حوّد من توبة الكلام اي
تليسه **قول** لانه مقابلة استقلت على مقابلة الجنس وبخلاف **اقول**
يعني يقابل كل من الدرهمين والدينار كل من الدرهم والدينارين لا الدين
بالدينارين ولا الدينار بالدرهم **قول** والفرق ان الفضة او الذهب الى
اقول هذه عبارة البحر فبحرف وعبرة الزيلعي والفرق بينهما ان الفضة
المطلوبة او الذهب المطلوب موجود حقيقة حالاً من حيث اللون وما لا
بالاذابة فان الفضة والذهب يتخلصان منه بالاذابة فكأنما موجود في
حقيقة وحيا حتى يقبر ما فيه من الفضة والذهب من النصب في الزكا
ايضاً بخلاف الفضة المطلوب بها لانه يحترق ويهتك ولا لون له في الحال
ايضاً الى وهي افرم للمعنى المراد مما هنا والله تعالى اعلم **قول** وحكم الدرهم
كذلك **اقول** يعني الجيدة وهذه عبارة البحر فبحرف تشبه **كتاب**
الكفالة قول وقيد بكونه ممكنة محضته لانه لو سلم في بركة او سواد
او سجن حبه فيه غير الظالم **اقول** كذا بخط مولف وفي البحر بعد قوله او سوا
لا يبر العدم قدر توبة على محضته في ذلك المكان والله تعالى اعلم **قول**
اذ اعلمت هذا ظهر لك ان عبارة هذا المختصر اولى بالقبول الى **اقول** قال في البحر
في شرح قوله الكفر وتسلم المطلوب نفسه من كفالة وتسليم وكيل الكفيل
ورسوله قيد بقوله من كفالة لانه لا يبر الكفيل حتى يقول المكفول سلمت
نفسك لك من الكفالة ولو اخر قوله من الكفالة لكان اولى لان الوكيل
والرسول كالمكفول لا بد من التسليم فيها والا لا يبر انتهى فاخذ المصنف
وقال ما قاله **اقول** عبارة الكفر في غاية القبول ويفهم منها
القيد في الوكيل بلا شارة اذ الوكالة والرسالة فيما لا يتناقض بالوكيل
والرسول حقوقه مجرد تفسير وتعبير عن الموكل فلا بد من ذكر ما وكل الوكيل
فيه وارسل الرسول اليه ليصح ذلك فاستغنى عن ذكر القيد فيه بنك
بخلاف تسليم المطلوب نفسه فانه لا يفهم من مجرد ذكر ذلك فتأمل **قول**
على ابنه المكاتب **اقول** صوابه على ابن المكاتب وقدر ايشه بخط المصنف

هكذا

هكذا وكذا هو في البحر بالها فاصلحته بكسرها **قول** وقطع الطرف **اقول**
والكفالة بالدية لا تصح كما في الخلاصة والبرازية والطهرية **قول** وما
يشكل على هذا الاصل الى **اقول** هذا الاستحالة لصاحب البحر وقد نفعه
المصنف هنا فذكر عبارة بلحرف **اقول** قال مولانا الشيخ صلح
وما يشكل ايضا عليه انه لا يجوز الكفالة ببدل السعاية عند خلافهما
كما في السراج الوهاج مع انه لا يسقط اذ هو لا يقبل النجيز كما في البحر
الرائق فيقال هذا دين صحيح على ما عرف به الدين الصحيح ولا يجوز الكفالة
به هكذا رأيت بخط ابن المصنف مولانا الشيخ صلح فهو مشكل طردا وعكسا
فلنا دين صحيح لم يصح به الكفالة وهو بدل السعاية ولنا دين غير صحيح
وصححت به وهو النفقة المفروضة غير المستدانة والله تعالى اعلم **قول**
ولا تصح بحرف كالمكفول عنه ويجوز له المكفول له **اقول** حق العبارة
اللائقة بالمستوفى ولا تصح بحرف كالمكفول عنه اوله تأمل **قول** ما ذاب
لك على الناس او واحد منهم فعلى **اقول** تبع في ذلك الدرهم وحق العبارة
اللائقة بالمستوفى ما ذاب لك او عليك لاحد من الناس ويستغنى به عن قوله
الرائق وما ذاب للناس او واحد منهم فعلى شموله للمكفول عنه وله تأمل **قول**
قيد بذكر المكفول عنه والمكفول له لانه اذا كان احدهما مجهولا تصح الكفالة
اقول لا يكاد ان يكون له معنى بل بوجه فساد افاضله قال العيني في شرح
الكفر في قوله ما يبيع فلانا فعلى وما ذاب لك عليه فعلى وما غصبت فلان
فعلى وانما قيد بن كوا المكفول له والمكفول عنه الى قوله ان ذلك سبع انتهى فصح
عبارة العيني بحرف لكن العيني رتب ذلك على ما في الكفر وهو صحيح وهذا
الشارح رتب على العبارة التي اخذها من الدرهم ولا يصح له ذلك فتأمل في نها
ونها وانه **قول** او ما يقوم مقامه **اقول** لو قال او من بدل ما كان اصح
قول قبل اجازته **اقول** اي قول الفصول **قول** وعبارة هذا المختصر
اولى بالقبول **اقول** قال في البحر ولو قال المصنف والمشارك بدني مشترك
وحذف قوله فيما اذا بيع عبد صفتة لكان اولى لما في الثانية الى اخر

ما هنا فاختار المصنف واعترض به على صاحب الكنز في انه محمول على ارادة
التشيل **قوله** فان قلت قلت الخ **اقول** الامور والجواب لصاحب البحر لا لغيره
وصيغته يومئذ انه له فاعلم ذلك **قوله** فان لوز لا يزرعه **اقول** وسياقي في
كتاب القضاء من تحت الحسب ان المكفول له يتمكن من حبس الكفيل والاصيل
وكفيل الكفيل وان كثروا **قوله** لما في الثانية ضمن له الف الخ **اقول** عبارة
لثانية رجل قال لجماعة شهد والى قد ضمنت لهذا الرجل الالف المتروكة فلان
ثم ان المدعيون اقام البينة انه قد قضاه قبل ان يصيغه الكفيل قلت بينته
وبين المطلوب عن دين الطالب ولا بين الكفيل عن دين الطالب لان قوله
الكفيل ذلك كان اقرا منه بالدين عند التكاليف فلا يقبل الكفيل ولو اقام المدعي
بينة على القضا بعد التكاليف بركة المدعي والكفيل جميعا انتهى فتأملها **قوله**
بخلاف ما اذا انكفيل بالحال فوجلا الخ **اقول** قال في التلخيص لو كفل الحالك
موجلا ما اخر عن الاصيل وان كان قرضا لان الدين واحد وهو حيلة تاجيل
القرض اذ ثبتت فتم ما يمنع قصدا في بيع الشرب والطريق وتامه فيه **قوله**
بخلاف ما اذا اصيل على حبس اخر الخ **اقول** يعني ولو عن الفضة بالذهب او عكسه
او عن احدهما بغيره او حيوانا الى جنس كان من خلاف الدين **قوله** وذكر
الختم في كلام بعضهم لبيان مجرد الكتابة بلا فقه يكون تسليمه الى ولي **اقول**
هذا لا يناسب ما كتبه في فتاه وانما يناسب ما قاله في متن التلخيص وكذا لا يناسب
تسليمه وشهادته وختمه لاقال في البحر والتقيد بالختم لبيان ان مجرد الكتابة بلا
ختم لا يكون تسليمه الى واث خبير بان فرع الكنز غير هذا الفرع فان فرع في مطلق
البيع وهذا مقيد بما اذا كتب فيه باع وهو مملوك الخ وقد ذكره صاحب البحر في بعد
شرحه لفرع الكنز في ذكر ما عدم ملائمة وتواخره للايم فتأمل **باب**
كفالة الرجلين **قوله** فان قلت قلت الخ **اقول** قال في البحر ولم يقيد
رحمه الله تعالى بالختم في قوله رجوع بالزيادة للعلم به مما تقدم من انه ان كفل بامر
رجوع والا فلا انتهى فاختار وقال فان قلت فافهم انه من نيات افكاره **قوله**
وقد اخل صاحب الكنز هذا التقيد الخ **اقول** قال في البحر وترك المصنف قيد

للمسئلة

للمسئلة الاولى ان يتكفل كل واحد منهما عن الاصيل بجميع الدين على
التعاقب فلو تكفل كل منهما بالنصف ثم تكفل كل عن صاحبه فمك
كالمسئلة الاولى في الصحيح فلا يرجع حتى يريد على النصف وكذا لو
تكفل عن الاصيل بجميع الدين معا ثم كفل واحد منهما عن صاحبه لان
الدين ينقسم عليهما نصفين فلا يكون كفلا عن الاصيل بالجميع الثاني
ان يتكفل كل عن صاحبه بالجميع فلو كفل كل عن الاصيل بالجميع متعاقبا
ثم كفل كل واحد منهما عن صاحبه بالنصف فكل اولى انتهى فاختار
واعترض به على صاحب الكنز مع إمكان الجواب بحمل على التعاقب اذ صدق
كل ايهما معانا ومنه فلا يحمل عليه كلامه على ما هو لاكثر وقوعا وانما لم
وجود او ما الثاني ففيه نظر ظاهر لانه محمول على الحامل اذ هو الاصيل
وارادة النصف خلاف الاصل فتأمل **قوله** وقد اخل في الكنز بهذا القيد
وهو قيد لا بد منه **اقول** قال في البحر بعد قوله صاحب الكنز ولو كفل عبد
عن سيده بامر الخ اما الاولى فشرطه ان لا يكون على العبد دين حتى يصح
كفاله بالمال عن المولى وانما صححت لان الحق في مالته لمولاه وهو مملوك
ان يجعله بالدين بان يرهقه او يقر بالدين وان كان عليه دين مستغرق
لم يصح كفاله لحق الغرما وان كان باذن المولى انتهى فاختار واعترض به
مع انه لا حاجة اليه اذ الاصل عدم الدين فعدم ذكره دليل على ان الكلام
فيمن ليس عليه دين والله تعالى اعلم **كتاب الحوالة**
قوله ويقع في الدين **اقول** وهو مطلقه شامل لثن المبسح وضمان
المختلفات والمسلم فيه والقوض فلو احال المسلم اليه ربا السلم بما عليه صح
وله عطلته وجسه **قوله** بالقبول **اقول** اي بصريح اللفظ فلو سكت
لا تلزمه الحوالة لانه لا ينسب اليه سكت قوله **قوله** فان جاء
الطالب متقاضا الى الذي عليه اصل الدين فقال له قد احدثك به على
فلان لرجل غائب فقال الطالب لم افعل ذلك القول قوله مع بسنه
وعلى الاخر البينة فان اقام المطلوب بينة على ذلك فان القاضي يقبل

بينته ويؤخر هذا الامور حتى يقدم فلان فانه الخصم مع الطالب في هذا
الموضع وفي نوادر ابن سماعه عن محمد اذا قدم الغائب في هذه المسئلة
وانكر الحوالة وحلف الامر المطلوب باعادة السينة في وجهه ولا يقض عليه
تلك السينة ولو اراد المطلوب بين الطالب قبل حضور الغائب وقد و
له ذلك وان نكل بركي المطلوب انتهى كذا في اجناس الناطق وفي البرازية
وان الشهود ما توالوا وغاب حلف المحتال عليه انتهى **اقول** فاذا
حلف المحتال عليه ففعل لومه الدين وان حلف برجع المحتال على المحيل الى ان
مسئلة توى المال على المحتال عليه والثابت بالسينة كالثابت عيانا ولو ثبتت
الحوالة عيانا وتوى المال على المحتال عليه برجع المحتال على المحيل فكذا اذا ثبتت
بالسينة تأمل **قول** سواء كفل بامره او بغير امره والكفاية حالة **اقول**
بعد هذا شيء ساقط من خط المصنف ولا بد منه كما في البحر وهو اوجه او
كفل حاله اجماله المكفول له وان لم يكن له كفل ولكن تبرع رجل وذهب الى اخره
قول اعلم ان الحوالة على ضربين وقضية **اقول** فلو مات المحيل في الحقيقة
قال الربيعي كان الدين والعين المحتال بهما بين غوماً به الخصم وقال في
رحمه الله تعالى تختص به المحتال وهو القياس لان حقه متعلق به حال
حائه والمحيل كالاجنبي عنه حتى لا يكون له اخذ فصار كالمخارج عن ملكه فلا
تقضي به ولين كان ملكه ثابتا متعلقا بحق المحتال سابق فصار كالمهر
تختص به الراهن لتعلق حقه به سابقا على حقه وكذا دين الصفة يقدم على دين
المرض لما قلنا ولنا ان هذا مال المحيل لم يثبت لغيره عليه يد الاستيفاء فيكون
بين غوماً وهذا لانه لم يملكه المحتال لان تملك الدين من غير من عليه الدين
باطل لكن بالحوالة وجب للمحتال في ذمة المحتال عليه دين مع بقا دين المحيل
وهذا لو توى ما على المحتال عليه يتوى على المحيل ولم يثبت على المحيل ايضاً بيد
الاستيفاء ان شئت اليد على ما في ذمة الغيب لا يقصود وانما لم يكن للمحيل ان
ياخذ لان المحتال عليه لم يثبت الحوالة الا لتمكنك ما في ذمته ولو في من
ذلك المال فلو اخذ بقوت الوض فبطل الحوالة بخلاف الوض لانه ثبت

عليه يد الاستيفاء ولهذا لو فعلك بذلك على المدين فكان آحق به وكانت
ينبغي للمحتال ان لا يكون له حق المزاحمة لان دينه بخول الى ذمة المحتال عليه
فلا يبرأ من غوماً المحيل كما اذا كانت الحوالة مطلقة وانما ثبت له حق المزاحمة
لان الحوالة كانت مقيدة بنك المال فاذا اخذ منه ذلك المال فانت الرضي
بالحوالة فبطل الحوالة فيعود الدين الى ذمة المحيل كما كان قبل الحوالة واستحق
ذلك بمسئلة الوديعة والغصب ونحوهما بخلاف ما اذا كانت مطلقة لا ت
المحيل بالحوالة بركي من الدين المحتال فصار المحتال من غوماً المحال عليه فلم
ينعلق له حق مما له ولا يبرأ من غوماً المحيل واذا قسم الدين بين غوماً المحيل
لا يرجع المحتال على المحتال عليه لان الدين الذي على المحتال عليه صار مستحقاً
وليس له ان يرجع عليه به كما لو استحق الرهن ولا ما بقي من دينه بعد الحصة
لانه صار نائياً وبالفار يرجع به على احد انتهى كلام الربيعي **قول** اذا باع الاجر
المستاجر واحال **اقول** اي احال على المشتري **قول** فهو محيل وان شارح
على المستاجر الفايض **اقول** عبارة البحر فهو محيل وان شارح بالثمن على المور
المحيل وان شارح على الفايض المستاجر الى وهو ساقط من خط المؤلف ولا بد
منه وقد الحقته على حاشية نسخة **قال** **القضا**
قول وذكره **اقول** اي وذكر السرح في هذا الشرط وذكره الهادي الى والذي
يظهر ان كلمة وذكره الثانية سقطت سهواً من الكاتب تأمل **قول** ويمكن ان
يفرق بينهما الى **اقول** وهذا الذي يجب ان يقول عليه وقد مر جواباً انه يعمل
بإشارة المفتي في الجواب **قول** اقول وقد غفل الشيخان عما انفقت كلمتهم
عليه في كتبهم المعتمدة من ان اقله اصل الشهادة فمن صلح لها صلح له ومن لا
فلا والعدد ولا يصلح للشهادة على ما عليه عامة المتأخرين فلا يصلح للقضا والله
اعلم **اقول** هكذا رايته بخط المصنف صار با عليه خطوطاً تدل على رجوعه
عنه **قول** المصنف شرط النفاذ القضا في ظاهر الرواية **اقول** قال في البحر ولا
يشترط المصنف على ظاهر الرواية فالقضا بالسواد صحيح وبه ينبغي كذا في
البرازية انتهى وبه يعلم ان كلا المؤلفين مفر الى ظاهر الرواية وفيه تأمل

قول وهذه العبارة اولى من عبارة الكثر الخ **اقول** قال في البحر وهذا
نسخة ان التقليد اى النصب من السلطان والتقليد اى قبول تقليد القضاة
وهو الاول والخيف بمعنى الجور والظلم من خاف عليه يخيف اذا جاز وخوف
عدم اقامة العدل كخوف الجور ولو قال المؤلف لمن خاف الخيف او العجز
لكان اولى لان احدهما يكفي نفى عليه القدورى انتهى فاحذره واعترض
به مع انه انما كره التقليد عند خوف العجز لانه يؤدى الى عدم اقامة العدل
فيقع الجور فصدق عليه عبارة الكثر وكره التقليد لمن خاف الخيف قتل
قول فان قلت ما الفرق الخ **اقول** الايراد مع جوابه ما خوذ من كلام صاحب
البحر فانه قال بخلاف مسألة القسمة فان ابا حنيفة لم يأخذ من الورثة كسبلا
لان احتمال وارث اخر موهوم وهذا الفاضل لا يحسبه الا بحقي ظاهر بخلافه
موهوم انتهى **قول** المحققون لانه **اقول** لعله بانه **مصل**
في احسن قول والنا المشاة النوقية **اقول** صوابه الياء اخر الحروف
وقد تبع فيه صاحب البحر **قول** وفي رواية حصنا حصنا **اقول** عبارة
البحر بعد ذكر البيت الاول بابا حصنا واميا حصنا وفي رواية حصنا حصنا انتهى
ولم يذكره هنا فبقى قوله وفي رواية الخ مقلنا تامل **قول** قلت لم يظهر فرق بين
المجبوس اصالة الخ **اقول** كيف هذا الدفع والمنقول عن الخلاصة يخرج بالكفيل
وقد نقله في الخلاصة عن فتاوى الفاضل يعني قاض خان والذي في الفتاوى
المذكورة يخرج بالكفيل وقد اخطأ بعض الكتبة فكتب يخرج الكفيل بخلافه
فكان صاحب البحر يتبعه حتى نافي له ما ذكره والعجب من هذا الشارح هنا في انباء
ومسليمه ذلك ويحتمل بقوله قلت الخ وكله فكنه من التهاوت وقلة النظر
والثامل ولكن وقع قبلها البرازي في ذلك فقال وذكر القاض ان الكفيل يخرج
لجنازة الوالدين الخ فاجتنب ما فهم هو لا جاز ما كتبتوه هنا والله تعالى
الموفق للصواب **قول** وقد اخل به صاحب الكثر الخ **اقول** قال في البحر
ولو قال حسب طلب المدعى لكان اولى انتهى فاحذره منه المصنف واعترض
به ويزاد دعواه الاخلال مع انه ليس كذلك للعلم به اذ هو حق المدعى

قال

فالسباق والسباق دالان على ذلك حيث لا يسبق الى ذى فهم خلافا لاصل
قول والا لاي وان لم يثبت بالبينة بل ثبت بالاقرار لم يجعل **اقول** قال
في البحر اطلق الشوت فمثل ما اذا كان بينه او باقراره وفرق بينهما في الهداية
لان اذا ثبت بالبينة عجل حسبه لظهور المثل بانحوار والام يجعل فاذا امتنع
حسبه وهو المذهب عندنا الخ **قول** ومثل راس مال السلم بعد ما قاله
ولا شك الخ **اقول** عبارة البحر ومثل راس مال السلم بعد الاقالة وما اذا قبض
المشتري بالمبيع ولا ولا شك الخ **قول** والمهر المثل الخ **اقول** تتبع فيه
صاحب الكثر **اقول** اطلقه فمثل ما اذا ادعى الفجر ولا يقول
فتباياني ان ادعى الفجر بترك هذا الاطلاق تامل **قول** كذا في البرازي به
اقول عبارة البرازي به واذا احسن الكفيل بحسب المنقول عنه معروا اذا
لوزم يلزمه لو الكفالة بامره ولا ولا ولا ياخذ المال قبل المداومة المسئلة
على جواب الواقعة وهو ان المنقول له يتمكن من حبس الاصل والكفيل
وكفيل الكفيل وان كثر **اقول** قلت وفي فتاوى قاض خان الخ **اقول**
قال في البحر ثم اعلم ان قاض خان في الفتاوى رجع للاقتضار على الاول الى اخر
ما هنا بعينه وقوله قلت يوهم انه من علمه وليس كذلك **قول** وهو
الذي عولنا عليه في هذا المختصر **اقول** لا يتوهم رجوعه الى ما نقله عن قاض
خان وانت ترى انه تبع ما في الكثر تبع لما في الهداية ولا يصح كلامه الا بترجيح
الضمير الى ما في الكثر تنبيه **قول** وذكر الطرسوسي في النفع الوسايل انه
المذهب المعتبر **اقول** والذي ذكر الطرسوسي انه المذهب المعتبر به ما في
الهداية وظاهر هذا الصنيع انه راجع لما اقتصر عليه قاض خان ولو كتب
والذي عولنا عليه في هذا المختصر ذكر الطرسوسي انه المذهب المعتبر به لاصح
ذلك ولكن الذي بخط المؤلف كما هو مكتوب في هذه النسخة قلعله هو قائل
قول بهل لا بداء الدفع **اقول** اى دفع الدعوى عن نفسه بدعوى كونه
مودعا ومستاجر الخ **قول** قال شيخنا والظاهر انه بحث فيه وليس يصح
الخ **اقول** بل هو فقه حسن ومجرد جواب عن حد وث اليسار لا يمنع من ذلك

إذا الظالم في قول بينة الأصابع الحادوث بعد ثبوت السائر قبله غاية
ما فيه إن استثناه من تعارض البينتين مستدرك إذا تعارضن والحال
هنا ونحن التعارض إذا قامت في وقت واحد من غير فرض للبعدية على
أنه لم يذكره بصريح الاستثنا من تعارض البينتين وإنما قال وكلما تعارضت
بينته السائر والأصابع قومت بينة السائر لأن معناه زيادة علم اللهم إلا أن
يدعى المدعى أنه مؤسر وهو يقول أعسرت لي فقول اللهم إلا أن يدعى الآخر
أنه مؤسر أن يكون لمجرد دفع توهم يقع في المسئلة ذكر على سبيل الافادة المحررة لا على
سبيل الاستثنا نأمل **قوله** ولا يحسن لما مضى من نفقة زوجته وولده
أقول قد اخل بشرط وهو دعوى التفرج كما سيصبح به في الشرح **قوله** ولا
فرع في دين أصله **أقول** صوابه ولا أصل في دين فرعه **قوله** لا يحسن
نائبه حقيقة **أقول** ما هنا كلام ساقط وهو ثابت في المتن المجرد وهو بعد
قوله حقيقة كوكيله أو وصيه أو متولي الوقف وسذكر قوله وأفاد في المختص
بإدخال كاف التشبيه في قوله كوكيله لي نأمل **قوله** وإن كان ملكا
كذا بخط المؤلف وصوابه وإن كان بمنع ملكهم **قوله** ولو قضى القاضيه بالجور فالفرع
عليه **أقول** قال في البحر تبين كتاب الشهادت في آخر مسائل شتى في شرح
قوله ولو باع القاضيه أو أمينه عبد إلى قوله ويرجع المشتري على الغرماء منصفه قد
بعد ضمنا نه يعني القاضيه عند الاستحقاق لا ندلو خطأ في قضائه ضمن لما في المحيط
البرهان من الحدود ولو شهد أربعة من الرجال على محضت بالزنا فرجه الإمام ثم
وجد آدم عبد أو محمد ود في قذف فدينته على القاضيه ويرجع القاضيه بذلك
في بيت المال بالأصل في جنس هذه المسائل أن القاضيه متى ظلم بخطأ أو
فيما قضى يفتن فإنه يضمن ما قضى به ويرجع بذلك على المقضيه له كالمودع وأقول
وإن كان الخطأ في المال فإن قايما بيد المقضيه له أخذ القاضيه وردده على المقضيه
عليه وإن كان مستملا كاضمن قيمته ويرجع بذلك على المقضيه له وإن كان في رجم
أو قطع يدين في سرقة ضمن القاضيه ويرجع بذلك على المقضيه له بما ضمن في بيت المال
وإن ظن أن الشهود فسقة لم يضمن القاضيه لاند لم يظن بخطأه يفتن لأن خطأ

القاضي

القاضيه إنما يظهر إذا ظهر اندقضا بغير شهادة ولم يظهر لأن الفاسق أهمل
للمشاهدة عندنا انتهى والمنقول في الخلاصة والبرهان في المحيط المذكور من كتاب
التقاضي عدم ضمان القاضيه إذا أخطأ وهو مخالف لما في المحيط من الحدود وأنه
وفي الواقعات للصدور الشهيد من كتاب القضا عفت زوجته المنقول أو أبنته
عن دم العمد وهي وارثة فابطل ذلك قاض وقضيه بالتقاضي للرجل لأن بعض
العلماء قالوا لا ندلحق للنسابة في القضا من فلو رفع إلى الثاني قبل نقاد ابطل
حكمه وانقل قبل أن يرفع إلى الثاني فإن كان عالما بأن الموقوف عمل فعليه
القضا من وإن كان جاهلا يجب عليه الدية كذا في كتاب الديات **أقول**
في قوله في البحر وهو مخالف لما في المحيط من الحدود يمكن التوفيق بأن المراد بعدم
ضمان القاضيه عدم استقرار الضمان عليه بل يرجع بين ذلك في بيت المال فكأنه
لعدم استقراره عليه برجوعه في بيت المال أنشأ عنه الضمان فجاء عدم إطلاق
الضمان عليه لذلك والله تعالى أعلم **قوله** كذا في شرح الدرر والغرائب **أقول**
وفي الإجناس قال في كتابه حدود الأصل إذا قضى القاضيه بخدا وقضا من أو
مال أو مضاربة ثم قال قضيت بالجور وأنا أعلم به ضمن ذلك في محله ويقول عن
القضا انتهى **باب كتاب القاضيه إلى القاضيه قوله**
فلا بد من قراءة عليهم ليعرفون **أقول** كذا بخط المؤلف وصوابه فلا بد من قراءة عليهم ليعرفوا
قوله وفي السراجية وعليه الفتوى **أقول** ولذا أطلقه في الكفر وكثير من الكتب
كجامع البزاري والخلصة وغيرهما وقد نقل في الثنا رخصة عبارة السراجية فقال
وفي السراجية كتاب القاضيه إلى القاضيه فيما دون مسيرة سفر لا يجوز في طاهر
الرواية وعن أبي يوسف أنه لو كان بحال لو غدا إلى باب القاضيه لا يمكنه الرجوع
إلى منزله في يومه ذلك يقبل وعليه الفتوى انتهى وفي الزيلعي وقبعة العيني لم لا بد
من مسافة بين القاضيين حتى يجوز كتاب القاضيه وانقلوا في تلك المسافة
فمنهم من قال هي مسيرة بالشهادة على الشهادة وهي مسيرة ثلاثة أيام في طاهر
الرواية وعن أبي يوسف أنه لو كان في مكان لو غدا إذا الشهادة لا يستطيع أن
يبقى في أهله مع الشهادة وعن محمد بن يحيى الشهادة على الشهادة ولو كان

الاصل صحيح في مصر وذكر الكرخي في اختلاف الفقهاء ان كتاب القاضي
في القضاة مقبول وان كانا في مصر واحدا فكما انهما اعتبرا به بالتوكيد وفي
الظاهر اعتبر البحر **قوله** على ربيع وسطوح **اقول** منها اسمان لقبين
قوله السلطان اذا قلنا القضاة رجلا واستثنى خصوصية او رجلا معينا
مع الاستثناء ولا يصير هو قاضيا في تلك الخصوصية او في حق ذلك الرجل
اقول وهي مسألة القضاة يتخصص بالزمان والمكان والمواد والاشياء
مسائل شتى **قوله** يجوز لهم ان يفتحو بابا في حايطة في
اي جانب شا **اقول** عبارة البحر فلم يفتحو الا في كل منهم حقا في المرو
في كل ما في نامل افراد الفهر في شا **قوله** صورته الاولى **اقول** واعلم
ان الزاوية الاولى في الصورتين لا يختلف الحكم فيها بين ان تكون نافذة
او غير نافذة كما ينظر مذكور من تعليلهم بجواز المروق وعدمه وفي تلك صور
بعضهم نافذة وبعضهم غير نافذة بخلاف المستعينة فانهم على تصويروها
غير نافذة وقد صدر من صاحب البحر في هذا الموضع ما يدل على ان التقيد
بكونها غير نافذة لا ضرر وهو غير ظاهر فتأمل **قوله** وسيل شيخ الاسلام
سراج الدين قاري الهداية **اقول** سئل ابو القاسم عن رجل في داره
شجرة فصاد وقد باع اقصاها فاذا ارتقاها طلع على عورات الحار قال يعلم
جائز بذلك لياخذ خذره من السواد لا يكون في ذلك اليوم الامرة او مرتين
انتهى كذا في فوائده الى الليث ومثله في الحائبة والخلاصة والبرازية وجامع
الفصولين وغالب الكتب **اقول** وبه يعلم الحكم في واقعة الفتوى رجل
لبيد يضطر الى نشر مرتبة على سطحه في ايام الترتيب ويحتاج الى الصعود
لتحريكه مرة او مرتين في اليوم وليس على جارية كبير ضرر اذا استوعبته وقت
الصعود والجواب لذلك جمع بين الحقيين كما الصعود لاصلاحه وتطبيبه
وانما الضرر عنه تامل **قوله** فلا بد من التوفيق بالفعل ولا يكفي المكان
وان اتحد بكفي المكان **اقول** هناك شئ ساقط من خط المؤلف وهو في البحر
وقد الحقته بنسخة المؤلف كما اصله هنا وهو بعد قوله ولا يكفي المكان

وان

وان من المندعي عليه يكفي ويقال ان تعدد الوجوه لا يكفي الامكان وان اتحد
قوله والسوق تفتح السنين ما غلب غشها **اقول** وفي القاموس
درهم مستوق كنوز وقدوس وتستوق بفهم الناب زيف
بمخرج ملبس بالفضة انتهى وهو يقتضي جواز رفع السنين كما
تري وهو الجاري على السنة الطلبة والمولف تبع صاحب البحر والمغرب
قوله مغلقت وناقضه في الكافي **اقول** هذا صاحب البحر وانما
زاد لفظة قلت **قوله** والتوفيق بين كلاميه صعب لانه قال في
اقول مبارقة البحر والتوفيق بين كلاميه صعب انتهى واقرة
عليه في فتح القدير بقوله بعد وهو صحيح ويتقضى انه لو تعذر الاستيفاء
مع الاقرار بان مات ولا بينة ان له ان يفسخ ويسقطع بالحجارة والق
ما قد معه او لا انتهى واجاب عنه في الفتاوى في لفظ الشيخ وافسد
العبارة بقوله وذلك لانه قال لما تعذر استيفاء الثمن يستبد وهما
لما اقر المشتري في مكانه بالشوا لم يتعذر الاستيفاء فلا يستبد بالفسخ
نقله التكمال **قوله** لانه لا يصلح علة لصعوبة التوفيق بل للتوفيق
فتأمل ذلك **قوله** وفزع عليه الى قوله لا يقبل **اقول** يوجب منه ومما
تقدم جواب حادثة الفتوى اذ في ان موثره اشترى منه ثورا بكذا
اقبضه منه كذا وبقي كذا فاجاب بان موثر في لم يشتر منك ثورا قط
ولا كان يعرفك فبرهن على دعواه فبرهن الاخر على دفع جميع الثمن
انه يقبل بلا شك لانه لا يصح جوابه الا على نفي العلم والله تعالى اعلم
قوله وهي واردة على اطلاق اكثر **اقول** قال في البحر اطلقه فشم
ما اذا ثبت الدين والارث بالبينة او بالاقرار والخلاف في المولف
ولا خلاف في اخذ في الثاني وهي واردة على اطلاقه وشمل ما اذا قال
الشهود لا تعلم له وارثا غيره وهذا لا يوجب الكفيل اتفاقا انتهى فاخذه
وضعه ما صنع واورد ما اورد وليس من عمله والله تعالى اعلم **قوله**
مجد الائمة السرخسي **اقول** قال السيوطي في لب اليباب السرخسي بالضم

والكون وفق العقلة والكاف وفوقية لا سخطت قرينة بسم قد **قوله**
 اذا قال طلقت او اعتقت وانا مجنون والجنون كان معهودا منه يقبل
اقول ومثله المدعوش وهي واقعة الفتوى فاذا كانت الدهشة
 معهودة منه يقبل قوله واذا لم تكن معهودة لا يقبل قوله الابنية وهذا
 يعلم من مسئلة المجنون لما قرره صاحب البهي في الكلام على عدم وقوع طلاق
 المجنون والله تعالى اعلم **قوله** لا يقبل لتمكن التهمة وقد يكون الاستحلال
 البقرة **اقول** هذه عبارة شرح الوهبانية لابن الشحنة وعبارة البهي
 لا يقبل لتمكن التهمة فيه اذ يمكن ان تأخير العذر ويمكن ان لا يستجاب للآخرة
قوله ولا يسأل من شاهد الخ **اقول** اي لا يجب عليه السوال بل يجب
 اقتضاره على ظاهر العدل له نص عليه في البحر **قوله** فمقتضاه ان
 السوال عندنا في يوسف ومحمد واجب ولا يجوز له تركه وهو صريح قول القدر
 ولا بد له ان يسأل عنهم في السر والعلانية فيكون تركه اثما وان نفذ تأمل وقا
 في شرح الجمع ابن ملك بعد قوله في المتن وقال لا يسأل سرا وعلانية لا ت
 القضا مبني على شهادة تهم فلا بد من معرفة حالهم **قوله** لا ينبغي للفقهاء ان
 يكتبوا الشهادة في الوثائق والا فامرير لان عندنا الشهادة ببغضهم المهي
 عليه فيض **اقول** اي يضره بغضهم وقد قال في نظم الوهبانية
 يخاف على من كان يبغض عالما من الفراد لا مقتضى البغض يظهر
قوله وان افتر شيخ الاسلام سراج الدين قاري الهداية بخلافه **اقول**
 صريح ما افتر وما رفع اليه سبل اذ كتب رجل بخطه باقراره ثم مات او انكر
 فشهد عليه انه خطه هل يحكم عليه بما فيه اجا **قوله** اذ كتب اقرارا على
 الرسم المعتاد لحضرة الشهود في معتبر فيسبح من شاهد كتابته ان شهد عليه
 اذا اخذ اقرارا عرف الشاهد ما كتب فيه او قرأه عليه اما اذا شهد والانه خطه
 من غير ان يشاهد واكتابته لا يحكم بذلك انتهى **قوله** وقد اخل بالقييد
 صاحب الكثر **اقول** قال في البحر واستثنى المصنف الرقيق اي العبد
 والامة وهو مقيد فاخذ المؤلف واعترض به مع ان دلوا ليد يشعروا د

لا بد

لا بد على المميز معانية بخلاف الصغير الغير المميز تأمل **قوله**
من تقبل شهادته ومن لا تقبل قوله قال مولانا في بحره الخ **اقول**
 هذا القول متعين اذ الماخذ لا تقبل شهادته على كل حال سواء كان من
 اهل الاهول او من غيرهم والمراد به الفاسق من حيث النفاط لا من حيث
 الاعتقاد غاية ما يقال فيه ان زيادة السراج الوهاج لاحاجة اليه لان ذلك
 معلوم من كلامهم في عدم قبول شهادة الفاسق فتوله لا يكون ملجأ اي فاسقا
 ولذلك اعتبه بقوله ويكون عدلا في تعاطيه يعني بحيث اذا تعاطاه لا يخرج
 بتعاطيه الى ما هو فسق عند اهل الاهول ايضا واستدلاله بما صحى اب محمد
 عليه السلام عليه وسلم ادل دليل عليه فان ما وقع بينهم لم يودهم الى المجاننة في
 اعتقادهم لانهم كانوا مجتهدين في ذلك ولذا اثنوا لهم اجر الاجتهاد تأمل **قوله**
 لا تقبل شهادة الدلال الخ **اقول** وسأتي في شرح قوله اوسوك او يكمل على
 الطريق انه لا تقبل شهادة الخناس وهو الدلال الا اذا كان عدلا لم يخلف
 ولا يكذب ونقله عن السراج الوهاج هنا وقد راينا في كلامهم كذا **قوله**
 قد ظهر من هذا ان شهادة الدلال او الصكاك ونحوهما لا تزجر من الضاعة بل
 مباشرة ما لا يحل شرعا وانما تنصيص العلماء على من ذكر لا شتمه ذلك فيتماسل
قوله في شهادة الاعرج الخ **اقول** اي فيما طريقه السماع كالنسيب والموت
 وغیره وذكره اذ عندنا فيما طريقه السماع قوله مصحح بالفتوى تأمل **قوله**
 خلافا لابي يوسف كما في فتح القدير **اقول** عبارة الفتح وقال ابو يوسف تجوز
 فيما طريقه السماع وقد تبع الشارح شيخه في بحر فان هذه عبارة حرة بحرف
 ولا يخفى ما فيها من ايهام اختصص من ذهب الى يوسف بما طريقه السماع وليس
 كذلك وفي الفتح وقيد في الذخيرة قوله اي يوسف بما اذا كانت شهادته في الدين
 والعقار ما في المنقول فاجمع علما وانما لا تقبل **قوله** وفي اللقائيق
 وقال في العون الخراف فيما لا يحتاج فيه الى الاشارة وفي غير الحدود وقال في
 الذخيرة الخراف فيما لا تجوز الشهادة بالشبهة والسماع اما في خلافه يقبل شهادة
 الاعرج بل اخلاف انتهى وهذا من المصنف في اكثر الكتب من انه لا يقبل شهادته عند

أي حنيفة ومحمد فيما طرقة السماع أو لا فإن رجوع إلى الشروح والفتاوى إن شئت
 قال في صدر الشريعة في مسألة العري بعد الاداء قبل القضاء فلا يبيح سقط
 وقوله أظهر وقال أخيه زاده في حاشيته وجه الظاهرية أن العري إذا لم يكن مانعاً
 عن الاداء لا يحل بصير عند أبي يوسف فعدم كونه مانعاً عن القضاء بعد ادائه
 بصيراً يكون في غاية الظهور عند لأنه لا تأثير في نفس قضاء القاض للعلمي العام
 للشاهد بعد ادائه شهادته انتهى **قوله** قلت وإنما عدلت عن قول الكثر
 وغيره الخ **أقول** لا يتوهم سقوط صحة التحمل غير المميز ولذلك استغنى صاحب
 الكثر وغيره عن التقييد به لكونه بديهياً ولا حاجة إلى الاستدلال عليه بما قاله
 العبادي ومحمد قهرهم لا إذا التحمل يقع عنه لعدم تصور التحمل من غير التميز
قوله ونأجحة في مصيبة غيرها **أقول** وفي المغرب نأجت المرأة على
 الميت إذا نذرت به وذلك إن شكى عليه وتعدد محاسنه والنيابة الاسم ومنه
 الحديث على ما قرأته في الفائق ثلاثة من أهل الجاهلية الطعن في الانساب والنبا
 والأنباء فالطعن معروف والنسبة ما ذكره والأنواع نوزوهي منازل الفهر والعر
 كانت تعتقد أن الأعطام والخير كلها كانت تحي منها وقيل النوح بكاء بعد موت
 انتهى **قوله** والعر الخمد **أقول** العر بمعنى الخمد قصر في الثلاثة على الكسر وفي
 القاموس بالضم وبكسر **قوله** قال شيخنا بعد نقله ذلك الخ **أقول** لا يخفى
 حسن ما في النهاية معروفاً إلى الذخيرة لأنه إذا نوى أن يشرب بعد ذلك فسق
 فاسق لم يثبت بخلاف ما إذا أقلع عنه فإنه فاسق تأيب ومثله مقبول الشهادة
 وبه يخل الإشكال تأمل **قوله** وفي جواهر الفتاوى الخ **أقول** هذا الخط المؤلف
 وفيه سقط وتصحيف فينبغي مراجعة نسخة صحيحة من نسخ جواهر الفتاوى
قوله نذكر لفظ **أقول** لعله فلفاً **قوله** وبينه الفتي أولى من بينه كوف
 القيمة مثل الثمن **أقول** هذا إذا اجتمع عند الحاكم وشهدت على نحو ما ذكره المالو
 قهر بأحد ما أو لا بطلت الأخرى وقد افترى بذلك الجلي وهي في فتاواه
 مستدلاً بمسألة ما لو شهد بقتل زيد يوم النحر ثم شهد بقتله بالكوفا فراجع
 إن شئت **قوله** أو كان محنونا **أقول** أي الزوج المذكور **قوله** إن كان

محنون

محنونا **أقول** أي وقت الطلع **أقول** فالباع بالخ **أقول** لعله فالباع بالخ خلاف الباع
 بالخ وحنانية تأمل **قوله** قلت ويعارض هذا الخ **أقول** ما في الخط
 لا يعارض ما في القضية إذا ما فيها فيما إذا ادعى الدين للمحال فشهد بالمعصية ولذا
 اقتحم الشاهدان لفظة كان وما فيه فيما إذا ادعى الدين للمحال فشهد به كذلك
 ولذا لم يقولوا كان وبه يحصل التوفيق فتأمل **قوله** وقد اقتصر في الثلاث الخ
أقول قال في البحر وظاهر كلام المحصر في الثلاثة وليس كذلك فاحذره
 وتكلم بما تكلم وأقول **قوله** يجب أن يكون في المسئلة روايتان بناء على ما حكي
 في توكيلها بل لا رضى الخصم قال في النصارى حاشية وأما المحدث إذا وكلت بغير رضى
 الخصم هل يلزم عند أبي حنيفة ظاهر ما ذكر في وكالة الأصل أنه لا يلزم فإنه قال
 في وكالة الأصل ولا يلزم التوكيل من غير رضى الخصم عند أبي حنيفة رحمه الله
 إلا أن يكون مريضاً لا يملكه الخصم ومجلس الحكم بنفسه أو غائباً مسبقاً سفر
 الرجل والمرأة في ذلك سواء وذكر بعض المشايخ في شروحيهم أنه يلزم والحق
 بالمرضى لغير ما من الأدلة المعان الحيا وفي الذخيرة وإخبار الفقيه أبو الليث
 رحمه الله كما نقلها الفتوى وقال الشريف وغير الشريف فيه سواء وفي السرا
 وإن كانت الموكلة امرأة محدرة لا يخرج إلى الحمام ويحرم فكذلك عند أبي ليلى
 وبه أفتى بعض المشايخ رحمه الله تعالى وفي السفتى في لو وكلته في الخصومة وجب
 عليها اليمين وهي لا تعرف بالخروج ومخالطة الرجال في الخواج يبعث إليها الحاكم
 ثلاثة من العدول يستعملون لأحدهم ويشهد بالآخرين على حلفها وقد قال في الشها
 على الشهادته نافلاً عن الحاشية وإنما يقع العجز من شهادة الأصول بأحوالها
 ثلاثة أما عوق الأصول أو مرضها أو عجزها أو عجزها أو عجزها أو عجزها
 أو بعثية الأصول غيبة سفر وفي تلخيص الجامع لمحمد بن عباد لوقال في غير حد
 أو قل أشهد بك ذلك فاشهد على شهادتي وغاب أو مات أو مرض قلت من الفرع
 ضرورة وعبارة الجامع الصغير مثل عبارة الحاشية وعليه إطباق أصحاب المتن
 والشرح فما في القضية خارج عن الجادة واستوى من المراجعة وتأمل بظاهر

كذلك الحق هذا وقد قالوا لا يصح بما قاله صاحب القضية فخالفا للقول بعد ما لم
يعضد نقله والافتقار المذكور هو الذي عليه الجمهور وقد تبعوا فيه الجمهور
محمد بن الحسن مدون المذهب فإياك هذا الامر عنك يذهب والله الموفق
قوله وعندى فيه نظري **اقول** قال في الاصلاح والايضاح انما وضع
المسئلة في الاقرار لان ما علق به ابو حنيفة في نفى التعزير لما يمتشي فيه وهو
على ما ذكره قاضي خان في شرح الجامع الصغير هذا لانه لما اقر بالشهادة الباطلة
طائفا فقد تاب عما فعل فالظاهر انه لا يعود فلا يعزير لجزء وفيه منع الغير عن
الرجوع عن الشهادة الباطلة ومن غفل عن هذا قال انما وضع المسئلة في
الاقرار لان شهادة الزور لا طريق الى علمها سوى الاقرار واما الاعتراض عليه
بانه قد يعلم به ونه كما اذا شهد بموت زيد او بان فلانا قتله ثم ظهر زيد حيا
وكذا اذا شهد بروية الهلال فحضر بلا ثبوت يومها وليس في السامعة فالحال
فليس بشيء لان الشهادة بالموت تتجوز بالتسامع وكذا بالنسب فيجوز ان يقول
ما ريت تقتولا وصفت الناس يقولون انهم بنو زيد واما الشهادة على
روية هلال فالامر فيه اوسع انتهى فيه علم انه مسبوق في الشهادة على
الموت وان القتل مثله فلا وجه لقولنا بخلاف الشهادة على القتل تأمل **باب**
الرجوع عن الشهادة **قوله** واذا لم يجد الرجوع عند القاضي ولو
شرطيا كما في البحر **اقول** هكذا وجدته بخط مؤلفه والذي في البحر واذالم
الرجوع عند غير القاضي ولو شرطيا كما في المحيط وادعى المشهود عليه رجوعها
واراد يمينه لا يظفان وكذا لا تقبل بينته عليه لان ادعى رجوعا باطلا انتهى
فحذف لفظة غير سمى **قوله** وهذا ظاهر لك ان عبارة هذا المختصر اولى
بالقبول **اقول** قال في البحر ولو قال المؤلف ولم يميننا في البيع والشراء الا
ما نقص او زاد لكان اولى ليشمل ما اذا كان المشهود عليه المشتري فلا ضار
ولو شهد بشرايه بمثل القيمة او اقل وان كان باكثر ضمنا ما زاد عليها انتهى
فاخذ واستظهر به على صاحب الكتاب مع انها ايضا غير سالمة من النقد فانها
تقتضي الضمان سواء كان مدعيها او مدعى عليه وتوقال وضمنا في الشهادة

على

على البايع والمشتري ما نقص عن قيمته المبيع او زاد لسلمت العبارة منه فان
قيل يعلم من المقام يقال كذلك يعلم حكم القيمان للزيادة اذا كان المشهود
عليه المشتري ايضا منه فلا اعتناء على صاحب الكتاب تأمل **قوله** يدل
الدين **اقول** الظاهر انه سهو وتبع فيه صاحب البحر فان عبارة كذلك غير
ان لم يذكر لفظة كاشته ولو اقتصر عليها وحذف بدل الدين لكان صوابا فاقام
قوله بخلاف المالك لانهم لا يثبتون **اقول** تتبع في هذا صاحب البحر وهو خطأ
والصواب بخلاف المالك لان المالك لا يثبت في القتل **قوله**
الوكالة **اقول** قال لأخيه هل اخالعك من زوجك فعالت توبه
المختار ان هذا اذن وتوكيل بالخلع وكذا في البيع والتكاح طافى لكون قولها
توبه دأى انت اعلم توكيلا بالانكاح عند قول الأخيه ازوجك من فلانة
اخلاف المشايخ عن ابي جعفر اذا استأذنت بالخروج فقال انت اعلم
لا يكون اذنا قال استأذنا رحمه الله تعالى فقباس هذا لا يكون قوله انت
اعلم تود اني توبه دأى توكيلا بالنكاح وبداولى ويمكن ان يفرق بين الاذن
والتوكيل لان قوله انت اعلم قد يستعمل في الغضب والكره والظاهر
ان الزوج يكبر خروجها في فصل المستندان فيحمل عليه بخلاف التوكيل
لانه يراد به اظهار الوجه على رعاية الادب فيه تقع شبه ولو وكل محبونا
بطلاق امراته ففعل الوكالة في جنونه ثم افاق فهو على وكالة لا ت
بلا فاقه يزداد التمكن من النصف ولا يزول ما كان ثابتا ومثله في طاف
البيع وفي رواية اخرى شمر ولو وكله توكيلا عاما في جميع احواله واموره
فقال انت وبكى في كل شيء جائز امرك على في جميع اموري ولو وكل جوارى
وامهات اولاد بصير وكيل بتزويجهم وله ان يزوجه احداهن من نفسه
بغير وعنه امرأة قالت لامرأة ما ريت من الاصلاح دينا ودنيا في حقك
افعله هل يكون هكذا قالت نعم فعلى ما كان صلاح الدين ودنيا في
حق فلها ان تزوجه من رجل فقع عنك قالت لغيرها ما استصوبت فافعله
في حق ثم تزوجه بمحضرة من الشهود يثبتى هذا على وجود المقدمة فان لم

سلا
يسبق ذكر النكاح ذكر الوكيل بالبيع وكذا البيع متاعه فباعه ببيعافا
وسلمه وقبض الثمن وسلمه الى الموكل فله ان يفسخ البيع ويسترد الثمن
من الموكل بغير رضاه فله ذلك بحق الشرع فله وكله ببيع متاعه فقال
بكم ابيعه فقال انت اعلم بنك وبثمنه فباعه بثلث حفيد فله الرد بغير
وصوقه فظلم الوكيل بالبيع اذ قال بعتك من رجل لا اعرفه وسلمته اليه ولم
اقدر عليه يضمن بغيره ولو قال اعطني ثوبك ابيعه لك فدفع وعين الثمن
ان علم صاحب الثوب انه اخذ لنفسه فامسكه لنفسه ودفع الثمن من ماله
لم يكن بيعا فانه بيع بالتعاظم ان علم صاحب الثوب انه اخذ لنفسه شع
قال لا خراشترني بعتك هذا عندك لان ففعل يصير مشتريا للموكل مستقرا
لعبد الوكيل قال وينبغي ان يتم استقرضه بعد العقد والتسليم الى البائع
حتى لو هلك العبد في يد الوكيل قبل التسليم لا يضمن الموكل قيمة العبد له
انتهى كذا في الحاوي التراجم **قوله** وعبدك المتخضر في القبول من
قوله الكناز **اقول** به على هذا صاحب البحر فانه قال في قول الكناز هو
اقامة الغير مقام نفسه في التصرف اي الحاجز المعلوم لكن في كلام صاحب
البحر اشار الى ان الالف واللام للعبد فلا حاجة الى بيان انه لا يندى في الاختصاص
المطلوب فامل **قوله** لان الافاقه تزداد التمكن من التصرف **اقول** عبارة
البحر لان الافاقه تزداد التمكن من التصرف وقد تصحفت على المؤلف فاني
رايتها بخطه كما هي مكتوبة في هذه النسخة فامل **قوله** وقولي بكل ما يباشر
اولي من قول الكناز **اقول** قال في البحر ولو قال المؤلف بكل ما يباشره
لكان اولي ليشمل العقد وغيره وكان يستغنى عن افراد بعض الاشياء انتهى
فاخذ المصنف واستدرك به على صاحب الكناز مع انه لما ذكر العقد كغيره
ليفرق بعض تلك الاشياء لما يشترطها كرضي لضمها وما يتعلق بها من طول
الكلام فاذا ناملت وجدت عبارة الكناز ولي بالقبول فتدبر لكن اورد الزيلعي
على الكناز الاستقراض فانه يجوز ان يباشر بنفسه لنفسه ولا يجوز له ان يوكل
فيه حتى لو وكل به واستقرض له الوكيل كان له لا للموكل لان البدل في

باب

باب القرض لا يجب دينا في ذمة المستقرض بالعقد وانما يجب بالقبض
والامور بالقبض لا يصح لانه ملك الغير بخلاف البيع لان حكمه يثبت
بالعقد فلان يقيم غيره فيه مقامه بخلاف الرسالة في المستقرض
لان الرسالة هي موضوع لنقل عبارة المرسل لان الرسول بعبر والعبارة
ملك المرسل فقامره بالقرض في ملكه باعتبار العبارة واما الوكالة
فغير موضوع لنقل عبارة الموكل فان العبارة للموكل ولهذا حقوق
العقد ترجع اليه وعن ابي يوسف ان التوكيل بالاستقراض جائز انتهى
اقول والاياد المذكورة وارد على عبارة هذا المختصر ايضا تامل
وقد قدم في اخر باب القولية والمرابحة جواز التوكيل بقبض الفروض
باب الوكالة بالبيع والشراء قول
وقولي او نوحا اولى من اقتصار صاحب الكناز على بيان الثمن **اقول** قال
في البحر ولو قال المؤلف ان بين نوحا اوسمي ثمننا كان اولى لانه صحيح
بيان النوع بعينه ومي جشيه وان لم يسم الثمن فلهذا وتكلم به على صاحب
الكناز مع انه لا حاجة اليه للعلم به بالاولوية لانه انما اشترط بيان الثمن
ليعرف النوع المقصود فكيف مع بيانه فلا يتوهم توهم عدم الصحة مع
بيانه فذكره زيادة لانليق بالمختصر كما هو ظاهر فامل **قوله** وانما
قيدنا بغير الموكل **اقول** اخذ من البحر حيث قال ولو قال المؤلف رحمه
الله تعاو لو وكله بشراشي بعينه غير الموكل لا يشترطه لنفسه عند
عيبته وعدم المخالفة لما سياتي في بيان محتوئز حيث لم يكن مخالفا
لكان اولى **اقول** لما كان وكيل العبد بشرا لنفسه محض غير
ومعبر لا ترجع اليه الحقوق وكان اعتقا واذا لم يصح به للمولى لم يصح
الاعتاق فكان مخالفا كان تركه اي قوله غير الموكل اولى تامل **قوله**
واذا علمت ذلك ظهر لك ان كلام الكناز وقع مطلقا في محل النقيض **اقول**
قال في البحر اطلقه وهو مفيد بالاذن الشراء بقدر قيمته او بزيادة يتبعها
الناس فيها اما بالاعتقابين فيه فلا يجوز اجماعا والعذر له انه سيقيد شراء

ع
و

الوكيل به فيما ياتي فلذلك تركه هنا انتهى وذلك لان الشبهة انما هي في جواز
شراء احدتهما مع امر الموكل بشراهما فاقصر على هذا الحكم وامام مسئلة
الشرا بالعين فستحكم عليها فلو ذكرها هنا لكان تكراراً لا يحسن كما هو
ظاهر فاما **قوله** وقيمتها كذلك **اقول** الانسب قيمته **قوله**
فان قلت ما المطالب **اقول** الانسب من بدل ما **فصل**
قوله وهي واردة على اطلاق الكسرة الخ **اقول** هذا بعينه كلام البحر
غير ان المؤلف اقتصم لفظة قلت فادهم ربه له **قوله** وفي المضار رتبة
العموم الخ **اقول** كالمركبة مثل المضار ربه وما عدا ذلك الزيلعي كالمقترن
في ذلك فراجع واما **قوله** وهو اولي من حمل الضعيف **اقول** هذا
للجواب عن تنصيره باشتراط حضرته واستيعابها في الراي مع قولنا بشرط
وان كان ضعيفاً لم يستحق اليه فيهم فتأمل **قوله** وتعليق بشيئهما
اقول هذا مما لا ينبغي فيه تصرف احداهما فكيف ينظمه في سلك
المستثنيات منه فتأمل **قوله** وهذا وارد على عبارة الكسرة الخ **اقول**
كيف يرد عليه بقوله لا يتصرف احد الوكيلين وحده الا في خصوصية وطلاق
وعتاق بلا بدل مطلق وعند الاطلاق ينصرفان الى المنخر لا المعلق وايضاً
اذا كانا معلقين فليس احدهما يتبدل بوكيلين فيما كانا فادته عبارة الزيلعي
رحمه الله تعالى وقلنا هذا المؤلف من صبيح صاحب البحر وقد كتبت عليه
كتابة حسنة فارجع اليها وتاملها والذي في البحر في شرح قوله وطلاق
وعتاق بلا بدل قال ويستثنى من اطلاق المصنف مسایل الاولى لو وكلها
بطلاق واحد بغير عين او عتق عبده بغير عينه لا ينفرد احداهما كذا في
اشرح الوصاح لانه مما يحتاج الى الراي بخلاف المعين انتهى **قوله**
انما ترك هذا لان الطلاق اذا اطلق ينصرف الى المعين لا الى المبهم وكذلك
العتاق فاستغنى عن استثنائه لعدم دخوله والله تعالى اعلم وفي البحر
ايضاً وفي الثانية رجل له امر ببيع نسوة قال لرجل طلق امراتي فقال الوكيل
طلعت امرأتك كان الحيا والى الزوج وان طلق الوكيل واحدة بعينها

فقال

فقال الموكل لا اعني هذا لا يصح ان انتهى الثامنة ان يقول لهما طلقا
ان شئتما الثالثة جعل امرها بيديهما فبها يكون تفويضاً فيقتصر
على المحاسن لكونه تعليقاً او يكون تعليقاً فيشترط فعلها الوقوع الطلاق
لان المعلق بشيئين لا ينزل عند وجود احد منهما الواحدة لو قال طلقا
جميعاً ليس لاحدهما ان يطلقها وحده ولا يقع عليها طلاق احدهما
ولو قال طلقاها جميعاً ثلاثاً فطلقها احدهما طلاقاً والاخر طلاقين
لا يقع وهذا الثلاث في الشرح الخامسة قال لو وكيل طلاق لا يطلق
احد كما دون صاحبه وطلق احدهما ثم الاخر وطلق واحد ثم احداً من
الاخر لا يقع ما لم يجتمعا وكذا في وكيل عتاق كذا في مية المقة انتهى
وقوله ما لم يجتمعا **اقول** اي لم تدخل بعراض النهي وقوله
والاخر طلاقين لا يقع **قوله** اي كذا ثبت لا اشتراط اجتماعهما
واقول **قوله** استثنى الثانية والثالثة من كلام المصنف
لان كلامه في وكيلين بطلاق او عتاق بلا بدل وقد علم من كلامه
الشراح الزيلعي رحمه الله تعالى انهما في هذه المسایل ليسا وكيلين
بل هو تعليق كما ذكره الشراح فليست داخلة في كلام المصنف
حتى يحتاج الى الاستثناء فان قلت عبارة الزيلعي تدل على انها
داخلة في كلام المصنف حيث قال الا اذا قال طلقاها ان شئتما الخ
قلت هو استثناء منقطع يحتمل ان يكون اذا قال طلقاها ان شئتما
الخ بدليل قوله فينبغي ان يكون تفويضاً فيقتصر على المحاسن الخ فليتنامل
قوله ونقد اظهر لك الخ **اقول** قال في البحر ولو قال وودعت
لكان اولي فانه لا فرق بين رد الوديعة والعارية والمفوض
والمبيع فاسد كما صرح به في الخلاصة انتهى فاخذ واعترض به على
صاحب الكنز وليس من عمل يد **قوله** فان قيل قلت الخ **اقول** الايراد
والجواب لصاحب البحر بصيغة فان قيل قلنا وقوله هنا قلت موصفاً
انه له وليس كذلك **قوله** كما ورد على الكسرة في الدين **اقول** صاحب

أكثره كرفضا الدين فكيف يستدر كره عليه ورد ما عدا الود بعه تقدم
قال ولو قال المؤلف ورد دين لكان أولى وقال أيضا ولو زاد المصنف
الهدية لغوي المعين لكان أولى فهو لصاحب البحر **قوله** وفي الثانية
أيضا من كتاب الوكالة **القول** وكلام الثانية صريح فيما أفتى به
قاري الهدية فانه صريح في وجوب اد المال على الوكيل بأحد شيئين
أما امر الموكل أو الضمان فليكن المفعول عليه فتأمل **قوله** وهذا موافق
لما ذكره مولانا في فتاويه **القول** الذي ذكره في الفتاوى مطلق عن
قيد كونه من ماله لو من مال موكله أو من دين عليه والفرع الأخير
المستفاد عن الثانية مقيد بما إذا لم يكن عليه دين وما قبله المستفاد عن
أيضا بما إذا لم يكن له مال تحت يده وإنت إذا تأملت وجدت المسئلة
ثلاثة إما أن يوجد امره ولا مال له تحت يده ولا دين أوله واحد منهما
والظاهر أن الود بعه مثل الدين لصحة التوكيل بقبضها كهو فيحمل
الدين في الفرع الثاني على مطلق المال حتى لا يخالف كلامه في الفرع
الأول كلامه في الفرع الثاني لصحة وجهه وتحمل كلامه في الفتاوى على
عدم وجود واحد منهما فيحصل التوفيق فلا يخالف فتأمل **قوله**
استثنائا من الاستثناء الأول **القول** إنما هو استثناء من المستثنى منه
الذي هو قوله الوكيل لا يوكّل فتأمل **قوله** ولا يخالف بين ما في الهدية
وما صح في المنية **القول** فحينئذ موضوع المسئلة أن الموكل قدر الثمن
لوكيله وهذا الوكيل وكل رجل ولا يقدر له الثمن فوافق إن باعه بقدري
ما عيه الموكل على موكله كما يفهم من ظاهر العبارة والالوكان الوكيل الأول
قدر الثاني لكانت مسألة الهدية وقعت المخالفة بينه وبين ما في المنية
فتحصل أنه لو عين الوكيل لوكيله فعين الوكيل أيضا مع ذلك لو لم يعين
الموكل فعين الوكيل لوكيله مع أيضا وذلك لو لم يعين لم يصح ما عين الموكل لوكيله
ولم يعين الوكيل للثاني لا يصح وإن قلنا أن المراد بالموكل في كلام صاحب
المنية الوكيل الأول لأنه يسمى موكلا باعتبار الثاني صارت المسئلة خلافية

ولا

ولا مانع منه لاحتمال أن يكون فيها روايتان فينبغي التوسع في النقل
ومراجعة الكتب ليتضح الأمر والله المستر ثم ظفرت في الناموس خاتمة وفيها
مسئلة الهدية روايتان فيها روايتان قال فيها وإن قدر الوكيل الأول للثاني
ثمانيان قال بعد ذلك أيضا في الثانية بنفسه الأول فيه روايتان في رواية
كتاب الرهن يجوز وعلى رواية كتاب الوكالة لا يجوز وذكر في الثانية
وإن كان بغیر محض من العدل ويقب الثمن للوكيل بالبيع فوكل الوكيل
غيره فباع الثاني بثلثي الثمن ذكر في رواية أنه يجوز فما ذكر في كتاب
الرهن وفي عامة الروايات لا يجوز وإن بين الثمن ما لم يجز المالك أو الوكيل
الأول وفي الناموس خاتمة أيضا وإن باع الثاني وقد سمى له الأول الثمن جاز
وإن سمى الموكل للوكيل الأول ثمنا والأول سمى للثاني ثمنا يجوز انتهى هذا
كما ترى صريح في اختلاف الروايات فحمل صاحب البحر كلام الهدية والمنية على
اختلاف الموضوع غير صحيح تأمل وفي الثانية رجل وكل رجلا أن يبيع له
هذا الثوب بعشرة دراهم فوكل الوكيل بثلثي غيره فباعه الثاني بمحضرة
الأول روى عن أبي يوسف أنه يجوز هذا البيع كان الوكيل الأول حاضر
أو غائبا ولا يتوقف على الإجازة وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز كان
الوكيل الأول حاضر أو غائبا وقال ابن أبي ليلى يجوز كان الأول حاضر أو غائبا
لأن الموكل رخصه برون ملكه بالثمن المقدر انتهى وهو مريد لما قلناه تدبر
ثم رايت في اللغات شرح الهدية صرح باختلاف الرواية في مسألة الهدية
ولله الحمد والمنة **باب الوكالة بالخصومة قوله**
وصح إقرار الوكيل بالخصومة **القول** قال في المحققين صورته أن يوكله بأن
يدعي على رجل شيئا فآقر عند القاضي بطلان دعواه أو كان وكيل المدعي عليه
فآقر على موكله بغيره ذلك الشيء انتهى **القول** ولا فرق بين أن يكون
الوكيل بالخصومة من المدعي فآقره ليقض أي بأن موكله قبض المدعي أو الأبر
أي بأن أبر المدعي منه أو من المدعي عليه فآقر عليه بالحق كذا في الناموس خاتمة
قوله أطلق في **القول** هذه عبارة البحر وقد يفيد له بأنها لا تدبرها فيها تركت

ذكرها **قوله** قلت اجيب عند الحاجة **اقول** هذا الجواب مذكور في منية المفتي
وهو التحقيق في الجواب انتهى كذا بخط مولفه **قوله** اذ لو كان تملك الامر
يصح رجوع الدين منه **اقول** ولما قيل ان يقول التملك لا يكون الا بعد
ابوابه نفسه وبعد لا يصح رجوعه عنه فتامل **قوله** وكذا لا يصح توكيل المدة
وكيل الطالب **اقول** قيد بوكيل الطالب اذ توكيل الطالب المدين بنفسه
صحيح كما يشتر به قوله والواحد لا يصلح ان يكون وكيل المملوك والطالب
في القضا والاقتضا اذ هو اصل في الاقتضا ولا يمنع قوطم الوكيل من جعل
لغيره لان هذا ملك لا توكيل وهي واقعة الفتوى وبه صرح في البراءة
وغيرها قال فيها فتراد في الفصل قال ابو نصر ان كان في ذلك منفعة للوكيل
بان يكون للوكيل على الموكل دين فامره ببيع مال الامر ليستوفي دينه من
ثمنه فهذا التوكيل فيه نفع فلا يجوز اخراجه انتهى والله تعالى اعلم **قوله**
ولان من باشر التصرف لفرض **اقول** هذه عامة لمقابل هذا القول وهو
عدم الاستدراك والشيخ رحمه الله تعالى تبعه صاحب البحر في ذلك مع
ظهور خطايه فامل **قوله** لانه اقرار بماله الغير **اقول** بخلاف ما اذا
اقام بينة بانه وكيل بقبضها فانه يومر بدفعها فلو امتنع مع ذلك ضمن
اذا كان بعد حكم الحاكم الشرعي فلو اقامها ولم يقض عليه بالدفع لا يضمن
تامل **قوله** ولو هلك الوديعة عند بعد ما منع **اقول** يعني في
صورتي التصديق وقول **قوله** وكذا في غير الاول لا يضمن كما هو واضح
ولو قامت بينة على الوكالة بعد ما هلك لا نسف ويتعد بالمنع وهي واقعة
الفتوى تامل **قوله** لان الدفع في هذه مع العلم **اقول** الطرف الثاني هو
الخبر **قوله** وقول ما يسقط حق موكله اولى **اقول** هذا صاحب البحر
فانه قال ولو قال المولى فادعي الغريم ما يسقط حق موكله لكان لا وجه
بـ **عزل الوكيل قوله** ولو كان وكلا بالنكاح
والطلاق **اقول** اسقط الشيخ موصول لو لا بد منه وكان ينبغي له ان
يؤخر قوله ولو كان وكلا **قوله** في المتن بشرط علم الوكيل كما هي عبارة

البحر

البحر اخذنا من عبارة الزيلعي والله تعالى اعلم وهو جواب عن سؤال مفيد
تقديره كان ينبغي عدم اشتراط علم الوكيل فيها لعدم رجوع الحقوق
عليه فاجاب عنه بقوله لانه وان لم يلحقه الضرر يصح مكنه **قوله**
وان لم يلحقه الضرر **اقول** اي لعدم رجوع الحقوق فيها عليه **قوله**
يبين الطالب **اقول** هو اية المطلوب او بقوله يبين للطالب بحرف الجر
اي يبين المطلوب للطالب فيكون في التقدير يبين المطلوب للطالب من
دينه تامل **قوله** اذ اعلمت هذا ظهر لك **اقول** هذا الاستدراك
لصاحب البحر لانه فاستظلم امر عليه وعلى غير هذه الكلمات مما لا ينبغي
وكيف يقع من لم يكن فطلعا في الخطا مع ان النظر في الدلائل بوجوب انصاف
عن ذلك فان المستدل اذ اعلم ان العجز والحجج بوجوبان الحج عن انشاء النص
لا عن قضا الدين واقضاؤه علم انهما لا يوجبان عزل وكيله ومن تصدى
للاقتضا والحكم لا ينبغي له الا ان يكون متعليا بصفة الكمال ومعرفة الدلائل
ومن لم يكن كذلك فوقعه في الخطا محقق هذا ونحن نسلم انه اطلاق
في محل التفتيد اعتمادا على انهم الطالب لكن لا نسلم وقوع الخطا من
المفتي والحاكم بسببه اذ عادة امتنا كثيرا الاطلاق في محل التفتيد اعتمادا
على فهم الطالب كما ذكره الشيخ زين في رسالته المسماة بالخبر ايات في
الوضوح من الفتاوى وقد تناول المؤلف ايضا على صاحب الكنز في كتاب
السير فكتبنا عليه ما يشفي الغليل فرأجه **قوله** وتعود الوكالة **اقول**
مقتضاها زوالها وليس كذلك بل هي باقية بدليل قوطم فالوكيل على وكالته
فامل **قوله** اذ اقرر هذا ظهر لك **اقول** هذا ايضا لصاحب البحر
مستدركا به على صاحب الكنز والجواب ظاهر جلي فان قوله وتصرفه بنفسه
اي يبطل بتصرف الموكل فيها وكل فيه وهو صريح في اشتراط التصرف للموكل
به بعينه والامور التي اتي به الموكل في العصور المذكورة غير الموكل بها فلذا
بقيت وكالته فلينبه **كتاب الدعوى قوله**
العبرة بكان المدعى عليه **اقول** اي المكان الذي يريد المدعى عليه تامل

قول معلوم يكونان محلتيهما **اقول** يشير بك الى ان قول قاضي خاف
والمدعي يريد ان يجامعه الى قلعه محله والاخرى ان ذلك ليس بقيد احتل
ولم ير ان ما نقل من عبارة النزاعية واضح الوجه لعمري الذي توجبه العلة
لها فامل **قول** ان كانا **اقول** اي المدعي والمدعي عليه **قول** ثالث
الذي في موضعها **اقول** لى المندعين واقول **قول** حيث كانت العلة
لا في يوسف ان المدعي مشغول بالخصوص ولهم ان المدعي عليه دا فعلا لا يتجه
ذلك فان الحكم دا يرمع العلة واذا علم ذلك فقول قاضي خان كل واحد منهما
في محلة اتفاق لا احتراز او يعلم انهما لو كانا في محلة واحدة فالحكم كذلك
بالاولي تامل **قول** هذا وكل عبارات اصحاب الفتاوى تفيد الى قوله
نعم **اقول** هو بالهذيان شبه كما يادى تامل فن ذى فهم يعلم فارص
به ولا تشغل فمك له بتاويل اذ ليس الى تصحيح سبيل والله تعالى اعلم
قول قلت ليس في ذلك دليل **اقول** هذا لصاحب البحر **قول**
لانه يختلف المدعى به **اقول** اي بسبب الغلط في الرابع **قول** فيصير
بدعوى الغلط بعد منا قضا **اقول** بعد هذا كلام ساقط من خط الشارح
المؤلف كما بد منه ولكن تبع صاحب البحر فانه اسقطه سهوا فكتبه كما
وجد فيه وهو قول يمكن ان يجب المدعى بان هذا ليس كذلك فلا يكون
حينئذ بدعوى الغلط بعد منا قضا فينبغي ان يفصل ايضا ويمكن ان
نغلط الى الشاهد لمخالفة لمدعي المدعى فلا تناقض ثم قال او نقول
او نقول الى وقد كتبت على نسخة جامع الفصولين كتابا بحسنة فراجع
فانها مفيدة **قول** والشهادة على النفي لا تقبل **اقول** كتبت هذا
بعد قوله لا تقبل انتهى وهي ليست في خط الشارح والظاهر انه تركها
لنسب النقل لنفسه وهي في البحر فان العبارة تمامها من الاخر الى البحر
حرفا بحرف من البحر وقد راجعت جامع الفصولين فوجدت عبارة كما
ذكرت فلزم اصلاح ذلك **قول** وفي المراجع ونلفظ الحكم في الاقرار مجازا
الى **اقول** هذه العبارة التي نقلها عن المراجع سبقه الى نقل صاحب البحر

بلفظ

بلفظ وفي المراجع ونلفظ قطعه في الاقرار مجازا للزوجه باقراره فلا حجة
الى القضا لكونه حجة بنفسه لا يتوقف على القضا فكان الحكم الزاميا
للخروج من موجه بخلاف البينة فان الشهادة مخرجه من القضا
نفس حجة وسقط احتمال الكذب انتهى فتصرفه فيها مع عز وفعل المراجع
بهذا التصرف المخل مما لا يجوز **قول** وطلب **اقول** اي المدعى عليه
قول ثم التكون قد يكون حقيقة كقوله لا احلف وقد يكون حكما بان يسكت
اقول تقدم انه ينزل منكرا على قولها وعلى قول اي يوسف يحسن الى
ان يجيب ولكن الاول فيما اذ النزع السكوت ابتداء لم يجب عن الدعوى بخلاف
وهذا فيما اذ الاجاب بالانكار ثم لزم السكوت فامل **قول** ومخرجوا
بان من علم القضا الى **اقول** هذه العبارة الى قوله انتهى عبارة البحر
بالخوف ولا شك في ان ما مراده ابن الغرس غريب خارج عن الجادة فلا
ينبغي لتحويل عليه عالم يفسد نقل من كتاب معتقد فلا تقرب به والله
اعلم **قول** والفتوى انه ان ادعى الى **اقول** ساقط ان حق العبارة
ان يقال ان ادعى المال بسبب فحلف ثم اقام البينة لا يفي بركبه وان
ادعاه بغير سبب يظهر كنهه يد عليه قوله في التعليل لجواز انه وجد
الفرق ثم الابن تامل **قول** والظاهر ان في هذا المحل سقط الى **اقول**
ما قاله طاهر فان عبارة المصنفات المذكورة كما اثبتته والمسئلة المذكورة
نقلها كثير من العلماء في كتب من الكتب والله تعالى اعلم **قول** هل تقبل
بينة المدعى **اقول** يفتي على اقرار المدعى عليه لما ذكر من قبولها على
النسب وسيصرح هذا الشارح به في الاقرار بالنسب **قول** فليراجع
اقول وقد ذكرها في البحر فراجع **قول** خصوصا اذا كان امتناع
القضا من لغة من جهة من عليه **اقول** اما اذا كان الامتناع من جهة
من له كما اذا اقام على ذلك رجلا وامراتين لا يقضيه عليه بشئ وكذا بالاشياء
على الشهادة فيه لا يقضيه بشئ لان القضا من سقط فيه لغة من جهة من
له فلا يجب عليه بشئ **قول** واطلقه في الكثرة وهو مقيد بالثقة **اقول**

قال في البحر والاطلاق الكفيل وقيد في البزارية وغيرها بالثقة **قوله**
 اي بمقدار **اقول** كذا في خط المصنف ولا حاجة لقوله اي مع ذكر في
 المتن ولكنه كتب ما وجد في البحر وصاحب البحر انما ذكر لان متنه
 انقصر على قوله فان اي لا يرد **قوله** فتوى والا فالي انهما مجلس القا
 ل **اقول** قال في البحر ولو كان غريبا لازمه مقدار مجلس القاضي وكذا
 لا يكفل الا الى اخر المجلس فلو قال الا ان يكون غريبا فالي انهما مجلس
 القاضي لكان اولى ليرجع الى الملازمة والتكفيل انتهى فاحذف وذكر
 ما ذكره والله تعالى اعلم **قوله** ويقتصر على بالله او بالله **قوله** كذا
 بخط المؤلف تعالى اوجبه في البحر بالثبوت والظاهر ان احدهما بالباء
 والاخرى بالتاء كونه دلالة على جواز استعمال حروف القسم جميعا فامل
قوله فان قلت فقل صاحب الهداية ل **اقول** الايراد والجواب عنه
 لصاحب البحر لا **باب** **التخالف** **قوله** في وصف
 الثمن **اقول** وتوافقا في وصف المبيع لا تخالف وسياق قريبا **قوله**
 فينبه البايع اولى **اقول** اذ لا اتفاق على ثبوت العبد **قوله** فان كان
 قبل القبض فهو قاي **اقول** لان كلاهما منكر قال الزيلعي لان البايع يدعي
 زيادة الثمن والمشتري ينكر ويدعي المشتري زيادة المبيع والبايع ينكر
 كان الخلاف بينهما وان كان الخلاف في احدهما فاحدهما يدعي زيادة البدل
 والاخر ينكر والمنكر منه ما يدعي وجوب تسليم البدل على صاحبه عند تسليم
 المبدل والاخر ينكره فقصارا مدعيين ومنكرين فتقبل بينة كل واحد منهما
 فكونه مدعيًا وتخلف كل واحد منهما لكونه منكرًا انتهى **قوله** وقولي ولم
 يرض كل واحد منهما **اقول** قال في البحر ولو قال ولم يرض واحد منهما
 يدعي صاحبه بدل قوله ولم يرضيا لكان اولى لان شرط التخالف عدم
 رضي واحد لا عدم رضي كل منهما كما لا يخفى انتهى فاحذف واعترض به ولقال
 ان يقول يلزم من رضي احدهما يدعي صاحبه رضي الاخر لانه مطلوبه فلا
 اولوية ولا اشكال في ذلك فتأمل **قوله** والمقصود ان من الخيار يمكن

صوابه بالباب الموحدة

من الفسخ فلا حاجة الى التخالف **اقول** هذا يدعي لعل انه لا تخالف في
 البيع القاسد لانه يجب فسخه ولانه ورد على خلاف القياس وهو
 في البيع الصحيح فلا يقاس عليه غيره وهذا ظاهر تامل **قوله** وما قرنا
 علمت **اقول** قال في البحر اطلقه وهو مقيد ببيع العين بالدين
 اما في بيع العين بالعين او الدين بالدين فالقاسم محين للاستواء انتهى
 فاحذف واعترض به ولا غنى عن انه المراد عند الاطلاق والله تعالى
 اعلم **قوله** قد اطلق هو ايضا ابدا بيمين المشتري مع انه
 مقيد بما اذا كان الاختلاف في الثمن اما اذا كان الاختلاف في المبيع
 يدا يمين البايع كما يستفاد من كلام الزيلعي في الاختلاف في الرجاء
 وما صلح جوابا لهذا صلح جوابا للاخر تامل **قوله** وينفسخ البيع على
 قيمته لهما لك **اقول** اي ان كان قيمته وعلى مثله ان كان مثله
قوله او صار بحال لا يقدر على رده بالعيب **اقول** كما لو كانت
 المبيع ثوبا فقطعه وخاطه وهي واقعة الفتوى **قوله** لانه تصد دعواه
 بها **اقول** لعله لانه نور دعواه فصار كما في البحر **قوله** وكان كلامه
 اطلاقا في محل التمسيد **اقول** وقد تطفل على البحر في ذلك **قوله**
 ما تدعيه محالتهما **اقول** الظاهر انه سهو فان القسرين المستكن في
 كان راجع الى مهور المثل فتأمل **قوله** والمراد بالمنع هنا ما كان
 في البيع **اقول** الذي يظهر ان المراد به ما ثبت وضع ايديهما
 عليه او تصرفهما فيه بان كانت ايديهما متعاقبة عليه وتختلف بالنظر
 بيد عليه التقليل في مسائل هذه الباب باليد وعدمها في الاختلاف
 المدعي وعدمه تامل **قوله** والقوس **اقول** هو بالقوس والقوس
 المهملة وكذلك القوس بالفاء واما القوس بالفاء والقوس بالسين
 المعجمة فهو مما يصلحها ومنها تصحف بعضها ببعض فخطبنا بالذات
قوله وما يصلحها الخ **اقول** وكذلك الوقاية والبيع والجر
 وثياب الحرير **قوله** فالقول له لتعاضد الظاهر من **اقول** هذه

عبارة البحر من غير زيادة واقول **التعارض موجب للمستق**
لا للترجيح فكيف كان القول قوله ويكون ان يجاب بالرجوع الى الاصل
وهو ان الزوجية وما في يد هاتين يدع واما اذا كانت تبسج ما يصلح له
فيد ما اظهر من يدع فالقول قولها والحاصل اذا كان معروفا بتجارة
ما يصلح لها فيدع اظهر من يد هاتين عكسه يد هاتين واظهر واقول
مقتضاه لو مر فابها استويا لا استواء يد مما تامل ولم ار من كشف
الفساد عنه **قوله** واذا اختلف اسكافي وعطار **القول** رتبنا
يعلم على هذا ما سياتي قريبا من قوله رجلان في سفينة بها دقيقتان
فتامل ذلك فان تلك الفروع تقتضي ان لكل ما عرف به **فصل**
2 في دعوى الدعوى **قوله** اخذ ذكر من لا يكون خفيا عن يكون
خفيا **القول** فان قيل الفصل مشتمل على ذكر من يكون خفيا
ايضا قلنا نعم من حيث الملكات قبل معرفة الاعداد فان قيل
الفصل مشتمل على ذكر من يكون خفيا ايضا قلنا نعم من
حيث الفرق لا من حيث القصد الاصل هذه عبارة المجلد شارح الهداية
قوله ولو ادعاه بالمصدر **القول** هذا المذكور في الفصص فما
الحكم في الترفقة ويجب ان لا تندفع بله ولي كما في بناءه للمفعول وهو
ظاهر تامل **باب دعوى الرجلين** **قوله**
كذا في جامع الفصولين **القول** ذكره فيه في الفصل السادس عشر
وقد قدمه في الثامن وقال ولكن الصحيح والمشهور عن مذهبه
بعض ابا حنيفة انه اى فارجح ذى اليد وجرع غير معتبر **قوله**
وهذا قول لا بد منه **القول** وقد استدل عليه صاحب البحر فقال
اطلقه وهو مقيد بان لا تان من لهما اذ لو ارجح اجمع اتحاد الملك كان للرا
انتهى فاخذ منه وذكر ما ذكر مع حواضر الاعتراض على المطلق على الخالي
من التارجح اذ الاصل عدمه فتامل **قوله** وهو قيد لا يراخل به
صاحب الكنز والوقاية **القول** هو لصاحب البحر مع انه لا يضر تركه اذ

الملة

الملة اذ اطلقت يراد بها الخاتمة عن المعوض كما هو ظاهر بل لقابل
ان يقول ذكرها زعمنا يشبه الكفران بل انها تبسج انتها جرت احكام
البسج عليها فيعلم حكمها منه فتامل **قوله** او وقت احدهما استويا **القول**
القول سكت عما اذا ارجحنا من احدهما اسبق لان فيه اختلاف
الرواية قيل لا سبقها وهو من ذهب الى حنفية والى يوسف ومحمد
في رواية الى حنفية عنه وقيل لا معتبر بالتاريخ وهو مذهب الى
يوسف الاول ومذهب محمد فيما رواه ابو سليمان قال في جامع
الفصولين **القول** لا يصوب ههنا ان لا يعتبر التاريخ في دعوى ك
الثلثي من اثنين ما لم يورج ملك من اسبق الملك من جهته انتهى
وفي البحر اعتماد الاول **قوله** فان قلت كيف يكون **القول** الايراد
والجواب ذكرهما صاحب البحر **قوله** وببانه ينظر في الكافي **القول**
قال في البحر بعد ذكر مسألة الثلاثة وببانه في الكافي **قوله** والتعير
بعدم الموافقة اولى **القول** الاول من هذا التعير وان خالفها
او اشكل فلم يالها تامل واقول **قوله** قال في البحر ولو قال المؤلف
رحمة الله تعالى وان لم يوافقها فلم يالها كان اولى ليشمل ما اذا اشكل سنهما
وما اذا خالف سنهما تامل فيهما فانها تكون لها على الاصح بالشروط السابق
الى ما ذكره فاخذ ووضع في متنه وجعله اولى كما جرت عادته على ان
لنا ان لا نسلم عدم شمول ما في الكنز وشمول ما عبر به اذ الاشكال
الالتباس وفي الصور تبين التباس الامر على الحاكم وعدم موافقتها
غير عديم العلم اصلا لانه العلم بالمخالفة كما تدرع الشراح فكيف يدخل
فيه عدم العلم بشئ لانه مع عدم العلم يحتمل الموافقة والمخالفة والصورة
ثلاث اما عدم الموافقة فيها وهو المخالفة بان تحقق مخالفتها للتاريخين
واما الموافقة لاحدهما فقط والمخالفة للاخر واما عدم معرفة شئ
وهي لا تدخل في صورة المخالفة التي هي عدم الموافقة فلم يشملها قوله
وان لم يوافقها على ان الظاهر ان اختيار المصنف في صورة المخالفة

بطلان اليقين والترك في يد ذي اليد كما قصه عنه في الكافي
 فخص صور الاشكال ليعتبر فيه عن صورته الحادثة فتنه الكلام
 هذا العالم الخبير يظهر لك منه حسن التعبير والله تعالى اعلم
قوله ولو كان احدهما متعلقا بغيره **اقول** كذا الخطه بل اللف
قوله وهذا علم انه ليس في يد غيرهما **اقول** اي في مسألة الشك
قوله يعني اذا تنازعنا **اقول** اي الجارح
دعوى الرب قوله لان الاسلام مزج انما كان **اقول** تامل
 في هذه العبارة وانظرا هرايه تصرف في عبارة بعض السراح فافسدها
 قال الشارح الربيعي ولا يقال **بني** ان يكون عبدا للمسلم لان الاسلام
 مزج لانا نقول **الترجيح** يكون عند التعارض وهو الاستواء
 ولا تعارض هنا لان النظر له فيما قلنا او فر فانتفى الاستواء انتهى
 فامل **كتاب الاقرار قوله** ولزمه بيان ما جهل
 بنى قيمته **اقول** به استخرجت جواب حادثة الفتوى كمر وقف
 استهلك العامل عليه حصته الوقف من سنين ومات العامل واقد
 ورثته باستهلاك ثمنه السنين المعينة اقرارا بجهول لا في الغلة فاجب
 بالهم بغيرون على البيان والقول لهم مع الحلف الا ان يقم المتولى بينة
 بالتر فامل **قوله** اقول بشكل على هذا ما في الفصول العمادية الى اخره
اقول لا يشك ذلك فان قوله توقف عمله صريح في صحته ولكن
 لما توقف عمله وهو لزوم على تصديقه لم تندفع اليقين عنه فبحر
 ما لم يقم البينة عليه تامل **قوله** اقول هذا الكلام غيود افعل للاشكال
 الى **اقول** لا اشكال اذ قوطم الاقرار صحيح بدون التصديق لا يعارض
 قول العمادى ان اقراره للغائب توقف عمله على تصديق الغائب اذ
 لا مانع من توقف العمل مع الصحة كبيع الفضولي يصح ويتوقف وكذا
 لا يعارض ما في الخلاصة من قوله واما الاقرار للغائب لا يلزمه بل
 يتوقف على التصديق اذ معناه يتوقف لزومه لا صحته وقوله فان

كان

كان صحيحا يمنع الاقرار به للغيب غير مسلم لعدم الملازمة الا ترى ان
 للفضولي قبل اجازة المالك ان يبيع المبيع قبل الذي باعه لاحد
 ويتوقف فلم يلزم من صحته عدم صحته ببعده للاخر بل الاقرار بمال الغير
 يصح ويلزم تسليمه اذا ملكه وهذا يدل على ان الاقرار ليس بسبب للملك
 كما ساق قريبا فتقولا عن مجمع الفتاوى فكيف يلزم من صحة اقراره لغائب
 لا يلزمه ذلك حتى كان له الرد عدم صحة الاقرار للغيب فالحاصل ان الاقرار
 يصح مطلقا بلا قبول ولا يلزمه لو كان المقر لغائبا ولعدم لزومه جازان بقدر
 به لغيبه قبل حضوره فاجتمعت كلمتهم على ان القبول ليس من شرط صحة
 الاقرار واما لزومه فشره اخر والمصنف لم يفرق بين العتقة والذروم فاستكمل
 على العتقة المجتمعة عليها كلمتهم بالذروم واما ما اجاب به المحجب المذكور فبينه
 نظر اذ لو كان كما فهمه لما افرق الاقرار للحاضر والغائب مع ان الظاهر ان
 بينهما فروقا للحكم الا ترى الى قوله في الغائبة ولو اقر لولد الكبير الغائب
 او احبني بعد قوله واما الاقرار للغائب لا يلزمه فالذي يظهر ان الاقرار
 للغائب لا يلزم من جانب المقر حتى صح اقراره لغيبه كما لا يلزم من جانب المقر
 حتى صح رده واما الاقرار للحاضر فيلزم من جانب المقر حتى لا يصح اقراره بغيره
 فله رده ولا يلزم من جانب المقر له فبصره واما العتقة فلا شبهة فيها في
 الجانبين بدون القبول كما يفهم من كلامهم فظهر الجواب وزال الاشكال بما قرناه
 والمجيب لله تعالى فامل **قوله** يقال ليس **اقول** بعد هذا كلام ساقط من خط
 المؤلف وهو كما كتباه في الزيلعي والظاهر انه كتب منه فسبق نظره وهو يقال
 ليس لي قبل فلان دين ولا وديعة وكذا اذا قال ليس لي قبل فلان حق الى اخره
قوله ولان هذه الكلمات في العرف والعادة تستعمل في الامانات الى اخره
اقول والظاهر في كلمة عندي انها عند الاطلاق للامانة ولذا قال في
 الثنا خانية انها بقويته الذي تكون للكفالة ويستفاد من هذا انها بقويته
 الغصب تكون له كما لو قال غصبت منه كذا فقال عند من فامل ويستفاد منه
 ايضا انه سأل القاضي المدعى عليه عن جواب الدعوى فقال عندي يكون اقرارا

بالمدعى وقد نص عليه السبكي من ائمة الشافعية ولا نأباه قواعدنا
 فامل **قوله** قول قاضي خان فيما سبق نقله عنه **الح** **اقول**
 المفهوم من كلامهم انه اذا اختلف المقترب او الموصوف الى نفسه كان نصيبه
 واذا لم يصف يحتمل النصيب والاقرار فيجعل بالقرابين لكن يشكل على الاول
 ما عن نجم الائمة البخاري انه اقرار في الحالتين ومن ما يوفق بين كلامهم بان
 الملك اذا كان ظاهر للملك فهو تملك وان كان غير ظاهر فهو اقرار
 ان وجدت قرينة دالة عليه وتلك ان وجدت قرينة تدل عليه فامل
 فانما نجد في الجواب ما يقتضيه **قوله** قال رحمه الله تعالى في هذا كالتنصيص
الح **اقول** وهذا يؤيد ما بحثته ووفق به كلامهم والله الموفق والمعين
 فاقرا ابن ان التركة بينهما نصفين **الح** **اقول** ينبغي صحتها لاقرار الحال هذه
 ما لم يرد في اقراره بالارث اذ يصور ان تكون التركة بينهما نصفين بالوصية
 مع الاجازة وغيرها من وجوه التملك كما هو ظاهر فتامل **قوله** محل الشبهة
 الدين للصغير عليه بالحل **اقول** والفرق بين الصغير والحل حيث جاز الاقرار
 للاول وان بين اثنان من مبيع ولم يجر للثاني انه لا يصور البيع مع الحين
 ولا يلي عليه احد بخلاف الصغير والشوق والولاية فتامل فكذا في من فحوت
 كلامهم والله تعالى اعلم **قوله** وبه يفهم كما في كثير من المعترات **اقول** قاله
 في الثانية بعد ذكر الخلاف في المسئلة وقد ذكر الخلاف في كتاب الاقرار فاذا
 كان في المسئلة خلافه ابي يوسف والشافعية رحمهما الله تعالى يفوض
 ذلك الى مراءى القاضي والمفتي انتهى ذكره في كتاب الدعوى في باب اليمين
باب الاستئنا وما في معناه **قوله** وصل
 يصدق المقرانه وصل اقراره بالاستئنا اذا كان المقرانه كحدا **اقول**
 الفقه يقتضيه انما اذا ثبت اقراره بالبينة لا يصدق الا بالبينة اما اذا قال
 ابتداء اقررت له بكذا مستثنيا في اقراره يعقل قوله بالبينة كانه قال له
 عندي كذا ان شاء الله تعالى بخلاف الاول الذي يريد ابطاله بعد تقرر فامل
قوله وان كان المقيد انه لا يصدق **الح** **اقول** يعني حيث كانت المرأة

تجدد

تجد ذلك لا مطلقا **قوله** وقد اخل بهذا القيد صاحب الكفر والوفاء
 فتنبه له عند الفتوى **اقول** الاحكام الى ذكر هذا القيد لانه معلوم مما
 تقدم في اول الباب من قوله صحيح استئنا ما اقر به متصلا بذكر الاستئنا
 وما في معناه بعد في فروع متعددة ولم يذكر الاتصال استئنا عنه به
 ولانه الاصل المتبادر الى الافهام وكيف يتوهم دخول المفصول مع تقرر علم
 اعتباره في المذهب فع وطع النظر عن التنصيص به اول الباب لا يخلو وليت
 شعرك ان كان مثل هذا خلافا فقد وقعت انت فيه في كلامك في مسئلة البيت
 المتقدمه وغيرها فامل **قوله** ولا يباي باختلافهما **اقول** اي المهر والمهر
 له **اقول** والحاصل انه لا يكون قوله العبد عبدك **الح** نكاحا بياك
 يرتب به اقراره انما هو نكاح في السبب وقصد يق في الدين المقرب فلا
 يضر **قوله** وان لم يعين لوجه الالف مطلقا وقوله ما قبضته اي المبيع لغو
اقول ولو قال ابي اشتريت منه مبيعا الا اني لم اقبضه قبل قوله كما قبل
 قول البايع بعنه هذا ولم اقبض الثمن والمبيع في يد البايع كذا في البحر ووجهه
 ان المشتري منكر لقبض المبيع والقول قول المنكر وكذلك البايع منكر لقبض
 الثمن بخلاف مسئلة الثمن سبق قوله له على كذا فانه للوجوب فتوابعه
 ما قبضته رجوع فلا يصح والله تعالى اعلم **قوله** اخذت منك الفاد بعه فملكك
الح **اقول** وبسمله لو قال مردوها عليك **قوله** الا ان ينكل الخصم **اقول** نكل
 ينكل من باب دخل يد خل كذا في مختار الصحاح وفي الفاموس نكل عنه كضرب
 ونصر وعلم **قوله** ولا يخفى ان هذا مخالف لما تقرر في كلام المحققين **الح** **اقول**
 وقد تقدم الجواب عن ذلك والتوفيق بما يشفي القليل فراجع ان ريت ذلك
قوله قلت فتوابعه ولو لم يتل هذا لم يصح مخالف لما عن الخلاصة **الح** **اقول**
 وانت اذا نكلت وجدت ما عن الخلاصة اخلص عن الاشكال اذ قوله الدين
 الذي لي على فلان لفلان يفهم عن قوله واسم في كتاب الدين عارية فحيث كان
 لفلان فلا ريب ان اسمه عارية فتامل **باب** **اقول** اقرار المدين
قوله بدلين **اقول** ليس احراز عن العين لان اقراره له بها صحيح قال

في جمع الفوائد اذا اقر الميراث لاجنبة بجميع ماله صح ولو اقر لغير الوارث بالث
صح ولو احاط بجميع ماله وبه نأخذ وفيها الميراث الذي ليس عليه شيء اذا
اقر بجميع ماله صح اقراره ولا يتوقف اقراره على اجازة الوارث ولو كان تليجا
لا ينفذ الا بقدر الثلث عند عدم الاجازة وقد ذكرنا ان الميراث لو كان عليه دين لا يصح
اقراره بدين ولا بعين في يد الاخر في حق غرضا العتقة والمرض باسباب معلومة
قول فيقدم على حق الغرماء **قول** كذا يحمله تبعاً لكثير من نسخ الزيلعي
وصوابه الورثة تأمل **قول** ليس للمريض ان يقتضي دين بعض الغرماء دون
بعض **قول** هذه المسئلة فيها خلاف الشافعي هو يقول لو قضي دين
بعض الغرماء ليس لبقية دينهم محاصصة كما رايها في غالب كتبهم **قول** لا فائدة
قول لعل لا مطالبة **قول** قالت فيه ليس لي على زوجي مهر **قول** في
في هذه المسئلة خلاف وسياتي عن البرازية ان الصحيح انه لا يصح **قول**
وبهذا علم صحة ما افق به مؤلفنا صاحب البحر **قول** لا شاهد له على ذلك مما
وجب كانت الامتعة في يد البنت المتعة لا يصح اقرارها بالانها بيد عليه
ما صرح به الزيلعي وغيره من انه لو اقر بعين في يد الاخر لا يصح في حق غرماء
العتقة واذا لم يصح في حق غرماء العتقة لا يصح في حق بقية الورثة لا شراكمها في
الحكم لشمول العلة وهي التهمة لها وما قدمه هو من قوله خلاف اقراره بان هذا
العبد لفلان فانه كالدين فاذا كان كالدين فكيف يصح اقراره به للوارث
اما عدم شهادة ما تقدم له فيها انه ان قوله ليس لي على فلان او لم يكن لي عليه
دين مطابق لما هو الاصل من خلو ذمته عن دينه فلم يكن من باب الاقرار له
فصار كما عتراه بعين في يد زيد بانها لزيد فانفتحت التهمة ومثله ليس له على
والد شيء من تركه امه وليس لي على زوجي مهر على القول المرجوح وقد علمت
ان الامر انه لا يصح بخلاف الامتعة التي بيد المفرقة فانه اقرارها للوارث بلا
شك لان اقراره ما يستدل به على الملك اليد فقد اقرت بما هو ملكها ظاهر
لو اقرت بما في يده وان تنفي التهمة فتقوله وتبين من النقول الصحيحة
تشهد لصحة هذا وليس هذا من قبيل اقرار الوارث غير صحيح لاننا لم نجد في

النقول الصحيحة ولا العتقة ما يشهد بصحة ووجدنا النقول صحيحة
بانها الاقرار بالعتقة في يد المقر كالقرار بالدين ولم يجد عهدك بتقاضي
وقول صاحب البحر والاشافيه الخ **قول** بل يبرأ منه عدم الصحة
بالاول وذلك لان اقراره يصح فيما فيه الاصل براءة الذمة فكيف يصح فيما
فيه الملك مشاهد ظاهر باليد نعم لو كانت في الامتعة يد الاب هي المشاهدة
لا يثبت فلا كلام في الصحة فالحق ما افق به ابن عبد العال ويدل ايضا
على صحة ما قلنا ما في شرح القندوري المسمى بجمع الرواية من قوله قال في
حاشية الهداية قوله واقرار الميراث لو اقرت لا يصح الا ان يصدق بقية
الورثة هذا اشار الى ان اقرار الميراث لو اقرت لا يصح الا ان يصدق بقية
اذا كان هناك وارث اخر غير المقر له انما لا يصح لعدم التحلية بل الحق بقية
الورثة فاذا لم يكن له وارث غير المقر له صح اقراره دل عليه ما ذكر في الديات
اذا ماتت المرأة وترك زوجا وعبدان لا مال لها غيرهما فافترق ان هذا
العبد بعينه ودية لزوجها عندك ثم ماتت فذلك جائز فيكون العبد
للزوج بالاقرار بالوديعة والعبد الاخر ميراث نصفه للزوج ونصفه لبنت
المال انتهى فهذا صريح في انه اذا كان هناك وارث غير الزوج وغير بنت
المال لا يصح اقراره بالعبد للزوج واي فرق بين قولنا ثبتت هذه الامتعة
التي في يدي وفي بيتي ملك التي لا حق لي فيها وبين قوله الزوجة هذا
العبد ملك زوجي فان كان نزيلا لا حق لي فيها فهذا نفى حقها المشاهد
باليد ظاهر بعد ثبانه للاب وبه لا يخرج عن كونه اقرارا للوارث بعين في
يد فتأمل **قول** بخلاف اقراره له بوديعة مستملكة **قول** ولا بد ان
تكون الوديعة معروفة وقد صورها في جامع الفصولين في كتاب الاقرار
من احكام المريض تصويرا يتعين المصير اليه فراجع فان في هذا التصوير
تصويرا وايها ما والله تعالى اعلم **قول** وقد اخل هذا القيود صاحب
الكنز والوقاية **قول** اذا كان وله ثبات من جهة غيره لا يصح اقراره
الصحيح به فكيف يصح اقرار المريض به والكلام انما هو في ما يدل على الخلف

المربعين الصحيح فيها فالخاتبة الى ذكر ما الاجابة الى ذكره لعدم خطو
 بيان من له مال وهذا الاستدراك كالذي قبله ففي ذكره للخلل لا في تركه
 فليتام **قوله** وذلك مما لا ينبغي الاحلال به **اقول** ايتوهم متوهم
 صحة الاقرار بالزوجة مع وجود زوج وعدته او اخيه او اربع سواها
 فلا ارى لهذا مثالا الا ما اعترض به بعض جهلة الارلام على قول المكش
 في المال الحاري وهو ما ينهض بتبينة حيث قال الجمل يذهب بالتبائن
 فامل وانصف **قوله** فان لم يكن له وارث غير الخ **اقول** اي سواك
 احدا الزوجين فان المزاحم معد ومعه احد هما ايضا **فصل**
اقرت امة المكلف الخ قوله اذا اقرت امة المكلف الخ **اقول**
 ذكرني البرازنية في كتاب القسمة في الثاني في دهوى الغلط فيها وان ادعى
 انه اخذ من حصته شيئا بعد القسمة يبرهن عليه والاحلف الاخر عليه
 وهذا اذا لم يقر بالاستيفاء فان اقر وبرهن على ذلك لا تصح الدعوى الا
 على الرواية التي اختارها المتأخرون ان دعوى المهر في الاقرار بغيره ويجلف
 المقر له على انه ما كان كاذبا في اقراره انتهى وهذا يدل على انه يقبل ويجلف
 اللهم الا ان يحمل كلام الخاتبة على انه لا يقبل في حق البينة وانما على قول
 ابي حنيفة ومحمد لا على قول ابي يوسف الذي اختاره المتأخرون للفتوى
 وهو الظاهر فامل هذا وقد ذكر في الخاتبة الخلاف المذكور في باب
 اليمين ثم قال يفرض الى اراء القاضية والمفتي فراجع ثم انما لم يرفى اقرار
 الخاتبة هذه العبارة والشارح هنا تبع في النقل ما في الاشياء والنظاير
 فان هذه الفروع منقولة منه فكن على بصيرة وقد سلت عن رجل محسن
 لاخوين قابلاه بكثرة الدعوى والاساة فقال لهما على سبيل النكاح
 عليهما انما قتلت اباكما فادعيا عليه بذلك انه اقرار بقتله هل هو كذلك
 ام لا فاجبت انه ليس باقرار بل هو عليه ما محض النكاح وليس من دعوى
 الغلط بشي بل هو من قسم الاستفهام الانكاري فامل **كتاب**
الصلح قوله فكان للعهد **اقول** اي التعريف باللام **قوله** كبيع في

احكامه **اقول** اي فتوى احكام البيع فيه فينظر ان وقع على خلاف جنس
 المدعى فهو بيع وسواء كان بغيره او ان وقع على جنسه فان كان باطل من
 المدعى فهو حط وابطوان كان بمثله فهو قبض واستيفاء وان كان بالكثر
 منه فهو فضل وربما انتهى من الزيلعي **قوله** والصلح عن المعصية الهاكك
 على اكثر من قيمته قبل القضا بالقيمة جاز **اقول** في الفصل الثلاثين من
 جامع الفصولين ولو غصب كبر فضا لحد وهو قائم على درهم موجهة
 جاز وكذا الذهب والفضة وسائر الموزونات ولو صلح على كيلي موجهة
 لم يحز اذ الجنس بافراده يحرم النساء ولو كان البرها كالم يحز الصلح
 على شي من مفضل شبيبة لانه دين بدني الا اذا صلح على بون مثله
 او اقل منه موجهة جاز لانه عين حقة والخط جاز ولو على الثلث
 للربا والصلح على بعض حقه في القسمة والوزن في حال قيامه لم يحز
 انتهى **قوله** لانه لا بد من تقييد بما قبل القضا **اقول** التوافق
 الى القاضية عارض والاصل عدمه وايضا لا يبقى بعد القضا صلحا
 عن المعصية كما ذكره فلا يدخل في كلامه انكش فلا يكون اطلاقا في
 محل التقييد تامل **قوله** ولو صلح الخ **اقول** كذا بخطه وصوابه
 وصح في الخ والاشياء بالواو قبل قوله في الخطا وقد اشتهر والعبارة
 في شرح الدرر صحيحة مثل ما بينت عليه ولا ريب انه سبق قلم تامل
قوله بخلاف الصلح عن القود الخ **اقول** هذه عبارة الزيلعي وعيا
 كثير من الشراح وقد اطلقوه فشمع ما اذا تعدد القاتل او تعدد
 حتى لو كانوا جماعة فصالح احدهم على الكثر من قدر الدية جاز وله قتل
 البقية والصلح معهم لان حق القضا من ثابت على كل واحد منهم
 على سبيل الافراد تامل **قوله** والاقراء قبل الصلح **اقول** له عليه
 بعد الصلح **قوله** وهو توفيق واجب الخ **اقول** وينع هذا الجمل والتفق
 ما في البرازنية من قوله والذي استقر عليه فتوى ائمة خوارجهم ان
 الصلح عن دعوى فاسد لا يمكن تصحيحه كما اذا ترك ذكر المحدث او غلط

في احد الحد ودانتهى **اقول** قوله لا يمكن تصحيحه لعل بعده
 شيئا ساقطا وهو لا يصح والذي يمكن تصحيحه كما اذا تركت في مجمع
 الفتاوى سيل شيخ الاسلام ابو الحسن عن الصلح على الانكار بعد
 دعوى فاسد اصل هو صحيح ام لا قال لا ولا بد ان تكون صحيحة
 كما ذكرناه انتهى فامل لكن رايت الشارح ذكر في تحفة الاقران ما ذكره
 ناقلا عن الزاوية مزيدا بعد قوله لا يمكن تصحيحه والذي يمكن تصحيحه
 كما اذا تركت ذكر الخلل فينبغي مراجعة نسخة صحيحة والذي يظهر ان
 عبارتها لا يصح والذي يمكن تصحيحه **قولي** فقد افاد رحمه الله
 ان القول باشتراط صحة الدعوى لصحة الصلح غير صحيح **اقول** لكن
 قوله هل يشترط لصحة الصلح صحة الدعوى لا يوجب كون الدعوى
 الباطلة كالفاسدة في صحة الصلح عنها بل المتبادر انه اراد الفاسدة
 لا الباطلة اذ لا وجه لصحة الصلح عنها كالصالح عن دعوى حد والصلح
 عن دعوى الربا وحلوان الكاهن واحة الناحية والمفنة ودعوى الظما
 على الراعي الخاص او المشترك اذا قال اكلها السبع او سرق فصلح الرب
 الغنم على دراهم معلومة لا يخفى على قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى
 للقائمية وغير ذلك فقوله وقيل اشتراط صحة الدعوى لصحة الصلح
 غير صحيح مطلقا فيه نظر لانه اراد بعدم الصحة ما يشمل الباطل فهو
 باطل وان اراد به الفاسد فقد قد منه فامل **فصل**
في الصلح الواقع في قول واي قاله لآخر سر **اقول** هذا القيد
 امله في المتن فلم يثبت عليه شارحه الزيلعي وبنه عليه مثلا مسكين
 وصاحب الدرر والفرز وملتقى الانحر والهداية وعبارته بعد ذكر المسئلة
 مطلقا ومعنى المسئلة اذا قال ذلك سرا اما اذا قاله علانية يوجب
 وقد عراه هنا وفي البحر المحيى ولكن النظر الى العلة التي ذكرها الزيلعي
 وعيونه وهي كونها ليس بمكسرة لتمكنه من اقامة البينة او التحلف فيكل وهو
 نظير الصلح لان كل واحد منهما لا ينافي الطوع والاختيار في تصرفه لقصة

ما في

ما في الباب انه مضطرب لكن الاضطراب لا يمنع من نفوذ تصرفه كبيع ماله
 بالطعام عند المحضنة بوجوب التسوية بين الحالتين فامل **قولي**
 ولا بد من التقابل فيما يقابل نصيبه من الذهب **اقول** ومن الفضة
 كما صرح به الزيلعي ومثلا مسكين وغيرهما قال في النثار خافية نقل
 عن المحيط في صور العروضة والدراهم والصلح على دراهم ما يخص
 الدرهم من الدرهم يكون صرفا فيشترط قبضه في المجلس انتهى
كتاب المضاربة، قولي دفعت هذا المالك
 واعمل به **اقول** هنا شئ ساقط من خط المؤلف وعبارة الربيع دفعت
 هذا المالك اليك مضاربة او معاملة او خذ هذا المال واعمل به **قولي**
 وحكمها انها ايداع ابتداء **اقول** ساقى ان المضارب يملك الايداع في
 المطلق مع ما تقر بان المودع لا يودع فالمراد في حكم عدم الضمان بالهلا
 وفي احكام مخصوصة لا في كل حكم فامل **قولي** اعلم بما في يدك الخ
اقول هذا صريح في انه لو كان يقرب فيه فاشترى به بضاعة
 ثم قال له ذلك لا يصح لانه صار دينا عليه بالاسم لا كفاقتل حكمه
 على الدين فامل **قولي** ومن شروطها ان يكون المشروط للمضارب
 مشروطا من الزرع الخ **اقول** وفي النثار خافية مـ وما لا يوجب شيئا من
 ذلك يعني من جهة الزرع او قطع الشركة لا يوجب فساد المضاربة نحو
 ان يشترط ان تكون الوضعية عليها وفي الفتاوى القنابية ولو قال
 ان الزرع والوضعية بينهما تجز وكذا لو شرط الوضعية او بعضها على
 المضارب فسدت وذكر الكرخي ان الشرط باطل ونقص المضاربة اذا شرط
 فيه نصف الزرع وفي الذخيرة ذكر شيخ الاسلام رحمه الله تعالى اول
 المضاربة ان المضاربة لا تنفسد بالشرط الفاسد واذا شرط للمضارب
 من ثمر عشرة فيسقط لانه شرط فاسد لانه شرط ينتفي به الشركة في
 الزرع انتهى **قولي** فتدخل في التعميم **اقول** كذا بخطه وصوابه فلا
 تدخل **قولي** وان صديقه امر شريك **اقول** اي فهو شريك **قولي**

في مطلقها **اقول** قد تبع في ذلك صاحب الدرر والغرين فان هذه العا
 التي في هذا المتن والشرح اكثرها له **اقول** قدم ان المطلقة
 هي التي لم تقيد بمكان او زمان او نوع من التجارة بخلاف بقول دفت
 النك هذه المال مضاربة ولم يرد عليه انتهى فليف مع التقيد سماها
 مطلقة وعبارة الدرر والغرين ولا تجوز عطفه على قوله لا المضاربة
 اي ليس له في مطلقها تجا وزيلدا وسلعة او وقت او شخص عنه المال
 وهي اولى من جهة التركيب مما هنا نامل **قوله** وكذا لو نهى عن السفر **اقول**
 قال شمس الايمان لا يصح ان ينهى عن السفر عامل على المطلاق
 كذا في الفتاوى الظهيرية **ما** المضاربة بفار
قوله ما كان له للاول **اقول** صوابه للثاني **قوله** ولو شرط رب المال
 لا قول ولا يصح **اقول** في هذه العبارة خلط وخطب وحق العبارة
 متساوية وان تكون هذا ولو شرط رب المضاربة الاول للثاني ثلثه
 والمضاربة ما ضمن الاول للثاني سد سألان رب المال شرط نفسه
 النصف من مطلق الربح فله ذلك واستحق الثاني الثلثين بشرط الاول
 لكن لا ينفذ في حق رب المال اذ لا يقدر ان يغير شرطه فيغير له قدر
 السدس لمن اساجر رجلا لحياطة ثوب بدينهم فدفعه الاخير الى من
 تخبطه بدينهم ونصف وان لما نك ثلثه ولغيره اي عبد امتلك ثلثه
 على ان يعمل معه ونفسه ثلثه مع له لكن الظاهر انه اراد ان يجمع
 بين المستثنين فخلط احديهما بالآخرى وارجع الى صبيح اهل المتق
 والشرح يظهر لك ذلك **قوله** وما هلك من مال المضاربة تصرف
 على الربح **اقول** وكذلك ما هلك من مال الشركة يصرف الى الشريك
 والباقي من الربح يصرف على ما شرط او راس المال على حكمه فاذا اراد
 المالك على الربح فهو عليه ما يقدر ما لهما وبه علم حكم حادثة الفتوى
 شريكان ما لهما متفاوت والعمل مشروط عليهما والربح سوية بينهما هلك
 بعد الربح شيء من المال وبقي شيء من الربح فما الحكم الجواب ما فضل من الربح

فهو على ما شرط او راس المال على حكمه والمالك عليها وهو ظاهر
 والله تعالى اعلم **قوله** وهذا مفهوم قوله **اقول** اي قول
 المصنف في المسئلة السابقة وان قسم الربح وبقيت المضاربة
 للزوج وهذه عبارة البحر تامل **قوله** وقال زفر لا يجوز الشرايينها
اقول وبه قال الشافعي رحمه الله تعالى صرح النووي به
 في المنهاج بقوله ولا يعامل المالك **قوله** وهذا ظاهر ان ما عرنا
 به اولى للزوج **اقول** قال في البحر اطلق المال فشمّل الكل والبعض
 وبه صرح في الذخيرة والمبسوط وما وقع في الهداية من التقيد
 ببعض فاتفق في صرح به في النهاية انتهى وبه ظهر حسن
 تفسير صاحب الكنز بل نقابل ان يقول تغييره احسن واخصر
 اما كونه اخصر فظاهر واما كونه احسن فلانه وان اريد بالمال كله
 فبعضه اولى بعدم الفساد فالمسكوف عنه اولى كما هو ظاهر
 فهو اولى بالقبول مما ذكره هنا لاخصا به وافادته هذا وفق له
 فانها توهم اختصاص البطلان بدفع كل المال والحال انه محكوم
 به في صورة دفع الكل والبعض فعبارته حيث اوجبت الاختصاص
 قاصرة وهذا فاسد كما هو ظاهر وقوله كما وقع في الهداية يفسد ان
 ما في الهداية يوهم اختصاص البطلان بدفع كل المال للزوج وبعبارة
 اكثر ابعنا كما تفيد عبارة الكنز مع ان عبارة الهداية ولا تفيد
 المضاربة بدفع بعض المال للزوج وبعبارة اكثر ولا تفيد المضاربة بدفع
 المال للزوج وما هذا الا قريب من الهداية فليتأمل **قوله** وان صار عرضا
 للزوج **اقول** استفيد من ذلك جواز بيع ربه المال عروض المضاربة وهي
 واقعة الفتوى **قوله** وصرح في النهاية بوجوبها في مال الشركة **اقول**
 وذكر في التلخيص خاتمة قال محمد رحمه الله تعالى هذا استحسن انتهى اي
 وجوب لفقة في مال الشركة وحيث علمت انه لم يستحسن فالعمل عليه
 لما علمت ان العمل على الاستحسان الا في مسيل ليست هذه والله اعلم

قول قضى بينة رب المال **اقول** وجهه ان المضارب بقوله ما سمي
 في تجارة بعينه يدعى التعميم وهو الاصل في المضاربة قال قول من
 يدعيه ورب المال بدعواه النوع ادعى التخصيص وهو خلاف الاصل
 فيها والبيعة للاشياء والاشياء على من خالف الاصل **اقول** على
 هذا الاختلاف بين الوكيل والموكل من ذلك على الفلاس تامل وفي البحر
 في الوكايل انما قرئت بالاختلاف في البر وادعى الاطلاق والقول للمضارب
 لا دعاه عمومه وعن الحسن عن الامام انه لرب المال لان الاذن
 يستفاد منه وان برهنا فان نص شهره العامل انه اعطاه مضاربة في
 كل تجارة فهي اولى لاشارة الزيادة لفظا ومعنى وان لم ينص على هذا
 الحرف فرب المال انتهى فراجع **قول** وكذا الوصي اذا صاح في مال
 اليتيم **اقول** وسياق في الوديعة شيء من ذلك **اقول**
 ومثل الوصي ناظر الوفاء تامل **كتاب الوديعة**
قول ولم يدق منه **اقول** كذا بخط المؤلف تبعنا ما في البحر ولم يظهر لي
 معناه ولعله لم يدق منه قائل **قول** حتى لو اودع صبياً فاستمى له بالمر
 يعني **اقول** ويستثنى من ادبائه ما اذا اودع صبياً محجوراً مثله وهي
 ملك غير مملوكة تسمى بين الدافع والاحد لذاتي الفوائد الرئيسية
 واجمعوا على انه لو استمى ملك مال الغير من غير ان يكون عنده وديعة يضمن
 في الحال كذا في الغناية وسياق في مزيد تفصيل في المسئلة في كتاب الغنايات
 قبل القسامة باسطر فراجع **قول** ولو كان عبداً محجوراً ضمن بعد العتق
اقول ولو استمى ملك العبد المحجور مال الغير من غير ان يكون عنده
 وديعة ضمن في الحال لانه محجور عليه في الاقوال دون الافعال كما ذكره
 في البحر **قول** وخير مولى العبد بين دفعه او فداه **اقول** كذا بخطه تبعنا ما
 راه في البحر وصورة المسئلة ان العبد هو المقتول فكيف يتاقي قوله خبير
 المولى في العمل هنا كلاماً اسقطه الناقلون سيما والا فلا يظهر معناه
 وقد تقدم ان العبد المحجور يضمن بعد العتق ولعل التخيير في صورة ما لو

اذن لمبالا استيداع فائلف الوديعة او يكون المعنى وخير مولى العبد لو
 كان المودع عبداً فقتل العبد الوديعة اذ ضمانه في الغناية على النفس
 وتوابعها يكون حالاً مطلقاً **قول** وهي ما تنفذ تضمن بالهلاك مطلقاً
اقول صرح الربيعي في كتاب الاجارة في باب ضمان الاجير الوديعة اذ
 كانت باجر تكون مضمونة وسياق مثله في هذا الشرح ومثله في الغناية
 والكفاية شرحت الهداية وتبين ان الكتب **قول** اما الحر فداؤه ومنزله
اقول لا يخفى ان لفظ الحر مشعر باشتراط كون المحضين حتى لو لم يكن كذلك
 بحيث يعد الوضوح فيه تضييعاً يضمن وذلك كالدار التي ليس لها حيطان
 ولا ابواب وقد سئل **عن** خياطة في دار هذه الصفة
 خرجت منها زوجها ليلة العرس جارتها فسرق اثواب الناس منها
 فاقبضت **بالغناية** والحال هذا لان مثل ذلك يعد تضييعاً تامل
قول اذ نزلها **اقول** اي زوجته الخائنة **قول** ومن هذا قبل الغناية
 ليس بشرط **اقول** وفي الجوهر وان دفعها الى شريك شركة فان او فداؤه
 او الى عبده ما دون فضاة لم يضمن لان هؤلاء يحفظون امواله فيدحم كيد
 انتهى وقد تقدم الكلام على الشريك قريباً في هذا الشرح وهذا على ما اختاره
 صاحب الغناية وقد مر في المحجور على العبد الذي لم يكن في منزله
 وكل ذلك يرجع الى قولهم يحفظ بما يحفظ به ماله فتدبر لذلك والله تعالى اعلم
قول وما قرناه يظهر ان كلام اكنوني في هذا المحل اطلاق في محل التقييد
اقول وفي البحر اشار بقوله الا ان يخاف الحرق الى ان الحر يقرب الابن يكون
 غالباً محبطاً بمنزلة المودع اما اذا لم يكن محبطاً يضمن بالدفع الى الاجنبى الخ
 ويبدو يظهر عدم الاطلاق اذ الخوف منتف عند عدم الغلبة والاحاطة قائل
قول وقد اخل صاحب المنظر بهذا القيد وهو ما لا بد منه **اقول** الاصل
 عدم طر ومثل ذلك واذا طر فحسبه لم يكن تعدياً والغناية بالشعدي فهو مطلق
 من مفهوم كلامهم واستمعنا **قول** ولكن لما قيل ان يفرق بين الوكيل
 والرسول **اقول** وظاهر ما في فتاوى قاضيه ظهير في مسئلة الوكيل انه

لا يضمن بعدم الدفع اليه فهو مخالف لما في الخلاصة وقد كتبت توفيقاً
حسابين القولين على نسختي في البحر الرائق فراجع **قولهم** يقطع استحقاقاً
اقول أي يقطع حق المالك **قولهم** والشريك عنانا ومفادنا **اقول**
قد بالشريك عنانا ومفادنا احترازاً عن الشريك ملكاً فانه اذا انعقد شريك
ثم ان انعقد لا يزول الصمان كما هو ظاهر وهي واقعة الفتوى **واقول**
واما شريك الملك فقد تقرر انه اجنبي عن حصته شريكه فلو اعاره شريكه دابة
الشركة فتعدي ثم انزل التعدي لا يزول الصمان ولو كان في نوبته على وجه
الحفظ فتعدي ثم انزل يزول الصمان وهي واقعة حال سلبت عنها فاجبت
بما ذكرت وان لم ارها في كلامهم للعالم بها ما ذكر اذ هو مودع في هذه الحالة
واما استعمالها بلا اذن الشريك في مسألة مقرر من مشهور عندنا بالفتا
ويصير غاصباً **قولهم** قد يكون ما نكر لا يبدع **اقول** عبارة الكثر انبعاثاً
صريحاً فيه لقوله بعد محوده اي لا يبدع **قولهم** قد يكون الامتياز عند
المالك **اقول** لا حاجة اليه لانه هو المالك لا غيره اذ الكلام فيه قلنا لم
نذكر في الكثر **قولهم** كذا في الخلاصة **اقول** الظاهر ان ما في الخلاصة يقتل
عن الاجناس قول في المسئلة لم يظهر لا صاحب المتن صحة فلم ينظر واليه
فراجع المطولات يظهر ان ذلك **قولهم** وقد بنا يكونه منقول **اقول** العقار
مقرر عدم الصمان فيه لعدم تصور غصبه فلم يصح بنفيه كنفه بذلك
كما سند كونه في باب اوله الا انه مذهب محمد فيه فاراد دخوله **قولهم** قد بنا
بعدم الطلب **اقول** هذا ليس بخود حقيقة وانما هو حفظ واستغنى عن
ذكره **قولهم** وقد بنا يكونه لم يكن من يخاف عليها منه **اقول** الجواب عنه
كالجواب عن محوده مع عدم طلبها **قولهم** وقد بنا يكونه لم يحضرها الا قوله
لانه ابدع جديداً **اقول** فيه الجواب عن صاحب الكثر في تركه ذلك فحيث كان
ابداً ما جديداً فامدخله في مسائلنا **واقول** وعبارة المتن والشرح
لا قوله كذا في الاحتيا وعبارة صاحب البحر في حرفه فاخذه وتكلم على صاحب
الكثر وغيره به مع عدم الاحتياج الي ذكر ذلك كما هو مبين قبل فاعلم **قولهم**

وله السفر لها **اقول** واجمعوا على انه لو سافر بها في البحر يضمن قاله الاستيعاب
ذكره العيني **قولهم** ولا يضمن مودع المودع **اقول** اي بالهلاك عنده
اما لو استهلكه ضمن ومودع الغاصب لو رده على الغاصب بى كما ان غاصب
الغاصب لو رده على الغاصب بى كما ساقى في الغصب **قولهم** ان المودع
غاصب **اقول** هكذا في البحر فترتب بعد المصنف وصوابه مودع الغاصب عن
وقوله وفي الثاني لا يناسب عبارة مقتنه بل يناسب عبارة متن الكثر حيث
قال ضمن مودع الغاصب لا مودع المودع فلو قال وفي الاول لكان ادنى
لكنه تبع عبارة البحر فاجزى فوقع فيما وقع تامل **كتاب**
العارية **قولهم** ولا يضمن الوديعه بالهلاك **اقول** كذا تحفظه ولو قال
العارية لكان انشعب لانه في بابها والظاهر انه سبق فلم **قولهم** او استعمالها
ليلاونها راجعاً لا يستعمل مثلها من الدواب **اقول** وعلى هذا لو اعاره محلاً
فاستعمله في زمن الدواب الذي يقال له الطير في بلادنا رايضين لان
مشله لا يستعمل بها رايضين تلك الايام فيكون تعدياً يضمن وهي واقعة
الفتوى **قولهم** مطلقاً **اقول** يضمن فيما يختلف باختلاف المستعمل وفيما
لا يختلف **قولهم** انتهى **اقول** يضمن كلام التبيين وقد استقر منه شيئاً
قولهم قلت اوجب منه **اقول** وهذا الحق اوجب النهاية وتبعه
فيه صاحب العناية **قولهم** وبما قرره من ظهوره **اقول** استثنى ذلك
صاحب البحر **قولهم** ويمكن ان يجاب **اقول** ما هذا المصباح فانه لم
يفرق بين هذا وهذا شي وهو شبه بالهذيان وبما افتتبه علماء عصره هو
الذي لا يحد عنه وليس في كلام امتنا ما يشهد لعقود **كتاب**
الهبة **قولهم** قال الامام ابو منصور ماله **اقول** عبارة البحر ومحاسنها كثير
حتى قال الامام ابو منصور ماله **قولهم** وفي فائى قاضى خان **اقول**
وما في قاضى اقرب لعرفه الناس فاعلم **قولهم** ومشاع لا يقسم **اقول**
اي لا تجزى فيه القسمة جوازيها في القسمة انما ان تقصر الكل لا تقسم
فعليه فاهية في العقار الذي اذا قسم تقصر الكل بالقسمة تجوز وان انتفع

البعض وتضرب البعض لا يجوز الا ان قولهم فيها لا يقسم اي ليس من شأنه
 ان يقسم وفيما يقسم اي من شأنه ان يقسم يقتضيه خلافه **قوله**
 وقيل يجوز وهو المختار **اقول** وجد بخط المصنف ولا يخفى عليك انه خلا
 المشهور **قوله** انتهى **اقول** يعني ما في الصيرفية **قوله** فان قسمه
اقول اي الواهب بنفسه او بآية بان امر غيره بان يقسم ويسلمه
 للموهوب له وكذلك لو امر الموهوب له بان يقسم مع شريكه كل ذلك يتم
 به الهبة كما هو ظاهر عند ادنى فقه تامل **قوله** وفي جامع الفصولين
 وفي البازية **اقول** ومنه ما في جامع الفصولين والبازية في السراجية
 قال في الشارحانية بعد نقل هذا القول وفي السراجية وبه يفتي انتهى
 ومع افادتها للملك يحكم بنقضها للفساد كما في البيع الفاسد يستحق له تامل
قوله ولا تنقص هبة لمن في ضرع الخ **اقول** قال في شرح الدرر هذه
 نظاير المشاع لا امتلئها فلا شيوع في شئ منها لكنها في حكم المشاع حتى اذا فصلت
 وسلمت صح **قوله** لانه بمنزلة المشاع **اقول** لا يذهب عنك انه لا يلزم
 ان ياخذ حكمه في كل شئ اذ لو اخذ حكمه في كل شئ للزم ان لا يجوز هبة
 النخل من صاحب الارض وكذا عكسه والظاهر خلافه والفرق بينهما انه
 ما من جزء من المشاع وان دق الاول والشريك فيه ملك فلا تنقص هبة ولو من
 الشريك لان القبض الكامل فيه لا يتصور واما نحو النخل في الارض فالشئ
 في النخل والزرع في الارض لو كان كل واحد منهما لشخص والارض كلها
 لشخص فوجب صاحب النخل نخله كله لصاحب الارض او عكسه فان الهبة
 تقع لان ملك كل من الواهب والموهوب له متميز عن الآخر فصح قبضه
 بتمامه ولم امر من صرح به لكن يؤخذ الحاكم من كلامهم وقد صرحوا بان المانع
 اما يعتبر وقت القبض لا وقت العقد والله تعالى اعلم هذا وقد قدم عن
 الصيرفية لو وهب نصيبه من الدار لشريكه او من شئ يحتمل القسمة لا يجوز
 اجماعا وفي فتاوى الزاهد القناني لو وهب النصف من شريكه من دار لم
 يجوز وقيل يجوز وهو المختار انتهى وراجعت الصيرفية فراجعتها قال بعد قول

اجماعا

اجماعا قلت وفي فتاوى زلزل وقبب النصف من شريكه الخ فاذا كان هذا في
 المشاع فما بالكن بالمنفصل الممكن فصله وانما الاخرى ما يمنع من ذلك ولكن
 النقل اذا وجد لا يسعنا معه الا التسليم فثبت **قوله** ولو فصله **اقول** اي
 الواهب فلو فصله الموهوب له بغير اذن الواهب لا يملكه لا بعد جد يفسد
 فاما **قوله** وفي المسوط للشرح ولو وهب رجل لرجلين نصف عقيدتين
 او نصف ثوبين مختلفين او نصف عشرة اوثاب مختلفة زطي وروي وفي
 وخوفه لك جاز لان مثل هذا الثياب لا تقسم قسمة واحدة فكان الواهب
 لنفسيه من كل ثوب وكل ثوب ليس يحتمل القسمة في نفسه وكذلك الدواب
 المختلفة على هذا فان كان ذلك من نوع واحد لم تجز هبته لم مقسوما لان الثياب
 اذا كانت من نوع واحد تقسم قسمة واحدة والدواب كذلك فانما وهب
 النصف مشاعا فيها يحتمل القسمة وذلك لا يجوز قال وان وهب نصيبا له في
 حايطة او طريق او حمام وسمى وسلط فهو جائز لانه غير محتمل للقسمة فانه اذا
 قسم لا يمكن الانتفاع به على الوجه الذي ينتفع به قبل القسمة وهذا هو صفة
 ما لا يحتمل القسمة انتهى **قوله** ولا مخالفة بينه وبين ما عن مثالا خسر والآخر
اقول في هذه العبارة فموض وتطويل بلا حاجة اليه والاولى ان يقال ولا
 مخالفة لان في الاول بالاذن بالنقص والقبض تقع الهبة في المنفصل بخلاف
 الثاني وهذا الهبة الدين اذ امره بالقبض حيث يقع تامل **قوله** وبهذا علم الخ
اقول قال في البحر واما بالاب من له ولاية عليه في الجملة فمكمل للملك الوفاء
 الا اعتبار له **قوله** لا باس به اذ لم يقصد به الاضرار الخ **اقول** معناه مع
 عدم قصد الاضرار لا باس بالنقصيل ومع قصده لا باس بالمساواة ولا يجوز
 الزيادة تامل **قوله** والفتوى على قول ابي يوسف **اقول** اي من ان التضييف
 بين الذكر والانثى افضل من التثنية الذي هو قول محمد **قوله** وهب اثنان
 دارا لواحد صح **اقول** وكذا جارية الاثنى من واحد صح **قوله** اجماعا **قوله**
 على ان يكون نصيب احدهما لاحدهما بعينه **اقول** قيد بقوله بعينه لانها لو
 وهبها لابن ذلك فمضى على خلافه فلا تعد واحدة تامل **قوله** وقيد بان يكون

الموصوب لها كبير من الحق **اقول** هذه عبارة البحر وقد تبعد المصنف وظاهر
 انهما لو كان صغيرين في عباله جاز عندهما وفي البرازيه ما يدل عليه فارجعه
 و**اقول** كان الاولى عدم هذا العقد لانه لا فرق بين الكبيرين
 والصغيرين والكبير والصغير عندنا في حنفية ويقول اطلق ذلك فافاد انه
 لا فرق بين ان يكونا كبيرين او صغيرين او احدهما كبيرا والاخر صغيرا وفي
 الاولين خلافهما وقوله وقد نبأ بعدم البيان مثله وفيه خلاف محمدان فينبه
 نامل واصل هذا الوصم الحاكم صاحب المشتق ذكر فيه مسألة الاثنين الصغير
 والكبير ولم ينفهم لاحد فحقهم افعالها باتفاقهم وقد تبعد كثير من المصنفين
 في عدم الاتفاق الى احد ولو كان بالاتفاق لبطل اطلاق المتن جميعهم في
 قولهم انكسده وعليك ان تراجع الحاشية والثانية خاتمة وتنوسع في النقل يظهر
 كنت الامران شائعا وما في النصف صريح فيما قلنا وانه تعالى الى العمل **قوله**
 احدهما ان يكون العقد مختلفا والقبض مختلفا **اقول** عبارة النصف في هذا
 لا يجوز على الاتفاق **قوله** والثاني ان يكون العقد معا والقبض مختلفا
اقول تمام عبارة النصف هذا لا يجوز ايضا لان الحاكم للقبض **قوله** والقبض
 معا وكلاهما **قوله** عبارة النصف والقبض معا والراجع ان يكون كلاهما معا
 الى **اقول** وعندهما جازان **قوله** عبارة النصف يجوز ذلك اي في الثالثة
 والرابعة لان خروج الهبة من يد مالكها مرة واحدة وكذلك دخولها في ملكها
 مرة واحدة ثم من بعد ذلك يقع تفرق ملكها انتهى **قوله** قلت وفيه نظر
اقول وجهه ان قياس من ذهب الى حنفية عدم جواز كالهبة من اثنين
 وقياس من ذهب الى الجواز كهي فيها نامل **قوله** ولو ذهب ثلثها جاز استويا
 او اخلفا **اقول** اما اذا اخلفا فظاهر لعدم جريان القسمة فيها جبرا واما
 اذا استويا فلان قسمة الثلث جبر لا تجوز فيها ايضا لاحتياجها الى التسوية وهو
 صريح بخلاف هبة النصف لعدم الاحتياج اليه فيها نامل **قوله** صح الرجوع
 فيها **اقول** هبة الدين ممن عليه الدين ابراء فلا يدخل في ذلك فليس للواهب
 الرجوع فيه كما صرح به في الثاثر خاتمة نغلا عن التسوية **باب**

الرجوع

الرجوع في الهبة **قوله** ويسقط حق الرجوع **اقول** وجهه ان العيا
 صحيح وفي ضمن صحته سقط حق الرجوع فلا مخالفة له في شيء من كلامهم
 نامل **قوله** قلت وهذا الكلام يفيد الى **اقول** وقد يقال ما في جوابه
 التقاوي لم يدخل في كلام المحتج اذا ما في الجوابه من حق الرجوع في
 وقد صح الصلح فالزم سقوطه ضمنا بخلاف ما لو اسقطه قصدا فلم ينشئ
 ثبت ههنا ولا يثبت قصدا وليس بحق مجرد حتى يقال يمنع الاعيان عنه
 كما هو ظاهر وما في المحتج مسألة اخرى فامله **قوله** او غيره عن حاله
اقول قال في الوصول لجهة رجل وهب لرجل سويقا قلته بالما يرجع
 الواهب لانه في الاسم وهذا نقصان كن وهب لرجل خبطة قلته بالما
 فرق بين هذا وبينهما اذا وهب ترابا قلته بالما حيث لا يرجع والفرق ان
 ههنا اسم التراب لم يبق فلم يبق الموصوب انتهى **قوله** وكذلك
 لو وهب عينا فصيروه ترابا لعدم بقا الاسم تامل **قوله** وعليه فيجب
 التفصيل في الولد بين كونه منفصلا فيمنع او قصدا فلا **اقول** كذا بخطه
 وهو مشهور فان الامر بالعكس فان الولد اذا كان منفصلا لا يمنع الرجوع
 في الام واذا كان متصلا يمنع تامل **قوله** اذا كانت **اقول** كذا بخطه والمقصود
 كان بالانما هو كذلك في الرهن **قوله** او اريا **اقول** وهو المعلق **قوله**
 بقر لا تسمى **اقول** كذا بخطه وهو تصحيف كانه اراد ان يكتب ما كتبه في
 الرهن وهو هو الرافض من فسبق العلم الى المذكور وفيه ايضا نظريات
 الى نزال نقص السمن فلم ار ان النزال مخصوص به ياتي بمعنى المبروك فليست
قوله كما اذا كان شايبا ثم شاخ **اقول** فيه نظر ولعله كما اذا كان صغيرا
 فصار شايبا ثم شاخ مراجع المنقول وتامل **قوله** فهو مانع في النصف الباقي
اقول كذا بخطه تعالى للبحر **قوله** وان وهب له ورقة فقلت فيها لا يرجع
 لانه يزيد في الثمن الى **اقول** كذا بخطه وفيه إسقاط وعبارة البحر وان
 وهب له ورقة فكتب فيها سورة او بعض سورة يرجع لانه لا يزيد في ثمنه
 وان قطعه مصحفا وكتب لا يرجع لانه يزيد في الثمن الى **قوله** والها هلاك

العين الموهوبة **اقول** وكذا اذا استهلك كما هو ظاهر صرح به اصحاب
 الفوائد **قوله** لان اوان القبض **اقول** كذا نخطه في الزيلعي لان اول
 القبض **قوله** ان يرد **اقول** بالنسبة لفاعل اي يرد الموهوب الى الواهب
 في مرض موته وفي نسخة من التبيين ان لا يرد بصيغة المجهول اي لا يرد عليه
 فعليه هذا وهو الراد على الموهوب عليه تامل **قوله** ويبطل العوض **اقول**
 لعله ويبطل الهبة بشرط العوض تامل **قوله** وقد يتراخي عن البيع القاسد
اقول فيحتاج على قولنا الى الفرق بين الوقف ومال الصغير **اقول** وقد
 يفرق بينهما بان الوقف لما شرط الاستبدال وهو يحصل بكل عقد يفيد المعاوضة
 فكان هذا العقد دخلا في شرطه فياخذ بخلاف هبة الاب مال ابنه الصغير
 فامل **قوله** وهو قيد لا يخرج **اقول** لا حاجة
 اليه بعد قوله بيع انتهى الى اذ قوله فبرد ويؤخذ صريح في انه معين فالالف
 واللام في العوض بدل عنه فالنقد يرعوض معين وهذا غالب في عبارات
 المحققين قال في البحر واراد بالعوض العوض المعين اذ في اشتراط العوض
 المجهول تكون هبة ابتدا وانتهى لبطان اشتراطه كما سيأتي انتهى فلم يقع من
 اصحاب المتن للخلل والله تعالى اعلم **قوله** قال قاض خاوي ينبغي ان يكون
 القول قول الزوج **اقول** قد يقال بعث البقرة في ايام المائة والاذن بالذبح
 دليل على التبرع لبيان العادة بمثل ذلك فكان الظاهر شاهد اللام اذ وضع
 المسئلة في الاختلاف في شرط الرجوع وعدمه مع الاتفاق على البعث والاذن
 بالذبح والا طعام ايام المائة حتى لو انكر الاذن بالذبح كان القول قوله حاصله انه
 يقول شرط الرجوع بالقيمة وهي تنكر وايضا مسئلة دفع الدرهم القاض
 متمكن والدافع متمكن والقول قوله المتمكن في جهته التمليك والام ليست متمكنة
 وانما هو ما دونها بالذبح والا طعام فامل **قوله** هبة الدين ممن عليه
 الدين **اقول** وفي الشان رخصة وفي السراجية وهب دينه له عليه لم يرجع
قوله الا اذا اسلطة على قبضه **اقول** وقبضه قال في جامع الفصولين
 هبة الدين ممن ليس عليه لم تجز الا اذا وهبه واذا لم يقبضه فقضه جاز فكان

لم يجز الا اذا اسلطة على قبضه فيصير كانه وهبه حين قبضه ولا يصح الا
 بقبضه انتهى فقبضه لذلك والله تعالى اعلم **قوله** لو وهبت من ابنيها ما علي
 ابيه لها فالمعتمد الصحة للتسليم **اقول** ان امرت بالقبض قال في البرازية
 البنت لو وهبت مهرها من ابنيها او المودة وهبت مهرها على زوجها لا ينها
 الصغير من هذا الزوج ان امرت بالقبض صحت والا لانه هبة الدين
 من غير قبض عليه الدين ومثله في غير البرازية **قوله** قلت وهذا مشكل الى
اقول قدم هذا الاشكال في الاقرار وكنت عليه توفيقا لحسابين فوهمهم
 فراجعوا **قوله** قال الزاهد في كتابه المسمى بحاوي مسابيل
 المشية وقع للفاضة عبد الجبار التتبي وسادة كريمة العروس وباعها بجل ان كانت
 وضعت للذهب انتهى **اقول** وعليه يقاس شمع الامراس والمولد
 ثم قال راجع الى ابراهيم بن الدين لم يصح ماله عند السلطان لا يبراه وهو
 رشوة ولو ان الاصلح اع عند امراته فقال لها ابراهيم عن المهر في اخطي
 معك فابراته قيل يبراه ان الاصلح المتوود الداعي الى الجماع قال عليه الصلاة
 والسلام تهادوا تحابوا بخلاف الابرا في الاول لانه مقصور على اصلاح المهمل
 واصلاح المهمل مستحق عليه ويانه وبذل المال فيها هو مستحق عليه حد الرشوة
 انتهى **قوله** رجل اشترى حليا ورفع الى امراته **اقول** وهذا صريح في
 رد كلام اكثر العوام ان تمتع المرأة يوجب التمكك ولا شك في فساده والله تعالى
 اعلم **قوله** وفي المجتبى ولو منعها من ابوقها الى **اقول** يؤخذ منه جواب
 حاوثة الفتوى وهي ان البكر البالغة بمنعها اخوتها التي هي في فهمهم من الدخول
 بزوجهما حتى تهيم او يبيعهم هبتهما من ابنيها في الارث او شيئا من شيء
 والجواب في مثل ذلك انهما كالمكرهة في ذلك ثم بعد ان استخرجت ذلك
 لا يتم في شرح تحفة الاقران لشيخ الاسلام المصنف قال في مجمع الفتاوى
 وفي ملقط السيد الامام عن الفقيه اني جعفر من منع امراته المربعة عن
 المسير الى ابنيها الا ان تدب مهرها فوهبت بعض المهر فلهبة باطله لانها
 كالمكرهة انتهى قلت **قوله** ويؤخذ من هذا جواب حاوثة الفتوى وهي

مالزوج ابنته البكر من رجل فلما ارادت ان تخرج من بيته الى زوجها منعها
الاب الا ان يشهد عليها انها استوفت منه ما تصرف فيه من مهوراتها
فاقرت بذلك ثم اذن لها في الخروج فان الظاهر ان الحكم فيه عدم صحة الاقرار
لكونها في معنى المكره لما ذكر من المنع لاسمها والحيا يغلب في الابكار وبراءة
شيخ الاسلام ابو السعود العمادى مفتي الديار الرومية رحمه الله تعالى انتهى
في صحيحه والله منول استخرجته من الجواب **كتاب**
الاجارة **قوله** الاجارة **اقول** في مثلثة الهمز والكسر افصح لئلا يجر
وغيره **قوله** في عليك نفع **اقول** فلو وقعت على استهلاك العين قصد
فيها باطلة وبما في اجارة الظئران عقد الاجارة على اختلاف الاعيان مقصودا
كن استاجر بقره ليشرب لبنها لا ينفق ذلك لو استاجر بيتا لياكل كل ثمرة
فاذا علم ان الاجارة اذا وقعت على اختلاف الاعيان قصد يكون باطلة علم
حكم اجارات الاحرار والفرق في ايدي المزارعين لا كل خراج المفاصة
منه ولا شك في بطلانها والحال هذه وقد اقيمت بفتك مرارا والله تعالى اعلم
وصورة ما رفع الى في قرية اجرها المتكلم عليه بالآخر ليكون له ما يتحصل من
خراجها ورسومها ونحوها من كفاة مواسمها جعل يجوز فاجبت **قوله** باء
لهذه الاجارة باطلة لا تنفذ شيئا **قوله** ولا يحتاج الى بيان الاجل **اقول**
هكذا في البحر وقد تبعد عن قاعده ولم يبين وجهه وبينه في الجوهرية
فقال فان الاجر صار موجبا كالثمن في البيع انتهى يعني بذلك المدة في الودكرها
في البيع تامل **قوله** لو جعل الدين اجرة في الاجارات لا يجوز **اقول** قدم
هذه في التلم **قوله** وشروطها ان تكون الاجرة والمنفعة معلومتين لا يت
جها لهما تفضي الى المنازعة **اقول** وفي جواهر الفتاوى ولو استأجر دأرا
والمستأجر ان لم يعرف حدود الدار فانه لا يقع الاجارة اذ لم يعرفها لهما
بالمعقود عليه كما قلنا في البيع لانه في حكم المبيع والاجرة في حكم الثمن انتهى
قوله وعليه الفتوى **اقول** وفي الجوهرية وعلى هذا ارض التيم **قوله**
اذا فسخه فانه يصح ما يجوز ويرفع الخلاف **اقول** يعني مع وجود استيفاء

لعل
باطل

شرائط

شرائط العتق ما هي صحة العتق ويد ويد لا تامل وفي جواهر الفتاوى المقنع في
هذه المسئلة فمن راجع الى **قوله** اذ اعلنت هذا فليكن ان مثلا اخر
اطلق في هذا الموضع في محل التقييد **اقول** العتق من ذلك فقد اطلق هو
كذلك فلو وجد الاقتراض عليه بما هو واقع فيه حيث لم يستثن الوقف ولعل
مثلا اخر واذا قول المنفعة من لطف ذلك والله تعالى اعلم **قوله** ويقتل
اقول هو متعلق بغير المذكور سابقا **قوله** لان تسليم المثل الى قوله
فان التسليم **اقول** فلو لم تفت المنفعة بالقبض كقبض الارض المقررة للغير
والبيع الفر من ذلك لا ينفذ لوجودها معه وهي كثيرة الوقوع فامل **قوله**
ويقتل ترجيح المنع **اقول** كذا الخطه بقا لما في البحر في نسخة ومعناه عدم الحبس
تامل **قوله** والشاسية **اقول** قال في القاموس الشاوية بيد الشاسية
مرب حذفت شرطه **قوله** لا يحبس العين **اقول** اي بغيرها بالكمالات
بامره بذلك امانة كما في جامع الفصولين في اخر فصل الثلاثين والخاتمة وغيرهما
قوله ثم قال اعلم فان حب العين لا **اقول** تامل في هذه العبارة **قوله**
استاجر احدهما **اقول** لعل استاجرهما **قوله** استاجر ليا في بيعه فانه بعضهم
لح **اقول** ولو ماتوا جميعا لا اجرا لالا لان المعقود عليه الحي لم يولد بوجد **قوله**
وقيد بكونهم معلومين **اقول** قال في البحر ومراوده اذا كانوا معلومين لكون
الاجر مقابلا لجهلهم وان كانوا غير معلومين يجب الاجر كله اليه اشار في الهداية
انتهى والله اعلم **قوله** ولم يقبض الدار **اقول** هذا يلزم الشارح بانه كانت
المتقنين عليه ان يقيد منه فيقول المقبوض بعد قوله بالمستاجر اللهم الا ان يحا
بانه اذا اطلق الشيء محل على الفر الكامل وهو هنا لا يكون كذلك الا بالقبض
تامل **قوله** ما يجوز من الاجارة **قوله** والاستنحاء
بحابطه **اقول** دل هذا على عدم الاستنحاء بحابطه **قوله** وقيل الوثاقيل
اقول الوثاقيل جمع وثيل محركة وهو الجبل من اللبس كما في القاموس **قوله** سل
عن في يد حمام **اقول** الحمام مذكر فهو عليه في القاموس مقتصر ولا يجر حجة
الحمام بالتشديد واحدا للحامات المنبئية وهو مذكر قال ابن الجار في شرح الالفية

ومرت في نادرة عن بعض الكتاب كتب يومئذ في الحام فقتل لدالحام مذكرو
 فقال اردت حمام النسا وهذا ظريف وحكي فيه التامني ايضا وانشد يقول
 واذا دخلت سمعت فيها رنة انتهى وعليه يمشي ما هنا والله كما اعلم **قوله**
 وقد اخل صاحب الكنز **اقول** ليسا بقيد في المسئلة بل هما مسئلتان
 مستقلتان احدهما اذا رضى المالك بتركه والكلام في الاستفاد على مقتضى العقد
 وهذا يحكم الرضى والكلام فيه والثانية اذا استاجر له ذلك ولا كلام فيه ايضا
 فحمله ذلك من باب التقييد فيه نظر ظاهر غاية انه ترك النسخ بالمتسقين
 ولم يلزم ذكر المسائل كلها على انها يعلم ان من مفهوم مخرج هذا الكتاب كما يظهر
 لمن له فهم والله كما اعلم **قوله** يرجع على القيم **اقول** اي بما انفق **قوله**
 وفي الفقيه **اقول** ذكرها بعد ان رضى سترقع لاسما في المالك وهو بالمعجزة
 لشرف الائمة المكي والقاضي عبد الجبار وقال فيها قيل لها فوالذي الموقوف عليهم
 الا الفلح هل لهم ذلك قال لا وقد قالوا لا فيقول كل ما قاله هذا
 التسمية مخالفا للقواعد ما لم يفسدك نقل من غيره وقد عرفت بما في اوقاف
 الخفاف ووجهه ان كان رعاية الجانبين من غير ضرر وعدم الفائدة في الفلح
 اذ لو قلح لا توجب بالثمنه مغليه اذا مات المستاجر فلو رثته الاستبقاء فيكون
 مخصوصا لكلام المتوف ولو حصل ضرر قاص من وجه الضرر بان كان المستاجر
 او وارثه مفلسا او سيى المعاملة او متغلبا بخس على الوقف منه او غير ذلك
 من انواع الضرر لا يجبر الموقوف عليهم تأمل **قوله** وبهذا يعلم **اقول**
 اي بقوله استاجر رضى وقيل لا وقوله وهي **اقول** اي مسئلة الاستبقاء
 بالجر المثل تعلم مسئلة الحكم اذ هي تأمل **قوله** والزرع يترك باجر المثل الى
 ادراكه **اقول** قال في البحر وفي التسمية المراد بقوله الفقهاء اذا انتهت الاجارة
 والزرع لم يستحصل يترك باجرى بقضا او بقصد ما خفي لا يجب الاجر لا باجرى
 انتهى وهو مما يجب حفظه انتهى **قوله** لا يجنب **اقول** جنب الدابة جنب
 بالتحريك قاده لا جنبه وكذلك جنب الاسير ومنه قوله فويل من جنة شدد
 للكثرة حاصل ما في الصحاح والخفاء والنجية الدابة تقاد وكل طابع منقاد

جنب والاحجب الذي لا ينقاد **قوله** هذا اذا استاجر هذا ايضا **اقول**
 بعد هذا كلام ساقط ولعله اما اذا استاجر هذا ايضا **قوله** يكون تعديا
اقول لعله لا يكون تعديا ولكنه تبع ما في نسخة من البحر **قوله** الاصل ان
 ايا حنيفة مرجع الى قولهم **اقول** نتج منه ان الصحيح عدم ضمان الاب والوصي
قوله لما يستعمل **اقول** كذا بخطه ولعله لما لا يستعمل تأمل **قوله** لان
 الجار لا يختلف بالحام وغيره كذا في غاية البيان **اقول** هنا سقط وقد تبع
 صاحب البحر حيا ووجد في نسخة **قوله** سيف من قيمة ثوب ابيض **اقول**
 ووجد هناك ثوب ابيض كونه صار بصبغة اصفر ولا سبيل الى رده ابيض
 بعد صبغه لتعذر بالصبغ **قوله** كذا في مجمع الفتاوى **اقول** لا يحتاج
 انه مع ضرره لها ولا **قوله** **الاجارة الفاسدة**
قوله والفاسد ما كان مشروعا باصله دون وصفه **اقول** وفي الاجارة
 الفاسدة ما في البيع الفاسد من انه على كل واحد منهما فسخه قبل القبض
 وبعدة وتفصيل ذلك قد تقدم في البيع الفاسد فتركوه هنا اعتمادا على ما
 بيع المانع تأمل **قوله** وبين الباطل والفاسد هنا فرق ايضا **اقول**
 عبارة البحر وبين الفاسد والباطل هنا فرق ايضا فان الباطل ما ليس مشروع
 لصلو حكمه انما يجب فيه بالاستعمال احر بخلاف الثاني انتهى وفيه ايضا
 نظر فان هذا لا يصلح فرقا اذ الفرق بينهما لا يصلح تأمل **قوله** وفي الاجارة
 الفاسدة هل يملك الاجارة من غيره الى **اقول** وفي الاشياء المستأجرة
 فاسدا اذا جرح صاحبها زف وقيل لا انتهى وهو مخالف للاصلح الذي هو
 ومبناه على انه لا يملك المنافع فيها او يملكه **قوله** من طالع في كتبهم
 علم ان في المسئلة اختلاف تصحيح وافتا وقد صرح في التامر خاتمة بما صححه
 صاحب النصاب تعليقه قال في السراجية وبه افترق طاهر الدين الميرغاني
 فقد اختلف النقل عن طاهر الدين الميرغاني في فتاواه فتأمل **قوله** ولو كان القين
 بينهما فاجر احدهما نصيبه من اجنبى اختلف المشايخ الى **اقول** وقد قدم في
 المسئلة ان الروي من اثنين والاجارة من اثنين جائز اتفاقا وفي جامع الفقهاء

قوله كله فاجره من اثنين فان اجل جاز بالاتفاق ولو فصل بقوله
نصف منك ونصف منك او نحوه كثلث وربع يجب ان يكون عند ابي حنيفة
على اختلاف مرفيها اذا كان كله بينهما فاجرا حدهما النصف من اجنبي يلغى
ان يجوز في رواية لا في رواية انتهى وانت على علم بان المتون قاطبة على فساد
اجارة المشاع من غير الشريك فتعقظ والله تعالى اعلم وفي جامع الفصولين
استاجرة ارباعها فوات احدهما انتقصت الاجارة في حصته الميت وبقى في حصته
الحى وكذا لو استاجر رجل فوات احدهما تبطل في حصته الميت لا الحى وعند من يرى
تبطل في الكل ولو رضى الوارث ببقاء الاجارة ورضى به المستاجر جاز وبطل
على رواية فساد العقد بطر الشيوخ انتهى ولا شك في صحة اجارة الاثنين
من واحد كسنة الاثنين من واحد وهي كثيرة الوقوع **قوله** وفي المعنى
الفتوى في اجارة المشاع على قولها **قوله** ومثل ما في المعنى في المضرات **قوله**
كل شهر **قوله** ومثله كل سنة كما هو ظاهر اذ الشهر في كل سنة لا وكل يوم
او كل اسبوع ونحوه نامل **قوله** اجرا حاشا لكل شهر كذلك في واحد فقط
وفسد في الباقي **قوله** رجل استاجر دابة شهر فافسك شهرين او حاشا فافسك
شهرين لا اجرا عليه في الشهر الثاني وهذا جواب الكتاب وقال الامام خواهر
زاده روى عن اصحابنا انه يجب وعن الكرخي ومحمد بن سلتانها كانا يوفقان
بين الروايتين بالعدل للاستقلال وغير المعتمد من غير تفصيل بين الدار والحمام
قال الصدر الشهيد وبقيت انتهى من الخلاصة **قوله** وبه يفتى **قوله** وفي
الزائرية وفي اجارته كل شهر بكذا الا ان وقت الفسخ اليوم الاول مع ليلة واليوم
الثاني والثالث لان خيار الفسخ في اول الشهر واول الشهر هذا وعليه الفتوى
انتهى وهذا خلافا لقولين المذكورين وهذا وقد صرح بان الفتوى عليه
فامل فيه وفي قوله هذا وبه يفتى والله تعالى اعلم وقد تقرر انه اذا تعارضت
الشروح والفتاوى فالأقرب لما في الشرح **قوله** والعين قد تدخل تبعا
للمنفعة **قوله** هذا خلافا لاختياره ان المعقود عليه المبنى ومختار
صاحب الهداية غير مختاره **قوله** لو استاجر شاة لترضع جديا او صبيتا

لا يجوز

لا يجوز **قوله** ويجوز ان ترضع المسئلة ولد الكافر بالاجرة كما صرح
به في الزائرية وكثير من الكتب **قوله** يؤخذ منه جواز كونها قابلة
للكافرة بالاجرة وهي حادثة الفتوى **قوله** وله اجر المثل **قوله**
وكذلك يجب اجر المثل عند عدم الاستيعار اصلا كما صرح به في التنازل
خاتمة نقلها عن المحرر **قوله** يؤمر الوالد بتطبيب قلب المعلم وارضائه
قوله لى باجرة المثل **قوله** واستبحار المراقى الى **قوله** اي ولا يجوز
استبحار المراقى الى وهو عطف على عشرة نامل **قوله** واستبحار الاستبحار
الى **قوله** مقتضى ما في الاشياء جوارى وقد نقله عن خواص مراده
فراجعه **قوله** وكذا ان اشترى مزرعا في ارض واستاجر الارض مدة
معلومة ليترك الزرع فيها انتهى **قوله** لا يشتمه انه اذا استاجر الارض
مدة معلومة ليترك الزرع فيها انه يصح والذي يفهم من هذا التركيب انه
لا يصح وقد راجع نسخة من خزائن التليث فلن يأتى بعد قوله ليترك
الزرع فيها جاز وقبل قوله معلومة غير ففهم من ذلك ان الكلام فيه حذف
ولعله غير معلومة لم يخرج وان كانت معلومة جاز نامل ويراجع نسخة صحيح
من الخزائن وكذا على بصيرة **قوله** ولودفع شخص الى تساج غزلا لاخر ليسج
قوله لفظة التساج لا تناسب قوله في المتن لاخر وهي ملحقة بخرقة بين
الاسطر والصورات **قوله** ومن الاجارة الفاسدة لو استاجر
ليسجل على ارضه بالمكارة بخر شايع مما يتحقق من الكرا وكذا لو كانت الدابة
مشتوكة ودفعها احد الشركيين للاخر ليجعل عليها كذا وكذا وجعل له جزا شايعا
من يدها في مقابلة عمل وكثيرا ما يفعل في بلادنا وغيرها وقد علمت فساده
قوله اما عن الاول فلا يصح المسئلة انه محجل الاجرة الى **قوله** الظاهر
ان التحجيل يحصل في ضمن التسليم للمحل لا انه حصل التحجيل قصد كما يفهم من
كلامه **قوله** فصاير كالتحجيل له الاجرة في عقد الاجارة **قوله** قد يفرق
بين المسئلين بان مسئلة الاستعانة في ظاهره بالاسحقاق كما لم يكن ظاهرا
وقت العقد حتى لو علم انه ملك الغير لا يحكم بكونه مالكا لها ومسئلة المحل بالنصف

الاخر ظاهر لهما حين العقد فاشبه ما لو علم من غير فتولة تبين بعد
 ذلك عدم استحقاقه غير مسلم اذ هو مبني قبل ذلك فاقول **قول**
 فانه يحكم بكونه مال الكاهن اي حكمه اظهر فاذا استحققت العين تبين
 عدم ملكه لها اصلا واما في مسألة الخلق بالنصف فاما ملكه لم يقرر ظاهرا
 وباطنا بالتجديد كما يشيرون اليه قوله ملكه في الحال بالتجديد فاقترقا وتلك
 لو عجل في حرة وكانت عبدا فاعقبت المورث فعند مقتضى ولو انفسخت
 الاجارة بانها دام الدار قبل قبضها او استحقاقها او موته احررها وماذا كان
 الا لملكه له حقيقة ولو استحق الميراث والحال هذا بطل عتقه لظاهره
 لم يكن مال كاله فلو قال بعد قوله يحكم بكونه مال الكاهن فاذا استحق المورث
 مستحق قبل قبضه لا يستحق المورث الاجرة ووجب رد الاجرة فكذلك
 هنا ملك الاجرة بالتجديد الواقع في ضمن التسليم للمحل ثم لما عجز عن تسليم
 المعقود عليه لم يستحق اجر الكاهن وانما سألنا من النقد اذا لم يشأ بعه
 بيع الزرع في حينه واضمحاض في كل منهما ملك الاجرة ثم العجز عن تسليم
 المعقود عليه لم يستحق اجر المورث رد الاجرة كما عطل به في مسألة حمل
 الطعام المشترك الشارح الزيلعي وغيره فامل **قول** فان قلت اذا كان
 من غير فداي **اقول** ولله كتاب افني شيخ الاسلام شهاب الدين الجلياني
 في الجوز استيجار المصايف بقتة من عشر قنات من الزرع وهي في فتاواه
 من كتاب الاجارة وقد تفرغ اهل ديارنا فاطية استيجار الحق ودوا عطاءه
 زرع ما كان يستعملونه الى ان يمضوا اكثر النهار فيقولون له احصد شيئا من بعه
 لك اجرة فاذا احصد جمعوه له حصة فيقولون له خذ حصة لك فياخذ بالجر
 من غير ان تعقد اجارة على ذلك وهذا جائز لعدم الشرط فصار دفعه له
 نظير اجرة شلة كما يفهم من الحيلة التي ذكرها الزيلعي بقوله والحيلة في جوارز ان
 يشترط قبض المطلق من غير ان يشترط انه من المحلول او من المطلق فيجب
 في ذمة المستاجر ثم يعطيه منه بالاولى فامل **قول** وفي جواهر الفتاوى والى
اقول وباني جواهر الفتاوى علم بالاولى جوارز ما يفعل في ديارنا انهم ياخذون

اقول

الاجرة

الاجرة من الحنطة والدرهم معا فاحذرون على كل حال قبل ثمن مد حنطة
 وحسن قطع مصرته ولا شك في جوارز **قول** الكرم من القل **اقول**
 الكرم بالحرث اصول السعف الغلاط العراض كافي القاموس **قول**
 وروى عن ابي بشر **اقول** لعله وروى بشر عن ابي يوسف كافي الزيلعي
قول ولو استاجر رجل طعاما بعه فلا اجرة له **اقول** حمل الطعام مثالك
 والحكم في كل عمل يقع بعهده لنفسه وبعهده لشريكه كما استيجار الشريك لحصد
 الزرع المشترك وهي واقعة الفتوى وانظر في قوله لحصد الزرع المشترك وكذا
 الحكم في رعي الغنم المشترك وهي واقعة الفتوى ايضا **قول** وقد قدما تقر
 ذلك الى **اقول** وقدم انه باستيفاء المنفعة فيه يجب اجر المثل **قول** وعلى
 هذا لو استاجر حصة بقطع الشوك ولو قال حصة العلف لم يصح **اقول** كذا بخط
 المؤلف و**اقول** العلف نبات معروف **قول** لانه مقصود **اقول**
 لعله منفعته مقصوده **باب** في ان الاجرة **قول**
 والسؤال عن وجه تعدد المشترك على الخاص دورى **اقول** املانه لو سئل
 من وجه تعدد لسليل عن وجه تعدد المشترك على الخاص عليه فيلزم الدور وهو ممنوع
قول وفي المتن اختار هذا **اقول** انما اختاره بقوله لعل لا يفتن وان شرط
 عليه الضمان **قول** وان هلك في المدة نصف الغنم او اكثر فله الاجرة كاملة
اقول وقد اذنا ارباب الغنم ان يزيد في الغنم ما يطيق الراعي كان له ذلك
 اذا كان الراعي خاضعا وصار الاجير في حق الراعي بمنزلة العبد وله ان يكلف عبده
 من الرعي ما يطيق فكذا هنا ولا يكلف فوق طاقته وسواسم له الغنم او لغيره
 يسر والعهدة جائز اذا بين المدة هذا اذا كان استاجر شرا ويرعى غنمه وليس
 يسر الى الغنم بان قال استاجر لك لئلا تسمى هذه الاغنام ثم اراد المستاجر ان يزيد
 في الغنم فالغنىم ان ليس له ذلك في الراعي المشترك وفي الاستحقاق له ذلك
 وان ولدت الاغنام او لا فان كان الراعي اجيرا خاصا فعليه رعي الاولاد وان
 كان الراعي اجيرا مشترك فليس عليه رعي الاولاد وان شرط على الاجير المشترك
 ما يحدث من الاولاد فيموت شرط فاسد لو قارن العقد بفقد به العقد قياسا

وفي الاستحسان وفي الولولجية وكذلك الابله والبقر والحبر والخيل والبغال
وفي السراجية والراعي والبقار ليس عليه من على ملا وجته لو ولدت ساق
او بقرة فترك الولد فالحل في حقه ضاع لم يضمن بخلاف اجير الواحد كذا في الثاني
خاتمة **قوله** وفي العارية **اقول** ومثل ما في العارية في جامع الفصول
وعبارته لو كان اجير واحد ومات الغنم كلها لا يقتص اجيره شي انتهى وان
خير بان العلة التي ذكرها صاحب الجوهر في تويد ما في العارية والظاهر انه هو
المذهب والله تعالى اعلم **قوله** نحو ان خطته فارسي فبدرهم وان خطته رومي
فبدرهم **اقول** ولو قال ان خطته اليوم ففك درهم وان خطته غد ففك درهم
فك قال محمدان خاطبه اليوم ففك درهم وان خاطبه في اليوم الثاني ففك درهم
لا يزداد على درهم كذا في الجوهر **قوله** في الاول **اقول** ليس في مثنى وكسبه في
الشرح بالاجر لمحقا على حاشي نسخة ومعناه يجوز في اليوم الاول دون الثاني
فما مل **قوله** وان كان الصانع مرفوعا **اقول** قد يتوهم مرفوعا كما صاحب
الدكان والخان والحمام والمعد للاستقلال لانه اذا لم يكن مرفوعا كان القول قول
المستاجر فمحمد وابي حنيفة وابي يوسف الا اذا كان حريفا له عند ابي يوسف
كما هو ظاهر **باب في الاجارة** **قوله** اذا الفسخ يعقب
الفسخ **اقول** كذا بخطه وضيق به يعقب الانقضاء **قوله** اي للمستاجر **اقول**
اي لم ان يفسخ به اي الفسخ ولا يحتاج الى الفسخ **قوله** كذا في الدار وانقطاع
ما الرمي **اقول** وهل يفسخ ولا يحتاج الى الفسخ اوله ففسخا صحيح في الجوهر الاول
وفي تصحيح القدوري للشيخ فاسم في قوله واذا خربت الدار وانقطع شرب الضيعة
الح قال ابو نصر من اصحابنا من قال ان ذلك يوجب فسخ العقد والصحيح هو
الاول وفي التبيين في شرح قوله يفسخ بالغيب وخراب الدار وانقطاع ما الضيعة
والرمي اي يفسخ الاجارة ففسخ الاشياء وهذا يشير الى ان الاجارة لا تفسخ بهذه
الاشياء وقال بعضهم يفسخ لان المعقود عليه وهي المنافع المحصورة منه فذات
قبل القبض فصار كذا ان يبيع قبل القبض وموت العبد المستاجر والاول رخص
وتما فيه **قوله** ولو انقطع ما الرمي **اقول** عبارة الرمي بعد نقل كلام

من

من الاصل ورواية هشام عن محمد وهذا صحيح بانه لا يفسخ ولكنه يفسخ ولا
اصل الموضوع مسكن بعد اتمام البناء ويتاقي فيه السكنى بفسخ القسط ط
فتق بالعقد كذا في الاجر على المستاجر لعدم التمكن من الانتفاع به على الوجه الذي
قصده بالاستيجار وقال بعده ولو انقطع ما الرمي والبيت مما ينتفع به لغير
الطحن الخ وقوله فاذا استوفاه يبيد انه لا بد من الاستيفاء حتى تجب حصته
فما مل **قوله** وان كان اخلا من قبل المستاجر الخ **اقول** نقله الثامار خاتمة
بعد هذا من بعضهم ان القياس ان يكون على المستاجر **اقول** وهو
مذهب الشافعي قال في متن العباب فروع على الموجه تنقية حسن الدار وبالعناية
ومستحق الحمام ابتداء وعلى المستاجر التفرغ دواما فقط فان تعذر تنقيته
لم يفسخ وعليه دواما وانتهى تطبيق الدار من كفايته حادثة بفعله والاقوت
من الرماد وكسبه ثلج من عوصته حكم الكسب ومن سطرها حكم العارفة انتهى والله
اعلم **قوله** وكذا الدار اذا سقط منها حائط لا يفسخ به في سكنها **اقول** فلو
استسج به السكنى لم تكن حرمه يثبت به القياس ما مل **قوله** ويعذر لزوم ضرر
لم يستحق بالعقد ان يقي **اقول** رجل استاجر حماما في قرية فوق الجبل ولا ينفذ
الناس من ذلك سقط الاجر عنه وان لم يفسخ لا يسقط الاجر عنه كذا في كتاب
الحكام والبنائرية والثامار خاتمة في آخر كتاب الاجارة **قوله** ولزوم رد
اقول وهل يفسخ الفسخ ذكر في الجوهر قولين فراجع وذكر الزبلي ما هو الاصح
منها وسياتي قريبا لزيادة بيان **قوله** واذا لم يفسخ **اقول** وفي جواهر
التاوي رجل استاجر حماما سنة باجرة معاومة وصار الحمام بحال لا يحصل
من الفلة قدر الاجرة وامراد ان يرد الحمام قال ان لم يعمل الحمامي فله ان يرد الحمام
فقد اشار الى الحيلة عن خروج من ذلك فانه سئل هل له ان يرد الحمام بان لم
يحصل الفلة بان كانت الاجرة كثيرة او لم تكن كثيرة لكن كسبه هذا الكتاب او
دخل وقت الصيف وقد دخل الناس في الحمام فلم يستقل بجواب ذلك فانه ليس
له ان يرده في هذه الوجوه بل اشار الى ما يفسخه ويخرجه من هذه الورطة فقال
ان لم يعمل الحمامي فله ان يرده يعني ان اردت ان ترد الحمام حتى لا يمتك الخ ان

فان ترك الحامدة حتى يكثر ثروته انتهى لكن مقتضى مسألة الحياطة تقييد بالافلا
 الا ان يقال انما يكون الترك عند راع عدم تهيئ ذلك العمل المتحول اليه فيه
 او يكون ترك العمل مطلقا حتى العمل فيه قال في الويل للحجة رجل استأجر
 حانوتا ليعمل فيه ثم اراد التحول عن تلك الصنعة فهذا على وجهين ان تهيئ
 له ان يعمل تلك الصنعة في هذا الحانوت ليس له ان يفتن الاجارة لانه
 ليس بعذر وان لم يتهيأ له ذلك لانه عذر انتهى فيه علم انه في مسألة الحامدة
 اذا تحول عن صنعة لا فيها يكون مذكرا وان لم يفتن حيث لم يمكنه ان
 يتعاطاها فيه وعلم انه في مسألة الحياطة انما يمكن تركه ليعمل في الصرفة
 عذر انتهى ذلك فيه فانصح للحال وظهر الفرق ويزال الاشكال فاعلم وفي
 التنازلية استأجر دكانا ليبيع فيه ثم بدل له ان يعمل عملا اخر فعذر وفي المحيط
 ان يمكن من العمل الثاني على الدكان لا يكون عذرا ولا فعذر استأجر دكانا
 لتجارة الطعام ثم بدل له ان يفتن في سوق البز او الصياغة فعذر بخلاف
 ما اذا استأجر عبد الحياطة ثم بدل له الاخذ في عمل اخر انتهى **قوله**
 هذا مستقيم على ما ذكره الكرخي **اقول** هو غير مستقيم على ما ذكره الكرخي
 ايضا لانه وقع الاتفاق على عدم عتق قريب الوكيل لو اشتراه وعده
 فسادا كما لو اشتراها والعق والفساد على الموكل لو اشترى وكيله قريب
 موكله وروجه لان الملك للوكيل لم يكن مستقرا والموجب للعق والفساد
 الملك المستر والحاصل ان الاجارة لا تنسخ بموت المتاجر والنفقة مستفيض
 والله تعالى اعلم **قوله** وحكم عزل المتولى كونه فلا تنسخ الاجارة به **اقول**
 وقد سئل قاضي الهذلية في شخص له حصته في وقف عليه وهو ناظر علمها اجراها
 مدة طويلة وقبض اجرتها ثم مات في اثنا المدة وانتقل الوقف الى غيره فهل
 تنسخ الاجارة ام لا اجاب لا تنسخ بموت الناظر المجر وان كان هو المستحق
 بانفراده انتهى فيه زيادة فايده وهو انه باستحقاقه الاجرة لا يمنع الحكيم
 المذكور من ان ليس له ملك العيني وقد قال الزيلعي في تعليل لنفسه
 بالموت في المسئلة الاولى عندنا خلاف للشافعي ولنا ان العقد يقع عند

فاعة بحسب حدوث المنافع فاذا مات المورث فالمنافع التي تستحق
 بالعقد هي التي تحدث على ملكه وقد فات بموته فبطل الاجارة بغوات
 المعقود عليه لان رتبة العيني تنقل الى الوارث والمنفعة تحدث على
 ملكه فلم يكن هو عاقدا ولا مراضيا به انتهى والله تعالى اعلم هذا وفي القنية
 اجر الوقف عليه عشر سنين ثم مات بعد خمس وانتقل للصرف اخر
 انتقضت الاجارة ويرجع ما بقى من الاجرة في تركة الميت فهو مخالف لما في
 فتاوى قاضي الهذلية وانت على علم بان كلام القنية لا يعيد كلام قاضي
 الهذلية لما صرحوا به بانه لا عبرة لما قاله صاحب القنية ما لم يعضد نقل
 من غيره هذا مع مخالفة لاطلاق المتون فلا عبرة به وان حرره ابن وهب
 قال هذا الشارح في حاشيته على الاشياء وباطلاق المتون افع قاضي
 الهذلية فكان هو المذهب المعتمد تنبه **سائل شقي** **قوله**
 مستأجرة او مستعارة **اقول** قال ملا مسكين في شرحه وانا وضع المسئلة
 فيها دون ارض ملكه لانه لما لم يفهم عن عدم الضمان بالا حرق في ارضه
 بالاولى انتهى ومقتضى هذه العبارة مع عبارة المتن انطو كانت في ارض
 الغير بالا اذنه انه يفهم ما احرقته في مكان تعدى اليه وهو خلاف ما في
 جامع الفصولين وكثير من الكتب فقد قال في جامع الفصولين او قد نار في
 ارض بلا اذن المالك ضمن ما احرقته في مكان او قدت فيه لاما احرقته
 في مكان اخر تعدت اليه وفرق بين الما والرافانه لو اسال المالك الى ملكه
 فسال الى ارض غيره وانلف شيئا منه ضمن بخلاف ان راذ طبع النار المحمود
 والتعدي يكون بفعل الزرع ونحوه فلم يضيف الى فعل الموقد فلم يفهم ومن
 طبع الما السلان فالانلاف يضاف الى فعله انتهى قد برز وقوف
 ومثل المستعارة ارض بيت المال المعقود لمخط القوافل والاحمال وموتى الدواب
 وطرح الحصاد والحاصل انه ان لم يكن له حق الانتفاع في الارض يفهم ما احرقته
 في مكانه تعدى بالوضع لاما نقلته الزرع على ما عليه الفتوى فاعلم **قوله**
 كاستيجار رجل ليعمل عليه محلا الى مكة **اقول** رجل تكاري ابله يسمى بغير هينها

ورأيت

جازت الاجارة ويومر بالحصاد والتسليم فعلى هذا في البيت المستفول
تجوز الاجارة ايضا ويومر بالتفريغ والتسليم الا ان يكون في التفريغ
ضرر فاحش فان له ان ينقض الاجارة وهكذا ذكر الكرخي في
مختصره رواية عن محمد بن يحيى ويومر بالتفريغ والتسليم وعليه
الفصول ففيل للقاء في الامام هذا في البيت المستفول لو فرغ البيت
وسلم هل يقع تلك الاجارة قال لا لا لأنها وقعت فاسدا فلا تجوز
الا بالاستيفاء انتهى كلامه فتقوله وهكذا ذكر الكرخي يريد في مسألة
الزريع المذكر وقد احسن البرازي في اختصار عبارة قاضي خان
وتصرفه فيها بخلاف هذا الشارح فامل **قوله** قال في جامع الفصول
ليس المتأخر المخرج **اقول** الذي في جامع الفصولين قيل ليس للمتأخر
للم **كتاب المكاتب قول** المكاتب تحرير المملوك
بدا حلالا ورقبة ماله **اقول** قال محمد بن محمد بن سعد في الاصل في المكاتب
اتوجه نصف عبده جاز وفي شرح الطحاوي والنصف الاخر ما دون
له في التجارة مرفان ادى عتق نصفه وسعى في نصف قيمته عند
ابن حنيفة رحمه الله تعالى وان اكتسب اموالا قبل الملاحقة فنصفه له
وفي شرح الطحاوي ونصفه للمولى وصار النصف الاخر مستسعر
فان شأ عتق وان شأ استسعى غير مستفوق عليه مرفوعا على قولها
اذا ادى عتق كله ولا شيء للمولى من كسب اكتسبه قبل الملاحقة وما
اكتسبه بعد الملاحقة كله له فرفع على قول ابن حنيفة رحمه الله تعالى
في الاصل فقال اذا كاتب نصفه ثم اراد ان يحول بينه وبين العمل والطلب
والسب والسعاية في مكاتبته ليس له ذلك كما لا يطل على العبد
حق العتق وتماحه في الثأر خائفة **قوله** وعند زريق بن ثابت بما ذكرنا
ان لا يخفى ما في عبارة من العقادة وحق العبارة ان يقال وعند
زيد بن ثابت انه لا يعق من شيء حتى يودي الكحل وبه اخذ علماء
الاصحاب كما فعل الزيلعي تامل **قوله** ويودي الوسط **اقول**

اقول

فله

فلو اذاه فاستحق لا يتطاع الكتابة وقد بين ان لا يفتق لا يتقاض
الاستيفاء وعلى المكاتب وسط ولو استحق بدل الكتابة المقتضى فعليه
مثله ولو كانت الكتابة على عبد معين فاداه فاستحق مرجع عليه
بقيمة نفسه عند ما وعند محمد بن يحيى المستحق وعلى هذا الخلاف
لو هلك قبل التسليم او رد بيب فاحش فليس للمولى الرد بالعيب
السير عند الامام وعند جماله رده بالسير فاغتم هذا التحريم
نقد من نقله والله تعالى اعلم وهو الموفق وفي البحر وغيره في شرح
قوله في باب العتق على جمل ولو ملق عتق مبادا به صار ما دون
انما يخالف المكاتب في مسايل وذكر من حملها لو اكتسب مالا قبل
التعلق فاداه بعد تسيده عتق ويرجع بمثله عليه بخلاف الكتابة
لا يعق بادا انما اندمك المولى الا ان يكون كائنه على نفسه وماله
فانه حينئذ يصير احق به من سيده فاداه ادى عتق ونهى والله تعالى
اعلم **قوله** وهو البضع **اقول** كذا بخطه تامل **قوله** وبالنكاح في شرط
يتمكن في صلبه **اقول** كذا بخطه ولعله لم يتمكن في صلبه تامل ثم هكذا وجدته والله
الحمد والمنة **قوله** كذا في الهداية **اقول** الذي وجدناه في الهداية هكذا كانت
الكتابة تشبه البيع وتشبه النكاح فالحنفاة بالبيع في شرط تمكن في صلب
العقد كما اذا شرط خدمته مجهولة وبالنكاح في شرط تمكن في صلبه هذا هو
الاصل انتهى **قوله** مع ولد **اقول** قال في الحى هرع يريد بهن الرشد
اشترافا مع ولدها واشترافا ثم اشترى الولد بعدها **قوله** وان
غره حر رجع عليه **اقول** بعد هذا في ساقط من خط المؤلف وهو
لا بد منه والعبارة منقولة من الزيلعي وقد الحقته بنسخته كما الحقته
هنا وهو في الحال لان ضمان الغرور كضمان الكفالة فيرجع به
على الحر في الحال وعلى غيره بعد الحرية **قوله** وهذا مشكل جدا **اقول**
اي تاخر المطالبة الى ما بعد العتق مع اذن المولى بالنكاح هذا وقد
اقصر بعض الشراح في التعليل على الكلام الاول وترك هذا الكلام

المستدرك اذا لاحاجة اليه والله تعالى اعلم **باب**
موت المكاتب ونحوه وموت المولى **قوله** والفقير في البيع وان لم
يكن له وجه **اقول** كذا تحفظه وصوابه ما **قوله** والعقير في البيع **اقول**
اي في عبارة الهداية **قوله** اذا لم يكن المولى راضياً **اقول** فلو ان
يكن المكاتب راضياً **اقول** تأمل في هذه العبارة التي نقلها من
الامثل والظاهر ان فيها غلطاً فراجع الامثل **قوله** وعند محمد تبطل الكتابة
اقول بعد هذا شيء ساقط من خط المؤلف ولا بد منه وهي عبارة التي
وهو ولا يقع لجارة المولى وهو القياس لان الولد اذا يقوم مقام الوالد
في الكتابة **قوله** فان غاب هذا المردود **اقول** اي الى الرق **كتاب**
الولاة **قوله** قولاه له **اقول** قال في الجوهر ان الالة لا يرث منه لات
المسلم لم يرث الكافر الا اذا اسلم المعتق قبل الموت انتهى وفي شرح الترتيب
لا يرث الكافر المسلم اجماعاً ولو اسلم قبل قسمة التركة خلافاً للامام احمد رحمه
الله تعالى ولا المسلم الكافر ولو بالولاة خلافاً للشافعي وفي شرح الدرر والغدير
بعد ان ذكر جواز ثبوت الولاة للذمي على المسلم بالموالاة كما يجوز ثبوتها للعقير
تأفلاً عن المحيط **اقول** ظاهره مشكل لان الارث لا يزم للولاة وقد تقر بان اخلا
الدين مانع من الارث اللهم الا ان يقال معناه ان سبب الارث يثبت في ذلك
الوقت ولكن لا يظن بما اذا على حالها فاذا انزال المانع يعود الميراث كما ان كفر
العقبة او صاحب الفرض مانع من الارث فاذا انزال قبل الارث يعود الميراث
انتهى **قوله** وقال الزيلعي والذقيني يتوارثون بالولاة كما للمسلمين **اقول**
يعني يرث بعضهم بعضاً فافهم **كتاب**
الاكراه **قوله** فيجعل ما في قاضيه خان على جواب القياس **اقول** وقد علم ان العمل على
جواب الاستحسان الا في مسائل ليست هناك فيها فيكون المعول عليه تأمل **قوله**
حتى باع **اقول** وكذلك لو اكرهه على الكفالة حتى كفل وهي واقعة الحائ
ولا يبطل حق الفسخ بموت المكره فلو مرتتبه فسخه كما لا يبطل حق فسخ البيع الف
بموت احد الباعين كما علمت في بابها وكما لا يبطل حق الفسخ بموت المكره

لا يبطل بموت المكره ولا بموت المشتري ولا يبطل حق الفسخ بالزيادة المنفصلة
وتضمن بالتعدي تأمل وقد تقدم في البيع الفاسد انه لا يبطل الفسخ بموت
احدهما وسياق قريباً اندس ودون تدل عليه الايدي انتهى وقد تقدم في باب
التولية والمراحمه لومات من ثبت له حق الرد بالعين الفاضل هل يورث
ام لا وكتبنا عليه كتابة جيدة فراجع ان شئت **قوله** قال المديون لذاته
ادفع الى العبد **اقول** العبالة الرجعة التي يكتبها الدائن للمديون بوصول
الدين **قوله** وقد تقدم تفريع **اقول** اي في شرح قوله او نحو اخر **قوله**
وتوكيله بطلاق وعتاق **اقول** لم يعرفه الشارح كغيره للنكاح ولم ار من
صرح به والظاهر ان سكوتهم عنه لظهور انه لا استحسان فيه بل هو على
القياس تأمل **قوله** كالبيع وامثاله **اقول** اي فانه يبطل بالهزل **قوله**
سيد كره وجه الاستحسان ان الاكراه لا يمنع انعقاد البيع فافهم وجه القياس
من الحكم بطلان البيع بما يقف ما في وجه الاستحسان من انعقاده ولم يذكر
في العبادة ولا في النهاية هذه الكلمة على التي هي كالبيع لما ذكرنا الا ان على
بقوله كالبيع في انه يبطل بالهزل فعنه كبيع الهازل فيكون التشبيه في جانب
الهزل لا الاكراه يعني كما ان البيع يبطل بالهزل فكذلك ينبغي ان تبطل الوكالة
بالهزل واذا بطلت بالهزل ينبغي ان تبطل بالاكراه وفيه نظر الا ان يقال في
وجه الاستحسان لا يسلح ما في وجه القياس من بطلانه بالاكراه فبطل به
وجه القياس ومقتضى ما ذكر ان التوكيل بغير الطلاق والعقاق كذلك
والجمل محتاج الى التحير برقمته **كتاب**
وهو في اللغة المنع **اقول** وفي الفاموس الحجر مثلثة المنع **قوله** وفي شرح
المجمع لابن مكي **اقول** ومثل ما في شرح المجمع في النهاية والجوهرة وفي
البرازية والخلاصة في ادب القاضية في السابغ في المين ولو ادعى على عبد
محمود بسبب الاستملاك تشوط حفرة المولى بخلاف العبد المادون والمحمود
كما مادون في انه يحلف ثم ان كان واجبا بسبب الاستملاك يباع فسخ
فهذا موافق لما في المجمع ايضا وفي شرح الدرر والغدير مثل ما في

التبيين وفي الولو الحية من المادون في الفصل الثاني صرح بان غصب
 المحقق والمادون في حق المواخذة بالضمان كماله سواء وفي البرازية في
 باب المادون ولو تلف ما لا يواخذ به في الحال ومثله في الخلاصة في المادون
 ايضا والحاصل ان النقل مستفيض في هذه المسئلة بالضمان في الحال فيباع
 او يهد به المولى فحينئذ تعين ان يكون معنى ما في التبيين وشرح الدرر
 من قولها الا انه لا يخاطب ببلاد الا عند القدرة كما لمصران في المحقق والقبي
 القدرة بالمال الذي في ملكها وفي العبد بآلية نفسه فاذا انفقوا على انه
 لا يخاطب كل بلاد الا عند القدرة فلا مخالفة وصيغ هذا الشارح هنا مشعر
 بتوهم المخالفة فامله **قوله** بالتسفة **اقول** اي وما بعد وهو الفسق
 والدين تامل **قوله** فاذا بلغها سلم اليه ماله **اقول** اي على سبيل الوجوب
 حتى لو سئل منه بعد الطلب يفهم قال في المحقق في دليل ان خيفة في قوله
 تحتاجه يبلغ اشده وهذا يقتضي ان لا يجوز تصرف الوصي بعد الاشدا انتهى
 معيد لما قلناه فامله **قوله** وبعد تسليم اليد **اقول** وهذا شيء لم ارهم
 ذكره وهو انه لو امتنع الوصي عن الدفع اي دفع ماله بعد الحكم بالرشد وبعد
 طلبه فذلك مع شدة الاقتدار الى ذكره ولا شك انه يفهم اذا تمكن من الدفع
 فلم يدفع لتعديده في المنع وكان لم يذكره لظهوره واما اذا بلغ رشدا فطلب
 ماله فنفذ قبل ان يكشف حاله له ويعلم رشده ويعلم رشده وصلاحيته في نفسه
 بالاخبار فذلك لا يفهم قاله شهاب الدين الحلبي في فتاواه والواجب على
 الوصي ان لا يدفع اليه الماله الا بعد الاختيار فاذا رجع له ذلك كان منقلا
 فلا يكون متعديا وفي فتاوى قاضي خان ما يشهد له فيا مل ذلك **قوله**
 بحسب الخرا مديون ليبيع ماله **اقول** اطلاق المال فشمع المرهون والموجر
 والمعار وكل ما هو ملك له تامل **فصل في المادون قوله**
 فان راعها **اقول** المراهق صبي قارب البلوغ وتحركت الشه واستمى
 كذا قاله ابن كمال باشا وفي القاموس راعق الغلام قارب للحلم وبه فسره
 العيني قايلا في قارب العالم راد مثلا مسكين اخذ من القدرى واشكل امرها

وقال

وقال مثلا خسروى قارب الى البلوغ بان بلغ هذا السن وانت اذا علمت ان
 المراهقة لا تكون الا بعد علمت ان الاولى اسقاط قول كثير من اصحاب المتن
 وادنى مدته له اثنا عشر سنة وطاسع سنين والاقصا ر على فان راعها
 الخ كما فعل القدرى في مختصره والعقيل في منها جداول **كتاب**
المادون قوله اصل في ذلك **اقول** كذا بخطه وصوابه اهل ذلك **قوله**
 فان قلت قلت الخ **اقول** لا يرد والجواب للزيلي بصيغة لا يقال لا نأفقك
قوله فان قلت لو كان الاذن الخ **اقول** لا يرد والجواب بذكره الزيلي بصيغة
 لا يقال لا نأفقك **قوله** فان تخصيص الشئ بالذكر في الروايات الخ **اقول**
 تامل في هذه العبارة والظاهر ان فيها خللا **قوله** بخلاف المقاتب والاب
 والوجه **اقول** فانهم يمكن ان يكون توفيق الامة **قوله** وسوا كان يعرض او غير
 عوض **اقول** لا حاجة اليه وكان يكفيه قوله لانه تبوع ابتداء وهو لا يملكه **قوله**
 وبه صرح الاكمل في الفاية **اقول** لا حاجة اليه مع قوله ونفقت في شرحه
 عن شراح الهداية والعناية من جملة شروح الهداية كما هو ظاهر **قوله**
 وبكسبه **اقول** اما الكسب الماحل قبل المادون فلا يتعلق به فاذا وجد
 المولى بيده فله اخذ ولو وجد في يد الغريم له اخذ منه ولو استملك الغريم المولى
 ان يفهم لانه مال المولى وقد دفعه بغير اذنه فكان كاخذه من الغاصب وقد استنبط
 ذلك من الفروع المذكورة في كتبهم لو اكتسب المحجور شيئا وادعه عند خروجه في يد
 المودع للمولى ان يفهم المودع لانه ماله او دعه عند بل اذنه دفعه ركني دفع
 الغاصب تامل **كتاب الغصب قوله** وحكم الامة
 فمن علم انه مال الغير **اقول** لا يرتكبه المعصية وهو محل اطلاق قولهم وجبه
 التعزير ورد العين الفايحة وضمان المالك بخلاف غير العالم فافهم تكون
 على بصيرة ضد السؤال من ذلك فانها كثرة الوقوع ويكثر السؤال عنها
 والله اعلم **قوله** والموجب الاصل القيمة **اقول** هذا كلام اسقطه الشارح
 سهوا وهو مرد العين والقيمة مخلص وقيل الموجب الاصل القيمة الى اخره
 لما سئد كره في شرح قوله ويباير بركة ولو بغير علم المالك او مثله ان يهلك

وهو مثل من قوله وقد تقدم ان مرد العين هو الموجب الاصل وورد القيمة
او المثل مخلص الى اخر ما ذكره فراجع به يظهر لك ذلك **قوله** قال استاذنا
اقول الفهم المجرى ويراجع الى صاحب المجتبى **قوله** الصواب نقصان
الزرع **اقول** الذي ظهر لي ان الصواب نقصان الارض كما هو المروي لان
الارض اذا زرع وقطع الزرع منها قبل اذ مر له حصل لها نقص بسبب ازالة
صنعت عن الغلة الكاملة في عامها ذلك كما هو مشاهد فالشريك متعد
في زرعها فاذا طوبى بقطع الزرع بعد القسمة وقطع بقيت الارض بنصفه النقص
فيضمن الزارع المتعدى نقصانها واما نقصان الزرع فليس له وجه فيايل
قوله وهو البقا **اقول** كتب المؤلف بخطه على هذا المحل ما صورته وخصيصة
ان الغاصب لما احدث بها الصنعة وهي حق الغاصب وهي قائمة من كل وجه
فرجت بن ذلك وان كانت وصفا على الاصل الذي هو ثابت من وجه فكانت
اولى بالاعتبار وهذا لان الزيادة حصلت في العين بفعل الغاصب فكانت
كسأله والكاسب احق بكسبه من غيره وان كان في محل يملكون للغير لايت
الحكم ايضا فلا الى العلة لا الى المحل وذات حقه قائم فكان الترجيح به ترجيحا
بالذات فكان اولى من الترجيح بالاصل لانه يرجع الى الترجيح بالحال وهو
البقا وهذا ترجيح بالذات **قوله** وقالوا جميعا الى **اقول** هذا ليس من كلام
النسفي بل هو استنباط فامل **قوله** او برضى الخصم **اقول** اي بالفئان
قوله وبعد الملك **اقول** اي باحد هذه الثلاثة المذكورة **قوله** اصله
اي اصل هذا الباب الى وهذا ليس من قول النوازل بل يرجع الى تقرير الدليل
لما قدمه من قوله شرط طيب المقصود الى والايل من مقتضى المدلول بالدليل
الاتي في قوله والمملك للغاصب قبل اداء الفئان فامل **قوله** دل الحديث
الى **اقول** لما منع ان يمنع دلالة الحديث على شوق الملك للغاصب اذ لا حلازمة
بينهما كما تشهد له فروع كثيرة منها اللقطة اذا انتهى تعريفها يقصد قضا
مع بقائها على ملك صاحبها ويصح احدى بين كذا فان قلت بينهما
فرق وهو ان في اللقطة المالك مجهول بخلافه هنا قلت يمكن ان

تكون

تكون الشاة التي في الحديث مالها مجهول لتصور الغصب مع جهل المالك ولين
قلنا بانده معلوم فقد يكون اقتضاها من ورثته موقوفات لا تنفع بها التسارع
الفئان اليها فامر على الله عليه ولم بالتصدق بها رجا ان يحضر تكون ثواب
التصدق بها له كما قالوا في اللقطة التي لا يتقوى ومن هنا اجمع المحققون من
اصحابنا انه لا يملك الا باحد الامور الثلاثة كما نقله النسفي فليامل والله بحال
وبعد اعلم قال في الجوهري قال نجم الدين النسفي الصحيح عند المحققين من اصحابنا
ان الغاصب لا يملك المقصوب الا عند اداء الفئان او الغنى بالفئان او ثبوت
على الفئان فاذا اوجدت من هذه الثلاثة ثبت الملك والا فلا وبعد وجود
شي من هذه الثلاثة اذا ثبت الملك لايجل للغاصب تناوله الا ان يجعله
صاحبه في حل تامك انتهى **قوله** ونوع الباب استيلاك يملكه بالقيمة **اقول**
قال في النوازيل ولو ائلف باليف حصر انسان ان امكن اعادته على الحالة الاولى
يوم يرب كما اذا فرق انسان سلم انسان ولو حل شرك فحل رجل ان كان النعل
مثل الذي يستعمله القوام شيء عليه ونوع باب الدار من مكانه وحل سرج رجل
على هذا انتهى فيجعل ما في المجتبى على ما اذا لم تكن اعادته على الحالة الاولى فامل
قوله لصاحبها الغيار بين ان يمسك العين ولا يرجع على الغاصب شيء وبين
ان يسلم العين ويضمنه مثله او قيمته **اقول** ويد يعلم جواب حادثة الفتوى
وهي ان امرأة غصبت حياصة فضة موهبة بالفضة من اخري فزال غصبها
عندها ونقصت قيمتها بسبب ذلك والحكم ان المالك ان شئت سلمتها لها
وضمنتها قيمتها من الذهب موهبة كما غصبتها وان شئت امسكتها ولا شيء لها
وانما قلنا ذلك لان الذهب بالقوى مضاف مستملا لبقا للفضة فقتل جميع
فضة غير انما نقصت بدفعها فامل ولو كان مكان الغصب سراجين هو
فضة مسماوية لزم من ذهابها في المسئلة صحتها يمنع الرد والرجوع بالنقص
اما الاول فللنقصان الفاضل عند المستترية واما الثاني فللزوج والربا
تأمل واغتم هذه الفايضة فقل من تعرض لذكرها مترجحا والله اعلم **قوله**
فيها يفرق كل امر حكيم **اقول** وصف الامر بالحكيم وهو صفة صاحبه **قوله**

وعلى هذا التفصيل **القول** وسابق قريبا عن الجوهرية تفصيل آخر
 في هذه المسئلة وهو الفرق بين ان يكون بفعل صاحب الشرع وان
 لا يكون بفعله **قوله** وقد تقدم تقريره قريبا **القول** في شرح قوله
 وقيمته اكثر منها **قوله** اذا كان قبضه القيمة معروفا **القول** اي قبض
 الغاصب من غاصبه معروفا واصله مودع الغاصب لو رد على الغاصب
 بشرط ان يكون قبضه معروفا وقد صرح هذا الشارع في الوديعة في
 الفرق بين مودع المودع وبين مودع الغاصب بان مودع الغاصب
 غاصب والله تعالى اعلم **قوله** والشبه **القول** الشبه محركا **قوله**
 الاصغر كما في القاموس **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**
 بعض الشفعة **القول** الشفعة بالفهم اسم من الشفعة **القول** قال
 القدوري وولد المفضولة وغاوها ونزع البستان المفضولة امانة في
 يد الغاصب قال في الجوهرية في شرحه ثم جردت الولد على وجهين
 ان حدث في يد بعد الغصب فهو امانة الا ان يتعدى فيه او يتعد منه
 ولا فرق بين ان يغصبها حائلا او حايلا فان الولد امانة لان الحمل لقيمة
 له والوجه الثاني ان يغصبها والولد معها فانه يضمن الولد لانه قد
 وقع عليه القبض الموجب للضمان انتهى وبه عالم انها لو ولدت في يد
 الغاصب فغصبها وولدها او ولدها فقط غاصب اخر فانه يضمن الاصل
 والولد لو فوج القبض الموجب للضمان فيه فلو ردوها على الغاصب الاول
 برى عن الضمان فهما وعاد الاصل الى ضمانه دون الولد وهي واقعة
 الفتوى فامل **قوله** ولا يجب ردوها اصلا **القول** ساقى في الجانيات
 ان من خدع امرأة رجل حتى فرق بينهما الجبس حتى يردوها او يموت فلعل
 ما هنا قيس وما هناك استحسان قطعا للفساد فامل **قوله** ويشترط
 علم الستمع **القول** فلو اختلفا في العلم وعدمه فالقول قوله بيمينه
 لانه منكر والاخر مدع فامل **قوله** وهو ان المنصق يبطل بطلان
 المنصق **القول** فامل ان يمنع كونه من باب التفهم اذ التسليط حصل

بالفعل

بالفعل قصد الم فامل **قوله** كالتفصيل **القول** هو يحفظ المولف بالاضا
 الساقط وضوا به بالظا المشاذا قال في البحر في شرح قول الكنز وكل اهاب
 ويغ فقد طهر القرط بالظا لا بالاضا ويرق شجر السلم ينطق السين واللام ومنه
 او يرمق وطارى مد يوغ بالقرط والقرط ينبت بنواحي تهامة كما ذكره النووي
 في شرح المهدب وانما ينبت عليه لانه يوجد معجنا في كثير من كت الفقه وثبر
 بالاضا انتهى والله تعالى اعلم **كتاب الشفعة قوله**
 الشفعة هي باسكان الف وحكى فيها وهي لغة من الشفع عند الوتر فكانت
 الشفع لجعل نصيبه او نفسه شفعا بضم نصيب شريكه اليه او من الشفاعة
 لان الاخذ جاهلية كان بها او من الزيادة والثقة يد ويرجى ان لما قبلها كذا
 قال بعضهم قال ابن الملقن والفقهاء يسمون الف والصواب الاسكان انتهى
 ذكره في المشارات **قوله** عقار الخ **القول** يعني وما في حكمة كالعالم كما قدمه
 عن الكافي بقوله في العلو يستحق بالشفعة وتستحق به الشفعة في السفلى
 وان لم يكن طريق العلو في السفلى لانه التحق بالعقار بما له من حق الفاعل كذا
 في شرح الدرر وقدم هذا الشارع نقله عن الكافي قبل هذا وحده ان يكون
 بعد قوله في المتن وبشرطها ان يكون المحل عقارا كما فعل مثلا خسر في شرح
 غرر الاحكام والله تعالى اعلم وفي التبيين في شرح قوله وبشرطها ان يكون
 العلو حيث يستحق بالشفعة ويستحق به السفلى على انه مجاور ومرة وذلك
 اذا لم يكن طريقه طريق السفلى وان كان طريقهما واحدا تستحق بالطريق
 الشفعة على انه خليط في الحقوق وهو الطريق لان حق التعلي سقى على
 الدوام وهو غير منقول فتستحق به الشفعة كالعقار انتهى **القول**
 فهو على هذا داخل في عبارة المتون في سمي العقار فليد الم يقل احد منهم او ما
 حكمه فامل **قوله** وحكمها جواز الطلب عند تحقق السب **القول** واقعة
 الفتوى ومرث من عمدة امرافادعي ابن عمته المتوفية ان احد في حياتها اشترى
 من اخيه فانكر العالم بالبيع وهو شفعي فشهدت شهوده فطلب فور
 فالطلب صحيح لانه طلب عند تحقق السب **قوله** الصحيح او فاسد

اقول حقه العبارة ان يقول سوا كان البيع صحيحا او فاسدا انقطع الخ
او البيع الصحيح او الفاسد اذا انقطع ويخوذ به قائله **قول** اذا كان
طريقها واحدا **اقول** تقيده في الحديث الشريف بما اذا كان طريقها واحدا
يشهد للشا في لثا فليتا مل **قول** ولو كان الب والمكان الذي عليه الب
مشتركا بينهما كان هو اولي الخ **اقول** هذا صحيح في ان الحايطة الذي بين
الدارين او البتين اذا كان مشتركا والمكان الذي عليه مشتركا يكون حقا
اولي وقد اقيمت به في بيت في دارين ثلاث بيوت كل بيت لرجل بيع بيت
منها في ظهر واحد من الثلاثة حايطة ومكان حايطة مشترك بين البايع
وبين مالك بيت منها فصاحبه اولي لانه مشترك في بعض البيع فيقدم على
كل جار والله تعالى اعلم **قول** ومع بيع دور مائة الخ **اقول** اي على قوله
اي يوسف ومحمد وقد ذكرنا المسئلة في الكتاب الكراهية في فصل في
البيع وذكر الشارح الخلاف فيها ودليل كل من القولين في اجبه ان شئت
قول ويصح الطلب من وكيل الشر **اقول** اي اذا كان شقيقا **قول** ولا
شفعة في الوقف **اقول** اي اذا بيع هو لبطان ببعه **قول** ولا شفعة بجوار
اقول اي اذا بيع حقار بجوار لم يقدم مالك له وفي نوازك اي الليث دار سفت
بحسب دار الوقف هل للقيم او الموقوف عليه الشفعة قال لا شفعة للوقف
قول وفي الثانية لا شفعة في الوقف **اقول** يريد بجواره لقوله للقيم ولا
للموقوف عليه **قول** وهو مخالف لما تقدم كما لا يخفى **اقول** يمكن ان يقال
اذا بيع معود كان ما يباع كما اذا كان قبل الحكم وقوله بجواره اي يوحده هو بسبب
جواره اي ياخذ بها جاره فلا يخالفه فليتا مل **قول** فلا رجوع للمشتري
على الشفع **اقول** لعلمه رجوع للشفيع على المشتري **قول** باع ما في اجاره
الغير الخ **اقول** الذي في الولولجية في اول كتاب الشفعة ارجو داره مدع معلو
ثم باعها قبل مضي المدة والمشتا ج شفعوها فالبيع جائز بين البايع والمشتري
موقوف في حق المشتا ج لقيام الاجارة فان اجاز المشتا ج نفذ في حقه وقد
البايع على التسليم لانه بطلت الاجارة وكان المشتا جر الشفعة لوجود سببها

ولو

ولو لم تجز البيع ولكن طلب الشفعة بطلت الاجارة لانه لا شفعة للطلب
الا بعد بطلان الاجارة **قول** وهو مخالف الخ **اقول** فتقدم في
فيهم المخالفة ابن الشحنة في لسان الحكم ونقل المسئلة عن البرازية فقط
وجعله مخالفا لما في الكتب المتبعة وكيف هذا مع قطع صلح الخلاصة
به وهو ممن يعتبر وكتاب هذا من المتعبرات واذا وفق نزال الاشكال
واتضح الحال نعم ان قصد المخالفة بين نحو كلام التحريم ونحو كلام البراز
فهي مخالفة في الظاهر وان اراد المخالفة بين نحو كلام الحائية ونحو كلام
الخلاصة فلا الامكان التوفيق بينهما بما قلنا تاملا هذا واذا اجل نحو
كلام التحريم على ما لا يباع بحال من الاوقاف حصل التوفيق فتا قبل
ويؤيد هذا التوفيق ان صاحب التحريم قدم قبل قوله لا شفعة في الوقف
ولا بجواره قوله ما لا يجوز ببعه من العقار كما لاوقاف لا شفعة في شيء
من ذلك عند من يرى جواز بيع الوقف كذا نقله عنه صاحب الخلاصة
وعنده فيحصل ان المسئلة فيها تفصيل فما كان من الاوقاف متمتع البيع
لا شفعة فيه وما كان بخلافه ففيه الشفعة فقوله في التحريم لا شفعة
في الوقف الخ محمول على متمتع البيع وقوله في الخلاصة والبرازية وكذا
نثبت الشفعة بجوار دار الوقف اي فيه اذا بيع في غير المتمتع واما
الاخذ به فلا اذا لمالك لم فتاملا فان المحل محتاج الى التحريم وانت اذا
نظرت الى ان حق الشفعة ينشئ على صحة البيع ادرت الحكم على صحته
وجود او عدمه فتنه واقول **اقول** ايضا يمكن حمل كلام قاضي خان
وعنده ممن يحمل عبارة على الاخذ به وكلام الخلاصة والبرازية وغيرهما
ممن يحمل عبارة على اخذ بنفسه اذا بيع قال في مجمع الروايع قال
في شرح مختصر الكرخي مسئلة وما كان من العقار مما لا يجوز ببعه ولا يمكن
بالبيع على حال فلا شفعة فيه اذا بيع مثل بيع الاوقاف والحيات المسئلة
والسقايات والابار التي للسبيل فلا شفعة في شيء من ذلك عند من
يرى تسبيله جائزا ووقفه ومن لم يرد ذلك جائزا فهو وسایل العقارات واحد

وفيه الشفعة واجمع المسلمون على ابطال بيع المساجد انتهى وفي الخلاصة
والزارية وفي التحرير ما لا يجوز بيعه من العقار كالأوقاف والشفعة
في شيء من ذلك عند من يرى جواز بيع الوقف انتهى قال في القفيض
لكل من مغللا لذلك لأن حق الشفعة ينبغي على صحة البيع انتهى فيه
يعلم أن ما لا يمكن من الوقف بحال لا شفعة فيه لعدم صحة البيع فيه
وما يمكن منه بحال ففيه الشفعة إذا بيع وما إذا بيع بجوارع أو كان
بعض المبيع ملكا وبعضه وقف أو بيع الملك فلا شفعة فيه بسبب
الوقف للوقف فاعتبر هذا التحرير **قوله** مبي هو شفع في **القول**
وفي الجوهرية والذي يأخذ للصغير بقوة أو وصيته أو القاضيه أو من ينصبه
القاضيه لأنها تثبت لزوال الضرر ودفع الضرر عن الصغير ولا يجب أن
لا يطالبوها للصغير وسلموها بالقول سقطت ولا يجب له إذا بلغ عندها
وقال محمد بن فرس لا تسقط وله المطالبة لها بعد بلوغه لأن في إسقاطها
ضررا بالصغير فلا يجوز كالبراءة من الدين والعفو عن القصاص
ولها أن من ملك الأخت بها ملك تسليمها ولأن الولي لو أخذه بالشفعة
ثم باعها بثمن جائز فإذ أسلمها فقد بقي الثمن على ملك الصغير
واسقط عنه ضمان الدرك فكان أولى بالجواز والجواب عن قولها كالبراءة
من الدين والعفو عن القصاص أن هناك إسقاط الحق من غير عوض
وهنا حصل له عوض وهو ثبوت الثمن على ملكه فافترقا وإن لم يكن
للصغير أب ولا وصي ولا جد ولا نصيب القاضيه له وليا فهو على شفعية
إلى أن يبلغ انتهى **قوله** قلت وقد عول في الوقاية ولكن على قول الكرخي
القول يعني بقول صاحب الوقاية ويطلبها الشفع في مجلس علم بالبيع
وقوله في الكرخي أن علم الشفع بالبيع استند في مجلسه على الطلب **قوله**
على هذه الرواية **القول** يعني روايته الكرخي **قوله** أي هذا التأخير به
القول كله حشوا فابتدأ فيه **قوله** فلو قيل للشفيع **القول** أي
بعد لقض لو قال ليس عندي الثمن أو أحضر غدا أو ما أشبه ذلك لا تبطل

الشفعة

الشفعة بالإجماع وإن قال ذلك قبله تبطل عند محمد رحمه الله تعالى نص
عليه الزيلعي **قوله** يعني إذا قيل **القول** كذا يحظه ملحقا ولا حاجة
إليه لأنه لم يزد على عبارة الحق شيئا **قوله** إطلاق في محل التقيد
القول أي وهو بما قبل القبض **قوله** وإن اختلف الشفع والمشتري
في الثمن صدق المشتري **القول** وفي الظهيرية ولو قال العاقدان
تبايعنا بالف ورجل من حفر فقال الشفع بـ ألف فالقول للشفيع **قوله**
وحط البعض يظهر في حق الشفع **القول** وكذا إذا أبراه من بعض
الثمن أو وهب له حكم الخط نص عليه في الجوهرية وأقول **قوله** وكذا
أبراه من كل الثمن أو وهب له حكم خطه وفي الحاوي الزاهدي سن ولو
وهب البايع للمشتري عشر من الثمن قبل قبضه سقط ذلك عن الشفع
ولو وهبها بعد القبض لا تسقط ولو وكل رجلا ببيع داره بالف فباعها
بها ثم حط عن المشتري مائة وضمن للموكل لا تسقط عن الشفع لأن
خط الوكيل لا يلحق بأصل العقد ولو اشتراها بالحياد ونقد الزئوف
فالشفعة بالحياد وهي خمس مسايل أحداها هذه والثانية كفيل بالحياد
ونقد الزئوف يرجع بالحياد على المديون والثالثة اشتري بالحياد ونقد
الزئوف ثم باعته فإسن المال بالحياد والرابعة خلف ليقضين
حقه اليوم وعليه جواد وقضاه الزئوف برة والخامسة على غيره جواد
فأخذته وانفقها ثم علم زبافتها لا يرجع عليه بالحياد إلا رواية عن أبي
يوسف ع اشتري نصف دار وقاسم البايع ثم أخذها الشفع لا تنقص
القسم إذا كانت بقضا وكذا بغير قضا على الأصح ولو اشتري دارا وهما شفعان
ثم جاز الشفع الثالث بعد ما اقتسماها بقضا أو بغير قضا فله أن ينقص
القسم لأنها لا تقاد كما كانت بخلاف الأولى ولو كان لها شفعان أحدهما
غائب فأخذها الحاضر فلو حضر الغائب يطلب من الشفع دون المشتري
ولو طلب الحاضر نصف الدار على ظن أنه لا يثبت له إلا النصف بطلت شفعية
وكذا إذا كانا حاضرين فطلب كل واحد منهما نصفه لأن طلب النصف تسليم

للتصف الآخر يستل فيه وإذا بطلت في النصف بطلت في الكل عكس
 للجاء طلب الشفعة مع غيبة الخليل فان حضر الخليل في الواقع به
 وان لم يطلبه الجار حقه حضر الخليل وسلم بطلت شفعة تطلب
 الشفعة من الوكيل بالاستواء قبل التسليم إلى الموكل صح وبعد لا وتبطل
 شفعة وهو المختار وتسليم الشفعة للوكيل يصح في الحالين انتهى
قوله لو بني المشتري أو غرس له **أقول** في المشتري إذا أقبضه
 بالوان كثره فالشفيع بالخيار ان شاء اخذها واعطاه ما زاد الصبيح
 فيها وان شاء ترك لان نقص صبيحه متعذر قال الصدر الشهيد وفيه
 نظر فان الشفعة يمكن من نقص بناء المشتري قال لكن الفرق بيني
 بين لان لنقص الباقي قيمة ولا قيمة لنقص الصبيح كذا في حاوي الزاهد
أقول وعلى هذا لو طلاها بالحبس طلا وكثيرا فاعلم **قوله**
 وقيدنا بقولنا **أقول** هذا به عليه الريلعي بقوله هذا اذا انهدم
 البناء ولم يبق له نقص ولا من الشجر شيء من حطب او خشب واما اذا بقي
 شيء من ذلك واخذ المشتري لانقصا له من الارض حيث لم يكن تبعا
 للارض فلا بد من سقوط بعض الثمن بحصته ذلك في فخذ واستدرك
 به مع انه لا حاجة اليه لانه لا يسقط شيء من الثمن بمثلته الا اذا
 اخذ المشتري واذا اخذ المشتري صارت مسألة اخرى فلم يصدق على
 صاحب الكثر والوقاية انهما اطلقا في محل التقييد وانما انت الذي اطلقت
 في محل التقييد في المتن بقولك ولم يبق شيء من نقص او خشب فانت
 اقتضى انه اذا بقي شيء تسقط حصته من الثمن سواء اخذ المشتري ام لا
 مع ان الامر ليس كذلك لانه يحتمل ان يملك بعد الانفصال قبل ان
 ياخذ المشتري فلا يسقط شيء من الثمن لعدم تصور حبسه اذ هو من
 التوابع والتوابع لا يملكها شيء من الثمن وبلا اخذ بالشفعة تحولت
 الصنفية الى الشفعة فقد هلك ما دخل تبعا قبل القبض ولا يسقط
 بمثله شيء من الثمن فتأمل **قوله** قال في الحاوي الزاهد

ث ولو اشترى ارضا بمائة فرفع ترابها وباع بمائة ثم اخذها
 الشفعة بالشفعة اخذها بخمس لان ثمنها يقسم على قيمة الارض
 يوم الشرا قبل رفع التراب الذي باعه وبها سوا ولو كسرها كما كانت
 فالجواب لا يتفاوت ويقال للمشتري ارفع ما كسبت فيه فهو ملكك انتهى
قوله الطلب في بيع فاسد وقت انقطاع حق البائع اتفاقا **أقول**
 ذكر في المتن بعد قوله اتفاقا وفي هبة بعوض وقت النفا بضم ولم يذكر
 هنا وفيه خلاف ومقابل ظاهر الرواية قول زفر رانه ياخذ بالشفعة
 قبل النفا بضم لان الهبة عند بشرط العوض بيع ابتداء وانما يشترط
 النفا بضم من الجانبين قال قاضي خان فان اراد ان لا ياخذ الشفعة
 ينبغي ان ياخذ الموهوب له الدار الاجزاء منه وياخذ الواهب كل الحق
 الا اذا ثبتت الشفعة للشفيع فان في الهبة بشرط العوض قالوا
 انما يثبت المذكور للموهوب له اذا قبض الكل اما اذا لم يقبض الكل لا يثبت
 له الملك فلا ينقطع حق الواهب ويكون للواهب ان يرجع من غير
 قضاء ولا رضى يروي ذلك عن محمد بن عيسى في المسوط واذا ذهب لرجل
 دار على عوض الف درهم فقبض احد العوضين دون الاخر ثم سلم
 الشفعة الشفعة فهو باطل حتى اذا قبض العوض الاخر كان له ان ياخذ
 الدار بالشفعة وتما فيه **قوله** ما ثبت في هبة **قوله**
أوله قوله ملك بعوض **أقول** عبر به ليشمل الهبة بشرط العوض **قوله**
 بخلاف غير القصدية **أقول** المراد بالقصدية ان تكون في المنقول
 وحده قصد اذ كانت في العقار قصد ادخل المنقول فيها تبعا فهي
 جائزة سواء كان المنقول دالا في البيع تبعا او مضموما الى العقار وصار
 معه صنفه واحدا قال في البدئية لو باع العقار مع العبيد والدواب
 نشئت في الكل تبعا للعقار انتهى **قوله** وهو تحتين **أقول** المراد
 دفن العرض بالسكون لا العرض بفتحين فلو قال وهو بالسكون المتاع
 في اخره في الصحاح ثم ذكر ما في المغرب لبيان معنى العرض بفتحين

لكان احسن صنف **قوله** بخلاف العلوج حيث يستحق بالشفعة ويستحق
به السفلى **القول** علو رجل وسفل لآخر طريق العلو في السكة العلوية
لان السفلى باع صاحب السفلى سقوله كان لصاحب العلوان ياخذ السفلى
بالشفعة لان السفلى متصل بالعلو فكانا جارا من ولوانه طلب الشفعة
فانهدم العلوان قبل ان ياخذ او كان اعلو منه ما حين بيع السفلى كان
لصاحب العلوان ياخذ السفلى بالشفعة في قول محمد لان له حق التقلى
على السفلى في اخذ بن ذلك وقال ابو يوسف اذا اهدم العلوان السفلى
له وصاحب السفلى بشفعة العلوان حق من الجارية قول (ابن حنيفة) اذا لم
يكن للجارية شركة في الطريق كذا في قاضي خان وفي التتارخانية نقلت
الحجة انهما يتويان فيها انتهى وانظر الى قول قاضي خان فكانا جارين
وقوله في شرح النظم الوهباني لا يشارك فيها سائر الجيران فاحمل **قوله**
والاوسط اولى بالشفعة **القول** ومقتضى ما لو بيع السفلى كان للاوسط
للاعلى **قوله** في الصحيح **القول** ارجع الى الظهيرية فانه ذكر ان هذا
رواية عن ابي يوسف في نظاهر الرواية ان الطلب عند البيع **ما**
ما يبطأ **قوله** ولا يخفى عليك ان هذا لا يعارض ما تقدم نقله عن
المجتبى **القول** على ما مشى نسخة المصنف الشارح مكتوب بهذا المحل يحتاج
الى التوضيح واقول **قوله** حمل كلام المجتبى على بطلانها قبل ثبوتها وتقرر
بطلب الموازنة والاشهاد غير صحيح اذا لا يوصف الشيء بالبطلان قبل ثبوت
بل هو القول المقابل لما قاله بعض المشايخ الذي نقله ابن رستم عن محمد
واعتمد غالب المشايخ واقصر عليه غالب الفتاوى قال في البرارفة
لو قال ان لم اعط لك الثمن الى كذا فانا بوس منكم صم وبطلت لانه اسقاط
فجاز التخليق وكذا اذا فعله الحاكم انتهى ولا يخفى عليك عدم مخالفتها
ذكره قاضي خان في دلائل بطلان تعليقه بالشرط بل اثبت جواز التعليل
والسقوط عند تحقق الشرط وعدمه عند عدمه وكان هذا الشارح
فهم نوع مخالفتها في كلامه في المجتبى في جواز التعليل فقال ولا يخفى عليك

ان هذا يعارض ما تقدم نقله عن المجتبى في وجهان قوله **قوله**
بعض المشايخ والحاصل ان كلام المجتبى والبرارفة وقاضي خان على
جواز تعليقه بالشرط وقد ذكره في البحر في اخر ما يبطأ بالشرط الفاسد
ولا يصح تعليقه بالشرط غاية الاموان قاضي خان نقل عن بعض
المشايخ عدم بطلان الشفعة في الفرع المذكور وبه على مخالفتها لما
نقله ابن رستم عن محمد بما قدمه ووجه له وجهين بقوله وهو
صحيح **القول** المروى قال وهو صحيح ولم يقل وهو الصحيح فاحمل **قوله**
ولا يورث عنه **القول** يريد ان حق الشفعة لا يورث من الشفيع
وفي الاشياء والنظاير في كتاب الفرائض واما الحقوق فمما لا يورث
فيه الا حيث تحقق الشفعة وخيار الشرط وحد القدر **قوله**
لان لا يختلف في الحالين **القول** الذي يرجع الى السبب وهو غير
مدكور وهذا بعض عبارة الزيلعي وقد قدم ذكر السبب في **قوله**
ولو خلف ان البيع الاول لم يكن تلجئة له ذلك **القول** وفي التتار
خانية عن الفضلي ولو ادعى الشفيع انه كان تلجئة واراد ان يخلف
المشتري بالثقة ان البيع ما كان تلجئة فله ذلك وهو تاويل ما ذكرناه
في كتاب الشفعة ان الشفيع اذا اراد الاستحلاف ان لم يرد به ابطال
شفعته كان له ذلك اذا ادعى ان البيع كان بيع تلجئة انتهى **قوله**
ووضع الفلوس بعد القبض **القول** كذا بخط المؤلف الشارح ولعله
وصيغ الفلوس الى كمال الدرر والغرر **قوله** فالحيلة فيه ان يجعل
الثنى مجهولا **القول** وفي جامع الفتاوى ومن جملة الجمل ما ذكر في الفتنة
ان كان الثمن حنطة او شعرا او فلوسا او غيرها من الاجناس غيب
معلوم المقدار لا بالمعيار ولا بالكيل ولا بالقبض بالحفنة فاحصل الكلام
فيما سبب نعت الحكم للحاكم فسقط الشفعة بن ذلك انتهى **القول**
وظاهر ما نقل عن الظهيرية ان الشفيع لا يخاف على ما روى عن المشتري
لم يدعيا قدر معين وانكره الشفيع بل اتفق على انهما لا يعلمان قدر الثمن

فلا يقال انه منكر فلا يخلف فامل وهذا علم ان هذه الحيلة انما تتم
لو وافقها الشفع وصادقها على عدم معرفة الثمن ويشير اليه قولهم
لتقدير الحكم فامل واقول قد سلت عن هذه المسئلة فخرجت
في فتاوى فراجع ان شئت ذلك وتامل وفي الفتاوى انما هي
اشترى واراك الحصاد فليس للشفع ان يجعل الثمن رباخذة بالشفعة
لان علمها بالبيع الفاسد وهي من الخيل لابطال الشفعة انتهى وقد
تقدم انه لا شفعة اذا بيعت الدار بيعا فاسدا اما قبل القبض فليقأ
ملك البائع فيها واما بعد فالحتمال الفسخ واذا سقط الفسخ بالبناء ونحو
وجبت والله تعالى اعلم **قوله** منقول عن الظهيرية **اقول** ذكره فيها
في المقطعات **قوله** ياخذ الدار **اقول** ظاهره بلايين اذ لم يغفل
بعد حلفه ونحوه فامل **قوله** التي يسكن فيها **اقول** اي الشفع الذي
هو الجار **قوله** والجار **اقول** اي الذي هو الشفع **قوله** اي تخلف
الشفع **اقول** صوابه المشتري **قوله** فانه يخلف ايضا على ذلك العلم
اقول ضمير فانه راجع للمشتري واقول هذا لا يخلف ما صرح
به في الدرر والغرر بقوله قال الشفع طلبت حين علمت فالقول له مع
يمينه ولو قال علمت راسن وطلبت كلفه اقامة البينة وتامه في شرحه
وما ذكره هنا موافق لما صرح به في الولولجية ولما نقله صاحب الثنا في
خاتمة عن فتاوى ابي الليث ومافي الدرر موافق لما في الخاتمة والبرائر
ولما نقله في الثنا خاتمة عن نوادر ابي يوسف لانه صرح في الولولجية
بتصوير المسئلة بقوله لو قال سمعت البيع قبل هذا اليوم او اكثر فطلبت
الشفعة ولا خلاف فيه حيث اسند لما مضى فعمل عليه ما هنا ومافي فتاوى
ابي الليث ليحصل التوفيق فامل والله تعالى اعلم **كتاب**
القسم **اقول** قت جاز المصيب يثبت في القسم فاذا وجد بعض الشركا
في نصيبه بعد القسمة عيبا فان كان شيئا واحدا حكما ككيلى ووزن في كل
ونقص القسمه سواء كان بتراض او بحكم اذا القسمه بتراض بيع والحكم في

البيع

البيع هذا وكذا ان كانت بحكم اذا القاضى عين نصيبه على انه سليم ولم يجد
فله الرد شرعا تحقيقا للسوية وان كان نصيبه اشيا ككتاب او عبيد او
غنم رد المصيب فقط كما في البيع ويكون الرد ودينه وبين شركا يرد رج
لحقته فيما اخذ الشركا لان عوض المردود في جميع ما اخذوه انتهى ذكره
في جامع الفتاوى واقول فلو هنك المصيب رجع بالنقصان حيث
لم يوجد ما يمنع الرد قبل هلاكه مما يدل على الرضا به تامل **قوله** ومن ثم
لا يقسم الحايط **اقول** دخل في نحوها مصابن بلادنا وبدا ود الزيت ان
تبدلت المنفعة بالقسمة بان صارت بعد هلاكها تصلى لما كانت وتصلح اصطلا
لوبيت للسكن وما اشبه ذلك فافهم **قوله** وينصب قاسم يوزن من
بيت المال **اقول** يعني ان كان فيه سعة وان لم يكن فيه سعة او وجد متبرع
فلا ينصب الا لمن سأل نصبه واجرت جنيده اذ لم ينصبه الا امام او نصبه
بسواهم عليهم سوا طلبوا كلهم القسمة ام بعضهم لان العمل في ان استأجروه
وسمى كل منهم قدر الزرع والابان اطلق المسمى فالاجرة موزعة على الروس
قال في الثنا رخصة من من المصيط قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى اجر قاسم
الدور والارضين على عدد الروس وقال على قدر الانصب وفي الكافي
وهو قول الثنا في الظهيرية اجرة القسمة اذا استأجروه الشركا للقسمة بينهم
وفي الولولجية على الصغير والكبير والذكر والانثى على عدد الروس في قول
ابي حنيفة الظهيرية وقال على قدر الانصب يستوي في ذكره قاسم القاضى
وغیره وهو رواية عن ابي حنيفة وفي راضر المصيط قالوا وهذا اذا اطلبوا من
القاضى القسمة بينهم فقسمة بينهم قاسم القاضى فاما اذا استأجروا رجلا
بانفسهم فان الاجرة عليهم على السوية وفعل يرجع صاحب القليل على صاحب
الكثير بالزيادة قال ابو حنيفة لا يرجع وقال لا يرجع وكذلك اذا اكلوا رجلا
رجلا يقسم بينهم فاستأجروا الرجل فان الاجرة على الكل واختلفوا في الرجوع
قال ابو حنيفة يرجع عليهم بالاجرة على السوا وقال لا يقدر الملك واذا استأجر
رجلا لكيل طعام مشترك او ذرع ثوب مشترك ان كان الاستيجار للقسمة

فهو على الخلاف الذي بينا وان كان الاستحجار على نفس الكيل فعلى قدر
 الانصاف وفي الظاهرية فله اجر الكيال والوزان في القسمة فقد قال
 بعض مشايخنا على الاختلاف والاصح ان قوله فيها كقولها وفي الكافي
 وروى الحسن عن ابي حنيفة رضي الله تعالى عنهما ان الاجرة على طالب
 القسمة دون الممتنع وقال صاحباه عليهما وفي المنتقى ابراهيم عن محمد
 رحمهما الله تعالى في الوار حنطة بين رجلين فاجر الكيال على الانصاف واجز
 الحساب على الرووس قال ما كان من عمل فهو على الانصاف وما كان من
 حساب فهو على عدد الرووس في قياس قول ابي حنيفة وفي قولها على
 الانصاف واذا طلب احد الشريكين القسمة واني الاخر فامر القاضي
 قاسمه لي قسم بينهم روى الحسن عن ابي حنيفة ان الاجرة على الطالب
 وقال ابو يوسف الاجرة عليهما وفي المنتقى ابراهيم عن محمد قاسم قسم
 دار بين اثنين واعطى احدهما اكثر من الآخر غلطا وبني بعضهم في نصيبه
 قال يستقبلون القسمة فمن وقع بناؤه في قسمة غيره رفع بناؤه ولا
 يرجعون على القاسم بقيمة البناء ولكن يرجعون عليه بالاجر الذي اخذ
 واذا ادعى احد الشركاء واني الباقيون فاستاجر الطالب قاسما كان الاجر
 عليه خاصة في قول ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه وقال صاحباه يكون
 على الكل انتهى **قوله** وهو على عدد الرووس **اقول** يعني مطلقا
 كذلك صرح ملاسكين ثم قال وروى الحسن عن ابي حنيفة ان الاجرة
 على الطالب دون الممتنع وقال عليهما **قوله** فيجب نفسيهما **اقول**
 اي القسمة على القاض او اجرتها في بيت المال **قوله** وقد اخل بهذا القيد
 صاحب الوقاية **اقول** هذا القيد ما يستغنى عنه بالجمع على ان
 الوجه يقاسم الورثة سواء كانت بالقضا او بالرفق تامل **قوله** وقسم
 نقل **اقول** دخل في النقل البناء والشجار لانهما من قسم المنقولات كما صرح
 به في البحر في كتاب الدعوى فتحرى فيه قسمة الجبر حيث لم يتبدل المنفعة
 بالقسمة وان تبدلت بها لا يجوز كالبيع والحايطة والحمام ونحوها تامل **قوله**

له ان ملك المورث باق بعد موته **اقول** حتى لو حدثت زيادة لنفسه
 وصاحبه فيها وتقضى ديونه منها كذا في الجوهر **قوله** ولو يرضى على الموت
 وعدد الورثة **اقول** انما وضع المسئلة في الارث لان في الملك بغير الارث
 لا يتسم واحدا كان الغائب او اكثر ذكره البرازي وصاحب الخلاصة وكثير
 من العلماء ويعلم من مسائل الغائب وقولهم للقاض بسوطتي مال المفقود
 ماليس في مال الغائب وقولهم ليس للقاض اخذ مال من يد مودعه بخلاف
 المفقود ولانه قضا على الغائب بغير نايب عنه بخلاف الورثة لان احدهم
 ينتصب خصما عن البقية لافرق في ذلك بين العقار والمنقول فتأمل قال
 في الحاشية في اوابل القسمة ولو كانت الشركة بالشر وبعض الشركاء غائب
 لا يقسم عقارا كان او عروضا حتى يحضر الغائب وسياقي في الحاشية فربما
 عند قوله يردون في التركة المنسوجة تفصح تفصيل في مسألة القسمة
 ومعهم وارث غائب بين كونهم بقضا القاض فتصح او لا فله اعنى الغائب
 النقض **قوله** وفيهم صغير **اقول** وفي الولو الحية ولو اقسماها الى
 الدارين بينهم وفيهم صغير لا وصى له او غائب لا وكيل له بغير قضا قاض لم تجز
 القسمة الا ان يقدم الغائب فيجوز او يكبر الصبي فيجوز لانه لا ولاية لهم
 على الغائب والصغير فتوقف نفاذ تصرفهم على اجازة الغائب وولي الصبي
 او اجازته اذا صار اهلا ولومات الغائب فاجاز ورثته لم يجز في قوله
 محمد وكذلك لومات الصغير فاجاز ورثته وجاز في قول ابي حنيفة واني
 يوسف رحمهما الله تعالى انتهى ووجهه فيه فراجه **قوله** قسم العقار
 والمنقول ايضا وانما خص العقار لانه الذي يشترط فيه البرهان على الموت
 وعدد الورثة تامل **قوله** او كانوا مشترين **اقول** المراد انهم شركاء
 بغير الارث يدل عليه قولهم فيه لان احد الورثة ينتصب خصما عن البقية
قوله او كانوا **اقول** يعني العقار او شي منه في يد الوارث الطفل او
 الغائب لا يقسم **قوله** واقدمها على القسمة لا ينعى من دعوى الدين **اقول**
اقول قيد بقوله لا يقدم على القسمة لان القسمة اذا كانت جبر اعلى

المدعى تسمع دعواه ولا يكون من قضا فافهم وسأني ذكرا لاقدام في صهيون
 ايضا من هذا الباب **قوله** دور مشتركة **اقول** وضع المسئلة في الدور
 لان البيوت في محلة تقسم قسمة واحدة اتفاقا لان النفاوت فيه يساوي
 والمنازل المتلازمة كالبيوت والمتباينة كالدور كذا في شروح التجميع
 لابن ملك وفي شرح من لا يسكن بعد قوله قسم كل على حدة قال مطلقا
 سواء كانت الدور متلازمة او متباينة في محلة او محلات في مصر ومصرين
 ثم قال ثم هي ثلاثة فصول عند الدور والبيوت والمنازل فالدور عند
 لا تقسم قسمة واحدة سواء كانت متباينة او متلازمة والبيوت تقسم قسمة
 واحدة سواء كانت متباينة او متلازمة والمنازل ملحقة بالبيوت ان كان
 متلازمة وكالدور ان كانت متباينة وقال في الفصول كلها ينظر القاضي
 الى اعدل الوجوه فيمضي القسمة على ذلك انتهى ولا يخفى حسن عبارة
 وجميع الجس هذه المسائل على كثرة من العبادات الا ان قوله وقال في الفصول
 كلها الى يستثنى منه ما اذا كان في مصرين فان قولها تحقق له تامل **قوله**
 يرفع لجامعهم تكيل المنفعة وتحقيقا للاقرار من كل وجه **اقول** هنا في
 خط المصنف بيان وعلى هامشه مكتوب يحتاج الى تحرير من محله
اقول وتحرير بعد قوله لجامعهم لتحقيق تكيل المنفعة فيها ويرى الطريق
 وان كان لا يستقيم ذلك يرفع طريقا بين جماعةهم ارجع الى تبين الكثر
قوله وقسمة الثمن بالاكوار ذكر في النوازل انه يجوز له ان ليس له في
اقول وفي البرازية في باب السلم ولا يجوز له السلم في الثمن ومن كان
 ويجوز كذا وكيل الغرايل لو علم وان لم يعلم فلا خير فيه انتهى وهو صحيح
 في انه كيلي ومقتضاه جواز قسمة ايضا بالغرايل وقد تفرقا قسمة
 في بلادنا بالاكوار وقد علمت صحة والله تعالى اعلم **قوله** وفي الخاتمة
 ايضا **اقول** قدمه بعينه عنده في هو تكرار محض **قوله** ثم ادعى احد
 في قسمة الاخر بناء او تخلف **اقول** وجهه ان البناء والتخل دخل في القسمة
 تبعاً فهو مقسوم ودعوى المقسوم بعد القسمة لا تسمع لان الاقدام على

القسمة

القسمة اعتراف بان المقسوم مشترك حتى لو كان الامر على العكس بان
 اقتسموا تخلفا او شجرا او بناء دون الارض فادعى احدهم الارض كلها لاجاب
 لعدم التبعية فيها فهي ليست بمقسومة فلا اعتراف بانها مشتركة في
 الدعوى في الارض وكذلك لو اقتسموا غلة كرم ثم ادعاه احدهم جان
 لجواز ان تكون التمر مشتركة بينهم والشجر خاصا باحدهم ففي الخلاصة
 والبرازية والثنا في راجية لودعي شجر فقال المدعى عليه ساو في شجر
 او اشترى متى لا يكون دفعا لجواز ان الشجر له والتمر لغيره وهو واقعة
 الفتوى وقد فتيت فيها بسماع الدعوى لما ذكر تامل **قوله**
 قال في الثنا في راجية فان قسم الورثة فيما بينهم التركة ومعهم وارث اخر
 غايب وعزلوا نصيب الغايب فان كانت القسمة بغير قضا فله ان ينقض
 القسمة وان عزلوا نصيبه وان كانت القسمة بقضا لم يذكر محمد حرامته
 هذه المسئلة في الكتاب وقد اختلف المشايخ فيه بعضهم قالوا ليس له ان
 ينقض القسمة ان عزل القاضي نصيبه وبعضهم قالوا له ان ينقض القسمة
 وان عزل القاضي نصيبه والقول الاول ارجح انتهى **قوله** فان كانت
 بقضا القاضي **اقول** معناه انه اذا اتى رعا في القسمة عظيمة احدهما وراي
 الاخر احمده عليه اما اذا وجدت القسمة بقضا او برضا ثم اتى رعا في نفس
 الغني فشهدت البينة على انها وقعت بالعدل فحكم بلزومها نفذ ولا تسمع
 الدعوى ولا تبطل بعد ذلك لوقوع القضا في المنافع فيه وهو الغني تنبه
قوله بطلت **اقول** قال في الكثر ولو ظهر من فاحش في القسمة تفسخ وفي
 متن الدرر تبطل فتبعه هنا بقوله بطلت فافهم ظاهرها لا تحتاج الى التمسح
 مع ان الامر بخلافه فكان ينبغي له موافقته دون متن الدرر لكن حمل تشبيهه
 على المخالفة **قوله** وتسمع دعواه ذلك ان لم يقر بالاستيف **اقول** اطلقه
 فتمثل ما اذا بنى بعد القسمة او لم يبن واذا ثبت السابق وبطلت يومه السابق
 برفع بناءه اذ وقع بالقسمة الثانية في نصيب شركه كما وقع في الثنا في راجية
 نقل من الذخيرة والله تعالى اعلم **قوله** اذ الاقدام على القسمة اعتراف منه

بان المقسوم مشترك **اقول** قد بقوله الاقدام فلو كانت القسمة بطريق
البحر من القاضية تسمع الدعوى ثم ادعى الملك في المقسوم من المورث
وتعجز عن اقامة الدعوى قسم جبر عليه ثم قدر على البينة تسمع دعواه
وهي واقعة الفتوى للعبد الفقير **قوله** ومشارك بين ومرة اشترى
نصفه من يملكه ومات البايع فانكر وارثه بيعه وعجز المشتري عن البينة
فقسمه القاضي جبرا ثم وجد البينة تسمع وتنقض القسمة لعدم الاقدام
المانع من سهامها والله تعالى اعلم **قوله** الاقدام على القسمة اعتناق منيب
بان المقسوم مشترك **اقول** قد علم ان الاستعارة والاستيداع والاستيلاء
والشر والمساومة وما اشبه ذلك من الاجارة وغيرها يمنع من دعوى
الملك ومن فروعهم قدم ببلد واستاجر دارا فقتل له هذه دارا بيك مات
وتركها ميراثا لك فادعاه المستاجر وقال ما كنت اعلم به لا تسمع للشناقض
وفي البحر في هذا الفرع والقبول اصح فقتضاه لو قاسم رجلا كراما فقتل
له هذا كراما بيك مات وترك ميراثا لك فادعاه كله وقال ما كنت اعلم به
ان الاصح قبول دعواه وهي واقعة الفتوى ومن فروعهم ايضا استاجر
دارا ثم رهن على الموجه انها ملكي لان ابي شره لا يطع في صفري تسمع
ولا يمنع هذا الشناقض لما فيه من الغف فان الاب يستقل بالشئ الصغير
ومن الصغير لنفسه والابن لا علم له به قال في البرازية وفي المسئلة
اقتسم التركة ثم ادعى احدهما ان اياه كان جعل له هذا الشئ المعين من
الذي كان داخل تحت القسم ان قال انه كان في صفري يقبل وان مطلقا
لا وقال قبل المورثة اذا قام مع الموصي له بالماله ثم ادعوا رجوع
الموصي بغير انفراد الموصي بالرجوع انتهى ومسلكت اشبه شئ بالمسئلة
الاولى وهي قدم ببلد الخ والظاهر ان قوطم قدم ببلد الخ فقتل له هذا الخفاء
بخلاف المقيم لظاهره غالبا فلا تسمع دعواه تامل وقد كتبت مثل ذلك على
جامع النصوص **قوله** الفرائد **اقول** هذا من الفوائد الزينية **قوله**
وتعرف الفقهاء عبادة عن قسمة المنافع **اقول** قال في السراج الوهاج

البينة

في كتاب القسمة باب المماياة لم يذكره الشيخ رحمه الله تعالى وهو
باب لا يستغنى عنه اعلم ان العقود اذا اختصت باسم انفردت بمنع
والمعنى الذي انفردت به المماياة انها ليست بالاجارة لانها استيفاء
منفعة على ملك المنفعة والاجارة استيفاء منفعة على ملك الغيب
وتعارف العارية لان الاستحقاق يتعلق بها ولا تبطل بالموت بخلاف
الاجارة والعارية فانها يبطلان بالموت ويجوز لهما الشراكتين نقضهما
اذا التمس عقد **قوله** اذا اطلب احد الشراكتين القسمة والاخر المماياة
يقسم القاضي له **اقول** وفي الشارح خاتمة دارا وجانوت بين اثنين
لا يمكن قسمتهما شرا فاقبال احد منهما الاكبري ولا انتفع وقال الاخر
انا اريد ان انتفع فان القاضي يامر بالمماياة ثم يقال للذي لا يريد
الانتفاع بما في يدك ان شئت فانتهى وان شئت فاعلق الباب **قوله**
ولو تهايا في سكنه دار على ان يسكن احدهما في بعضه والاخر في البعض
اقول وهذا مدعى في جميعها وهذا مدعى فان تشاحا في البداية قال
في الشارح خاتمة نقل عن الكافي القاضي يداياها شاة وان شاة
اقرع قال شمس الامية الحلواني رحمه الله تعالى والاولى ان يقوع بينهما
تطبيقا لقلوبهما واليه مال شمس الامية وفي المجتبى ولو اختلفا في
النهاية من حيث الزمان والمكان والمحل يحكمها بما مر بها القاضي بان
يتفق لانه في المكان اعد له وفي الزمان المحل فان اختاراه في الزمان
يقترع في البداية نفيا للتممة انتهى **اقول** وان شاة بايها
ارادوا **قوله** ايضا الذي يظهر انهما لو اختارا المماياة في المسكن
فالحكم كذلك يعني يقترع بينهما اذا تشاحا فيه نفيا للتممة وان شاة
استبد هو **قوله** ايضا لو تشاحا في تعيين المدعى مثلا بان
قال احدهما سنة سنة وقال احدهما شرا بغير لمراره والذي يظهر
ان ذلك مفوض الى القاضي بحسب ما يرى من المصلحة ولا يقال يا مريما
بالاتفاق كما لو اختلفا في من حيث الزمان والمكان في محل يحكمها

لان مع كل منهما وجه بخلافه من حيث تعيين المتن لعدم ذلك فكلما
 كالبيعة بايهما شافان للقاء فله ذلك فهذا كذا كذا فتأمل وان قيل يبدأ
 بطالب الأقل اذا لم يكن فيه ضرر بالآخر لانه اسرع وصولا الى الحق فله
 وجه **كتاب المزارة** **قوله** قلت وفي البذر اربعة
الحاقول وفي بلادنا لا يذكرون لها وقتا ولكن عرفهم مطبق على
 انها تقع على سنة فكلما اجيلا بعد جيل فيستعين الاقبا في بلادنا بجوارها
 اذا المعروف عرفا كالمشروط شرطا والله تعالى اعلم **قوله** ورب البذر **اقول**
 هذا في المتن ولم يذكره في الشرح **قوله** او شرط لاحدهما ما يخرج من
 موضع معين **الحاقول** وكذلك لو شرط لاحدهما على الآخر دراهم معلومة
 فما صرح به في فتاوى قاضيه خان وصرح في الثاوية الثانية نقلا عن الثانية
 وبه يعلم حكم ما يقع في بلادنا من انهم يشترطون للعامل دراهم معلومة
 ويسمونها موزونة وانه مما يبطل عقد المزارة والحال هذه والله اعلم
واقول ايضا ومثله ما يقع ان اكارا ما في بعد مزروع رب الارض
 الشوك او بعضه فيستحق معه على ان يجعل له حصة معينة فيما مزروعه
 ومثلهما فيما سيزرع من الصفي فهو فاسد لا يشترط قدر مزروع للعامل
 ما ليس من عمله فهو نظير اشتراط الدراهم تأمل **قوله** وحسين التبر
 لصاحب البذر **اقول** ومثله شجر القطن لانه ليس بفصل فاداسكت
 عنه كان لصاحب البذر وعند البعض مشترك **اقول** وفي بلادنا
 عرف قاضيه بان رب البذر قد سلبت عن رجلين اتفاقا على ان يزرعا
 في ارض سلطانية ببذر مشترك بينهما وبقر كذا وكذا والعمل على احدهما
 والخارج بينهما ان لا تعامل الثلثان والثلث للآخر فاجبت بفساد
 المزارة وان الخارج بينهما على قدر بذرها وان لا اجرة للعامل لعمله في
 المشترك والحال هذه والله تعالى اعلم **قوله** والاولان جايان **اقول**
 وبما الارض فقط او العمل فقط **قوله** والثالث **اقول** وهو البذر
 فقط قال في جامع الفصولين وكان ابو يوسف يقول او لا يجوز ولعله

قاس

قاس على المضاربة فجعل دفع البذر كدفع الدراهم جفت عن ابو يوسف
 رحمه الله تعالى لو دفع البذر من اربعة بلا ارض من يجوز فالبذر كراس مال
 المضاربة ولم يجوز عند محمد وقال محمد ابن سماعة يعجبني قول ابو يوسف
 رحمه الله تعالى وانه حسن **قوله** الرابع غير مذكور **اقول** وهو
 البقر فقط **قوله** اما ان يكون اثنان من احدهما واثنان من الآخر **اقول**
اقول بقي ما اذا كان واحد من اثنين والباقي من اخر او اثنان من اثنين
 والباقي من اخر او ثلاثة من اثنين والباقي من اخر او اربعة مشتركة
 وقد قال في البزارة كل ما لا يجوز اذا كان من واحد لا يجوز اذا كان من
 اثنين انتهى وبه تستخرج الاحكام مثلا اذا كان البذر مشتركا والباقي
 من واحد لا يجوز له ان يكون البذر كله من واحد والباقي من اخر لا يجوز
 فكذا اذا كان البذر من اثنين وكذا اذا كان الكل مشتركا لا يجوز المزارة
 لكن في هاتين يكون الخارج بينهما على قدر بذرها ولا اجرة للعامل
 لعمله في المشترك فافهم واستخرج بقية الاحكام بفهمك **قوله** والبول
 للمزارع **اقول** يعني بيمينه وانما كان القول قوله لانه اذا وضع
 يد على البذر والخارج محققة ثابتة باتفاقها والقول قول ذي اليد
 بيمينه واذا علمت انه ذو اليد فان عليك مسائل كثيرة في اختلافهما
 والله تعالى اعلم **قوله** ويجوز ان ياتي على المضاربة البذر **اقول**
 يعني اذا اتي على المضاربة اما اذا لم يات بكن وجد عاملا ارضه او اراد
 العمل بنفسه يجوز لعدم العلة المذكورة يدل عليه التشبيه بالاقتناع
 في عدم الدرا او لو لم يمنع عن الهدم لكن وجد ارضه منه او اراد هدمها
 بنفسه ليس له ذلك وعلى هذا للعامل تخلفه عند الحاكم على الاقتناع
 لانه يجوز ان يريد غير ما اظهره وقد يكون في الخوة في الجارية في مسلة
 بداء المستاجر عن السفر ما يفيد هذه الاحكام وهي كثيرة الوقوع تأمل
قوله ولو امتنع رب الارض عن المضاربة **الحاقول** فلو امتنع العامل
 من العمل وقد سبق انه يجوز ان ياتي عن المضاربة البذر فانه

لا يجوز عند الا با قول وتفسخ المزارعة بدو من يحوج الى بيعها **اقول**
قال في الخاتمة لم يكن له بيع في صاحب الارض ان يفسخ الاجارة الا
بعذر ومن الاعتد ان يكون العامل سارقا خا والعذر من جانب صاحب
الارض ان يلحقه دين لا وفاء له الا من ثمن الارض فقد ذلك كان له ان
يفسخ المزارعة ويبيع الارض في الدين قبل الف البذر فان باعها لم يكن
للعامل عليه شيء لانه لم يكن يوجد من العامل الا صرف المنفعة والمنفعة
لا قيمة لها وان كان العامل يزرعها وتنت الزرع وحسن صاحب الارض
بالدين قبل ان يستحصل الزرع واراد صاحب الارض ان يبيع الارض لم
يكن له ذلك لان الشركة قد انقضت بينهما في الخارج فلا يجوز ابطال حق
العامل وان كان فيه تأخير حق الغرض فضرر التأخير دون ضرر ابطال
فان علم الفاضل بحاله اخرج من السجن حتى يستحصل الزرع لانه مفلس
فاذا استحصل الزرع اعاده الى المحسن حتى يبيع الارض ويقضى الدين ولو
ان صاحب الارض باع ارضه من غير عذر ان باعها قبل الف البذر فان كان
البذر من قبل صاحب الارض جاز بيعه ويكون للمشتري ان يمنع الاكار من
الزراعة لان البذر اذ كان من قبل صاحب الارض كان له ان يفسخ المزارعة
قبل الف البذر ويكون على رب الارض فيما بينه وبين الله تعالى ان يرضى
العامل بشيء لانه عمل في ارضه بحكم الوعد وان كان البذر من قبل العامل
لا ينفذ بيعه على العامل ولا يكون للمشتري ان يمنع المزارعة من المزارعة
لان البذر اذ كان من قبل العامل يكون هو مستأجر الارض ومن اجر
ارضه ثم باعها لا ينفذ بيعه على المشتري كذا كان هذا انتهى **اقول**
فاذا علمت ان حكمه حكم المشتري فاعلم انه ذكوري الخاتمة ايضا ان من البياع
الموقوف بيع الراهن والاجر قال اذا باع الموهون او المشتري يتوقف ذلك
على اجارة الموهون والمشتري في اصح الروايات الا ان الموهون يمكن نقض
البيع ويملك اجارته والمشتري يملك الاجارة وان لم يجر المشتري حتى
انفسحت الاجارة بينهما نفذ البيع السابق ولو كانت الاجارة طويلة فباع ثم

جا

جا ايام الفسخ نفذ بيعه عند التام في انتمى وفي منية المفسخ بيع الموهون
ينفذه بانه يفسخ ولا ينفذ كما في بيع المشتري وليس لغیر المشتري فسخه
والمشتري بالخيار علم اولم يعلم في الاصح باع الموهون ثمنه من اخر فاجاز
المؤمن البيع الثاني ينفذ الثاني ولو كان هذا في المشتري نفذ البيع الاول
انتمى فتنه **قول** دفع رجل ارضه الى اخيه **اقول** سلت عن اثنين
اتفقا على الزرع في ارض ليس المال بينهما من صفة بقرهما وبذرهما
فتراد بذر احداهما من الاخر فالحكم فيه فافقت **بان** الخارج بينهما
من صفة وللآخر مطلقا لانه شريكه بنصف الزايد لانه بنت على ملكها واستلما
اعلم **قول** وكذا لو كان البذر ثلثاه من احداهما وثلث من الاخر والربع
بينهما على قدر بذرهما فهذا فاسد ايضا **اقول** وكذا لو جعل البذر والبق
عليهما والعمل على احدهما والارض ارض السلطانية فهي فاسدة والخارج بينهما
على قدر بذرهما ولو شرط لاحدهما زيادة عليه لا يبيع ولا اجرة للعامل لعله
في المشترك وجه الفساد في ذلك كله اشتراط شيء من البذر على العامل وبه
يعلم فساد كثير مما يقع في بلادنا تأمل من مثل ذلك تأمل **قول** وقال
شمس الامة السرخسي هذا هو الصحيح في ديارنا ايضا **اقول** وفي البرازيلية
وكل عمل ليس من اعمالها فهو عليها وهذا قيل اذا درك الباذنجان والبطيخ
فالا لشفاط والحل والبيع عليها والحفظ الى وقت الادراك على العامل ويعد
عليها لكن شرط الحفظ والحفظ على العامل بعد الادراك لا يفسد الثمن رفق
وعليه الفتوى انتهى **قول** فعند الزرع وجمعه الى **اقول** قد تقدم نقل مثله
قرىا عن قاضي خان ولا يخفى عليك ان هذا مبني على القول بانه ليس على
العامل وان شرطه عليه ففسد اما على ما صححه شمس الامة السرخسي وهو
انه على العامل شرط عليه لم لا يحكم العرف فلا يضمن كما هو ظاهر في تأمل **كتاب**
المساقاة **قول** هو دفع الشجر الى من يصلح بجز من ثمره الى **اقول**
قيد بالشجر لانه لو دفع الفهم والدجاج ودود الغر معاملة لا يجوز صرح به في المجتبى
وغیره **اقول** وكذا النحل بلحا المملو وفي الثاني خاتمة في الشركة

وفي الفناء اعطاه بذر العنلق ليقوم عليه ويعلفه بالاوراق على ان
ما حصل فهو بينهما انقام عليه ذلك الرجل حتى ادرك فالعناق لصاحب البذر
لانه حصل من بذره وللرجل قام عليه قيمة الاوراق واجرة مثله على صاحب البذر
وعلى هذا اذا دفع البقرة الى انسان بالعلف ليكون الحادث بينهما نصفين فما
حدث فهو لصاحب البقرة ولذلك كان الرجل مثل علفه الذي علف به واجرة مثله
فيما فلفه عليها فتاوى اهل حق قال قاضي بدعي اعطى بقرته نيم سوري فلي ان يكون
اللبن والسمن بينهما قال الشركة فاسد وكذا لو قال لبيها وما يحدث من ضررها
فك وعلفها وتعاهد بها عليك فهي فاسدة ولو اللبب الحاصل والسمن وغيره لذلك
اخذ البقرة بطريق الشركة لانه صار غاصبا يجعل هذه الاشياء ويحب عليه لصاحبها
مثل اللبب لانه على صاحب البقرة اجرة مثل التعاهد وما انفق عليها ان
كان مثليا تحت الفطن والنفالة وان لم يكن مثليا كالحضرة اوقات فقيمتها وفي
الفتاوى العتابة وهو الصحيح ثم جعلت لصاحب البقرة وعليه اجر مثل
الرجل المدفوع اليه وثمن العلف وعلى هذا اذا دفع الدجاجة الى رجل بالعلف
ليكون البيض بينهما نصفان والحمل ان يبيع نصف البقرة من ذلك الرجل ونصف
الدجاجة ونصف بذر الفياق بينهما معلوم حتى يصير البقرة بينهما مشتركة فيكون
الحادث منها بينهما على الشركة وفي تجنيس الناصر الشركة في ذلك ان يقرضه
نصف الدبرك او يبيعه منه ويشتريه وكان ويكون الخارج بينهما كما لمزعين ان
خاطا البذر صحت الشركة انتهى **قوله** لانه سماوية انتهى **اقول** لم يغير
المذكور الى احد لينا سب قوله انتهى والعبارة لاخره **قوله** دفع ارضا
منه معلومة **اقول** وكذلك لم يضر بالها منه معلومة لنفسه ايضا ولذلك
اطلقه في الثانية فكان حذفه اولى بخلاف ما لو دفع الشيء مساقاة فاسته
لا يشترط بيان المدفوع على اول ثمره يخرج تامل **قوله** وتكون الارض الخ
اقول قيد به لانه لو لم يشترط له في الارض شيئا وانما شرط ان يكون الشجر
بينهما صح وكان على ما شرط قال في البرازية ذكر القاضي دفع اليه ارضا للفرس
فيها على ان ما حصل من الفرس والثمر بينهما اجاز انتهى **اقول** ينبغي

ان يضر بالذلك مدع وعبارة قاضه خان دفع الى رجل ارضا من معلق
على ان يفرس المدفوع اليه فواسا على ان ما حصل من الفرس والثمار
يكون بينهما اجاز انتهى فانظر الى قوله مدع معلومة وفي جامع الفتاوى واذا
دفع غزلا الى حايك لينسج بالثوب ونحوه جوزه بعض المشايخ وهو مشايخ
بلخ وابو الليث وغيره للعرف وعلى هذا القياس لو دفع ارضه الى رجل ليقرض
فيها اشجارا على ان يكون الشجر والارض بينهما اجاز عند البعض والاصح انه
غير جائز وهو ظاهر المذهب فان فعل الشجر والشوب لرب الارض والتخلل
وعليه قيمة الشجر واجرها على ان انتهى **قوله** لان العقد في الشجر الخ **اقول** فلو لم
يشترط له في الارض شيئا بل شرط نصف الشجر والثمر فقط وفسد ذلك بعدم
ضرب المدعي ينبغي ان يكون الثمر والفرس لرب الارض وللآخر قيمة الفرس
واجرة المثل كما لو فسدت باشتراط بعض الارض تساويها في العلة وهي
واقعة الفتوة وانما قلنا بفسادها بعدم ضرب المدع المعينة لانه ليس لادراجها
مدع معلومة كالودع فواسا لم تبلغ الثمرة على ان يعلمها الخ وفي شرح التمر
والغمر لئلا يخسر وقال معللا للمسئلة لان صاحب الارض (ساجر) العامل
ليجعل ارضه مستأنا بالاقية نفسه على ان يكون اجرة نصف البستان الذي
يظهر عمله والانه فيكون في معنى فغير الظان المنه فيكون فاسدا ثم الفرس
ملك الفارس وقد تعذر مندها عليه لا تصالحا بالارض فتجب قيمتها واجرة
مثل ثمنه لانه لا يخل في قيمة الفرس للثمن بنفسها انتهى وفليكن ان تعامل
قوله ثمر الفرس ملك الفارس وما علل به هذا او دفعه **اقول** سلبت
فيما اذا استاجر من متولى الوقف ارضا باجرة المثل على ان يكون النصف منه
للموقف والنصف للمستاجر ففرس على هذا فاقبت بانه لا يصح اشتراط الشركة
في الخارج في عقد الاجارة وانما للفارس اجرة عمله وقيمة غرسه تامل **قوله**
مستمل كاله بالعلوق فيها الخ **اقول** قد تقر بان الثمنان في مثله من وقت
الاستملاك فتعبر بقيمة من وقته لا من وقت صيرورته شجرة ثم لا من
وقت الخصومة فان لم تكن فان المحل قد يشبهه على ان لا يدركه كذا وان

الموفق **قوله** وفي التنازلية مرض العامل وسفره وكونه سارقا حاقا على
الربيع **قوله** ذكر البزاري قبله بوقرات ان السفريسين بعذر ظاهر او كثر
بعده بوقرات انه عذر وقال وفي بعض المواضع لم يجعل عذرا فالصحيح ان
يوفق بين الروايتين ويحل على اختلاف الموضوع فجعله عذرا فيما اذا شرط
عليه عمل بنفسه وعدم حمله عذرا فيما اذا اطلق العمل ولم يشترط عليه العمل
بنفسه وكذا الجواب في مرض العامل على التفصيل انتهى ومثل هذا التوفيق في
الثنا رغبة عن المحبط والله تعالى اعلم وهو الموفق **قوله** لان العمل وقع لنفسه
قوله وهذا مذهبنا واما مذهب الشافعي فقال الخطيب الشربيني في شرح
المنهاج وله مساقاة شريكه في الشجر اذا استقل الشريك بالعمل بينهما وسطر
المالك له اي للشريك زيادة على حصته كان يكون الشجر بينهما نصفين فيستترط له
ثلثي الثمرة ليكون له السدس عوض عمله ثم قال بعد سطر والظاهر كما قال شيخنا
صحة مساقاة احد الشريكين على نصيبه اجنبيا ولو يغير اذن شريكه الاخر انتهى
واقول **قوله** والظاهر ان مذهبنا في مساقاة احد الشريكين على نصيبه اجنبيا
كذهب الشافعي لان المساقاة اجارة وهي تجوز في المشاع عندنا والمقول عليه
مذهبنا في المساقاة والمزارعة فتجوز المساقاة في المشاع وانما امتنع مساقاة
الشريك لامتناع استيجار الشريك شريكه على العمل في المشترك لا لامتناعها في المشاع
ولم ار من صرح به ثم رأت المؤلف سيل عنها اي عن مساقاة المشاع مع الاجنبي
فاجاب بانها تقع عندنا كما نفقت وتلك المدة والمنته **قوله** وفي فتاوى محمد بن
الفضل **قوله** ومما يناسب هذا المجل ما ذكره البلوي في كتابه المسمى بالف با
في فضل الزرع قال خرج مسلم في فضل الزرع والغرس عن جابر بن عبد الله بن
الله تعالى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يغرس مسلم غرسا ولا يزرع زرعاً
ما كل منه انسان ولا دابة ولا شئ الا كانت له صدقة وقال سعيد بن المسيب
انما يزرع ثلاثة رجل لدار من فهو يزرعها ورجل من حرا ورجل استكرى ارضاً
بذهب او فضة وفي البخاري عن النبي صلى الله عليه وسلم ان رجلاً من اهل الجنة
استاذن ربه في الزرع فقال له الست فيما شئت قال بلى ولكن احب ان ازرع

بذر

بذر بادر الطرف نباته واستنواوه واستجاده فكان امثال الجبال
فيقول الله تعالى ذوقك يا ابن ادم انه لا يشبعك شئ فقال اعزاني
والله لا نجد الا قوسيا وانصاريا فانهم اصحاب زرع واملحن فليست
اصحاب زرع ففطنك النبي صلى الله عليه وسلم وذكر على بن العزيم في المتن
في الحنف على الغرس عن النبي صلى الله عليه وسلم ان قامت الساعة وسيد
احدكم فسيلة فاستطاع ان لا تقوم حتى يغرسها فليغرسها قال وتقدم قوله
عليه الصلاة والسلام احثوا فان الحث مبارك والحر وافية من الحاجم
انظره في باب الحميم ذوق في باب الحميم خرج ابوداود في المراسيل له عن علي
ابن عمر بن علي عن ابيه عن جده رضي الله تعالى عنه قال قدم رسول
الله صلى الله عليه وسلم المدينة فقال يا معشر قريش انكم تحبون الماشية
فانقلوا منها فانكم باقل الارض مطرا واحثوا فان الحث مبارك واكثر ورا
فيه من الحاجم وقال عمر بن علي بن حسين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
انما امرت بكن من اجل العين خرج البزاري عن علي بن ابي طالب رضي الله
تعالى عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم امر بالحاجم ان تصب في الزرع
قال احذر وانه من اجل العين وفي الكتاب المذكور قال ومن الحنف على
الزروع ايضا قول عروة بن الزبير رضي الله تعالى عنه عليك بالزرع فابت
العرب ثقيل فيه بينا تتبع خبايا الارض وادع مليها لعليك يؤمان تجامع
ووقع في الشهاب القسوة خبايا الارض وفسر هذا المعنى وقيل ايضا يعني به
ما تحت الارض من المعاون والله تعالى اعلم بما اراد من ذلك ثم قال قلت
وكان ابي رحمه الله تعالى كثير الخير والبر من صلاة وصيام وصدقة وقرآن
وذكر وسمعت مع ذلك يقول ارجا عمل معي الغرس قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم لا يغرس مؤمن غرسا ولا يزرع زرعاً الحديث المتقدم الذي اخره
الا كانت له صدقة قال رحمه الله تعالى عرس بيدي اكثر من اثني عشر
الف نقلة بين لوزتين وعنب وغير ذلك كلها قد اكل منها نفعه الله تعالى
وفي المنقب من يغرس غرسا كسبه من الاجر بقدر ما يخرج من ثمر ذلك

الفرس وسعت بعض الاشياخ يقول الزارعون هم المتوكلون بعد
احداهم الى مد طعام من ماليس له غيره في عام مجاعة فيودعه بطن الارض
ثم يقعد متوكلا على ربه ان يرزقه به املا او كلاما هذا معناه انتهى
كلامه وهو **قوله** العبد الفقير للذليل الحقير المعترف لربه السميع
البصير بغاية العجز في ادائه وفيما تية التفسير كات هذا التعريب
قد اكرم من الزرع والفرس بما يزيد عن التحسين والحدس فلما كان اصفا
اضعاف ما فرسه البلوى المذكور في منذ سنة سبع عشر بعد الالف الى
سنة ست وستين بعد الالف وانا افرس من الزنون والذين وانواع النواك
والتحيل وغيرها كالسدر والجيز بنفسه واكرقي وعلمته كل سنة ما يزيد على
الالف وبنيتي الاستمرار على ذلك ما بقيت ولقد دافيت الرحلة التي هي مندي
ومسقط راسي ولم يكن بها من جنس ذلك الا اقل القليل فلما رايت اهلها في
هذا العمل سارعوا اليه واكثروا منه حتى صارت النواك تحل منها الى بلاد كانت
تجلب منها اليها وارجوا الله تعالى ان يرجعني لهذا العمل امين اللهم امين
فاني سواه ليس لي من موصل ولا عمل يرزقني به الله **قوله**
وكتب بعد رحمة الله تعالى العبد المكثر من الذنوب خير الدين بن احمد الرمي
كتاب الذبائح **قوله** قال الزيلعي وهذا مشكل
ل**قوله** لا يلزم من عدم بقائه من العقدة مما يلي الراس عدم قطع المري
لا مكان رفع السكين عن العقدة فيقطع الحرق الذي هو اصل اللسان وينزل
على المري فيقطع فيحصل قطع الثلاث نامل **قوله** لانه لو كان محررا لكان
ذبيحته **قوله** اي في الصيد **قوله** وفي البرازين **قوله** قد مر قريبا
بينه فهو تكرار بلا فاي **قوله** في الفوايد الزينية لا تحل ذبيحة الجبري
ان كان ابو سنيا وان كان جبريا حلت **قوله** كذلك لا تجوز ذبيحة الدر
كما صرح به الحنفى من السافعية حتى قال ولا تحل الفرشبة المعوى له من ذبايحهم
وقواعد الانا بماه بل توافقنا اذ المعتبر في الذبايح كونه مسلما او كتابيا وهم
يسئلون كذا كذا اذ ليس لهم كتاب منزل ولا يؤمنون بنبي والكسائي من يؤمن

بنبي

بنبي ويقر بكتاب منزل والله تعالى اعلم **قوله** وهو عام موكد بالاستغرافية
قوله في خط المؤلف عن بدل ما **قوله** فلو كان حل الاكل ثابتا لم يمت
عليه **قوله** كذا بخطه والصواب ان عليا فامل **قوله** والسفانة
قوله هو بضم السين وفتح اللام ومهمله ساكنة كذا منبسطه في شرح الروض
شيخ الاسلام **قوله** والقذف **قوله** بعد بيان في خط المصنف كما هنا
والظاهر انه جعله لينظروا في تفسيره **قوله** قال في المغرب العدا
غواب القذف ويكون خطا او في الجناحين انتهى **قوله** والبغات **قوله**
البغات بالعين المعجمة وتثنية الباطاير افرود وبن الرحمة بطي الطيران
قال يونس من جعل البغات واحدا فجمع بغات مثل غزال وغرلاف ومن
قال للذكور والانتى بغاتة فاجمع بغات مثل بغاسة ونعلم كذا في حياة الحيوان
وفي الروض الالف قال ابو عبيد البغات الطير الذي لا يهاويه مثل
الرحم والحدا والواحدة بغاتة ويقال بغاتي وجمعه بغات وبغاتان وقال
ابن اسحاق في رواية يونس عند ذكروا البغات هو ذكروا الرحم اذ اهرم اسود
انتهى **قوله** ان البغات بارضنا يستنسر **قوله** اي من جاورنا غريبا
قوله ما نصب عنه لما فكلوا **قوله** قال في القاموس الغيب اي سال جري
قوله فعنه روايتان احدهما بيوكل **قوله** وهو مختار الفقيه في الليث
وعليه الفتوى كما سياتي قريبا **قوله** وحل غراب الزرع **قوله** وهو اسود
صغير ويقال له الزاغ وقد يكون محررا المنقار والرجلين **قوله** ولودع لعدو
الامير الى قوله انتهى **قوله** كذا بخط المؤلف وعلمارة الحاروي ولودع لعدو
الامير او واحد من العظماء وذكروا الله تعالى لا يحل لان في الاول الذي هو الله تعالى
والمسفعة للضيف وهذا يصنع عند بل يدفعه لغيره وامثلة قال فاعلم هذا ما يفعله
القضاة في بلدان من اصعاد البعير في الغرفة المنشرة وقت الشار فذبحونه
فيه فيوميتة وان كانوا ذكورا اسما الله تعالى عليه ويكفرون وهذا افضل
الناس غافلون عنه فاجعلهم فكيف عوامهم انتهى **قوله** الا ان الخلق

فيها أقول صوابه الحياة **كتاب الاضحية قولني**
 كارتاة **أقول** الارتاة شجرة الرطل **قولني** اي ايام النحر وهي ثلاثة **أقول**
 هي يوم العيد ويومان بعد ذلك قال في الجوهر وهي جارية في ثلاثة ايام يوم النحر
 ويومان بعد **قولني** فكان للاجتهاد فيه مساقا **أقول** كذا بخطه بقا لما
 في بعض نسخ الزيلعي **قولني** من الثلاثة الى **أقول** يكتب بعد قوله وحوله
 من الشاة فقرأ بعد قوله وضع الشيء فصاعدا وهو اي الشيء ابن حسن **أقول**
 وقد جمع ذلك بعض الفضلاء في اربعة ابيات فقال **أقول** وقد جمعت ذلك
 في بيت واحد مع حسن السبك والرشاقة وعدم النقص فقلت
 اذا الشيء من الاغنام ذو سنة **أقول** وانحس للابل والعاجان للبق
قولني والموجو الخفي **أقول** قال العيني قلت الخفي من زرع الخسيتين
 والموجو الذي تلوي عروق الخصة فيصير كالخفي انتهى **قولني** والحد **أقول**
 الحد بالجيم هي التي يبس ضرعها والحد بالحاء المقطوعة الضرع كذا ذكره
 العيني في الرمز **قولني** وقد نظمتها حال الكفاية والجواب عنها فقلت الى آخر
أقول كذا بخطه وفي النظم ما لم يخف وقد قلت في السوال
 اي ذبح لا بد للحل فيه **أقول** ان يثني بذك وذئب التثنية
 فاجب عنه بالقرين فاما **أقول** لا نراه نثرا ولا تضيي
 وقلت في الجواب فذبحوا بالافتقار بوجده من فقهه مرويه عن فقهاء
 ذاك ذبح فصاحبه وضع اليد **أقول** مع الصاحبه الذي يوجب
 قطع كل واحد منهما **أقول** ان يذبح كواحد جل من تشبيه
قولني ثم قال **أقول** عبارته توهم ان ضمير الفاعل راجع الى الترانيمية
 وليس كذلك انما هو راجع الى صاحب النظم الوجهاني **قولني** وكذا افادة في
 بعض الحاشية **أقول** هي حاشية اخي مراده على صدر الشريعة **قولني** فان
 قلت الاستناد يظهر في التاميم **أقول** هذا القول لا يصدر من ذي فهم
 الاستناد للملك ام تردهم في تقليل الفرع المذكور يقولون ملكي بالقبض
 السابق فوقع الاضحية بملكوته وفي الوديعه الضمان الا بالتي هي فوقعت

بغير

بغير ملكوته فكيف يتصور ذوقهم هذا الايراد **كتاب**
أحظر والاماحة قولني قيل صوت الادهان المحرم **أقول** ذاك في
 احواشي السعدية وفي شرح **أقول** ويحمل هذا التفصيل في الاكل والشرب
 ايضا انتهى قال في العنانية قال صاحب النها يتكاد ذكره صاحب الذخيرة
 في الجامع الصغير واري انه مخالف لما ذكره المصنف في المحلة فان الكحل لابد
 وان ينقل عنها حين الاكتمال ومع ذلك قد ذكره في المحرمات انتهى قال في
 الحاشية السعدية **أقول** لكن المكحل ياخذ المحلة بيد ويضع فيها الميل بخلاف
 الاينية لا يحتاج فيه الى الاخذ باليد انتهى وفيه نظر لانه لا يلزم من عدم ملأ
 عدم الفعل **قولني** اما الاول فلان من في قولهم من انا ذهب ابتدائية
أقول هذا غير خاف على ذي فهم الماشا من فهم انه استعمال والظاهر
 ان في المسئلة روايتين فتدبر **قولني** واما اذا اخذ منها ووضع على موضع
 مباح فاكل منه لم يحرم **أقول** وليت شعري هل الاخذ منها كذلك الا
 استعمال لها ابتداء وما دخل الوضع على موضع مباح معه فليتبين **قولني**
 الاستعمال المتعارف **أقول** الاستعمال المتعارف يعبر اخذ الدهن من
 المدهنة باليد ثم صبه على الرأس ابتداء فتدبر **قولني** مع ملاحظة قولهم
 متيق موضع الفضة **أقول** قد يقتضي ان الاكل من ابيتهما ملققة الخشب
 لا يجوز اذ وضعه على موضع مباح مع انه استعمال متعارف وكذلك ادخال
 اليد في المدهنة واخذ الدهن منها متعارف فلا يوبى ما ذكره واذا كان فيه
 فتح بما يستعملها فالوجه ان ترجح الرواية الثانية كما هو ظاهر من صريح
 كفه في فروع هذا الباب ومسئلة الاثا المفضض والسري المفضض يمنع فيها
 الاستعمال لها عند اتقاء موضعها بخلاف ما هو فيقول **أقول** اذا اتقى
 موضعها لم يكن مستعملا لها وايضا لا يقال شرب من انا فضة ولجلوس على
 سري فضة وهما يقال اكل من انا فضة وادهن من انا فضة ولو بواسطة
 ادخال اليد والملققة فتدبر وانصف ولا شك في حرمة الوضع في الاثا
 وحرمة اتخاذه لذلك تفتن له **قولني** قلت وهو كلام في غاية الحسن

والتحقيق **اقول** في هذا صاحب النهاية بهذا الوصف هو
الحقيق فامل والله تعالى اعلم **قول** قلت ولا موقع لكلامه هذا **اقول**
كلام هذا الشارح جدير بعدم الموقع كيف ولا مخالفة فيما قال الزيلعي وبينا
قاله في السراج الوهاج غاية ما في السراج انه نفى قوه فتوهم ان ابا يوسف
يكبره المطلق كما يكبره المخفض المبره تعالى وقال لان الظلام مستمكن لا يتخلص
فلا يعتد به ثم قال اما اللجام الفضة فلا خير فيه يعني اجزاء وكان الشيخ
لم يعرف بين قوله اما اللجام الفضة وبين قوله اما اللجام المطلق وهذا عجيب
فكيف ينفي عن كلامه الموقع وهي غاية الكمال ما هذا الا غاية النهاية والله
اعلم **قول** وفي البرازية استماع صوت الملاهي بالضرب بالقضيب ويحويه
حرام **اقول** قال الزيلعي ودلت المسألة على ان الملاهي كلها حرام حتى
النفق بضرب القضيب وقد ذكر في الشهادة ان الضرب بالقضيب لا يمنع
قبوطه الا ان يتفاحش بان يرقصوا به فيدخل في حد الكباير كما في المحيط فامل
ما في عبارة البرازية **فصل في اللبس قوله**
لبس الحرير فوق الدثار انما يكبره عندنا في حنفية **اقول** كذا يحفظ الشارح
وهو كذلك في نسخ الفنية والحاوي الزاهد ثم ولعله انما لا يكبره في لعله فامل
قول محشوا **اقول** فهو حال من المفعول في لسه **قول** قاله **اقول**
يعني مشحون بديع **قول** ثم قال وفي السبر الكبير **اقول** يترأى الى ان
المواد بما في السبر الراجية وما يقدر على الرجح فيجل ان كان كبير الا انه ليس
بليس لا ما يجعل في الثوب الذي ليس به يحصل التوفيق فامل **قول**
والليس الذي يعلق **اقول** اي يعلقه الرجل معه الذي يوضع على الذي
يعلقه الرجل في البيت واحتراز به ايضا عن الذي لا يعلق **اقول**
الظاهر وجهه ان التعليق يشبه اللبس فحرم ذلك لما علم من ان الشبه
في باب المحرمات ملحق باليقين وقد قالوا يكبر رجل خرقة العرق والمخاط
للكبر وان التفتونه دليل الكبر فاهم **قول** والقول كذا يحفظ
المصنف رحمه الله تعالى وصوله الى ان الفرس الابريسيم كما في الفاهوس

او نوع منه كما في الصهاج وهو الحرير واما الخزف فهو ورد انبه قال
في شرح الجمع لابن مكي هو صوف غنم البحر **اقول** ولم ار
ما اذا كانت اللحية مخلوطة من ابرسيم وغيره والظاهر اعتبار
الغالب فامل وراجع المنقول ثم رأيت في الحاوي الزاهد
بعلامة جمع الشفاريق وما كان من الثياب الغالب عليه غير القز
كالخز وخرجه لباس انتهى فقد وافق تحت المنقول والله الحمد والمنة
وفي الحاوي الزاهد بعلامة المذكورة ويكره ما كان طاهرا
القز وكذا ما كان خط منه خرو خط حند قز وهو ظاهر لا خير فيه
لج ظاهر المذهب عدم الجمع في المنفرق الا اذا كان خط منه قز وخط
منه غيره بحيث يرى كله قزا فلا يجوز كما ذكر في جت فاما اذا كان
كل واحد مستبينا كالطير في العامة فظاهر المذهب انه لا يجمع
انتهى **فصل في النظر قوله** وهذا من جملة ما اخل
صاحب الكفر بتقييده **اقول** قال الزيلعي في شرح الكفر والمراد بالامة
هنا هي التي تجل له وطوها واما اذا كانت لا تجل له كاهنه المحبوسة او
المشركة او كانت امه او اخته من الرضاع او ام امراته او بنتها فلا تجل
له النظر الى فروجها انتهى فاحذر واستدرك به مع ان قرارها بالزوجة
يشعر به كما هو واضح فامل **قول** صب الما **اقول** هذا خلافا
ما اخبره صاحب النهاية وتقدم الكلام عليه **باب**
الاستبراء وغيره قوله اما وجوبه فتحدث سبائا او طاسخ
اقول قال في الثنايا خاتمة نقل عن جامع الجوامع رجل انكر وجوب
الاستبراء اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يكفر به انه انكر ما فيه اجماع المسلمين
وقال عامة المشايخ لا يكفر به ظاهر قوله تعالى او ما ملكك ايمانكم
يقضي اباحة الوطى مطلقا انتهى وقد ذكرنا في النكاح في فصل المحرمات
من اراد ان يزوج امته او اراد ان يملك رقبته من غيره يستحب له
ان يستبرأ لهما ثم يزوجهما او يخرجهما عن ملكه فان لم يستبرأ بهما المولى

فان احسن ان يستبرأها الزوج فان لم يستبرأ الزوج فلا شيء عليه
وقال في الجوهر الاستبراء على وجهين مستحب وواجب فالمستحب استبراء
البائع والواجب استبراء المشتري اما استبراء البائع فتقوله اذا
كان للرجل جارية يطوها وامراد ان يخرجها عن ملكه ويملكها غيره فالمستحب
ان لا يفعل ذلك حتى يستبرأها بخضه بعد وطئه حتى يعلم فراغ رحمها
من الولد وكذا اذا اراد ان يزوجها وهي حرة او مبرقة او ام ولد فالمستحب
ان لا يفعل ذلك حتى يستبرأها بخضه بعد وطئه فان زوجها بعد
ذلك الاستبراء او قبل الاستبراء فالزوج ان يطاها بلا استبراء انتهى وقد
تقدم في النكاح في فصل المحرمات بما هو واسع من هذه العبادات والله اعلم
قوله وقولي حرمنا اولي من قول الكفر حرم وطئ واحدة منها **قوله**
قال الربيعي ولو قال حرمنا حتى يخرج فرج احدنا كان احسن لانها يخرج مان
عليه لا احدا منهما فحسب انتهى فاخذ واستدرك به مع انه مفيد لغيره
لان معناه حرم وطئ واحدة اي لا على التعيين كما بينه عليه فلا مسكين
فنازل **قوله** في البيع **قوله** قلت وفي البزازين **قوله**
تقدم بعينه في هذا الكتاب فهو تكرار محقق **قوله** كفي لفرس **قوله**
كفي باليا لغة تيم وبالي لغة غيرهم من العرب **قوله** ولا يجوز الاستقاء اليه
وتحسينه **قوله** اي قوله احسنت **قوله** قال في ادب الملقط **قوله**
خضاب الشعر والحية للرجال **قوله** وباس بالخضاب للنساء ما لم يكن
خضابا فيه تماثيل وتكون المرأة تختضب لزوجها انتهى من جواهر الفتاوى
قوله ويسلم المسلم على اهل الذمة **قوله** كذا خط المؤلف متنا وشرحا
ولعله ولا يسلم فاما **قوله** **قوله** الموت **قوله** قال في الفناية شته مالا
والموات هي وزن فقال بالفتح من الموت **قوله** قال في الفناية شته مالا
ينتفع به من الاراضى لا نقطاع الماعنه او غلبه الماعليه او ما اشبه ذلك بان
طلب عليه الرمال او صارت سبخة بالميت من الحيوان الذي بطلت فافعه
وسمى مواتا واحياؤه عبارة عن جعله بحيث ينتفع به انتهى **قوله** لا نقطاع

الماعنه او غلبته عليها **قوله** او غلبته الشجر او الحجر او نحو ذلك مما يمنع
التمكن منها قال ابن مذكى في شرح المجمع هي الارض المنقطعة عن الانتفاع
وقال في شرح قول المتن لا ينتفع بها الغلبة الماعليه او لا نقطاع عنها او
لكونها مستبعدة ونحوها من الاسباب المانعة عن الانتفاع انتهى **قوله**
ولست بمالك **قوله** **قوله** علم به بالطريق الاولى ان ارض الوقف الموات
لا يجوز احياءها **قوله** وان لم تعرف كانت لفظة **قوله** قال في شرح
الدير والغير هي ارض لم تكن في الاسلام او ملكت فيه ولم يعرف مالها وفي
شرح ابن مذكى وليست بمملوكة مسلم ولا ذمي قيد به لانها لو كانت مملوكة
لا تكون مواتا وان لم يعرف مالها بل تكون لجاهة المسلمين ولا يكون لواحد ان
يملكها على التخصيص فمعرفة مالها يردت اليه وضمن مزارعها نقصان
الارض وفي الثانية وما وراء ذلك يكون الموات اذا لم يعرف لها مالك انتهى
في هذا مزج لما في شرح الدير والغير تأمل **قوله** او ضرب **قوله** في نسخة
سركب **قوله** كما جزم به في المختار **قوله** قال في الاختيار عقب هذا
لما روى ان رجلا غرس شجرة في ارض فلانة فجاها وادان في غرس شجرة
الاجانب شجرته فشكى الاول الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فامر ان
تؤخذ من شجرته جريدتين فتنزع فبلغ خمسة اذرع فجعل له رسول الله صلى الله
عليه وسلم المحرم من كل جانب خمسة اذرع واطلق للآخر فيما وراء ذلك وهذا الحديث
ذكره ابو داود في سننه وذكر في رواية ستة اذرع قال في المحيط هذا حديث
صحيح يجب العمل به انتهى وهذا في البيع في حرم البير المحرم انما يحتاج اليه
تقيام البهايم وهو يندفع باربعين ولا حاجة للزيادة ومن احتاج الى اكثر من
ذلك يزيد عليه فكان الاعتبار بالحاجة لا التقدير ولا يكون في المسئلة خلاف
في المعنى انتهى كذا نقله الشيخ على المقدسي في شرحه على الكفر المنطوق **قوله**
ما في البيع صحيح في المعنى فعلى اعتباره ينبغي ان يكون حرم الشجر كذا على
قدر الحاجة فان الحاجة تختلف باعتبار كبر الشجر وصغره وباعتبار الارض من قوة
وضعفها وباختلاف الاثمار فان بعضها يحتاج الى شمس في الشمس والحوار

في موضعه حتى يصلح للنقل والادخار فامل **قوله** في شرج الدرر والفرير وقد تغم الكاف
 في المفرد فلجمع كوي كعروة وعري وهو وزن البيت استعيرت للشقب
 الذي يشقب في الخشب ليجري المافيه الى المزارع والجداول **قوله** لان
 جهال الموصي به لا تمنع الوصية الى قوله جازت للمعدوم وبالمعدوم **قوله**
 هذه عبارة العيني اخذها من الاختيار حرفا بحرف وقد تبعد الشارح فيها
 عن ولم نرها غير مما من سبقها وانت خير بان الوصية تملك وتملك المعدوم
 متمنع كمن قال في الثاثر خاتمة في كتاب الوصايا في الفصل السادس في بيان
 انه يعتبر لصحة الاجاب في الوصايا وجود الموصي به يوم الوصية او يوم
 موت الموصي وفي بيان تعلق الوصية بالموجود يوم الوصية وقدم تعلما
 به حاصل هذا الفصل ان الوصية بد اذا كان معينا يعتبر لصحة الاجاب
 وجوده يوم الوصية حتى ان من اوصى لافسان بعين لا يملك ثم ملكه يوما
 من الدهر لا تقع الوصية واذا كان الموصي به غير عين وهو شايع في بعض
 التركة فكذلك يعتبر لصحة الاجاب وجود الموصي به يوم الوصية وتعلق
 الوصية به ومنه كان الموصي به غير عين وهو شايع في جميع التركة يعتبر
 لصحة الاجاب وجود الموصي به يوم موت الموصي واذا كان الموصي به موجودا
 اي في صورة الشايع في جميع التركة في ملك الموصي فالوصية لا تتعلق به حتى
 لا تبطل الوصية بهلاكه ثم ذكر بيان هذا الاصل من المسائل ثم قال ومما يتصل
 بهذا الاصل اعتبار الموصي به اذا كان معينا من اهل الاستحقاق يعتبر لصحة
 الاجاب يوم اوصى ومتى كان غير معين تعتبر صحة الاجاب يوم موت الموصي
 بيان هذا الاصل من المسائل ما ذكر في الزيادات اذا قال الرجل ثلث مالي لفلان
 ولعقبه لفلان كل الثلث اي لان العقب من يقعه بعد موته فيكون معدوما
 الحال كما في الكافي ولو قال ثلث مالي لفلان ولولد عبدالله ولعبد الله ولد فمات
 قبل موت الموصي كان لفلان كل الثلث وان لم يمت الموصي حتى ولد لعبد الله
 فشرع اولاد ثم مات الموصي فالثلث بين فلان وبين اولاد عبدالله على عدد

رووسهم

رووسهم لما ذكرنا ان الموصي له اذا كان غير عين يعتبر الاجاب يوم موت الموصي
 واسم الولد كما يتناول الواحد يتناول العشرة فصح الاجاب في حقهم فيقسم
 الثلث بينهم على عدد رووسهم احد عشر سهما انتهى ثم قال اذا اوصى بثلث
 ماله لبني فلان وليس لفلان ابن يوم الوصية ثم حدث له بنون
 بعد ذلك ومات الموصي كان الثلث للذين حدثوا من بينه وهو
 بناء على ما قلنا ان الموصي له اذا لم يكن معينا تعتبر صحة الاجاب
 يوم موت الموصي هذا اذا كان اوصى لبني فلان وليس لفلان
 بنون يوم الوصية اما اذا كان لفلان بنون يوم الوصية ولم يسمهم
 باسمائهم احمد ومزيد ويكره ولم يشر اليهم بان لم يقل هؤلاء الوصية
 لبنيه الموجودين عند موت الموصي حتى لو مات هؤلاء البنون
 الموجودون عند الوصية وحدث له بنون بعد ذلك وبقوا ارحا
 الى ان مات الموصي كان لهم ثلث المال وان سماهم باسمائهم او اشرك
 اليهم فالوصية لهم حتى لو ماتوا بطلت الوصية واذا سماهم واسمهم
 فالوصي له معين تعتبر صحة الاجاب يوم الوصية انتهى وقال قبل
 هذا في الفصل الثاني لو اوصى بثلث ماله لاولاد فلان جازت الوصية
 ويدخل فيه الاولاد الموجودون يوم الوصية ومن يحدث بعد هالي
 يوم موت الموصي انتهى **قوله** ومقتضى هذا الاصل انه لو
 اوصى لفلان لم تقع الوصية وان كان موجودا حاله موت الموصي
 لما علم انها تملك وتملك المعدوم متمنع ولانه لا متعلق للعقد في
 الحال فاستبد الوقف على مسجد سيدي ولم ابره الا عصبانا وقد نص
 عليه فقهاء الشافعية ومنهم شيخ الاسلام زكريا في شرح الروض وقواعدا
 لانا به فامل **قوله** وعن دعوى **قوله** هذا منسوب عليه في نسخة
 المؤلف بخطه **قوله** ولما دعى ان يرجع الى دعواه لبطلان المسمى **قوله**
 فامل في هذه العبارة مع ما تقدم ولا بد من قوله وعن دعوى ليرجع
 هذا اليه كما في الزيادي وقد رتب نسخة المصنف مضر ما عليه فرقت

الخط لذلك **كتاب الاشربة** **قول** والاصل
 في الاشياء الاباحية **اقول** يؤخذ من هذا الاصل حل الفات المشهور في
 بلاد اليمن وقد سئل عنه مولانا شيخ الاسلام ابن حجر البهيمي فاجاب عنه
 بجواب مسهب يقرب من كراسته وحاصل جوابه انه جعلها من قسم المشبه
 بعد ما نقل عن بعضهم تحريمها وعن بعضهم قيل لها وقال بعد كلامه
 كثيرا ولذا وجب علينا التوقف في حقيقة هذه الشجرة وان نقول مستي
 ثبت ان فيها وصفا من اوصاف جودرة الطيب والحشيشة المعروفة
 والافلا وقال قبل هذا والحاصل اني وان لم اجزم بتحريره على الاطلاق
 لكني ارى انه لا ينبغي لذي مروءة او دين او ورع او زهد او تطوع الى كمال
 من الكمالات ان يستعمله لانه من الشبهات لاحتماله للحل والحرم على
 السواء ومع قربيته او قرابته نذكر لاحد ما كان كذلك وهو مشبه اي
 اشتباه الى اخر ما ذكره وهي في فتاواه فان رمت الاتساع فيه فارجع
 وسيل **ل** ابن حجر المذكور ايضا فمن ابتلى باكل نحو الاقيون وصار ان
 لم باكل منه هلك هل يباح له حينئذ اكله فاجاب **قول** لا
 اذا علم علما قطعيا بقول الاطباء والتجربة الصحيحة الصادقة انه لا دافع لحشيشة
 هولاء الا اكله من نحو الاقيون القدر الذي اعتاده او قربا منه حل له اكله
 بل وجب عليه لانه مضطر اليه في بقائه ووجهه فهو حينئذ كالميتة في حق
 المضطر اليها مخصوصا وقد صرح بذلك جماعة مع وضوحه فارجع الى شيخ
 الاسلام الحافظ ابن حجر العسقلاني الى شيء حسن يتعين اعتناؤه وهو انه
 يجب على متعاطي ذلك السع في قطعه بالندرج بان يقلل مما اعتاده كل
 يوم قدر سمية فان نقصه لا يضر قطعا فاذا استمر على ذلك لم يضر الا
 مدة قليلة وقد ان نولع المعتاد به ونسبته من غير ان نشعر ولا تستضر
 لنقصه فهذا ممكن والرد وقطعه فهو وسيلة الى ازالته ذلك المحرم في ذاته
 وان وجب تعاطيه لان الوجوب لعادته لا لثبته في الحرية الذاتية كما ان تناول
 المضطر للميتة واجب في حقه لموضع الاضطرار مع بقائه في حداثتها على

وصف الحرية الذاتية لها وما كان وسيلة الى ازالته المحرم يكون واجبا
 فعل هذا الندرج ومن ترك ذلك فهو عاصي ثم فاسق مردود الشهاد
 لا عذر له في دوام تعاطيه وان اوجبه عليه في الواحدة لبقا ووجه فاعلم
 ذلك فان كثيرين من المخذولين بالابتلاء هذه الخصلة القبيحة الشنيعة
 يتمسكون في دوام عليه من المقت والمسخ المعنوي بانهم يشعرونه وتمكن
 منهم فصارت تعاطيه واجبا عليهم وجواب ذلك انه كلام حق اريد به باطل لانا
 نقول لهم ان سلمنا لكم ما قلتموه هو لا يمنع ان يحب عليكم السع في قطعه
 وذر والضرر من مسخه لا بد انكم واديانكم وعقولكم ومخضوكم ونقد اخبركم
 بعض العارفين انه يمكن قطع الاقيون في سبعة ايام بد وادبره بعض
 الاطباء اخبرني بعض طلبة العلم الصالح ان كان ابتلى منه في كل يوم بمقدار
 كثير فساها حاله وتفضل عليه عقله وفعاله وادرك انه المسخ الاكبر والقاتل
 الاكبر والمزيل لكل نفع ومروءة وادب ورياسة والحاصل لكل ذلك ورواية
 ورئاسة وخساسة قال قد صحت الى الملتزم الشريف وابتهلت الى الله تعالى
 بقلب خزين و **قول** وانين وخرقة صادقة وتوبة ناصحة وسالت الله تعالى
 ان يمنع ضرر فقدع من ثم ذهب الى مزمع وشربت منها بنية تركه وكفاية
 ضرر فقدع فلم اعد اليه بعد ذلك ولم اجد لقدع ضرر بل بوجه فطعا انتهى
 وصدق في ذلك وبر فان شغف النفوس عند فقدع وظهور علامات
 الضرر عليها انما هو لعدم خلوص نياتها وفساد طوياتها وبقاء كين تشوقها
 اليه وقبولها عليه فامح بعد حينئذ ما يسد محله من الكبد فيعظم ضرر فقدع
 حينئذ واما من عزم عن فساد قاعه تركه وتوسل الى الله تعالى بقصد قسبة
 واخلاص طوبى فلا يجد لتوكله الما تحول الله تعالى وقوته انتهى وانما اوردته
 هنا لما انه لا تخالف قواعدنا وقال في مسئلة الفات في شرط التجسس
 الصحيحة التي فاتها الاطباء ان تكرم تكرم بحيث يودي عادة الى القطع بافاده
 العلم مع عدل المحرم واعتداله المراج والزمق والمكان قال وتبعد ذلك
 وتوفره كله في قطر اليمن مثلا لانه غير معتد له انتهى **قول** وتاسع **اقول**

بعد ما بين في خط المؤلف بخوفه سطر كما هنا **قول** شربت الاثم
 في حانوتها **اقول** لعله ولقد شربت الى **قول** والبا ذق **اقول** ضبطه
 في النهاية لابن الاثير بفتح الدال كما ضبطه الزركشي في التقييد لا لفظ الجاهل
 الصحيح وفي القاموس بلسان الدال وفتحها **قول** واما الفضيحة فهو الشرس
 وفي القاموس الفضيحة عصب العنب وشراب يتخذ من بسر مفضوج **قول**
 وعومها مجرد الاشارة المتخذة من العسل واللين ونحوها **اقول** لو قال
 اي الاشارة الاربعة لكان او في اذ المثلث العنبى حرام على قوله ايضا وعليه
 الفتوى وما ذكره قاصر من افادته تامل **قول** في مسائل شتى **اقول** في شرح
 النظم الوهباني راينا في اخر كتاب الكراهية والذاكره في مسائل شتى حبا
 المتفق كما صرح به في شرح النظم الوهباني **قول** يكفر اذا مره حلالا **اقول**
 لا شك في عدم اعتبار هذا الكلام لمن كان له بالفقه اذ في المام فلا الثقات
 اليه ولا نقول عليه اذ الكفر باكار القطيعات وهو ليس كذلك وقد قال
 محله كثير من علماء الدين كالشيخ واسد بن عمر وغيرهما تامل **كتاب**
الصيد **قول** قلت لم يظهر وجه الشراح في كلامه الى **اقول** وجهه
 ظاهرة وقد بينه صاحب الفتاوى ونوضيحه ان قوله فهو حلال اذ وجد خمسة
 عشر شرطا يقتضيه انه لا يحل الاصطيد الا بوجود هذه الشروط مع حله فيما يوك
 وفيما لا يوك وحله ان كان من اهل الذكاة وغيره الى غير ذلك مما لا يشترط
 في حل الاصطيد فسمي به عن الصيد الذي هو اسم للمفعول ويقضي ايضا
 انه اذا اختلف شرط منها يحرم ومن جملة الشروط ان لا يشتغل بين الارسال
 والاخذ بعمل اخر فيقتضيه انه اذا اشتغل وادركه جيا فذكاه يحرم لاختلاف الشرط
 هذا معاد كلامه وان كان الحل معلوما من جهة اخرى فقد تسمى باطلاقة وقوله
 والخسة في الكلب لا ياسب تخصيص الكلب مع تقديم الاصطيد مطلقا
 فسمي بتقييد بذلك فكيف ينبغي ظهور وجه الشراح مع كونه ظاهرة تامل
 وقوله لان كلامه فيما يحل بسبب غير الذكاة لا ينبغي الشراح **قول** واما السنة
 فقوله صلى الله عليه وسلم الى **اقول** لم يذكر الحديث وكما هو هنا كذلك هو

في نسخة المؤلف وقد ذكره الزيلعي وهو اذا ارسلت طليان فاذا ذكر اسم الله عليه
 فان امسك عليك فادركه فاذا نعد وان ادركه قد قتل ولم ياكل منه فكله
 فان اخذ الكلب ذكاة رواه مسلم والبخاري واحمد بن حنبل **قول** والآن
 فالتحقيق عندي ما تقدم تقريره من اباحة التحاذه حرفة واما الراية
 النملية به فلا شك فيها **اقول** وكلامه صحيح وقد كنا نستشعر حرمة
 التحاذه حرفة ولا باطلاق ايات الصيد وثانيا ان اصحاب الملوك والشرع
 اطلقوا اباحته ولم يستشعروا منه ذلك واما حرمة النملية به فقد علمت
 من نصوص وردت صريحة في حرمة مطلق اللهو فليتأمل **قول** ثم
 مات **اقول** محله بعد قوله ثم رماه الثاني فقصة درهمين فيقرب
 بعد قوله في المثلث غير ما نقصته جوارحه لانه ان تلف صيدا مملوكا للغير الى
كتاب الرهن **قول** ومسيبه ما ذكرنا غير مرة
اقول وهو يتعلق بالبقا المقدم **قول** وفي القاموس الرهن ما وضع
 عندك لينوب مناب ما اخذ منك الى **اقول** وفي مختار الصحاح رهن
 الشيء عند غيره رهنه الشيء من باب قطع وامر رهنه الشيء اي
 لا يجوز امره انتهى **قول** فانه يعطى بغير عبء وثمن خل وثمن ذبيحة الى **اقول**
 وفي جامع الفصولين زيادة تقر في هذا المحل فارجع اليه **قول** او تصادق
 انه لا دين **اقول** وفي جامع الفصولين بعد ان علم بعلامة ث ولو تصادقا بعد
 هلاك الرهن ان لا دين عليه فالمرتمن يرد قدر الدين على رهنه ولو تصادقا
 قبل هلاكه قيل يمكن امانته وقيل لا كذا في العدة انتهى **قول** فلا وجه لما
 قاله الزيلعي في شرح الكنترا الى **اقول** قال القيني قال الشارح والصواب ان
 التحلية تسليم لانه عبارة عن رفع الموانع من القبض وهو فعل المسلم دون المسلم
 والقبض فعل المسلم قلنا **ادامات التحلية** تسليمات غير مرتدا
 الحكم بالقبض سوى ادراج القبض حقيقة ولا فالشيخ رحمه الله تعالى وذكر الغاية
 التي ينبغي عليها الحكم لانه هو المقصود انتهى وانت خبر بان نفي الوجه عما قاله
 الزيلعي من نفي لظهور الوجه فيه فانيته ان يحجب عنه بانه قبض حكما افاده العيني

لا انه ينفي عنه الوجه بالكلية فامل **قوله** لا يعلق الرهن **اقول** فلق من
باب ليس **قوله** اذا انقضى هذا لك ان ما ذكره مولانا صاحب القواعد من قول
اقول ذكره في الفن الثالث في القول في ثمن المثل وعبارته بالحرف وفيه الرهن
اذا اهلك بالاقبل من قيمته فالمعتبر قيمته يوم اهلك لعلهم ان يدعى امانة
فيده حتى كانت نفقته على الراهن في حياته وكفنه عليه اذ امانت كما ذكره
الزيلعي انتهى **اقول** قال الزيلعي في شرح قول المتن ضمن تحفظه
بغيرهم وما بداهه وتعديه قيمته معللا بقوله لما بينا ان غيبه ودعته والود
تضمن بالهلاك هذه الاشياء لكونه متعد يا فيها فيضمن جميع قيمته كالمقصود
وهل يضمن المودع الثاني فهو على خلاف الذي بيناه في مودع المودع انتهى
وقال في شرح قوله ويهلك في ضمان المرمين والمالية هي المضمونة انتهى
وانت اذا لمعت النظر ظهر لك الفرق بين الهلاك والاستهلاك فقطعت
في صورته الهلاك بان الاعتبار قيمته يوم القبض وفي صورته الاستهلاك
يوم الهلاك لو رددت العين المودعة فامل **قوله** وفيضمن المرمين بدعوى
الهلاك بلا برهان **اقول** اي ضمن قيمته جميع حتى الفصل ان كان قيميا ومثله
ان كان مثليا والقول في قدر القيمة قول المرمين والبيينة على الراهن اذا المرمين ينكح
الزيادة والاخر يدعيها وغير خاف ان دعوى الضمان لدعوى الهلاك **قوله** لا الانتفاء
به **اقول** ولا الراهن ايضا قال في شرح مختصر الكرخي للقندوري لا يجوز للراهن
الانتفاع به ولا اجارته وفي شرح القندوري للزاهددي والمراد بقوله عليه
الصلاة والسلام لا يعلق الرهن على ما قالوا الاحتباس الكلي بان يصير محلو كالم
كذا عن الكرخي والسلف ولان الرهن وثيقة جانب الاستيفاء ذلك يمكن باليد
والحسن الدائم للمرمين ليكون الراهن عاجزا عن الانتفاع انتهى وان شك في ذلك
فوجه الانتفاء على المرمين لان الكلام المتقدم في احكامه الاختصاص به دون
الراهن **قوله** وهو مخالف لما في قاضيه خان **اقول** كتب الشارح المؤلف
على حاشية كتابه هذا المحل محتاج الى تحرير انتهى **اقول** احكام كلام
قاضي خان فهو صحيح في ان امتناع السفر به قولها فقط فيكون الجواز قول

ويكون

ويكون ما في العدة على قوله فلا يعلق الرهن على ما قاله قاضيه ظهير الدين فيقول ايضا على
قوله اوجه يحصل التوفيق فليما مل ثم لا يثبت في جامع النصولين بعد نقله لما
في النصول العاديه اقول بختم ان ما ذكره في العدة قول ابن حنيفة رحمه الله
وما ذكره قاضيه فلا اشكال انتهى **اقول** قوله وما ذكره قاضيه ظهير
انه معطوف على معمول يحتمل فيكون الاحتمال فيما ذكره ايضا ان ما في قاضيه
خان صحيح في انه قاضيه لا يحتمل والمحتمل انما هو كلام قاضيه ظهير وقبالة جامع
النصولين بعد ان علم لقاضي قاضيه ظهير ليس للمرمين ان يسافر بالرهن ثم علم
لقاضي خان وقال هذا عند ابن يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى على هذا الوجه
ثم علم للعدة وقال لوسافر بالرهن او انتقل عن البلد لم يضمن وكذا العدل الذي
في يد الرهن الى اخر ما فيه فظهر لك بهذا ان كلام قاضيه خان صحيح فيما قلنا
لا يحتمل فامل **قوله** الرهن من اثنين والاجارة من اثنين جائز اتفاقا
وقد تقدم في الهبة **باب ما يجوز ابطاؤه وما**
الاخير من قوله ينبغي الغرامة على ما عرف **اقول** اي لا بد لو فرض لوجب عليه اجرة
القسمه وبطال به بالقسمه فيصير بعد التبرع موجبا لفمان القسمه على التبرع ونظرا
بالقسمه وهو خلاف موضوع الشرع قال الله تعالى على الحين من سبيل **قوله**
لانه لم يجب المال للكفيل على الاصيل بعد **اقول** لا يخفى وضوح ما في الخاصية
ومفوض ما في المتن اذ ما في الخاصية مرهون بما يجب عند عدم الموافقة وما في المتن
مرهون بالكفالة بالنفس ولا يفهم منه ما ذكره في الخاصية ولو شرحت عبارته على
ظاهرها وعللت بان موجب الرهن ثبوت الاستيفاء ولا يقصور الاستيفاء في كماله
النفس منه اذ الواجب فيها تسليم النفس كالمال لجائز فامل **قوله** اي قيمة
الرهن **اقول** اي فيما اذا كان الدين الموعود مساويا او اكثر وقوله بخلاف المقبول
على سواد الشرع **اقول** اي ولو كان الثمن المسمى اقل من قيمته **قوله**
وصار المرمين مستوفين **اقول** يعني وهو ريب التسليم اذا الرهن بالمسلم فيه رهنا
او المسلم اليه اذا الرهن برأس المال رهنا فممكن اذ كل واحد منهما مرمين ممكن
برأس المال وهذا بالمسلم فيه **اقول** ليس قوله وصار مستوفين على إطلاقه

بل في صورتين المتساوي والزيادة في قيمة الرهن اما اذا كان رهنه ما قل
 فالاستيفاء بقدرها ويرجع بالباقي تامل **قوله** وذكر في الذخيرة **اقول**
 وفي الزيلعي والمفتي **قوله** ولو قبله **اقول** ستوفي ذلك المستوفى والعقار
 لانه محبوس بالثمن فاعلم ذلك **قوله** والمراد بقوله انما يبيع في يد البائع **اقول**
 كذا بخط المؤلف وهو ما به استقام قوله في يد البائع وكأنه اراد ان يحذر وحذو
 الزيلعي فان الزيلعي قال فصار كما يبيع في يد البائع وهو المراد بقوله كما يبيع
 انتهى لكن لفظة كما يبيع من جملة من الكثرة وليست في هذا المتن فلو قال من اول
 وهلة كما يبيع في يد البائع لاستراح من هذا التطويل والكلفة والله تعالى اعلم
باب **الرهن بوضع على يد عدل قوله** وتبطل
 الوكالة بموت الوكيل **اقول** قال في الظهيرية ولومات العدل بوضع
 على يد عدل اخر من تواضع فانه اختلاف في ذلك ومنعه القاضي على يد عدل
 اخر وليس للعدل الثاني ان يبيع الرهن وان كان الاول مسلطا على البيع
 ومثله في الولولجية بزيادة ومثله في شرح مختصر الكرخي للقدوري بزيادة عليها
 وكذلك في الجوزة والثنايا برخانية والخانية فراجع ان شئت **قوله** ولو اوصى
 الى اخر ببيعه لم يجر الا اذا كان مشروطا **اقول** وضع المسئلة في الرهن
 الموضوع على يد العدل الموكل ببيعه عند محل الاجل لان الرهن الثاني عن ذلك
 حكمه تايد بحسبه ان يبيعه الراهن بنفسه قال في مجمع الفتاوى وللرهن
 ان يبيع الرهن اذا اخيف عليه الفساد باذن القاضي او القاضي يبيعه ويكون
 الثمن رهنا في يد وان باعه بغير اذن القاضي كان فاسدا وكذا في المتق لدين
 الرهن كاللبن والولد والعقوف والثمر الارضي في فتاوى قاضي خان والذخيرة
 وفي التحفة لا يجوز للمالك ان يبيع الرهن بدونه بعد حلول الاجل بل اذا كانت
 مفلسا عند اي خيفة ولكن يحبس الراهن حتى يبيعه وعندهما يبيع هذا
 فرع مسئلة الجوزة الخ **قوله** وتقدم في الجوزة قوله به يفتي
 فتأمل **باب** **النصف في الرهن قوله** والمستحق
 بالخيار **اقول** سئل اهل لانه مرهون او لم يعلم في الاصح كما صرح به في منية

المفتي

المفتي **قوله** وهو مشكل الى قوله انتهى **اقول** قال بعض الخدائ لا اشكال لانه
 باستملاكه لايامه ملكه مستند بالقض السابق وقال القدوري في شرح مختصر
 الكرخي لا ينافي **قوله** كيف يضمن قيمته ونقصان السعر بغيره لا ينافي
 هذا اذا كانت العين قايمة اما اذا هلكت تعتبر قيمتها يوم القبض انتهى وقال الشيخ
 على المقدسي **اقول** يمكن الجواب بان تراجع الشغل بالايضمن ولا يعتبر فيها اذا لم
 يتلف عند المهرتين بان يوفى الراهن الدين وما يضمنه منه فليس له ان يقول انك
 قبضته وسعره كذا ونقص عندك كذا فراجع عليك به من الدين فيقول ان ذاته
 واصنافه اللازمة لها باقية ولا عبرة بتراجع السعر لعدم نقص في الذات واما
 اذا تلف عند المهرتين فاعتبر استيفا من حين القبض ونقص من الملاك فاعتبر قيمته
 اذ ذاك انتهى ولا يخفى ان مرجع هذه العبارات شيء واحد وهو ان تراجع السعر
 غير معتبر ولما الضمان لقيمته واعتبارها يوم القبض لدخوله في ضمانه بغير اهل
قوله لضمن كله انتهى **اقول** هذا الايراد والجواب للزيلعي بصيغة لا يقال
 لانا نقول ولم يضره اليد وما ان الالبق عز وماله لينا سب قوله انتهى فتأمل **قوله**
 ولومات مستغيرة مفلسا **اقول** قيد به لاندلومات فيما يوفى الدين مما
 ترك ولا يبيع اجماعا **قوله** وفي الرهن **اقول** كذا بخط المؤلف في شرحه
 ومنه وصوابه المهرتين كما في الزيلعي **قوله** وفي الثنايا برخانية نقل عن
 الفتاوى القاضية ولومات الراهن لا يبيع بالدين بل بالخس الى ان يملك المعير
 اذا لم يكن للميت مال قال المعتبر ببيعه واوفيك الثمن واني المهرتين البيع
 حتى يستوفي حقه فله ذلك ان لم يكن فيه وفاء بدونه والا يبيع فان ظهر للميت مال
 رجع فيه المعير ولومات المعير وعليه ديون ولا مال له غير العارية والراهن
 مؤسرا من الدين ورد الرهن على غرض المعير انتهى **اقول** قوله فان
 ظهر للميت مال مرجع يعني وان لم يظهر تاخرت المطالبة الى يوم القيمة **اقول**
 وهو صريح في انه اذا باعه المعير وقبض ثمنه ودفع للمهرتين يرجع ولا يكون
 معتبرا وكذلك ان اذ لم يمت الراهن المستعير واذن له المعير ببيعه فاعده
 ودفع الثمن للمهرتين ومثله لو اذن للمهرتين ببيعه اذ فعل ما دونه كفعله والحق

فيه ان قبض الرهن قبض ضمان وقبض استيفاء الرهن فكما
المعبر موفيا دين المستعير بالاذن المستفاد اقتضا الحكم ولهذا
كان له ان يرجع اذا دفع الدين الى المرتهن واخذ الرهن وان لم ياذن
له ولونها المستعير وما ذاك الا لما ذكرنا ومن كلما يتم الثابت للمرتهن
بين الاستيفاء ومنها الرهن وثيقة الجانب الاستيفاء موجب الرهن بقوت
الاستيفاء ومنها ان حكم الرهن عند تضرع الرهن محتسبا بالدين
بإثبات بين الاستيفاء ومنها الرهن استيفاء والاستيفاء يتحقق في الواجب
وهو الدين وغير ذلك من الالفاظ وانما ذكرنا ذلك لتكثرة وقوعه
فليتأمل وفي التلخيص للخلاط ويرجع المعبر بما لودى لانه مضطرب
كالشئ وقيل بالمضطرب للامر به معناه انتهى فامل في قوله للامر به
معناه وفي التلخيص خاتمة بعد ما نقلناه عنها من الفتاوى العتبية قريبا
منه قال في الجامع رجل استعار من اخراج ربة ان يرهنها بد ينفصل
ذلك ثمرات المستعير ولم يذبح ما لا يطلب المرتهن من القاصف ان
يبيعها بد يرهنها وانى صاحب الجارية ذلك فالقاصف لا يبيعها فان قال
المعبر وهو صاحب الجارية للقاصف بيعها بالدين وانى المرتهن ذلك فانه
ينظر ان كان في ثمنها وفاء للدين لا ينفقت الى اداء المرتهن وان كان
فيه ازالة ملكه عن المهرهون وان لم يكن في ثمنها وفاء لا تباع بدون رضى
المرتهن فان كان في ثمنها وفاء بالدين واستوفى المرتهن ثمنها ثم
ظهر للمستعير مال رجع فيه المعبر عما اخذ المرتهن انتهى **قوله** قال
الراهن للمرتهن اعط الرهن للدلالة الى **قوله** هذا ان الفرعان قد تقدم
نقلهما عن الفسحة في احوال ما يجوز ان يرهنها **قوله** اذا علمت ذلك
ظهر لك ان اطلاق صاحب الكسر والوقاية اطلاق في محل التقيد الى
قوله قال الزيلعي اطلق الجواب والمراد جنابة لا توجب القضاء
وان كانت توجب فقيرة حتى يجب عليه القضاء من الى اخر ما نقله
عنه وبتبعه العيني في ذلك فذكر ما ذكره في حرقه والمولف اعترض به

على صاحب الكسر والوقاية واقول **قوله** اطلب المتون بل جميع ما رأت
منها غير متين هذا المولف لم يذكر ذلك اعتمادا على ان ما نحن فيه بحث
يتعلق بالمال فالتمام محض فليتأمل **قوله** فليتأمل بطل الرهن **قوله**
عبار قالنا ربح ولو كان كذلك لبطل الرهن وبقي الدين الى **قوله** وبقي
هذه زيادة قصدية **قوله** يعني الزيادة في الرهن وقوله ولهذا اختلفنا
قوله يعني في الزيادة القصدية يقسم الدين على قيمتها يوم
قبضها وعلى قيمة الاول يوم قبضه بخلاف ثناء الرهن فانه اذا هلك
معدك بغير شيء يامل **قوله** وعند زفر الشافعي لا يجوز في شيء **قوله**
المقرر عند الشافعي صحة الزيادة في الرهن لافي الدين كما هو مدعى
قوله وثمرات الراهن **قوله** اي في الرهن الفاسد اي حكمه حكم
الصحيح **كتاب الجنائيات** **قوله** قصد ما يملك
فسال منه الدم ومات فعليه القصاص وذكرنا في القفاة في التوبة
ان الامام شرط في استيفاء القصاص وبه قال بعض اهل الاصول
وسواء بينه وبين الحدود وعند الفقهاء لا يشترط ذكره في جرح وفي الكافي
لا سماعيل المتكلم انه لا تقع توبة القاتل حتى يسلم نفسه للقتل ويعرف
اوليا الدم انه لا يمنع منه ان صتموا على طلبه منه بخ امرأة قطعت ذراعي
امرأة اخرى عند الرأس وضعت سنة ولم تبلغ الذوا بان ثمانية القدية
بل بقيت كما قطعت ففعلها حكمة عدل كذا في الحاوي الرازي وفي الظهيرية
ولوان رجلا اخذ رجلا فقيد وحسسه في بيت حتى مات جوعا قال
محمد بن حبيب عقوبة والدية على عاقلته والفتوى على قول ابي حنيفة وانه
لا شيء عليه وفي المنقبي سئل محمد بن رجل دفن رجلا جاني قبر ومات قال
فيه الدية وفي الذخيرة يقاد فيه لانه قتله عمدا وفي الكبرى وان دفنه
حيات في قبر فمات منه يقتل به لانه قتل عمدا وهذا قول محمد والفتوى انه
على عاقلته الدية وفي الظهيرية والفتوى على قول ابي حنيفة وفي المجرى
روى الحسن بن زياد عن ابي حنيفة اقرانه قتل فلانا بجديته او قال بالسيف

ثم قال انما اردت غيره فقتلته لم يقبل منه ذلك ويقتل وعن ابي يوسف
 اذا قال ضربت فلانا بالسيف فقتلته قال هذا خطأ حتى يقول عمدا ولو
 قال ضربت بسيفي فقتلت فلانا او قال وجأت بسكين فقتلت فلانا ثم
 قال انما اردت غيره فاصبته دري عنه القتل وفي المتن اذا قال الرجل
 قتلنا فلانا باسيا فانما يقتل ثم قال كان مع غيره لم يصدق وقتل به
 ولو قال قتلنا فلانا بغير عمد او فلانا بغير عمد فقتل يوجب على الم
 يصدق وقتل به انتهى من التنازع خاتمة **قوله** وكذا كل ما لا يثبت عادة
 في **القول** هذا صحيح في ان القتل بالسيف قد يكون عمدا **قوله** كلف في البراءة
 الخ **القول** وفي الظاهر انه مثل ما في البراءة **قوله** وبه يحصل
 التوفيق بين كلام الخلاصة والبراءة الخ **القول** وفي شرح الكفر المنطوق
 شيخنا الشيخ علي المقدسي قال قلت يحل كلام الخلاصة على ما قاله
 يسلم دم وكلام البراءة على ما اذا اسأل ثم رأت النص في هذا القيد في
 الحرانة والتمهيد انتهى **قوله** واما شرطنا في الالة ما ذكره الخ **القول**
 هذا صحيح في انه لو وقع الخلاف في قصد العمد ثبوت القتل كما
 بالبيئة لا يقبل قوله القاتل لم اتصد بخلاف ما وافق وقال اردت غيري قال
 في التنازع خاتمة وفي الجرح يروي الحسن بن زياد عن ابي حنيفة اقرانه قتل
 فلانا بجرحه او قال بالسيف ثم قال انما اردت غيره فقتلته لم يقبل منه
 ذلك ويقتل وعن ابي يوسف اذا قال ضربت فلانا بالسيف فقتلته قال
 هذا خطأ حتى يقول عمدا ولو قال ضربت بسيفي فقتلت فلانا او قال وجأت
 بسكين فقتلت فلانا ثم قال انما اردت غيره فاصبته دري عنه القتل
 انتهى وفي الخاتمة رجل قال ضربت فلانا بالسيف عمدا فلا ادري انه مات
 منها ولكنه مات وقال وفي القتل بل مات بغير عمد فانه لا يقبل به وقال
 في الخاتمة قبل هذا رجل قال انما ضربت فلانا بالسيف فقتلته قال ابو يوسف
 رحمه الله تعالى هو خطأ حتى يقول عمدا انتهى **قوله** في الاقرار بالشئ
 مطلقا عن قيد العمدية والخطائية من جهته فقبل منه ما اقر به وحل على

الادنى وهو الخطأ بخلاف ما اذا ثبت بالبيئة وعينت الالة لانه مختارة
 الافصاح بالهدية وانما قلنا ذلك لما صرحوا به من قبول الشهادة
 مطلقا بعد تعيين الالة قال في التنازع خاتمة تعلا عن الخطأ قال
 محمد في الجامع الصغير فاذا شهد شاهدان ان فلانا ضرب فلانا فلم يزل
 صاحب فراش حتى مات ففني القودان كان عمدا فشرط العمدية لو جوب
 القصاص ولم يتعرض للالة وذكر هذه المسئلة في ديات الاصل فذكر الالة
 ولم يتعرض للعمدية فقال اذا ضرب رجل غيره بالسيف فلم يزل صاحب
 فراش حتى مات فشهد شاهدان بذلك كان عليه القصاص فما ذكر
 في الجامع الصغير ان كان قوطها يجري على اطلاقه وان كان قول الكل
 فاقوله ان تكون الالة جارية وان سأل القاضي عن العمد فذكر ان حوط
 قال ولا ينبغي للقاضي ان يكلفه ان يشهد وابنه مات من ضربه لانه
 وفي الذخيرة وان سأل القاضي عن العمد فهو وفق واحوط وان لم يسأل
 وجهه على العمد كان له ذلك والى هذا الجواب مال شيخ الاسلام انتهى
 وتامد في التنازع خاتمة **قوله** فان في هذه يجب الدية على القاتل في
 ماله **القول** وفي الصلح تكون على حسب ما وقع عليه وفي قول الوالد
 عمدا وفي اقرار القاتل تكون في ثلاث سنين كما صرح به الزيلعي وعقبه
قوله وهو يبادر في النفس عند **القول** يدخل في هذا ما يجب فيه
 الدية العاملة كالعقل والشم والذوق والسمع والانب والحنفية
 لكن ما امكن المساواة فيه فيه القصاص ان كان مما تروى فيه المماثلة
 وما لا قاله في **قوله** يعني اذا جرحه فمضوا بالة جارية وجب فيه القصص
 ان كان مما تروى فيه المماثلة **القول** ليس في محله لانه لا يصلح بيان المماثلة في المتن
قوله وهذا خطأ في القصد **القول** ومن قسم الخطأ في القصد فعل
 الجرحي بقصد العلاج لان قصد برء المحل لا القتل وهي واقعة الفتوى
 في امرأة بالغة عاقلة شدها والد هاكوها عليها الجراح وهي تنهأ ولا يمكنها
 دفعه حتى جرح رجلها بالجرحين ثم جرحا فاحشا هلك بسببه والواجب في

ذلك الدية على ما قلته لان الاعتبار لا يذنب الا لاذن ايها ولا يحرم ابوها
 من الارث وتجرى الدية على فرايض الله تعالى والله تعالى اعلم **قوله** وقيل بسبب
 كذا لغيره وواضع الحجر في غيره ملكه وموجبه الدية على العاقلة لا الكفارة
اقول وفي الحقيقة وواضع الحجر انما يقضي بذلك اذا لم يتعد المشي على الحجر
 واما اذا تعد المأمر فكذلك لا يقضي لانه هو الذي جنى على نفسه بتعدع المور عليه
 وفي الثاني خاتمة نفعنا عن السفن في من حفر بين على قامة الطريق في الجرح
 وخاطر بوجهه ووثب من احد الجانبين الى الجانب الاخر حتى وقع فيه ومات
 لم يقض الخاف شيئا انتهى **قوله** ولا اثم فيه **اقول** ينبغي ان يكون مقيدا بما اذا
 لم يقصد به القتل **قوله** وكل ذلك يوجب حرمان الارث الا هذا **اقول**
 ومن قتل امراة او ذراحم من محارم الموت لاجل الزنا يوت منها عند الخلاف
 للشافعي رحمه الله تعالى كذا في حاوي الزاوي **قوله** قتل خنثى **اقول**
 قال في القاموس الخنثى الصدر وكل من كان من قبل المرأة كالاب والابن اختا
 وهي خنثى انتهى **قوله** ويسقط قود ورثته على ابيه **اقول** قال ولدا المولف
 بحكم الدين وفقد الله تعالى لاحص وصيته للاب قال في الاختيار شرح المختار والاب
 والابن والجدات من اى جهة كانوا كالا به لما بين ما من الجدية ولا اثم كما في
 السبب في ايجاده انتهى وقال العلامة ابن كمال باسالة الاصلاح والاصلاح
 ويسقط قود ورثته على ابيه لان الفروع لا يستوجب العقوبة على اصلة انتهى
قوله قال في المجتبى قلت من صور هذه المسئلة ما اذا قتل اخ ام ابيه
 او اخنبا او اباهما او امها او خالها او غيرها او احدا من اقربائها وهي ولية فذلك المقتول
 ثبت لها القصاص عليه ثمرات فورثها ابيه فقد ورثت قصاصا على ابيه يسقط
اقول ثلاثة اخوة قتل احدهم اباهم عدلا فلهما قيتين ان يقتلاه وان
 مات احد الاخوين الباقيين لم يكن للباقي ان يقتله لان نصيب الميت من
 القصاص صار ميراثا بموته بين اخويه والقائل يري اخاه لانه ليس بقائل له
 فلا يحرم الميراث عنه واذا ورثت جزام القصاص من الواجب سقط ذلك عنه
 وانقلب نصيب الاخوة الاقلية ثلاثة ارباع الدية في ماله للاخ الباقي في ثلاثة

سنين وتماحد في الثاني خاتمة **قوله** فان قلت قلت **اقول** عبارة الجرح
 فان قيل الخ وبديل قوله قلت قلنا ولا يخفى عدم لياقته تامل **قوله** يجزئ ان يكون
 لا قود يجب الا بالسيوف **اقول** لا ان يكون معناه لا قود يستوفى الا بالسيوف كذا
 في النهاية **قوله** فخلى هذا فادفع في السراحيمة **اقول** لو قال ما وقع في
 كلامهم من لفظ السيوف في هذا المحل يراد به السلاح لكان أولى واسهل وانسب
 لقوله وكلامهم في عامة المتون والشرح الخ تامل **قوله** والقاص كالا ب
 والوجه يصلح فقط **اقول** قال في الخلاصة وللأب ولأخته استيفاء القصاص
 لانه الصغير في النفس وما دونها ويصلح عنهما والوجه يستوفي فيما دون
 النفس لانه النفس ويصلح فيما دون النفس وهل يصلح في النفس فيبر وابتا
 واما القاص فيم وكالا ب ذكره اكثر المتأخرين في شروحه واستدلوا بما ذكره
 محمد رحمه الله تعالى في الكتاب ان من لا ولي له اذا قتل عمه كالمسلطان ان يستوفى
 القصاص ويصلح ولا يعفو فكذا القاص والله تعالى اعلم **قوله** وجه المذكور
 هنا وهو المذكور في الجامع الصغير الخ **اقول** وهو لا يخرج ويدل على ان جنيته نفق
 صاحب الكفر عليه وقطعه به وقوله في ملتي للمحرر تبع المبدأ والفاضي كالا ب
 في الصحيح وكذا الوجه الا انه لا يقتصر في النفس فحصل الوجه كالفاضي فيما تقدم
 فيكون الصحيح حواجز صلح وان محمدا ذكره في الاصل في موضعين كما بينه في الثاني
 خاتمة الاول في الصلح انه لا يملك والثاني في الديات انه يملك وانقصر عليه في
 الجامع الصغير ومعلوم انه يعمل باخر التصنيفين تامل **قوله** كنت امرته **اقول**
 اى قائل القاتل **قوله** فتجب الدية في الادنى والقيمة في الدابة **اقول** ليس
 على اطلاقه بل هو في الحر اما العبد المجنون والعبد العبي قالوا يجب قيمتهما كالدابة
 المملوكة تامل **قوله** قلت وانما لم يعتبر شرط الفهم لما تقدم في **اقول** الطاهر
 ان عدم علة اعتباره بكونه غير مقدر عليه كما هو شرط المكفول به كما قرر في
 محله اذ لو كان كما فهم ثبت الخلاف في هذا الفرع كما ثبت فيما ذكره ولم يثبت
 وايضا تسميته امين بعيد عن اصطلاح الفقهاء لعدم ما يطابق عليه اسم الامانة
 في اصطلاحهم اذ هو المال القابل لثبوت الدية عليه فتامل **قوله** مقام الحرية

علة عدم

اقول كذا الخط منقوطا عليه بخط ثلاث نقط والظاهر ان مصنفه
او من زيادة الكثرة وينبغي مراجعة نسخة مصنفه من نسخ شرح الوهبانية
قول ولو امره بان يقطع يده او ينفقها عليه ففعل فلا شيء عليه **اقول**
وفي الثنا رخصة واذا قال لغيره اقطع يدي فقطع وسرى الى النفس ومات
فلا ضمان على الفاطم **قول** وان قال اقتلني فقتله كان على القاتل دية لابنه
اقول كذا الخط وهذا غلط وعبرة قاض خان وان قال اقتلني فقتله كان
على القاتل دية وان قال اقتلني فقتله كان على القاتل دية لابنه **قول**
وما في عامة المعقولات مخالف لما قدمناه من فتاوى قاض خان **اقول** اما
وجوب القصاص في قوله بعتك دمي بفلس والذنية في قوله اقتلني فهو
موافق لما في عامة المعقولات واما وجوب القصاص في قوله اقطع يده
ففيما نقله عن الخانية غلط والظاهر ان المحذوف من بعد قوله كان على القاتل
دية ولو كان اقتلني فقتله كان على القاتل دية لابنه فتقوله وان قال اقطع
يدي مرجع الى الاب وفيه القصاص وكان الشيخ يرجعه الى نفس القاتل فتوهم
انه افام اليا مقام اليافهم عليه بالمخالفة لعامة المعقولات فتأمل **باب**
التوديع دون النفس قول لا اطلاق قوله تعالى والزوج قصصا
اقول لان كل شجة جراحة ولا فاس **قول** لا السن وان تناوتا **اقول**
وان لم تكن المساواة قال في الثنا رخصة نافلا عن الحاي وى وان لم يكن مستويا
ولا استطاع ان يقتص منه فطليه ارش ذلك في كل سن خمس من الابل او من
البقر انتهى وقد سئل في امرأة ضربت امرأة على فمها فكسرت لها سنا
فما الحكم فيه فاجب **قول** ان كان الضرب تمدا يبرد سن الضاربة بالبرد
ان كان كثر جميعه يبرد جميعه وان كان نصفه فنصفه او ربعه فربعه وهكذا وان
كان الضرب خطا ولم تكن المساواة ممكنة ففيه نصف دية سن الرجل ان كان ذهب
جميعه وان ذهب بعضه فنقد الذهب منه **قول** ويسقط الفدية من القاتل
لخ **اقول** اي سواء كان في النفس او في كاهن **قول** وهو ظاهر **قول** ويعتبر
الاوليا **اقول** تقع عفا المولى عن نصف القصاص سقط الكل ولا يتقلب الباقي

حالا كذا في الحاي للامام الزاهد **قول** ولنا ان كل واحد منهم قاتل نصف
الكمال الخ **اقول** هذه عبارة الزيلعي بالحرف وفيها تأمل **قول** عليها نصف
الدية **اقول** ان كل واحد من اربع اذ الواجب في اليد نصف الدية الكاملة
في النفس **قول** لكن في الجرح الخ **اقول** وما في الجرح هو محل كلام الزيلعي
والاشباه بلا اشتباه لما تنزه من ان اقرار العبد المحجوب بالماله مؤخر الى ما بعد
العقوب وانما منع ظهوره في الحال لحق المولى ويدل على ذلك قوله لانه اقرار على
المولى فاستغنى عن التصريح به لا اشتباه والله اعلم **قول** وهو بخالف
ما ذكره هنا **اقول** قد يقال التشبيه في قوله وكأنه رمى الى حربي الى تشبيه
في الحكم لا في الاسم فليتأمل **قول** فطع الدافع الدية **اقول** وتحمي العاقلة
كاهن **قول** وهو ظاهر **قول** وبه جز في البرازية الخ **اقول** الذي في البرازية لانه
كلب مقهور كاهن عليه ما رخصه لاهل القرية ان يقتلوه وان عض انسانا فقتله
فان قبل التقدم اليه فلا ضمان وان بعد التقدم اليه عليه فيما نذكر كالحاي بقتل
الاشبه ووبعد وفي المنية في مسألة نطح النور يقضي بعد الاشهاد النفس والمالك
انتهى فابن الجوزية وقال في البرازية قبل هذا ادخل بقرايط وجافي سرح انسان
فقطح جحشا لا يقضي انتهى فان كان نوحهم من هذا الجرح فهو نوحهم ساقط لان
وضعه فيما لم يشهد عليه كاهن **قول** تأمل واقول ثم الواجب في الدماء
على العاقلة وفي الاموال على المالك خاصة كما ساق في الحايط المايل **قول**
وفي نوادر ابن رستم صبي على حايط صاح به رجل الخ **اقول** قيد بالصبي لان
الكبير اذا صاح به شخص لا يقضي كما يفيد كلامهم هنا وفي مواضع اخر لكن قال
في الثنا رخصة وفي مجموع النوازل رجل صاح على اخر فجاءه فقامت من صيحة تحجب
فيه الدية انتهى واقول **قول** يحل ما في غير مجموع النوازل على ما اذا لم يكن فجاء
او على اختلاف الرواية وفي الثنا رخصة ايضا تقلا عن المحيط واذا صاح الرجل
بصبي وهو على شاهق فوقع وسقط ومات فانه لا يقضي الاثرى ان من قال
لغيره قول لاساة ومات عقيبها لا يقضي وذكر مسألة الصبي في واقعة الناطفي
في صورة اخرى وذكر في خلاف فقال صبي على حايط صاح به رجل فوقع ومات قال

ابو حنيفة وابو يوسف وزفر رحمهم الله تعالى عليه وفي نوادر ابن رستم
اذا صاح به رجل فوقع لا يفهم وان قال قع فوقع ففهم كالوقال التي تفهم في الماء
او في النار وفعل ففهم كذاهنا وفي فتاوى آهوا الفتوى على هذا انتهى
وفي جامع الفتاوى ولو غير صورته وخوف ضياعه يفهم انتهى **فصل**
في بيان احكام الفعليين **قوله** ويجب حكومة عدل **اقول** وعنه
محمد جرة الطبيب وثن الادوية اي مع الدية **قوله** والظاهر ان هذا مفسد
على قول محمد **اقول** يعني الذي تقدم قريبالله روى عنه ان الضربة التي يركب
منها ولم يبق لها اثر يجب فيها اجرة الطبيب لكن قوله وفي محمد يعيدانه رواية
عنه وقوله هنا فصرح على قول محمد يعيدانه قوله الذي استقر عليه فذكر **باب**
احكام الشهادة في القتل **اقول** اذا ادعى الولي الخطا وادعى القاتل بالعد
لا يجب الدية واذا ادعى الولي العمد وادعى القاتل بالخطا يجب استحسانا كذا في
الثام رخصة **قوله** وان كذبا **اقول** كذا هو بخط المصنف فتاوى شرحوا والاضوا
وان كذبا مما كان اصلحه وذلك للاضمار تامل **قوله** لانه لما صدقها افرطها مثلث
الدية **اقول** هذه عبارة شرع الدرر وعبارة الزيلعي لكن يزعمون كلاما
نصيب الولي المهور عليه قد سقط بعفو وهو ينكر فلا قولهم عليه وتقول نصيبه
ايضا لا فوجب فليكمل الدية والله تعالى اعلم **قوله** واطلقه في الكفر الخ
اقول وكذا غالب اهل المتون حتى قال صاحب الهداية وناويله اذا شهدوا انه
ضرب بشي جارح وكذا قاله الزيلعي وانما تركوه لما قدموه في اول الكتاب من
اشتراط المحذور والله تعالى اعلم **قوله** وان اختلف شاهدان في الزمان او
المكان او في الله الخ **اقول** قد وعلم بان الكلام في الالة فصول احدها ان
تيفعا على الالة بان يشهد انه قتله بالسيف او قتله بالعصا فان شهد انه قتله
بالسيف فان ذكر اصفة العمد بان قاتله عمدا بالسيف فانه تقبل شهادتهما
ويقتضى عليه بالقصاص ولو قاتله بالسيف خطأ تقبل شهادتهما ويقتضى بالدية
على العاقلة ولو سكتا عن ذكر صفة العمد والخطا فهذا وما لو ذكر اصفة العمد سوا
وان قال الا فذكرى اقله عمدا او خطا فانه تقبل هذه الشهادة ويقتضى بالدية في

مال القاتل وهذا الذي ذكرنا ان الشهادة مقبولة جواب الاستحسان
والقياس ان لا تقبل هذه الشهادة وان شهد ان قتله بمصلي كان
العصا صغيرا لا تقبل مثله غالبا فانه تقبل الشهادة ويقتضى بالدية على
العاقلة عند جميعهم جميعا في الوثبت معاينة سوا شهد بالعد او الخطا او اطلقا
وان كان العمد كبير او قاتل مثله غالبا فعلى قول ابن حنيفة الجواب فيه كالجواب
في الاول وعند محمد الجواب فيه كالجواب فيما اذا شهدوا انه قتله بالسيف انتهى
وتمام الفصول في الشارحانية **قوله** فان احدهما فعل والاخر قول **اقول**
ارجع للاختلاف الشاهدين من جامع الفصولين **كتاب**
الديات **قوله** اول الف دينار **اقول** الدينار هو المتقال كما ذكره في تركا
المال **قوله** فان قلت قلت الخ **اقول** السؤال والجواب بصيغة لا يقال لانا
نقول في الزيلعي **قوله** لكن في الجوهر الخ **اقول** والذي يظهر من حجية
ما صحح الزيلعي وقد كتبت في حاشية لي على الزيلعي ما يشهد لذلك فراجع
ان شئت **قوله** وفي العقل **اقول** لم ارم من قيد العقل بالغير تركي من ايمتسا
وكذا لم ارم من نص على الواجب في بعضه ورايت الشافعية قالوا المراد بالعقل
الغريزي الذي به التكليف دون المكتسب الذي به حسن التصرف والمخلق
ففيه حكومة وفي بعض الغريزي بعض الدية بالقسط ان انضبط بزمان كما
كما لو كان بين يومين ويقتضيه يوما او غيره بان يقابل صواب قوله وقوله بالخطا
منها وتعرف النسبة بينهما وان لم ينضبط بان كان يفرغ احيانا مما لا يفرغ او يستوي
اذا خلا فالواجب حكومة يقدرها الحاكم باجتهاده وقواعدا لا نأباه وفي كتب
الشافعية ايضا مما لا يخالف قولنا فيما يتعلق بهذا البحث فان رجوع عوده
انتظر ويعرفه ذلك بقول اهل الخبرة فان عاد فلا ضمان كما في السنن اذا عاد
وان مات في اثناء المدد المقدر عوده فيما قبل عوده وجبت الدية فان كذب
الجاني في زوال عقله ونسبه الى القاتل اختبر في عقله فان لم يتسطر قوله
وفعله اعطى الدية بلايين لانه يتجانب في الجواب ويعدل الى كلام آخر ولا بد
بيمينه يثبت جنونه والمجنون لا يخلف لا يقال يستدل بحلفه على عقله

لأنه قد جرى انتظام ذلك منه اتفاقا فافهم ان تقطع جنوبه حلف رين افا
وان الشغل اى قوله وفعله حلف الجاني لاحتمال صدق المنتظم اتفاقا وحرياً
على العادة والاختيار ان يكون ذلك الى ان يغلب على الظن صدقه او كذبه
والجمل يحتاج الى الزيادة والموفق هو الله تعالى **قوله** واذا قيلت عن
رجل ضرب رجلا فصار يصير من ضربه فماذا عليه فاجبت **قوله** بقول
الاصراع ضرب من الجون كما قاله بعض العلماء فاذا علمت بانه نوع من الجون
وان العقل فيه الدية علمت الحكم فيه وهو انه يضمن من الدية بمقدار ما ذ
من عقله ان يضبط والافقيه حكومة عدل تأمل ذلك والله تعالى اعلم ولا
ينافيه ما ذكره الزاهد في حاو به في فصل النعير من كتاب الحد و د
رامن الشرفه الايمه المكي مسكنه اخذت كسر خبز من خباز فضره فاحق
صرعها ليس له ذلك وبغير رنتمى لان المواجب الصرع في كلامه الطرح على
الارض لان نوع الجون المعهود فان الصرع يطلق على اشياء منها الطرح على
الارض ومنها العلة المعروفة كالنقص عليه اهل اللغة والله تعالى اعلم ثم راي
في الحاوي المذكور في كتاب الجنائيات من جنائيات الصبي والجماني في كف
عبد الجار نوع من امارة فتجن يوما وتبقى يوما فحكومة عدل انتهى فظاهر
هذا يخالف مذهب الشافعية ويصادم ما تفقهته مع عدم ظهور وجهه فانه
فيما يضبط بالزمان لقوله تجن يوما وتبقى يوما وعليك التأمل فيه المراجعة
في هذه المسئلة لتقف فيها على شئ يستكن القلب به ويطين الخاطر اليه والله
الموفق واقول **قوله** اذا حمل قوله الجن يوما وتبقى يوما على بعض اليوم
اى يجن في وقت ويبقى في وقت ويذكر اليوم ويراد به مطلق الوقت اى يجن
جنونا غير مضبوط ويبقى افاقة غير مضبطة واذا حمل على هذا ظهر وجه
حكومة العدل **قوله** والقول قول الجاني **قوله** اى على البتات كذا في
النار خانية **قوله** تقسم الدية على عدد الحروف **قوله** وهي ثمانية
وعشرون حرفا صرح به في الجوهر **قوله** والاول امه **قوله** يعني
اعتبار عدد الحروف كلها وبه صرح في الجوهر وقد مدنى شرح قوله

ويجب

ويجب النصاص في الشفتان استقصاها بالقطع والا **قوله** وتذني المرأة
قوله في تذني المرأة دية المرأة وهي نصف دية الرجل فالمراد بالدية
الدية المعهودة للرجل والمعهودة للمرأة تأمل **قوله** وفي كل بيت
خمس من الابل **قوله** ودية سن المرأة نصف دية سن الرجل كذا في
الجوهرة وقدم هذا الشارح ان دية المرأة على النصف من دية الرجل في
دية النفس وما دونها فلذا سكت عنه هنا فيكون في كل سن من اسنانها
اشان من الابل ونصف او مائتان وخمسون درهمها والله تعالى اعلم **قوله**
دية كاملة **قوله** اى دية ذلك العصفور تماما **قوله** بضرب صارب **قوله**
اطلقه فمثل العمد والخطا لعدم امكان المساواة وقد صرح الزيلعي بانه لا يجب
القصاص في السبل ثم في العمد تجب الدية على الضارب وفي الخطا على قاتله
وشبه العمد فيما دون النفس عمد فافهم والله تعالى اعلم وقد كتبنا في حاشيتنا
على الزيلعي كتابا حسنة فارجوها ان شئت **قوله** وعين ذهب صوة معا
قوله لو ايضا بعضها بضربة وبخوها فلا قصاص وفيه حكومة عدل
صرح به في النار خانية نقلنا عن الصغرى ومثله في البرازية وكثير من الكتب
قوله وصلب انقطع ماوه **قوله** وكذا اذا تسلسل بوليه وكذا اذا ذاق
صلبه فلم يقدر على الجماع وكذا لو طعن في الدبر ولم يستمسك الطعام او ضرب
فخرج امرأة فصارت لا تجامع وكذا لو امرأة فصارت مستحاضة ومضى عليها
عام ولم يبرأ هل ذلك فيه الدية كما صرح به النووي وغيره والله تعالى اعلم
وفي النار خانية نقلنا عن الخلاصة ولو زال بكارة امرأة بالجماع وغيره
يجب المهر وفيها فقلا عن التجر يد وعن الفقيه ابي نصر الدبوسي اذا دفع
امراة اجنبية فسقطت وزهبت عذرتها فاعل الدافع مهر مثلها والنحل من
وعن الشيخ الامام ابي حنيفة الكبير عن دفع امرأة فذهبت عذرتها لم يطلها
ان عليه الصداق في ماله والله تعالى اعلم ولو دفع امراته ولم يدخل بها بعد
ذلك فذهبت عذرتها ثم طلقها قبل الدخول بها كان عليه نصف المهر في
قوله اى حنيفة واحدى الروايتين عن ابي يوسف وفي قوله محمد ومنه

واحدى الروايتين عن ابي حنيفة عليه جميع المهر بكر دفعت بكرة اخرى
فقلت بخارها قال محمد بن علي لدا رفعة مثل مهر الاخرى ومثل هذا في
الحاشية **اقول** وسوا كانت الدفعة كبيرة او صغيرة لان الصغير
والصغيرة مواخذان بافعالهما ويجب ذلك في مالها وان لم تكن موسرة
فقطه الى مسرة فان لم تكن في يوم القيمة يفعل الله ما يشاء والله تعالى اعلم
قول الا اذا تجردت عند الاثلاف **اقول** اي صادفتها الحياية
كما هي عديمة المنفعة وتجردت عبارة الزيلعي وتجردت هناك اذا وجدت
بخط المصنف **قول** اي لا يجب حكمها **اقول** هو تفسير لقوله ولا
تكون جانية الا في هذه الاربعة مواضع فتجب ثلث الدية وفي غيرها
الواجب حكمة العدل تأمل **فصل في الشجاج قول**
وقد علم بالاستقرار **اقول** ذكر ابن الملقن في ضبط الفاظ الشجاج وما
ذكر من ان الشجاج عشر هو المشهور وقد بين على ذلك كما اوضحته في الشرح
واجمعه انتهى **قول** كذا في الرض **اقول** ربما فهم منه انها بالمعجزة فيه فانه
نقطها بخطه والخال ان صاحب الرض لم يضبطها بل بالحق المعجزة بل هي فيه مهلة
فهو موافق لما في تفصيل عقد الفوائد وما في الحاشية ويختار الصحاح
والله تعالى اعلم **قول** ويجب في الموضحة نصف عشر الدية **اقول** يعني
ان كانت خطا وان كانت عدا فيها القصاص كما سياتي **قول** اربعين
مثقالا **اقول** اي من الذهب اذا الدية مثقال مثقال ومن الاصل مائة
فكل يعبر بقابله عشرة مثاقيل **قول** لانه يمكن اعتبار المساواة فيه **اقول**
فصار الخرفا انه من المساواة وجب القصاص والا فلا وية تتخرج
المسايل من هذا الجنس والله تعالى اعلم **اقول** الا في موضحة **اقول** اعلم ان
الاتفاق على وجوب القصاص في الموضحة عمدا انما ثبت اذا لم يحتل به عضو
اخر حتى لو شج موضحة عمدا فذهب عينا فلا قصاص عند ابي حنيفة فتجب
الدية فيها وقال في الموضحة قصاص وفي البصر دية كذا في الكافي شرح
الجميع لابن مالك **اقول** سئل في رجل ضرب اخوه في راسه عمدا

بناس فخره جرحين احدهما اسرفت العظم والاخرى او وضحة فاجبت
في الاو في عشر الدية في ماله وفي الثانية القصاص والله تعالى اعلم **قول**
حتى دخل ارضي الموضحة في الدية **اقول** هذا اذا كانت الشجة خطا فان
كانت عمدا فلكذلك الجواب لا قصاص في الشجة ولكن تجب دية كاملة بسبب
ماله لاجل الشعر ويدخل ارضي الموضحة فيها والاصل ان الجناية متى وقعت
على عضو واحد وانلفت شيئين موجب احدهما القصاص وموجب الاخر
المال يجب المال في الكل كما لو قطع المصطلح الاعلى من اصبع رجل فبطل الكتاب
يجب المال في الكل عند علماء ائمتنا رحمهم الله تعالى كذا في شرح الاسلام قال
رحمهم الله تعالى هذا امر متفق عليه وانما الخلاف فيما اذا وقعت الجناية
على عضوين وقد ذكرنا في جنس هذه المسائل خلافا بين ابي حنيفة ومثلا
على قول ابي حنيفة يجب المال في الكل وعلى قول صاحبه يجب القصاص في
الموضحة والا في الاخر فلهذا يجب ان يكون كذا في الشارحانية
قول بنوات جزء من الشعر **اقول** بعد غلط في نسخة المؤلف وهو
حتى لو ثبت يسقط وتجب الدية بنوات كل الشعر الخ وهي عبارة الزيلعي حرفا
بحرف **قول** ولا يقطع اصبع شل جاره **اقول** اي لا قصاص بقطع اصبع
شل جاره ولم يتكلم في المتن على الدية والحكم وجوب ديتها عند الامام اذا لم
ينتفع به وعند ما القصاص في المقطوعة والارض في الاخرى اذا لم ينتفع
به وقد صح في المضمرات وفي الكبرى والفتوى على قول ابي حنيفة وعليه اصحابنا
المؤمن وفي الجوهر وكل اصبع فيها ثلاث مفاصل ففي احدها ثلث دية
الا اصبع وما فيها مفصلا في فم احدهما نصف دية الا اصبع لان ما في الاصبع
ينقسم على صلها كما انقسم ما في اليد على عدد الاصابع والقطع والشل سوا
اذا ذهبت منفعة الجناية عليه انتهى وفيها ومن ضرب عضوا فذهب
منفعته فدية كاملة كالوقطعة كاليدين اذا شلت والعين اذا ذهب
منها لان المقصود من العضو المنفعة فذهبها بذهب منفعة كذهاب عينه
انتهى وفي الشارحانية وفي نوادر ابن سماعة رحمه الله تعالى من قطع

اصبع انسان فسقط اصبع اخر بجنبه فعلى قول ابى حنيفة لا يجب القصاص
في شئ من ذلك ولكن يجب دية اصبعين ودية الكبرى وارسها في مال الباقى
وعن ابى يوسف رحمه الله تعالى انه يجب القصاص في الاصبع الاول
والدية في الاصبع الثانية وعن محمد رحمه الله تعالى يجب القصاص في الاصبعين
واذا قطع الرجل اصبع انسان عمدا فثلث اخرى الى جنبه فعليه ارسن
الاصبعين ودية القصاص في قول ابى حنيفة وعندهما عليه القصاص
في المقطوعة والارسن في الاخرى وفي الكافي وهو قول زرارة والحسين
رحمهما الله كما روى المضمرات والمصنف قوطها ثم قال وفي الكافي وان قطع
اصبع رجل من المفصل الاعلى فثلث ما بقي من المصبع او كل اليد فلا قصاص
في شئ من ذلك اجماعا وينبغي ان تجب الدية في المفصل الاعلى وفيما بقي حكومة
عدل يعني اذا كان ينتفع به وان كان لا ينتفع بما بقي ففيه دية الاصبع
كاملة كما دفع عنه الزيلعي والعيني وغيرهما ثم قال فالحاصل ان اصحابنا
رحمهم الله تعالى اتفقوا في العضو الواحد اذا قطع بمضمة فثلث بقيته ثم اف
ثل ما هو سبغ للمقطوع او قطع معه انه لا قصاص واختلوا في العضوين
ليس احدهما متبعا للاخر والثاني لا قصاص فيه اجماعا فعلى قول ابى حنيفة
لا قصاص فيه ايضا انتهى كلام الثنا رخصة ودية علم الفرق بين الشلل
والستوط في سوق الخلاف فان محمد يقول القصاص فيها في صورة السقوط
وابو يوسف روى عن القصاص في الاولى والدية في الثانية وابى حنيفة
يقول بالدية فيهما وفي الشلل عندهما القصاص في الاولى والدية في
الثانية وعند ابى حنيفة الدية في الاولى والثانية هذا اذا كان لا ينتفع
بالاقل اصلا اما اذا كان ينتفع به ففيه حكومة عدل واذا كان عضوا
واحدا وكان لا ينتفع بما بقي ففيه الدية اي دية ذلك العضو كاملا وان كان
ينتفع به ففيما قطع موجب وفيما بقي حكومة عدل وقد اطلق اصحابنا المسنون
الحكم في هذه المسئلة وكلامهم محمول على ما اذا كان ينتفع بما بقي فافهم والله
اعلم **قوله** ويجب الحكومة فيما بقي **اقول** اي ان كان ينتفع به وان كان

لا ينتفع به

لا ينتفع به ففيه ارسنه كاملا **قوله** وقال ابو يوسف عليه ارسن
الام الح **اقول** كذا هنا ومثله في الزيلعي والعيني وغالب الشرح
وفي البزائرية برئت الموضحة والجراحة ولم يبق الا ان لا يثب عليه
عند محمد وهذا قياس قول الامام ايضا وفي الاستحسان الحكومة
وهو قول الثاني قال النقيب الفتوى على قول محمد انه لا يثب عليه
الاثن الا اذ دية قال القاضي انا لا اترك قوطها وان بقي ارسن يجب
ارسن ذلك الاثران منقلة فضلا فامرسن المنقلة انتهى فتأمل
ما بينه وبين ما قصصنا من المخالفة في سوق الخلاف والله تعالى
اعلم **قوله** لا يثم الاى الصبي والمجنون والمعتوق المتقدم
ذكرهم وهذا عن ابى الزيلعي **فصل في الجنين قوله**
ضرب بطن امرأة **اقول** وكذلك لو ضرب ظهرا او جنبها او راسها
او عصفوا من اعضائها نامل **قوله** فالت جنينا **اقول** اي بعد
ما استبان خلقه او بعض خلقه كما في الثنا رخصة نقلنا عن شرح
الطحاوى وسيد كز في المتن **قوله** وجب غرة **اقول** وهو على العاقلة
عندنا وعند مالك في ماله والد العيني **قوله** وقيد بالادمية لا ت
جنين البهيمة لا يجب فيه شئ الانقصان الام الح **اقول** هذا اذا التقت
البهيمة ميتا اما اذا التقت حيا ثم مات من الضرب ففيه قيمة لانه
مال انفسه بفعله فيضمنه مع نقصان الام لكونه جنينا ايضا فانلف
شيا من قيمتها ولا تقاس على الامة حتى يخرج نقصانها بقيمة ولدها
عند الامام ومحمد ان الجنابة على الامة ليست كالجنابة على البهيمة
نامل وفي شرح الطحاوى ولو التقت جنينين تج غرتان وان احدهما حيا
فمات والاخر ميتا فغرة ودية وان ماتت الام ثم خرجا ميتين تج دية
الامر وحدها الا اذا خرجا حيين ثم ماتا فثلث ديات وعلى هذا يقيس
وان خرج احد قبل موت الام والاخر بعد موتها وماتت في الذي
خرج قبل الغرة ولا يثب في الذي خرج بعد والغرة الذي خرج قبل موت الامر

لا يرث من وية امه شيئا وراث الام منه والاخر لا يرث من احد وسلا
يرث منه الا اذا خرج حيا ثم مات فعليه الدية كاملة ونثرها ورثته
كذا في النازخانية مختصر وقال في النازخانية نقلا عن الذخيرة
ثم الجني اذا خرج ميتا لا يرث اذا خرج بنفسه واما اذا خرج فربى
من جملة الورثة بياؤه اذا ضرب انسان بطنها فالقت جنيها متافها
الجني من جملة الورثة ثم من مكر المحيط وان مات بعد ما خرج
بعض امضاه ذكر في بعض المواضع انه اذا كان الخارج اكثر البدن
ومات بعد ذلك كان كات الكل قد خرج حيا فيرث وان كان الخارج
اقل البدن فكانه لم يخرج منه شيء فلا يرث وان وقع الاختلاف في انقضاء
حيا او ميتا فشهدت الفاكهة على انفصاله حيا او ميتا اجمعوا على انه تقبل
شهادتها في حق العقلة عليه وهل تقبل شهادتها في حق الارث قال ابو
حنيفة لا تقبل وقال لا تقبل انتهى وفي الفتاوى البخارية حامل مات
وتحرك ولد في قدر يوم وليلة فقال بعض مات وقال بعض لم يميت فدفنت
ثم نبش القبر فوجدت معها بنت قاعدت على جنبها ميتة ولم يميت زوجها وابو
اجاب بعض مناج يلج انه لو اقر الورثة كلام بانها بنتها خرجت حية بعد
وفاتها تراث البنت ثم تراث ورثتها من البنت ولو وجد والم يقض عليها
بارت هذا القدر الا ان يشهد عدول انها ولدتها حية وانما سمعهم الشهادة
لو لم يبق قوا قبرها منذ دفنت الى ان نبشت وقد سمعوا صوت البنت من
تحت القبر ووجدت ملازمهم القبر ولو لم يك ثم شهروا وانكرت الورثة
حلفوا على العلم ولا ميراث لها اذا حلفوا انتهى وفي الورثة الحجة امرأة حامل
ماتت والولد يتحرك في بطنها مقدار يوم وليلة بعض الناس يقولون انه
حي وبعضهم يقولون انه ميت فدفنت كذلك ثم نبش القبر فوجدوا
بتناسية على عائقها وتركها المرأة زوجها ابوي ان اقرت الورثة انها
ابنته ورثت الابنة ثم ورثت منها ورثة الميت وان وجدت الورثة لم
يقض لها بشي لانها لا يدرك انها خرجت منها ام لا انتهى **اقول** **بقيت**

قوله

قوله ان اقرت الورثة بانها ابنته ورثت انه لا يحتاج بعده الى شيء اخر
ومقتضى ما في الفتاوى البخارية لا يرث حتى يشهد الشهود انها ولدتها حيا
وفيه غاية التضييق ولا يتيسر اثبات ذلك ولا يخفى ان الفرع واحد والنسب
قدماه عن النازخانية من المحيط من قوله وان وقع الاختلاف في انقضاء
حيا او ميتا فهو الاصل في خروج مسابيل الجني وفي البحر في النازخانية في انقضاء
والبدائع وان اختلف في الاستمالة فعن ابي حنيفة لا تقبل فيه الا شهادة
رجلين ارجل وامرأتين لان الصباح والحركة يطلع عليها الرجال وقال لا يقبل
قوله النافيه الا الام فلا يقبل قواها في الميراث اجماعا لانها من ممة وتامه
فيه **قوله** ولا يرث ضاربه **اقول** لو انكرت لاجهاض اي الاسقاط بان قال
انها لم تقبض او لم تقبضه اي لم تسقطه بل ملقط او انكر خر وجهه حيا صدق
بيمينه ولو اقام كل من المدعي والمدعى عليه البينة فدفنت بيته الوارث
قوله نصف عشر قيمته **اقول** قوله لو حيا راجع الى قيمته لا الى الالف
اذ وضع المسئلة فيها الوالفة ميتا واما الوالفة حيا ثم ماتت من ضره فعليه
قيمته بالغام بالغ ولا يقضى نقصان الام اذا كان بيمينه وفاء ولا يجب عليه
تمام ذلك ولا بد من زيادة قيد هنا وهو ان يقال وفي جني الامه التي
لم تحبل من مولها ولم من المعروف نصف عشر قيمته الخ فاما اذا احبلت من مولا
او من المعروف فوجب الغرة ذكرها وان شئ كان من عليه في النازخانية نقلا عن
السفنا في وفيها نقلا عن المحيط وقد ذكرنا في قوله في حنيفة ومحمد يقض
الجني بعد انفصاله ميتا على كونه وصيائه لو كان حيا فيسقط قيمته بهذا الحاك
فاذا اظهر قيمته الكل بعد هذا ان كان ذكر اوجب عشر قيمته ولو ضاع الجني
ولم يمكن التقويم باعتبار كونه وصيائه على تقدير كونه حيا ووقع النازخ
في قيمته بين الضارب وبين مولى الامه المضروبة كان القول قول الضارب
وقد امكن قتل عدا خطا ولم يثبت احده الفاضل قبل قتله حتى يخرج عن تقويم
باعتبار حاله وصيائه لو كان حيا ودفعت المازغة بين صاحب القتل والفا
جعل القول قول القاتل مع اليمين كذا هنا انتهى والظاهر ان في جني البهيمة

اذا الفقه حيا من منبر به ثم مات من الصرب يجب قيمته في ماله حاله ولا يخبر
 بها نقصان الام كما يخبر نقصان الامة بقيمة جيلها لانه مال الملة فيضمنه
 مع نقصان الام **قوله** قال ابو يوسف رحمه الله **اقول** بعده بياض
 نحو نصف سطر في خط مولفه كما هنا **قوله** ويجب في جنين البهيمة الخ **اقول**
 هذا اذا الفقه ميتا اما اذا الفقه حيا ثم مات فقد من انفسه فراجعه وتامل
ما يحدث الرجل في الطريق قوله او جرحا
اقول قال في النابار خانية وقيل لوجوه الميزاج بل المتفق بالخياط في اسفله
 بين يجمع فيه الما انتهى **قوله** جوعا وغملا **اقول** عبارة البرازية في هذا
 المحل مات في طريق غملا وجوعا وعطشا الاضمان على الحاضر عند الامام خلافا
 لمحمد وقال الثاني ان غماضين وان جوعا لا انتهى وفي جامع الفصولين في
 النسب والدلالة ومنها لو اقيم رجلا في المافات فالو غرق من ساعته ضمن
 وبيده لا الوسخ ساعة ثم غرق وفي المحيط لوقطر رجلا والفاة في البحر فغرق
 نجب الدية ولو سجد ساعة ثم غرق لادية لانه غرق لعجزه وفي الاول لظرفه
 انتهى **قوله** ومن غرق بالوعة في طريق الخ **اقول** وفي البرازية حفر بئر ثم سد
 بتواب او باجر الارض ثم جازا حفر في فوق فيه انسان وتلف يضمن الثاني
 وان كس الاول بالطعام والمسيلة يحاطضين الاول لا الثاني لان هذا الكس
 لم يزل عنها اسم البئر لا تركه انه يقال بئر مما ومن الطعام وعلى هذا لو حفر
 ثم غطى براسه ثم جازا حفر فيها فيمن الاول انتهى ومثله في الخانية والثانية رجا
 والله تعالى اعلم **قوله** فتعذر رجل **اقول** اوصى غير مبرز وبياتي ما فيه
 واقول ولو ادعى الحاضر التعمد واوليا المقتول عدمه فالقول قول
 الحاضر وهو المستحسن راجع الثاني خانية **قوله** وبهذا تبين الخ **اقول**
 فالمعنيين حينئذ حذف قوله في المتن فتعذر المرويه ان الضمان خفف بالتعمد
 المذكور مطلقا سواء كان الحفر باذن الامام او غير اذنه **قوله** قلت ويؤخذ من
 هذا الخ **اقول** الظاهر ان صاحب الجوهرية قاله تنقير لا لانه نقل المذهب ولا
 يخفى سياد ما تنقعه اذ المباح يتعذر بشرط السلامة وكيف يعجز عن نقلها

المسئلة بانه مات من جنايته وجناية اصحابه فهذا صريح في انه مباشرة
 لا تسبب وفي المباشرة لا ينظر الى كون الفعل في ملكه او لا لمن رمى سهما في ملكه
 فاصاب شخصه فانه يضمن واذن فقد عرفت ان الحكم في الحادثة اليه تكثير
 وقوعها وجوب الضمان على الكيفية المذكورة على الاجرا تامل **فصل**
في الحائط المائل قوله مال حائط الخ **اقول** وكذا العلوا ذاهي وانصبع
 فاشهد اهل السفلى على اهل العلوى وكذا الحائط اعلاه لرجل واسفله لآخر نص
 عليه في الثاني خانية نقل عن النوازل **قوله** ان طالب **اقول** قال في الدرر
 والعزم وطريق الطلب ان يقول اني تقدمت الى هذا الرجل فهدم حائطه وهذا
 القدر يكفي ولا حاجة الى الاستهاد وذكره في الكتب ليعلم من الاثبات عند الحكماء
 انتهى **قوله** كالمالك والوصي الخ **اقول** وفي الوقف على وكيل الواقف ويرجع
 على عاقلة الواقف فيما يتحمله العاقلة كما سيأتي قريبا ولا يشترط في المتقدم ان
 يكون ماله كالحق ايجب الطلب ممكن يسكن الدار مطلقا اذا مال حائط اليها **قوله**
 يشهد على الذي بناه **اقول** يعني ان كان موجودا فان مات فلا يشهدا وعلى
 الناطر بشرطه لانه الفادر على الدم والقيام مقامه لكن تؤخذ من عاقلة الواقف
 ان كان له عاقلة فيما يتحمله وان لم تكن له عاقلة او كان مما لا يتحمله فلا تؤخذ
 عنه ولا يرجع في الوقف والوصي يتقدم اليه والضماني على الصغير ولم ار من
 يبيد عليه لكن يؤخذ من كلامهم وفي النوازل لابي الليث السمرقندي قيل
 ابو الفاسم عن حانوت مال على حانوت ومال الثاني على الثالث ففعلت
 الحانوت وحانوت الاول وقف وقيم الوقف باي ان ينفق عليه ليف الحكم
 فيه قال ان كانت حانوت الوقف غلة يمكن ان يصرف منها فلصاحب الحانوتين
 ان ياخذ القيم بوجه ما مال منه الى حد الوقف وان لم يكن للمي انو تعطلة رفع
 ذلك الى الحاكم فياخذ بالاستدانة على الوقف في اصلاحه ورفع ضرره انتهى لكن
 لم يصح فيه بالضم ان اذ انلف به شيء ولا شك انه يستفاد مما في الشرح انه على
 العاقلة ان وجدت والا لا يكون على احد لان الوقف ليس له ذمة وصحة
 بخلاف البيتيم لان له ذمة وصحة فليتأمل **باب**

التيمة والحاية عليها قول لا يفهم الراكب ما نفخت **اقول** قد
بالراكب لان السابق يفهم قال في جواهر الفتاوى ولا يفهم بغير الراكب
ما تلف بنهها ورجلها وان كان سابقا فمن ذلك كله الا اذا ارتفع حصي
فاصاب شيئا فالتلف ولو تلف بحجر كبير ضمن ما تلف به انتهى وسياتي قريب
قول فلو وقعها لغيره **اقول** سابقا فربما في الموقوفة انه انما
يعتبر فعلها ما دامت في مربيها وان سارت عن ذلك المكان وتلفت شيئا
لا يفهم واطلب تمام البحث **قوله** والصحيح الاول **اقول** هذا الكلام
الحاج الى مزيد تحرير لداريت بخط المصنف فطلبت التحرير فلم اجد ما يعجز
هذا الكلام بوجه شررا يتي في حال الاستغال في صغري كتبت على فحني من
الرمول المعنى ما صورته ما ذكره جواب عن الاول لانما ذكره في الاصل تامل
شررايت بخط الجلي نقل عن قاري الهداية ما صورته ينبغي ان يقال وهو
الصحيح والجواب عن الاول انتهى والمصنف نقل عبارة الزيلعي بالحرف **قوله**
انتهى **اقول** لم يفر المسئلة الى احد لينا سب قوله انتهى وهذه عبارة الزيلعي
وعليك ان تاملها **قوله** ولو قطع انسان الجبل الى **اقول** ذكر المسئلة في
الحاشية في موضعين احدهما في اوائل كتاب الحنانيات وقال ليس على الفاطم
لا اللقضاء من ولا الدية والثاني في اول فصل في القتل الذي يوجب الدية وقال
يفهم الفاطم ديتها وقيمة العمل ففهم اختلاف الرواية قلبه وانظر ما كتبناه
على حواشي النقول **قوله** وكذا لو اسل الكلب على رجل فقتر او مرق شيئا لا يفهم
الا ان يسوقه **اقول** وفي جامع الفصولين ويضمن باسلاك الكلب لانه باغرابه
يصير الى لقتره فكانه ضربه بخد سيفه انتهى **قوله** وقد قدمنا شيئا من ذلك
اقول قد قدم في باب القود فيما دون النفس سيل برهان الدين عن عند
نور تطوح فسيرة الى المرق فقط نور غيره فوات قال لو اشهد عليه يفهم ولا
قال الفاطم ببيع الدين لا يفهم لان الاستهاد انما يكون في الحايط لا في الحيوان
انتهى **قوله** **قوله** وبه جزم في البرازية ولم يحك خلافا ولا اشعر به انتهى
اقول وهو مخالف لما هنا افما هنا صريح في ان الاستهاد يكون في

الجوان ايضا وقوله ويمكن حمل المثل في كلام الزيلعي على الادنى الى **اقول**
في الحاشية من باب الخطر والاباحة رجل له كلب عقور يعرض من موعليه
فلا اهل القرية ان يقتلوا هذا الكلب وهل يجب على صاحبه ضمان ما عرض
قالوا ان لم يتقدموا اليه قبل العرض لا ضمان وان كانوا تقدموا الى صاحب
الكلب قالوا يكون ضمانا بمنزلة الحايط المايل انتهى ثم بحث وقال وينبغي
ان لا يكون ضمانا فان الدابة اذا دخلت ارض الغير وفسدت الزرع لا يضمن
صاحبها ما لم تدخل بارسان صاحبها ولا يضاف فعل الدابة الى صاحبها الا
بالامساك فينبغي ان لا يضمن اذا لم يكن من صاحبه ائلاف انتهى وهذا يطبق
البحث منه والاف المنقول في عامة الكتب ما ذكرنا ولا فقولها بمنزلة الحايط
المائل يفيد الضمان في المثلف وطفلا سوا كان ادنيا او غير وليس
معنى كلامه سال حشر ما قصده هذا الشارح حتى تحصل الحاشية بين كلامه
وكلام الزيلعي بل معناه ان فيما بحثه فيه تلف بني ادم يعطى الاستهاد فيه
وما الا فلا فالكلب العقور بحثه فيه تلف بني ادم بالعقر بخلاف الكلب
الذي ياكل العنب وقد قدمنا في باب القود ما في قوله وبه جزم في البرازية
من عدم المطابقة وانتفا المواقفة فتأمل **قوله** وانما يضمن فيما اشهد
عليه فيه فيما يخاف فيه تلف بني ادم كالحايط المايل ونحو الثور وعقد
الكلب العقور **اقول** فانه بحثه فيه تلف بني ادم فلا يقع فيه الاستهاد
وان خطر بخلافه ما لا يخفى فيه تلفه كما اذا لم يكن الكلب عقورا او كان
ياكل عنب الكروم فانه لا يخفى فيه تلف بني ادم فيصح فيه الاستهاد
فان خطر الاموال دون خطر الدماء تامل **قوله** ويمكن حمل المثل في
كلام الزيلعي على الادنى الى **اقول** كان هذا الشارح ففهم من كلامه من ان
خسرانه لا يضمن في الكلب العقور غير الادنى وانما يضمن الادنى وهذا
غير موافق وانما معناه كلامه ان ما يخاف منه تلف ادنى فالاستهاد فيه حق
للضمان اذا عقره تلف سواء كان المثلف مالا او ادنيا وما لا يخاف منه
تلاف ادنى بل يخاف منه تلاف مال فقط كعنب الكروم فلا يفيد

فيه الاشهاد ويدل عليه تبيينه بالحايطة المايل لان الاشهاد فيه حجب
لغمان المال والنفس تامل واقول ما ذكره من الاخرى عبارة الفقيه
ولست له استقلال الا وقد ذكر صاحب الفقيه في حاشيته المسئلة ايضا
مفسر حيث قال له كلب ياكل عنب الكروم فاشهد عليه فيه فلم يحفظه
حتى اكل العنب لم يضمن وانما يضمن اذا اشهد عليه فيها يخاف تلف بنى
ادمر كالحايطة المايل ونطح الثور وعقر الكلب العقور فيضمن اذا لم يحفظ
ولم يهدم الا نفس والموال تبعا لها وقد بسط الكلام عليه صاحب الفقيه
في حاشيته المذكور فراجعوا اليه قوله اعترف فارسه اقول
اي غلبه وفي المصاحح العزقة هي القوة والغلبة والعزقة بالفتح بنت الطيبة
قال الرازي هان على عزقة بنت السجاج هم يوى جمال مالك في الادلاج
وهما سميت المرواة عزقة وعزده في الخطاب وعازة غالبة واعزقة البقرة
اذا امر حملها والعزاز بالفتح الارض الصلبة وقد اعزنا اي وقعنا فيها
على اخر ما ذكره في المادة قوله اذا تحقق عجز من منعها اقول يشير
به الى انهما اذا اختلفا فقال الراكب تحتى وعجزت عن منعها وقالت
خصمه لم تعجز عند بل كنت قادرا على المنع يكون القول قول الخصم والبيته على
مدعى العجز والوجه فيه ان سبب الضمان تحقق وحاشية شك فيه فيعمل
بالمتحقق حتى يثبت خلافه فان قلت هو منكر لاصل الضمان في
ضمن الدهوى قلت نعم لكن انكاره لا يفيد بعد تحقق سببه تامل
قوله ومن ضرب دابة اقول اي بغير اذن ما كرهت ففوت على الفوق
اما اذا كان باذنه او انقطع الفور لا يضمن ما نفقت قال في البرازمية في هذه
المسئلة وان باذنه فعليه ما يضمن الراكب والشخص عليه الضمان الا في النفقة
بالرجل والذنب فانها جبار لانه بمنزلة الراكب والسائق والنفقة جبار منهما
الا اذا كان الراكب واقفا في غير ملكه فامر رجلا ففقت رجلا فالضمان
عليه انتهى وفي الثاني رخصة هذا اذا كانت النفقة والضربة والنوبة
في فور النفس فاما اذا انقطع فور فلا ضمان عليه وقال في الثاني رخصة

ايضا

ايضا ثم الناحس انما يضمن اذا كان على الغير ثم لا فرق في عدم الاذن
بينما اذا كانت واقعة او سارة في ملك صاحبه او في غير ملكه لتعد به
بالنفس واذا كانت باذنه سايرة في الطريق او واقعة في ملكه او في فلاة
او محل احد لا يفي في الدواب لا يضمن في النفقة اما اذا وقع في الطريق
فقال في الثاني رخصة فلا ضمان عن النفقة رجل واقف على دابته في الطريق
فامر رجلا ان يتحس دابته ففقت رجلا فدية الرجل الا جنى على
الناحس والراكب جميعا ودم الامور بالنفس هدر ولو سارت عن موضعها لم
تفوت من فور النحسة فالضمان على الناحس دون الراكب ولو لم تسر وتفتحت
الناحس ورجلا اخر فقتلها فدية الا جنى على الناحس والراكب
ونصف دية الناحس على الراكب ولو لم يوقعها الراكب على الطريق ولكن
ضربت فوقفت ففقتها هو او غيره لا يضمن الا اذا اكلت عليه فمسا
انتهى وفيها نقلا عن شرح الطحاوي ولو ضرب الدابة بالجماع او كسرها ففقت
بالرجل او بالذنب فنك كلكه هدر انتهى قوله من الناحس انما يضمن
اقول ليت هذا من مسئلة المتن وانما هي مسئلة ذكرها لوتحسنا
باذن الراكب فاوطات رجلا فقتلته فلا ضمان عليه ما اى الناحس والراكب
اذا كان الوطى في فور النفس تامل قوله ان تناوله اقول لعله ان ساقها
كما في الخلاصة وغيرها قوله او اكلها الذي لا يضمن اقول صوابه يضمن
قال في مجمع الفتاوى بعد ذكر الضمان معلالة لان المربط محل الدواب والدابة
في المربط لا تنفس المربط فكان في اخراجها مقعدا كما في القاء ثوب الغير من
داره انتهى فحرف النفقة هو وليس في نسخته ولا فيما رايته من نسخ النيران
قوله وما لا يحمل عليه لصغر كالنفسيل اقول يشير بذلك الى ان
ما لا يحمل لا لا وما لا حكمه واحد قوله اما اذا كان مأكول اللحم اقول
هذا اذا لم بعد القطع اما اذا مات ضمن قيمته بالغاما بالغ وقد سئل
عن رجل عقر بقرة الغير فاكل لحمه ما كلكه فاقبت قوله ضمان نقصانه
وان مات ضمن جميع قيمته وكثيرا ما يقع مثله في بلادنا من سفها الغلاب حيث

والله في الموقف ما **باب** حناية المملوك والحناية
عليه قول حتى عبد خطا **اقول** ومسئلة استملاكه للمال تقدم الكلام
 عليها فكتاب الخ **فصل في الحناية على العبد** **اقول**
 قال في البرازية المشهور عن اصحابنا ان الحناية على العبد كالحناية على
 المال حتى وجب حاله في مال الخاني كنهان المفضوب والائلاف ولا يجمع
 ذلك على اطلاقه فانه ذكر في الجامع الصغير والمبسوط انه اذا سبغ عبد
 موضحة يجب نصف عشر قيمته كما يجب في الحر نصف عشر لاديه وفي النوادر
 انه يضمن في العبد في الموضحة نقصان قيمته كالبهيمة فيصير اطلاق القاء
 بما اذا لم يكن للحناية يمارش مقدر فخرجت مسئلة الموضحة تكون ارشدا
 مقدر انتهى **قول** دية العبد قيمته **اقول** ويجب موجهة على العاقلة
 في ثلاث سنين عندهما كما ذكره في التنازعانية **قول** اقر المدين الخ
اقول واقرار العبد بما يوجب المال عدم جواز به بالاولى **فصل**
في نصب العبد والمدير والصبي في الحناية **قول**
 فان قيل ما حكم الحر الكبير الخ **اقول** قدم في اول الكتاب قطر رجلا وطرحه
 قدام اسد او سبع فقتله فلا فرق فيه ولاديه وعيروه ويضربه ويحبس
 لان يتوب ونقل عن البرازية وعن الامام عليه الدية وانت خبير بان
 المقوط عاجز عن حفظ نفسه فقياس ما ذكره ان عدم الضمان هناك
 فاما ان يحل ما هنا على الرواية الثانية او يفرق بان ما هنا مقيد بالنقل
 الى مكان فيه الصواعق او الى ارض مسبعة وما هناك ليس فيه نقل لكن
 مجرد النقل لا يوجب الضمان في الحر الكبير ولا الصغير حتى لو مات فجأة او
 بحسب يضمن وانما الموجب للضمان التعدي بتفويت الحفظ فيما يمكن التحرز
 عنه كالنحو فحاة او كحسب في الصغير فوق يد الحافظ وهو الولي فما لا يمكن
 التحرز عنه كالموت فجأة او كحسب يضمن به وما يمكن التحرز عنه بوجوب الحاشا
 وهو الشق الثاني يضمن به وفي الكبير اذا قطعه وطرحه قدام اسد فقد
 انزال حفظه فينبغي ان يضمن كالصغير لتساويهما في ذلك استحسانا وان

علمت

علمنا فيه بالقياس ورجحناه على الاستحسان ينبغي مساواة المنقول
 هنا لاد الكبير اذا قطعه فقتل نزيل حفظه نقل او لم ينقل وانت ترى
 المتون لم يقتد بالنقل في الصغير بل قالوا نصب صغيرا حر او احر
 ثم ان رايتي كتبت بخطي على هامش نسختي شرح الكنز للعيني في
 شرح قوله نصب صبي احر الخ قال في المعراج واما الكبير الحر اذا نقل
 الى هذه المواضع ينظر ان قيد حتى اصابه ولم يملك التحرز عنه يضمن
 الغاصب لانه منع عن حفظ نفسه حتى لو لم يمنع عن حفظ نفسه
 لا يضمنه لان العاقل لو لم يحفظ نفسه مع امكانه كان التلغف مضافا
 الى تقصيره لا الى الغاصب فلا يضمن كالمشترى على البير مع العلم به
 فوقع لا يضمن الخا فخر خلاف الصغير فانه عاجز عن حفظ نفسه
 عن اسباب التلغف كالمشترى على البير بغير العلم بالبير كذا ذكر المحقق
 انتهى **اقول** يشكل عليه ما لو كنف شخصاً وقيداً والقاه فاقطعه
 السبع لا قصاص ولا دية لكن يعزر ويحبس حتى يموت وعن الامام
 ان عليه الدية ولو قطص صبياً والقاه في الشمس والبروج حتى مات فعلى
 عاقلته الدية كذا ذكر في الخلاصة والبرازية فليتأمل ولعل ما في الدراية
 محمول على تلك الرواية انتهى ما رايت عليه مكتوباً بخطي قدما وانا بعصر في حال
 اشتغالي ولا اذكر الا ان وهل هو في ام نقلته من شرح الكنز المشطور
 للشيخ علي المقدسي فاني كنت اطالع كثيرا فهو كما ترى مطابق لما بحثته
 الا ان والله تعالى اعلم **قول** من ذلك **اقول** قيد به لانه اذا مات
 لا من ذلك فالواجب كلها وهي واقعة الفتوى للصغير وبه افتتت
قول قال وقد نظمت جوابه فقلت الخ **اقول** لم بين في النظم وجهه
 وهو مسئول عنه فنظمت ذلك وقلت لا تقصار على اعتبار لفظ قطع
 واذا مات لوحظ القطع ان **قول** كن حمل صبياً على دابة الخ **اقول**
 قال في التنازعانية نقلاً عن النوادر صبي مات في ماء او سقط
 من سطح ان كان ممن يحفظ نفسه لا شيء على الابوين وان كان لا يحفظ

نفسه فعملها الكفارة ان كان في حجرها وان كان في حجر احد همتا
 فعلية الكفارة وذكر عن الفقيه ابن الفاسم في الوالد ان الم يتعمد
 الصبي حتى سقط او وقع في ماء ومات لاشي عليه الا التوبة والاستغفار
 واختار الفقيه ابو الليث انه لا كفارة على احد همتا الا ان يلوث
 سقط من يده وفي الظن بوجوب الفتي على ما اخبره ابو الليث انتهى
قول وقوله وهذا يدل على **اقول** هو من تمام نقل صاحب العناية
 عن الهداية **باب القسامة قوله** به اثره
اقول يعني يعلم به انه فعل قاتل من يوجب بفعله اجترار اعمت
 نضته حية او اكله سبع او احرقته نار او اخذه سيل وما اشبهه
 تأمل **قوله** بخارهم الولي **اقول** اي ان شاك في البرائة واعلم
 ان اليمين حق الولي فان شاك استوفاه وان شاك يستوفيه فاعلم ذلك
قوله اما في الخطا فيقتضي بالدية على عاقلهم **اقول** ومثل المحلة القريبة
 والدار والارض المملوكة اذ الخطا موجب الدية على العاقل
 تنه **قوله** وفي فتاوى قاضي خان على **اقول** لا يخفى ان هذا مطلق
 فيحمل على دعوى الخطا لان موجب الدية عليه بخلاف العهد تنه **قوله**
 وهذا **اقول** اي وجوبه القسامة والدية وقوله ولو ادعى على واحد منهم
 على قوله فذلك لك الجواب اي وجوبها تأمل **قوله** وامرأة وحيد الخ
اقول وفي الثانية امرأة قتلت رجلا خطا حتى وجبت الدية على عاقلها
 فعل يجب عليها شيء من تلك الدية اختلف المشايخ فيه قال بعضهم
 لا يلزمها وكذا لو كان الجاني حيبا او مجنونا فان جميع الدية تكون على
 عاقله في قول هو والصحيح ان القاتل يشارك العاقل ولو كانت
 القاتل امرأة او حيبا او مجنونا **قوله** واطلاق الكتاب يدل على ذلك الخ
اقول هذه عبارة الزيلعي وهي مرتبة على قوله وكذا اذا ادعى على البعض
 لا باعيانهم القتل عمدا او خطا لان المدعى عليهم لا يتبرون عن الباقي
 ولو ادعى على البعض باعيانهم القتل عمدا او خطا فذلك لك الجواب واطلاق

الكتاب

الكتاب يدل على ذلك الخ وبه ينهم المقصود فاقبل **قوله** ولان دعواه
 ابراهيم الخ **اقول** اي اقضيا فكون كالا ابراهيم حقيقة ولو وجد ابراهيم حقيقة
 تسقط عنهم اجابها تأمل **قوله** بين قريتين **اقول** او محلتين او سكنين
 اذا كان حال يستمع الصوت في المسابيل كلها واذا كانا في القرب سواء
 فهو عليهما جميعا كذا في الجوهر وفي البرازية وان وجد في ارض قريبة
 لكنه اقرب الى صوت قرية اخرى ان الارض ملكا فاعلى المالك والافعل
 اقرهما انتهى وسياتي نقله عنها قريبا وفي الثانية رخصة وان وجد في
 فلاة من الارض فان كانت ملكا لافسان فالقسامة والدية على عاقله
 وان لم تكن ملكا لاحد وكان موضع يسمع فيه الصوت فعلى اقرب القبائل
 الى ذلك الموضع من المصير **قوله** او القريتين كما في المظنات وان لم
 يسمع منه الصوت فدمه هدر وفي المتن اذ اوجد قاتل على الجسد
 او على الفطرة فعلى بيت المال وان وجد القاتل في بعض هذه الطرق
 العظام التي ليس ملكا لاحد وانما هي جماعة المسلمين فان الدية على
 اهل المحال التي تشرع الى هذا الطريق وفيه ايضا اذ اوجد قاتل في مثل
 خندق مدينة اي جعفر رحمه الله تعالى فهو بمنزلة الطريق الاعظم على
 اقرب المحال اليه وان وجد في ارض ليس ملكا لاحد خربة او فلاة من
 الارض فعلى اهل القرى اليه من يسمعهم الصوت فان لم يكن حوله من
 القرى من يسمع الصوت من عند القاتل الى القرى فدمه هدر انتهى
 ثم ذكر ما معناه لو جرح في قبيلة او اصابه حجر لا يدري من رماه فشيء
 فلم يزل صاحب فراش حتى مات فلوليه القسامة على اهل القبيلة والمحلة
 والدية على عواقلهم وزاد في المسئلة صاحب المتن في اهل المحلة وذكر
 ان على قول اني خيفة اذ لم يزل منها صاحب فراش حتى مات فعلى اهل
 المحلة القسامة والدية وقال ابو يوسف لاشي فيه اذا حمل الى اهله حيث
 وهو قول ابن ابي ليلى وتامه فيه **قوله** فتحرر من كلامهم الخ **اقول**
 قال في الثانية رخصة وفي التجريد وان وجد في فلاة من الارض فان

كانت ملكا لاسنان فالقسامة والدية على عاقلة وان لم تكن ملكا لاحد
وكان موضع يسمع منه الصوت فعلى اقرب القبائل من المصر الى ذلك
الموضع اي او القرية كما في المصبرات وان لم يسمع منه الصوت فدمره
انتهى فالجهر من عباراتهم ان الارض ان كانت مملوكة فعلى المالك مطلقا
وان مباحة فريية بحيث يسمع منها الصوت فعلى الاقرب وان بعيدة
بحيث لا يسمع الصوت وهي في ايدي المسلمين ففي بيت المال الديني وان
لم تكن بايديهم فدمروا وقد قال في الثاثر خانية قبل هذا وفي الكافي وان
وجد في المسجد الجامع او الشارع فلا قسامة والدية على بيت المال وكذلك
لجسور العامة وفي السراجية ولو وجد قتل في أرض مباح في ايدي المسلمين
فالدية على بيت المال واذا وجد قبل في فلاة من الارض فليس فيه
شي قال في الاصل فينبغي ان نقول انها تجب الدية في بيت المال كما في المسجد
والتوق الذي مر ذكرها والمعنى الجامع بينهما ان الفلاة على ملك عامة
المسلمين الا ترى ان ابا حنيفة قال من احيى ارضا من الفلاة من غير
اذن الامام انه لا عليك ذلك فثبت انه باق على ملك عامة المسلمين فصار
كالمسجد والتوق فوجب ان تجب فيه الدية ايضا قال الشيخ الامام شيخ
الاسلام المعروف بخواجه زاده ثابيل هذه المسئلة اذا كان فلاة انقطع
عنها حق منفعة المسلمين لانه اذا انقطع عنها منافع المسلمين لا تكون
تحت ايديهم ولا يبرهم وتدبيرهم فاما اذا كانت فلاة لم تنقطع عنها منافع
المسلمين فانه تجب الدية في بيت المال لانها تكون تحت ايديهم ولا يبرهم
وتدبيرهم فعلى هذا لا يحتاج الى الفرق بين المسجد الجامع وبين الفلاة لان
المسجد في يد العامة تجب الدية ايضا على ما ذكره شيخ الاسلام والشيخ
الزاهد احمد الطراوسي اجري مسئلة الفلاة على اطلاقها كما ذكره محمد رحمه
الله تعالى انتهى فتأمل **قولهم** فليس القسامة الخ **اقول** هذا صريح في ان
الايمان عليه لا على العاقلة واذا علم ذلك فكفر بالايمان عليه **اقول**
وفي الولو الحية ولو وجد في قرية لامرأة فعند ابي حنيفة ومحمد القسامة

عليها

عليها تكفر بالايمان عليها النفي تهمه الفيل عنها ويقضي عليها وعلى عاقلة اقرب
القبائل اليها في السب بالدية وقال ابو يوسف القسامة على العاقلة
ايضا ولو وجد قتل في دار رجل فالقسامة على رب الدار وعلى عاقلة ان
كانوا حضرا وان كانوا غيبا فالقسامة على رب الدار تكفر عليها الايمان
وقال ابو يوسف لا قسامة على العاقلة لانه لا ولاية لغيره على داره لهما
اجتمعوا للحفاظ والناصر ثبت لهم ولاية حفظ الدار بحفظ صاحبها بخلاف
ما اذا كانوا غيبا لان ولايتهم لا تظهر على هذا المكان انتهى وفي الظهيرية
الفيل اذا وجد في دار رجل فالقسامة على رب الدار وعلى قومه فكل دخل
العاقلة في القسامة ان كانوا حضرا وان كانوا غيبا فالقسامة على رب
الدار وقال ابو يوسف لا قسامة على العاقلة ثم قال ولو وجد قتل في قرية
لامرأة فعند ابي حنيفة ومحمد القسامة عليها وعلى عاقلة اقرب القبائل
اليها في السب وقال ابو يوسف القسامة على عاقلة لان القسامة انما
تجب على من كان من اهل التصرف والمرأة ليست من اهل التصرف فعصاوت
كالصبي **قولهم** فان وجد الفيل في دارين قومه الخ **اقول** وفي الثاثر خانية
فتداعى المحيط واذا وجد الفيل في دار فيها سكان واربابها غيب فالدية والقسامة
على ارباب الدار في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف على السكان **قولهم** وفي
مسجد محلة وشامرها على اهلها **اقول** وفي المنتقى وكل قتل يوجد في المسجد
الجامع ولا يبرى من قتله او قتله رجل من المسلمين ولا يبرى من هو او زوجه
الناس في يوم جمعة فقتلوه ولا يبرى من هو فهو على بيت المال كما يكون
على اهل المحلة اذا وجد فيها وكذا لو راه الحاكم في المسجد الجامع قتل رجل
بالسيف ولا يبرى من هو فهو على بيت المال واذا وجد قتل في مسجد كان
في مسجد لقبيلة فهو على عاقلة القبيلة وان كان لا يعلم لمن المسجد وانما يصلي فيه
فريقا فان كان يعلم الذي اشتراه وبناه كان على عاقلة القسامة والدية وان
كان لا يعرف من بناه كان على اقرب الدوس منه وان كان در بغيره فذ ومضلا
واحد كان على عاقلة اصحاب الدوس الذين في الدرب وفيه ايضا واذا وجد

القبيل في قبيلة فيها عدة مساجد فهو على القبيلة فاذا لم تكن قبيلة فهو على
اصحاب المحلة واهل كل مسجد محله انتهى ذكره في النثار خاتمة **قول** وسو
ملوك على الملوك **اقول** ذكر الزيلعي بعد هذا تفصيلا عن المتقي فراجع ان
سنت والظاهر ان عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى فيها روايتين فتأمل ثم رأت
في النثار خاتمة بعد نقله لكلام المتقي قال قال يعني صاحب المتقي هذا
قول ابي يوسف فظهر ان الاطلاق في السوق المملوكة قول ابي حنيفة رحمه
الله تعالى **قول** اذا كان يصل صوت اهل الارض والقرى اليه **اقول**
وفي النثار خاتمة نقلا عن الذخيرة واذا وجد القتل بين محلين او سكنين
فالي ايهما كان اقرب عليهم القسامة والدية اذ كان محال يسمع الصق انتهى
قول فعلى اهل المحلة **اقول** وكذلك موضع يجب القسامة والدية فيه
على اهل فلو كان ذلك في بوية هدر مالم يثبت وليه بالبينة على احد ان
قتله **قول** لان قوله حجة عليه **اقول** اي على نفسه كما هي عبارة شرح
الدمعي وفي خط المصنف عليهم وهو سبق قلم وفي الحاوي الزاهدك نصح اذ
وجد الرجل قتيلا اما في غير الملك كالمفاقر والبرية والشارع لا قسامة ولا دية
فيه واما في الملك الخاص كالدار والحان فالقسامة والدية على عاقلة المالك
واما في الملك العام كالمحلة ففيه القسامة والدية على اهلها **قول** وفي رجلين
بلا ثالث وجد احدهما قتيلا ضمن الاخر دية **اقول** قال في الحاوي الزاهد
من رجلان في بيت ليس معهما احد وجد احدهما مقتولا والدية على
على الخاص عنده ابي يوسف رحمه الله تعالى خلا فالجهر رحمه الله تعالى يعني
فان عند محمد القسامة والدية على مالك البيت يعني عاقلة كما هو منقول عنه
في غالب الكتب ولم نطلع على اختلاف الرواية عنها فليست في طلب ذلك و**اقول**
قوله على الخاص لعله على الاخر تأمل الا ان يكون اختلاف الروايات منها فلسفر
عن ذلك وقوله في المتن بلا ثالث **اقول** قيد به لانه لو وجد ثالث كان
كالدار تأمل قال في النثار خاتمة نقلا عن مجموع التوازل واذا وجد المصنف
في دار المصنف قتيلا فهو على رب الدار عند ابي حنيفة وقال ابي يوسف رحمه الله

ان كان نازلا في بيت على حنة فلا دية ولا قسامة وان كان مختلطا فعليه الدية
والقسامة انتهى اي على عاقلة تنبه وقوله وفي رجلين ليس بقيد بل في امرأتين
او امرأة ورجل كذلك واذا لم يكن مع احد فالقسامة والدية على عاقلة المالك
قول لاحتمال انه قتل نفسه **اقول** او قتل غيره اي فير الثاني وكثيرا
ما وقع وعندى ان قول محمد قوي مدركا فلي تأمل **قول** فالدية على عاقلة
وربته **اقول** سكت هذا الشارح عن القسامة وفي النثار خاتمة ويجب
دية على عاقلة ولا يجب القسامة وفي القسامة لم يذكر القسامة في الملص
واختلف المشايخ في وجوبها على العاقلة على قول ابي حنيفة منهم من قال
لا يجب ومنهم من قال يجب واختاره المصنف **قول** ولحق هذا **اقول**
وفي الحاوي القدسي وبه اي بقوله اناخذ **قول** ولو وجد في ارض موقوف لا
اقول في مشتمل الاحكام مثله نقلا عن منية المفتي **قول** موقوفه على
المسجد **اقول** فان كان في وقت مسجد محلة فهو كالموجود في مسجد المحلة
وان كان في وقت المسجد الجامع فهو كالموجود في المسجد الجامع وحكمها قد تقدم
قول قول المصنف **اقول** اجاب صاحب الفاتية وكثيرا عن هذا انها تجب على
العاقلة للميت حتى توفي منها ديونه وتنفذ وصاياه والورثة تخلفه وقال في
مكان الدراية فان قيل كيف يستقيم وجوب الدية على عاقلة الورثة
فهم لان العاقلة يقتلون عنهم اجاب بان الدية تجب للمقتول حتى تنفذ
منها ديونه وتنفذ منها وصاياه ثم تخلفه الورث وهو نظير الصبي والمعتق
اذا قتل اباه تجب الدية على عاقلة ويكون ميراثا لانه انتهى قال في شرح الجمع
للمصنف ولدا له وجد قتيلا في داره لو وجد غيره قتيلا في داره كانت الدية
على عاقلة فكذا هذا كقول احد من اهل المحلة اذا وجد قتيلا في داره لا يدرى
ومنه كذا هذا انتهى **اقول** ومثل المحلة القريبة وهي كثيرة الوقوع والله
اعلم **قول** ولم ارض صرح به **اقول** في النثار خاتمة وفي التقالي اذا وجد
القتيل في وقت المسجد الجامع فهو كالموجود في المسجد الجامع كانت الدية في
بيت المال وان كان الوقف على قوم معلومين فالدية والقسامة عليهم

ومثله في كثير من الكتب فهو كالصرح في ان ما كان لعامة الفقراء والمساكين
 فهو بيت المال وقد تقرر ان مفهوم التصانيف ومن صرح به صاحب
 النفع الواسيل فيها في بحث الاستبدال للوقف تأمل **قوله** ولو وجد في
 معسكره فلا حاجة **اقول** وفي الظهيرية ولو وجد قتل في معسكر اقاموا في
 فلاة من الارض فان كان ملكا لانسأنا فالعسكر كما ان كان يجب عينه في
 حنيفة على المالك وان كانت لا ملك لا حديقها فان كان وجد في خيال وفسطاط
 فعله من يسكنها ولو كان خارجا فعلى اقرب الاخيصة والفساطيط اليه انتهى
 وقوله على من يسكنها اي على عاقلة من يسكنها **قوله** قتالا **اقول** يجوز
 ان يكون حالاً من قتالين ويجوز ان يكون مفعولاً مطلقاً لان لفظاً في معنى
 المقاتلة وان يكون مفعولاً له اي للقتال كذا اقرره في الغاية **قوله** لان
 الظاهر ان العدو وقتله **اقول** قال في الغاية الفرق بين هذه المسئلة وبين
 المسلمين اذا اقتلوا عصبية في محلة فاجلوا عن قتل فان عليهم القسامة
 والدية ان القتال اذا كان بين المسلمين والمشركون في مكان في دار الاسلام
 ولا يدري ان القاتل من ايها يوجب احتمال قتل المشركون حملاً لامر المسلمين
 على الصلاح في انهم لا يتركون الكافر في مثل ذلك الحال ويقتلون المسلمين
 واماني المسلمين من الطرفين فليس جهة العمل على الصلاح حيث كان الفريقان
 مسلمين فبقى حال القتل مشكلاً فاوجبنا القسامة والدية على اهل ذلك المكان
 لو ورد النص باضافة القتل اليهم عند الاشكال وكان العمل ما ورد فيه النص
 اولى عند الاحتمال من العمل الذي لم يكن كذلك انتهى **كتاب**
المقاتلة **اقول** سميت العاقلة عاقلة لعقلهم الا بل نفياً دار المستحق
 ويقال لتعلمهم عن الحافى العقل اي الدية ويقال لمنعهم عنه والعقل المنع ومنه
 سمى العقل عقلاً لمنعهم عن الفواحش **قوله** يُقتل **اقول** اي يُهدر **قوله**
 في كل ثلاث سنين **اقول** عبارة المتون في ثلاث سنين بلا لفظ كل ولا معنى
 لها هنا فكان ينبغي ان يتبع عبارة الناس ولا يزيد هنا تأمل **قوله** ضل اليهم
 اقرب القبائل نسباً **اقول** فلو لم يكن لهم نسب بقبيلة فعلى من يكون الباقي

ولا شبهة انه في بيت المال قال في الخلاصة فيمنحه ببلغ قدر الدية وهذا
 تبين ان اهل محلة اخرى لا تنضم الى محلة اذ لم تكلف محلة لانه لا يتناصرون
 بمحلة اخرى فتكون جنايته شخص لا عاقلة لانه انتهى يعني حكمها حكم جنايته
 شخص لا عاقلة له وهو صريح او كالصرح في انه اذا لم تنضم العاقلة بواجب
 الحول كله فالباقي في بيت المال كما اذا لم تكن عاقلة فكلها فيه فتحصل انه
 اذا فقدت العاقلة او لم تنضم بواجب الحول عقل بيت المال من المسلم الكل
 او ما بقي كما يورثه لحيوانا وارث من لا وارث له اعقل عنه وارثه تأمل
قوله والثالث كما قدم **اقول** قال في الشارح خاتمة بعد ذكر عدم
 دخول النساء والقبيلان والمجانين والامرقان اقلان عن السفقاتي واذا دخل
 العاقلة فيكون فيما يورث كالحدم وعلم ان القاتل انما يكون كاحد العوالم
 في اذ انصيبه من الدية اذا كان القاتل من اهل العطاء الديوان واما
 اذا لم يكن هو من اهل العطاء فلا يجب عليه شيء من الدية عندنا ايضا انتهى
اقول قوله ايضا اي كما هو عند الشافعي في اهل العطاء ايضا وقوله
 من اهل العطاء يعني رجلاً حراً عاقلاً بالغاً تأمل **قوله** فالدية في بيت
 المال **اقول** كما اذا قتل خطأ دية لبيت المال **قوله** وفي فتاوى قاضي
 خان **اقول** الظاهر ان قاضي خان اخذ القيد المذكور من الفرع المذكور
 واغلب المتون والشروح والفتاوى لم يذكره ويمكن حمله على الرواية الثانية
 المروية عن ابي حنيفة وهي شاذة او يقال المراد بالوارث الذي يقع فيه
 الناصر كما معتق المذكور في الفرع فلا يجب في بيت المال اذ يلزم وجوبها فيه
 مع وجود المعتق وانما لم يجب في هذا الفرع على المعتق لرقه ويلزم من القيد
 بالوارث عدم التعقيب اذ الوارث اعم من صاحب الفرض والتعصيب ومن
 هو من ذوي الارحام ولا يخالفوا احد من قرائن الارحام لكن الجمل الخويل
 يعارض بالمفهوم اذ مفهومه اذا لم يكن له وارث يجب في بيت المال ورواية
 محمد بخلافه وانما يجب في ماله وعليه ان تتأمل هذا العمل حلل وفاههم
 التصانيف معمول بها كذكره الطرسوسي في النفع الواسيل وفي الاشياء والنظر

الجوز الاحتجاج بالمعروف في كلام الناس في ظاهر المذهب كالادلة
 وما ذكره محمد في السيالكبير من جواز الاحتجاج به فهو خلاف ظاهر
 المذهب كما في الدعوى من الظهيرية واما معهوم الرواية فحجة كما
 في غاية البيان من الحجج انتهى **قوله** فقال **اقول** يعني في الاصل
قوله لان له وارثا معروفا **اقول** شمل قوله وارث معروف الوارث
 بالعرض والتعصيب ومن كان من ذوى الارحام وبخالف ما في
 البرازية من قوله وعاقلة كل انسان من يتناصبه ان من
 الديوان فعاقلة اهل ديوانه والصناع بعضهم لبعض ان كانوا
 يتناصبون بالديوان والصناعة وان من اهل البادية فعشيرة
 قبيله ابيه الاقرب فالاقرب فان لم يكن لهم اهلهم اقرب القبايل نسباً
 يخرج ما لو لم تكن لهم محلة حيث لا ينضم اليهم اهل محلة اخرى لان الناصر
 لا يقع بين اهل المحلة وان لم يكن له عشيرة ولا ديوان فعاقلة بيت
 المال في ظاهر الرواية وعليه الفتوى ومحمد عن الثاني عن الامام ان جبا
 في ماله لانه بيت المال اجماعاً انتهى فقوله وان لم يكن له عشيرة ولا
 ديوان فعاقلة بيت المال اعلم من ان يكون له وارث معروف امر لا
 ومثل ما في البرازية في اغلب المتوف والشروح وفي الزيلعي قال علماؤنا
 رحمهم الله تعالى ان القاتل اذا لم يكن له عاقلة فالدية في بيت المال اذ
 كان القاتل مسلماً انتهى فكذلك يتبعوا ما في الجامع والزبادي وقد
 حمله قاضي خان على المقيد المذكور في الاصل بعدم الوارث وانت خير
 بان العاقلة من يقع بها الناصر بكل وارث فاذا وجبنا الدية في مال
 القاتل مع وارث لا يقع به الناصر فقد وجبناها في ماله مع عدم
 العاقلة وقد علمت انها رواية محمد عن الامام وهي شاذة ومخالفة
 لما عليه الفتوى فالاولى حمل ما في الاصل عليها ليكون كلام الاصحاب
 جارياً على جميع الصواب سائماً من الانتقاد او نقول ان كان الوارث
 من يتصرف به فقد وجدت العاقلة والا فلا عاقلة للقاتل فتكون

في بيت المال واعلم ان قاضي خان اخذ التقييد بالوارث المعروف
 من الفرع الذي ذكره في الاصل والفرع الذي ذكره في الاصل فيه
 للمثالي من يتصرف به وهو مولاه المعق فلا تكون الدية في بيت المال
 لذلك واعتنا كونهما على المعق وقبيلته بواسطة الرف او جيب كونهما
 في ماله لئلا يهدر دمه وقوله لان له وارثا معروفا اي بعد ودا في العا
 كالمذكور وهو المعق فلا يتعدى الى كل وارث والا يلزم ان يكون
 من له قرابة من ذوى الارحام من النساء بعدت ان تجب الدية
 في ماله ولا قابل به ولا يخلو غالباً احد من ذلك فلا يتحقق معنى التحنيف
 في الدية فتدبر وانصف من نفسك **قوله** وعمر **اقول** فمثل النفس
 وما دونها **قوله** او تقوم حجة **اقول** هذا اذا قامها قبل ان يقضى
 لها الفاضل اي بالدية على المقر في ماله اما لو قضى لها عليه في ماله
 ثم قامها ليحولها الى العاقلة لم يكن له ذلك لان المال قد وجب عليه
 بقضا الفاضل فلا يكون له ان يبطل قضاءه ببينة صرح به في المبسوط
قوله وعليه الكفارة **اقول** اي مع قيمته **قوله** قلت وبما خفي
 من قوله ان الخصم هو الجاني الى **اقول** الذي يظهر من فروعه ان الجاني
 الصحيح انها تخلف على نفي العلم الجواز اقرارها على نفسها كما في مسألة
 التعدي في الاعتراف المنقلبة قريبا المعللة بان لهم ولاية على النفس
 ولنف لا يصح اقرارهم بما هو لجمع عليهم لا على غيرهم واذا اقرهم
 حلفوا اذ كل موضع لو اقر به لزمه فاذا انكره يستحلف الالة مسائل
 ليست هذه منها وما يدل على ما ذكرنا ما صرحوا به ان العاقلة لو برهنوا
 ان القاتل فلان لا وليا تقبل في دفع الدية عنهم كما في العاشر من جامع
 الفضولين وغيره ولا تقبل البينة الا من الخصم ولولا انهم خصم لما قبلت
 بينتهم و**اقول** قد نظرت بالنقل في المسئلة والله المجد والمثني ذكر
 في جامع الفضولين في الفصل الثالث دعوى القتل الخطأ على القاتل
 تسع والبينة عليه تقبل بغيره العاقلة كذا عن شيخ دعوى الدية

قالوا هذا على وجهين اما ان تكون جراحة فلان معرفة عند القضاة
وعند الناس فهذا الاستمارة لا يصح وان لم تكن جراحة فلان معرفة
عند القضاة وعند الناس كان الاستمارة صحيحة وفي الذخيرة فان
اقام الورثة بعد ذلك بينة على ان فلانا جرحه لم تقبل هذه البينة
انتهى واقول ولو كان بيد كل منهما الى الحر والعبد سيف لا شيء
فيها **كتاب الوصايا** **اقول** تقدم في كتاب
الشرب ان جميعا لزم الوصية بعد لا تمنع الوصية لانها من اوسع العقود
حتى جازت للمعدوم والمعدوم وكتبنا في المحل المذكور ما في ذلك
فراجع فانهم **قول** وبذلك المحل **اقول** رجل اوصى بما في بطن
جاريته لانساف فمات الموصي فاعتق الورثة ما في بطن الجارية
جازا فاقامهم ويضمنون قيمة الولد يوم الولادة كذا في الظهيرية **قول**
قال في فتاوا **اقول** اي في كتاب الصلح منها **قول** اوصى بما **اقول**
كذا يحفظ وصوا به لما نامل واقول **وسيا** في شرح قوله فبطل
قبولها ورده قبله الا اذا مات موصيا لخاله فلفظه وكذا اذا اوصى لغيره
يدخل في ملكه استحسانا لعدم من يلي حتى يقبل عنه وهي عبارة الزيلعي
وغيره من شرح الهداية فظهر بذلك ان النقل في عدم ولاية الاب
والوصي على الجدين متظاهر كثيرا والله اعلم **قول** ولا لوارثه
اقول اطلق الوارث فمثل منه كان من ذوي الفروض ومن كان
من العصباء ومن كان من ذوي الارحام وكذلك المراد بالورثة في
قوله لا تمنع بالكر من الثلث او ثلثا من الابا جازة الورثة كل من كان له
ارث بوجه من هذه الوجوه **قول** الابا جازة ورثته **اقول** فيه
اشارة انه اذا لم يكن هناك وارث سوى الموصي له وكان الموصي له احد
الزوجين فانها تقسم له ولو لم يزد على الثلث قال في الجني صرح لو اوصت
لمرءها بثلث يعني بالنصف كان المال كله له نصفه ميراثا ونصفه
وصية وتامه فيه **باب الوصية بثلث المال** **قول**

بدون

بدون القضاة عند **اقول** هذه عبارة الزيلعي وقد حذف منها شيئا
يحتاج اليه **قول** اقول قوله فيما تقدم اما اذا اخرج الموصي **اقول**
ليس بصحيح ولا يفيد ذلك بوجه اذا الضابط الذي ذكره كما في النام
خاصية وعيوبها ان الموصي له اذا كان معين من اهل الاستحقاق فاعتق
صحة الايجاب يوم اوصى وصية كان تعتبر صحة الايجاب يوم موت الموصي
فالا اعتبار ليس لحالة الايجاب بل الاعتبار لصحة الايجاب يوم الوصية
في المعين وفي غير المعين يوم موت الموصي فلا صراحة ولا دلالة في كلام
الزيلعي فعنا على اعتبار حاله الايجاب بوجه فامله **قول** فان اوصى
بوصايا مع ذلك **اقول** قال الشارح الزيلعي قال العبد الفقير
الراجي مغفور به الكرم هذا مشكل من حيث ان الورثة كانوا يصدقون
بثلث ولا يلزمهم ان يصدقوه في اكثر من الثلث على تقدير ان تكون
الوصايا تستغرق الثلث كله ولم يبق في ايديهم من الثلث شيء فوجب
ان لا يلزمهم تصديقهم **اقول** يمكن الجواب بان هذا التعريف
له شبهة في الاقرار لفظا وشبه الوصية تنفيذ ولا ياخذ حكم الوصية
من كل وجه فاعتبار شبه الاقرار يجعل شائعا في الاثلاث ولا يخصص
بثلث الذي لا يصح اب الوصايا وبه يزول الاشكال نامل وقد ذكر
الشهيد في الفتاوى شرح الهداية والله تعالى اعلم **قول** قلت الفرق
بينهما **اقول** وقد ذكر ذلك الزيلعي بقا لما في شرح الهداية وفيها
باب العتق في المرض **قول** ومحاياته **اقول** اي بما
لا يتعاطى الناس فيه كما نص عليه في الخلاصة والبرازية **باب**
الوصية بالخبرة **قول** ويصوب فتم **اقول** هذه عبارة الدرر
والغفر لملاحس الى اخر شرح المقولة **باب الوصية** **قول**
وكافر **اقول** والمراد بالكافر الذي اذا اوصى الذي الى الذي كان جائزا
كما في التائرا خاتمة وفيها ايضا واذا دخل الحرة دار الاسلام باحسان فوصى
لا مسلم جائز ولا يخرج انتهى واذا اوصى المسلم الى حرة فلقاضي ان يبطل

ويخرج من الوصاية وينصب مكانه عند لا والذي اذا اوصى الى الخبز
 فانه لا يخرج من الذي من الخبز بمنزلة المسلم من الذي والمسلم اذا اوصى
 الى الذي كانت الوصية باطلة فكذا الذي اذا اوصى الى الخبز ممن يخاف منه
 على المال فان الفاضل يخرج من الوصاية وينصب مكانه عند لا كما في الكذا
 في الثاني خاتمة ايضا وان اوصى الى المستسعى جاز عند هالان المستسعى
 بمنزلة الخبز عند هالان يخرج عند في خيفة لانه بمنزلة المكاتب فيكون حكمه
 حكم المكاتب فيجوز ايضا انتهى **قول** حيث يجوز **اقول** اي بالاجماع كما
 في الثاني خاتمة نقلا عن المحيط **قول** او انفق على ولدك وانظر
 اليه ولم يأمره فليس بشئ **اقول** وفي البرازية والثانار خاتمة تمهد
 ابناي بعد موته اوصى باموهم او ما يجري مجرى هذا اللفظ يكون وصية
قول ووصى الوصي وصى في التركيتين **اقول** لم يبين المسئلة
 البيان المطلوب لكثير من الشايع **اقول** المسئلة على اقسام
 لانه اما ان يوصى فيقول جعلتك وصي من بعدي او وصيا وخو او بين
 فيقول في تركتي او في تركته موصي وخو او يقول في تركتي وتركة موصي او في
 التركتين وخو في امر كعتا قسم فاذا اباهم او بين فقال في التركتين
 فهو وصي فيهما عندهم خلا فالشافعي وزفر وابن ابي ليلى وان قال في تركتي
 فمن اي خيفة روايتان ظاهر الرواية عنه انه يكون وصيا فيهما لان تركته
 موصيه تركته كما صرح به في الاختيار ومنها ايضا روايتان اظهرهما عندهما انه
 يقتصر على تركته وان قال في تركته الاول فهو كما اذا قال يكون وصيا في تركته
 الاول خاصة عندهم كما نقله في الثانار خاتمة عن شريح الطحاوي وكما يروى
 اليه تعليل الاختيار اذ ليست تركته تركته الاول حتى يتناول قوله في تركته
 بخلاف قوله تركتي لان تركته موصيه تركته فتناولها فاعتق هذا التحريم
 فانه مفرد **قول** لانه اقل الى قوله من تحت **اقول** يكتب هذا بعد قوله
 في الثمن والمزاد **قول** ووصى بعهده وشراؤه **اقول** اطلق البيع
 والسر فشمع النقد والسيئة الى اجل متعارف وهو ظاهر لكن من على

فان

فان باع من مفسس سيد كورقيا وقال في المنة واذا باع شاحن تركته
 الميت بنسيئة فان كان يتصرف بربا اليتيم بان كان الاجل فاحتال الجاني
قول وقال المناخرون من اصحابنا لا يجوز **اقول** غير عدم الجواز
 الشامل للباطل والفساد ولم يصح باحدهما **قول** ذكر في الثاني
 خاتمة نقلا عن المتقي انه باطل وهو ظاهر والمراد بعدم الجواز البطلان
 والله تعالى اعلم **قول** لانه شرع فيه متبرعا **اقول** فلو طلب على علة اجرة
 فعين له الفاضل اجرة مثله جاز بلا شبهة لانه لم يرض بالعمل مجانا ولم
 يشرع فيه بعد متبرعا فافهم وقد ذكر في الاشباه في كتاب الدعوى
 والبيئات في الناظر ما هو صريح في ذلك فان مسائل الوقت ما حقه
 من مسائل الوصية **قول** باع مال اليتيم او ضيعته **اقول** فلو باعه
 منه الى اجل يبيع ولا ينتظر الاجل الا اذا عمل المشتري الثمن او اتي بقبيل
 على او رهن فيه وفا انما في الثانار خاتمة وفي الفتاوى وصى باع ضيعة
 اليتيم من مفسس يعلم انه لا يمكنه اذ الثمن ذكر في الفتاوى عن ابني القاسم
 ان هذا البيع ان كان بيع رغبة اجل الفاضل المشتري ثلاثة ايام فان امكنه
 اذ اكل الثمن والاقتضى البيع في هذا الجواب اشار الى جواز هذا البيع
 وفي الخاتمة اذا كان يعلم ان المشتري لا يقدر على اداء الثمن الا ان المشتري
 اذا اقتضى الثمن قبل ان يرد الفاضل البيع على الوصي والبيع مصلحة للصغير
 والفاضل يبيع ويحكم بجوازه لان وهم الضمير على اليتيم لم يبق وهو
 المانع من جواز البيع بل تمام النظر في تنفيذ اذا كان مصلحة في حق الصغير
 وانما يكون البيع مصلحة في حق الصغير اذا رغب المشتري بضعف قيمة الضيعة
 او بان كان الصغير يحتاج الى الثمن للاجل النفقة انتهى **قول** ولا يجوز في حاله
 لنفسه **اقول** اطلقه فشمع ما اذا كان بامر الفاضل وبه تبين عدم صحة
 ما يفعله بعض جملة القضاة من دفع شيء من دراهم اليتيم للوصي بالبيع لانه
 اتجار بمال اليتيم لنفسه مأمور الله لان يقر هذه الفاضل ويرتب عليه الربح
 بوجهه فانهم من جوابان للفاضل ولا يات الا قراض وهو ينفق منه يتناول الاقران

من الوجه لكنهم لا ياتون بالحيلة على وجهها السري والله تعالى الموفق
وقد صرح في جامع الفصولين في السابع والعشرين ان القاضي انما يملك
الامر ارض اذا لم يجد ما يشترطه يكون غلة لليتيم لا لو وجد او وجد من
بضارب لانه انفع وكذلك انما يقرضه من ملى وفي الحاوي الزاهد
في مسائل متفرقة من الوصايا شتم القاضي الامر الوجه بالاخبار والشركة
في مال اليتيم دون المعاملة لاجل الزيج انتهى وابلغ من ذلك انهم يقضون
بالزيج من غير معاملة في ماله اذا عومل فيه اول مرة ويستندون
في ذلك لمن لا يعيب كلامه في المذهب وهو قضى بالرياء المحرم في سابق
الادمان الذي اذن الله فيه بالحرم بحر خيال فاستدل في عقولهم
النظر الى اليتيم وهل فيما حرم الله نظر ما هذا الاضلال بعيد نفوذ بالله تعالى
من افعالهم والله الموفق والمعين **قوله** فيصدق بالزيج انتهى **اقول** لم
ينته بل قال تلوه في قوله اني خيفة ومحمد وعندي يوسف يسلم له الزيج
ولا يصدق بشي انتهى وفي البرازيل فان اخذ الوجه امره من امره ان البذر
على اليتيم لا يجوز وان جعل الوجه على نفسه على قياس قول الامام في جواب
بيع الوجه مال اليتيم من نفسه ينبغي ان يجوز وفي المسئلة دليل على ان الوجه
يملك الاستقراض من مال اليتيم وفي المتن ما يدل على انه لا يملك والحل
ذكر فيه اختلاف المشايخ **قوله** من وافقه الصغار ان كانوا اتفقوا بغير
امر القاضي والوجه حسب لهم **اقول** هذا خلاف ولعله وان كانوا اتفقوا
بامر القاضي والوجه حسب لهم الى تامل **كتاب الخلع**
قوله وتفصله **اقول** قال في البرزخ الجنين واما الخلع المشكل المرافق
اذا مات فعليه اختلاف والظاهر انه يبيح في التبيين وان مات قبل ان
يستبين امره لم يفصله رجل ولا امرأة لان حل الغسل غير ثابت بين الرجال
والنساء في حق الاحتمال الحرمة ويبيح بالصعيد لتقدير الفصل انتهى وسيصح
هذا الشايح بعد قليل بانه يبيح اقامات وكان الاولى ان يذكر الخلاف في
المسئلة كما فعل في البحر تامل **قوله** يبيح **اقول** قدم انه يشترى له امة

تفصله

تفصله ولم يسبق خلافا في الموضوعين وهو خلاف الصنيع الاولى
تامل **مسائل شتى** **قوله** ولما هو مع عوكنا عليه
اقول تقدم في كتاب الاشربة عن المحقق ابن وهبان ان لا يعزل
ولا النفقات الى كل ما قاله صاحب الفقيه مخالفا للفقهاء ما لم
يعضد نقل من غيره ولم يقل عن احد من علماءنا المتقدمين ولا
المؤخرين ان عرق مد من الحر يا قضي للموصوف سوى ما بحثه ابن العري
قوله قد يفوق بين الرجاجة الجلالة ومد من الحر ان مد
الحر يخلط والرجاجة لا تخلط حتى لو كانت تخلط لا يحكم بنجاسة عرقها
كما قالوا في تفسيرها وغاية ما فيه انه قد يقع الشك في قوله العرق
منه او من غيره ولا نقض بالشك على انما اثبتنا النقض بالحقارح
المحققة بنجاسته من غير السيلين الا بعد علاج قوى ومنازعة كلية
كلية بيننا وبين الشافعية كما علم في محله فكيف ثبت النقض بشي موصوف
وايضا نفس عرق الرجاجة لجلالة المقيس عليه في نجاسته منازعة
اذ صرحوا قاطبة بكراهة لجمها اذا تغيروا وتين وانت على علم انما يستعملون
لفظة الكراهة لرب في الحرمة فاذا ثبت الرب في الحرمة التي فرغ
النجاسة ثبت مثله في العرق والنقض يكون بالاربع فيه ومما يدل
على ان الحر يصير مستملا لا يبقى له اثر مسألة الجردى اذا اغذى بلين الحنظل
يحل الكلد ولا يوثق فيه ان ما غذى به يصير مستملا لا يبقى له اثر فكذا
نقول في عرق مد من الحر ويلزم ما بحثه ابن العري نقض الوضوء بعرق
من اكل او شرب بنجاسة قارورة او ممد في ر من ممد ومته ولم يقل به احد
فلا ينبغي التعويل عليه لغرابته وخروجه عن الحادة وعن القياس تامل
قوله كذا في الفوائد الزينية **اقول** ذكرها في كتاب الصلاة **قوله**
ولو استحققت الاولى **اقول** كذا بخطه ولعله ولو استحققت مع الاولى
فامل **قوله** وما قبلها بحري **قوله** لعله لا يحري وفي خطه لا يحري
كذلك ضارب عليها بالقلم والفرق في غير محله فامل **قوله** ولم يكن

اهلا تصرف الخراج عند اني يوسف يحل له الخ **اقول** تبع هذا التمسك
صاحب البحر في ذلك وهو غلط بلا شبهة اوسمى سبق نظر اذا الكتب فاطمة
مصرحة بانه لا يحل لغير المملوك ولا يتيى كسبت على حاشية البحر الظاهر
ان في كتابه سقطا وهو لا يحل وان كان اهلا لتصرف الخراج اليه
لخ تامل **قول** له طلب شهود الاصل **اقول** بعد بياض في خط
المولف بخوصف سطر وملتوب عليه تحرر هذا المحل من احسنه **قول**
اذا تبين فساده **اقول** بعد شيء ساقت ولعله اما اذا تبين فلتقاضى الخ
قول على ما ذكرناه **اقول** اي من التقييد قبل المشاركة **قول** باع
اقول او وهب وسلم او تصدق كامل واقوال قيد بالبيع اذ
لوا جوا ورضه او اقرار ثم ادعى الحاضر تصح اذ ليس من لوازم ذلك
الخروج عن الملك وقد يرضى الشخص بالانتفاع بملكه ولا يرضى بالخروج
عن ملكه ولانه في البيع ويخوع على خلاف القياس فلا يقاس عليه غيره ولم
ارمى به عليه فليست له **قول** عقار **اقول** او حيوانا او ثوبا او غنما
ذلك **قول** حاضر **اقول** المراد بالحضور الاطلاع تامل **قول** ثم
ادعى لابن انه ملكه **اقول** فلوا دعى الثمن بعد ما ذكره هل تصح دعواه
جعل ذلك اقرارا بانه ملك البايح صريح في عدم جواز دعوى الثمن وجعله
رضى للبيع يفيد الجواز اذ لا يلزم من الرضى بالبيع الاقرار بانه ملك
البايع والموضع محتاج الى التحريم واقول **والذي يظهر**
سماع الدعوى في الثمن ايضا ويؤيد ما في شرح الكنز للزبيدي وغيره
من قولهم وحضور وتركه فيما يصنع اقرار منه بانه ملك البايح وان
لاحق له في البيع **قول** انه ملكه **اقول** او بمقتضى مشاعا او مقبلا
قول بخلاف الاجنبي ولو جاز الخ **اقول** الذي ظهر في الفرق
بين الاجنبي والقريب
ان الاطلاع الفاسد في القريب اغلب فظنة التلبس فيه ارجح ولذلك
غلب هذا الامر في الاقربا خصوصا في دعوى الميراث لسهولة اثباته بخلاف

الاجنبي

الاجنبي فان طلعه في حال من هو اجنبي عنه قليل بادر فلا بد من
مرجح يرجح جهة التزوير والتلبس وهو ان يتصرف المشتري فيه
زمانا بالقرين والبن ويخونها فامل **قول** ذرعا وبناء **اقول**
المراد به كل تصرف لا يطلق الا للمالك فاما من قبيل التمثيل تامل
قول فلا تسمع دعواه **اقول** اي دعوى الاجنبي ولو جاز
قول الخامس عشر **اقول** اي من كتاب الدعوى **قول** وايضا
خوارزم على راية سمع **اقول** اي في منع سماع الدعوى **قول**
فلا يفيق الا بما اختار اية خوارزم **اقول** وهو المنع مطلقا **قول** وذكر
في البرازيل ايضا في محل اخر **اقول** ذكر في كتاب النكاح في التاسع في
نكاح البكر **قول** وبخلاف ما اذا باع الفضولي الخ **اقول** في فتاوى
امين الدين ناقل عن المحيط اذا اشترى سلعة من فضولي وقبض المشتري
المبيع بحضور صاحب السلعة فسكت يكون رضى انتهى ومثل ما في
فتاوى امين الدين في البرازيل نقلنا عن المحيط ايضا فيه علم ان
محل ما هنا ما اظلم يقبض المشتري السلعة بحضور صاحبها وهو سائل
ناقل قال في جامع الفتاوى وذكر في مسية الفقهاء راي غيره يبيع عروضا
فقبضها المشتري وهو ساكت وترك ما زعمته فهو اقرار منه بانه ملك
البايع انرى **اقول** فظهر من هذه النقول ان المسئلة فيها اقوال
عدم السماع مع الاطلاع بالبيع والتسليم من غير تصرف المشتري مطلقا
اي في القريب والاجنبي واشتراط التصرف فيها والتفصل وهو عند
اشتراطه في القريب واشتراطه في الاجنبي ولا شك ان الحارذ احل في
مسمى الاجنبي فامنع احد ما منع الاخر والقول الرابع قول اية بخاري
وهو سماع الدعوى مطلقا اي من القريب والاجنبي **قول** ونص كذا
شارح الكنز الخ **اقول** الظاهر ان ما في فتاوى ابى الليث ليس بقيد
بل تمثيل تامل **قول** ولم يعين بيع ما له **اقول** قيد به لانه لو عساه
قباعه مكره لا يصح الا ان يقبض المشتري طوعا كما نص عليه فلا مكسر

قول غردار زوجته بماله باذنها فالعارة لها الخ **اقول** ولو اختلفا
 في الاذن وعدمه ولا بينة فالقول لمنكره يمينه وفي ان العارة
 لها اوله فالقول له لانه هو المالك كما يفهم من قواعدهم لكن ذكر في
 النوايد الزينية من كتاب الغصب اذا تصرف في ملك غيره ثم
 ادعى انه كان باذنها وانكر الوارث فالقول للمالك الا اذا تصرف
 في مال امراته فثبت ثم ادعى انه كان باذنها وانكر الوارث فالقول
 للزوج كذا في القينة انتهى فثبت ما فيه انه اذا غردار زوجته لم يكن
 فثبت وادعى انه كان باذنها ليرجع في تركها بما انفق وانكر بقية الوارث
 اذنها ان القول قوله ووجهه شهادة العرف الظاهر **قوله** فاحاب
 بما فيه الكفاية **اقول** لا يخفى ما في هذه العبارة من عدم الكفاية
 وحاصل جوابه بعد عرض عبارة الحاكم الشهيد ناقل عن محمد بن الحسين
 والمبسوط والبدائع والذخيرة وبعد ان رفع له في السؤال ما صورته
 ومثل هذه العبارة وهي انه اذا اقر بالاجبية ونحوها رضاعا ثم قال
 او همت خازله ان تزوجه وان ثبت على قوله الاول وقال هو حق لا يجوز
 له ان تزوجه غير علم او نأى اكثر من اربعين مصنف منها فتاوى خير
 حرم مطلوب والولول المحي والمحيط السرخسي وفتاوى ابي الليث السرخسي
 والامام محمد بن النعمان والفتنة والتمذ وجامع المختصرات وخرائفة
 المفتين والمبعض والناظر خائفة وشيخ الهداية للقوام الكاكي وشرحها
 للسراج الهندي وشرح الجمع لابن فرشته وفتاوى الامام حافظ الدين
 الكركري ولطائف الاشارات لابن قاضي سماوية وفتح القدير لابن
 الهمام ابن التيات لا يحصل الا بالقول لمن يشهد على نفسه بذلك او
 يقول هو حق او كذا قلت او ما في معناه كقول هو صدق او صواب او
 صحيح او لا شك فيه عندي ومن جمع بين هو حق وكذا قلت اراد التاكيد
 وحذف اقتصر على بعضها ولو بطريق الحصر فكلامه موقوف بتقدير او
 ما في معناه مما قلنا وليس في منطوق النصوص المذكورة انه تكرر ان

يقوم

يقوم مقام هو حق او ما في معناه حتى يتنع الرجوع بعد ان يفهم
 من قول صاحب المبسوط ولكن الثابت على الاقرار بالمجرد له بعد
 العقد انه اذا اقر بئذ قبل العقد ثم اقر به بعد يقوم مقام ذلك
 وقول صاحب البدائع لانه اقر بطلان ما يمكن ابطاله للحال ليس
 فار قابين مسئلة الاقرار قبل العقد لانه ذكر بعد ما يقتضيه عدم اعتنا
 لانه ذكر مسئلة الاجبية مع وجوده بها وما ذكره في ما يقتضيه عدم اعتنا
 في اخر كلامه من جواز التزوج بها اذا قالت او همت او غلطت محمول على
 ما اذا لم يثبت بقربينة ما تقدم له فالثابت والاهل والاموال واحد الحاصل
 من كلامه ان مجرد النكران لم يثبت به الاصرار والله تعالى اعلم **قوله**
 والظاهر ان مراده من هذه الترخيم الخ **اقول** تامل ما في هذه العبارة
 فان ظاهر قوله والظاهر ان مراده لصاحب القينة وهو موضح بكتاب
 الترخيم فيرجع الصهر في حنفية قائل **قوله** وظاهر التوجيه الى
 قوله ولم يتحقق **اقول** قال ولد المحقق نج الدين وفقد الله تعالى
 وفقهه هو الشيخ علي المقدسي في جواب اجاب به عن عبارة قاضي خان
 وقدمت اليه في سوال رايته يحفظ هذا المصنف **قوله** هذا وقد ورد
 هذا اللفظ الخ **اقول** ما اوردته في المنظومة ليس هذا اللفظ بل هو لفظ
 اخر غيره وازين قوله ان كان الله يعذب المشركين الخ من قوله لا يدخل النار
 كما في كمال لا يخفى على من له ادنى فهم تامل **قوله** قال ابن الشحنة وعندي
 ان هذا الخ **اقول** قد قطع بنقله هذا على نفسه بلا تكارر وانه ما كان
 يتبعي له ان يدونه ولا ان يسطرعه والله تعالى الموفق **قوله** والكتاب
 سنة وهو من شقاير الاسلام **اقول** وهو عندنا وعند الشافعي واجبة
 قال في شرح منظومات ابن العماد الموسومة بالاقضية وفام **قوله**
 السبب في الختان ان ابا هيم عليه الصلاة والسلام لما ابتلى بالتزويج
 بنحو ولد فاحب ان يجعل لكل واحد تزويجا بقطع عضو واحد فافقه
 وببطلان اولادهم بالصبر على اسلام الاباء ثم فكلون هذه الحالة مظهر

فليصير التسليم من الاباء والاولاد تسلياً بآبراهيم عليه الصلاة والسلام
 انتهى ولابن حجر الميمني الشافعي في شرح المنهاج وغيره فائدة اختص
 سيدنا ابراهيم الخليل على نبينا محمد وعليه من الله الخليل افضل الصلاة
 والسلام وعلى الهما واصحابهما والانبيا اجمعين وهو ابن ثمانين سنة
 وصح مائة وعشرون سنة تلك الاول اصح وقد جمع بينهما ابان الاول
 حسب من حين النبوة والثاني من حين الولادة بالقدر اسم قوطع
 وقيل انه للنجار وقد كثر اختلاف الرواة والحفاظ واهل السيرة ولا دية
 صلى الله عليه ولم يحتونا لانه جالسه ولد محتونا ثلثة عشر نبيا وان خبر
 ختمه حين طهر قلبه وان عبد المطلب ختمه يوم سابعه ولم يجمع في ذلك شيء
 على ما قاله غير واحد من الحفاظ ولم ينظر القول للحال ان الذي تواترت
 به الروايات انه ولد محتونا ومن اطال في رده الذهبي ولا يصحح الضياء
 حديث ولا دية محتونا لانه ثبت عندهم ضعفه والوجه في ذلك الجرح بان
 يحتمل بانه كان هناك نوع تعلق في الحشمة فنظر بعض الرواة للصورة
 فساه ختانا وقد قال بعض المحققين من الحفاظ الاشبه بالصواب انه لم يولد
 محتونا والله اعلم انتهى **قوله** وقيل سنة **اقول** وبه جزم الرازي معلل بانه
 نعم ان الضميمة تختص ولو كان ختانا ما كثر لانه لم تحتص الضميمة فقال ابن
 بكوف امرأة ولكن لا قال سنة في حق الرجال **قوله** والدليل على ذلك تقدم القدر
 على الختمين **اقول** الصديق ابي بكر وعمر والدي زوجته صلى الله عليه ولم عايشة خفصة
 والختمين عثمان وعلي زوجي بانه صلى الله عليه ولم **قوله** وفصل بين القصاب بالسوا
 وقال **اقول** لعلمه والحرة وقال **كتاب الغرائض** **قوله** واما اذا قل مؤثر
 قصاصا او حدا او دفعا عن نفسه فلا يحرم اصلا **اقول** وكذا اذا قل الزوج امرأته
 او ذمهم من محارمة الموت لاجل الزنا يرت منها عندنا خلافا للشافعي كذا في جواهر الزنا
 بومر استنع و**قوله** قولنا قل امرأته وذات رحم محرمة يجمع مع تحقق الزنا اما بغير التهمة
 فلا ياتي من فلا ياتي لقولنا قادم في ذلك وفي النكاح والزاوي ايضا بومر استنع
 عن ترك مولى مولا لانه او المهر بالنسب على الغير وموصى له بانزاد على الثلث واخذ مولا

مع بنتها وبنت ابنه لا تترك الاخوات والبنت مع هؤلاء قال اساذنا رحمه الله تعالى
 سبقت عن مانت عن زوج وبنتين واطح لاب وام ولا مال لها سوى مهر على زوجها
 مائة دينار مات الزوج ولم يترك الا خمسين دينار فقلت يقسم بين البنتين والا
 استأعنا بقدر سهمهما لانه ذكر في كتاب العين والدين اذا كان على بعض الورثة
 جنس عين التركة يجزى ما عليه من الدين كانه عين وترك حصته عليه وترك
 العين لانها عينه من الورثة فحسبنا على الزوج من خمسة وعشرين دينارا كانه عين
 وبقي الخمسون دينارا في نصيب البنتين والاخ فكون بينهم على سهمهم من اصل المسئلة
 وقد افقه كثير من فقهي زماننا انه تقسم الخمسون بينهم اثلاثا وانه غلط فاحتج انتهى **قوله**
 ويستقطن مع الجدة ان حنفية **اقول** بعد هذا سقط ولعله عند ابي يوسف **قوله**
قوله مولى الام **اقول** هذا قاصر على مولى المولاة فلو لم تكن مولاة فالعصبة من كان
 من جهة الام فاذا مات ذلك الولد يكون ميراثه لاه واولاد امة الذكور وله ثلث فيه
 سواء اذا ترك اخا واخوة من ام فلو واحد السكس وثلثا من فصاعدا الثلث وما بقى
 بعد ميراث الام واولادها يكون لعصبة الام الاقرب قال افراس بوان لم يكن عصبة فالباقي مرد
 على الام واولادها كما في الجوهرة وفي المجتبى وعصبة ولد الزنا وولد الملاعنة مولى اتمها
 فاختلفت شيخ القدر ذكر قال في المجتبى على نسخة قلت مضاه والله اعلم ان الام ليست
 بعصبة ولا لعصبة الام كما ذهب اليه ابن مسعود رضي الله عنه اتمها بعصبة مولى الام
 اذا كان لها مولى قال الشيخ فليسم بعد نكاح ذلك عن المجتبى قلت قال في الجواهر **قوله**
 لمواي اتمها ان كانت الملاعنة حرة الاصل يكون الميراث لمواي اتمها وميراث اخواتها وسائر عصبة
 اتمها وان كانت معتقة يكون الميراث لمعتقها وبخوة ابن المعتق واخوة وابوه فقوله لمواي
 يتناول المعتق وغيره لمعتق وهو عصبة اتمها **قوله** اذ لم يبق معها **اقول** صوابه من
 اي البنات **قوله** ويقسمان الباقي **اقول** بعده بيان بخوارق اسطر في نسخة المصنف
باب ذوي الارحام **قوله** والاعمام والعمات لام **قوله** صوابه والعمات والاعمام لام
 اذا العمات من ذوي الارحام مطلقا واما الاعمام فلا يكونون منهم الا اذا كانوا الام **قوله**
 فمندا ابي يوسف في قوله لا خير **اقول** وقول محمد بن الرواتبين عن ابي حنيفة في جميع
 احكام ذوي الارحام وقول ابي يوسف مروي عن ابي حنيفة ايضا لكن روايته شاذة

ليست في قوة الشهرة مثل الرواية الاخرى وذكر بعضهم ان مشايخ بخاري اخذوا
 بقوله ابي يوسف في مسائل دوى الارحام والحيض لانه ليس على الحق كذا في شرح
 السراجية للسيد **قوله** وبما اعني باخنيق وابي يوسف **قوله** كيف ثبت في مسنه
 ابا حنيفة مع ابي يوسف والرواية المشهورة انه مع محمد حتى قال في المتن وهو
 يعني اعتبار الاصول قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد ثم رجع ابو يوسف عن
 ذلك وقول ابي يوسف رواية شاذة عن ابي حنيفة والمتون موصوفة لنقل المذ
 لا لما شذ منه فكان ينبغي ان يثبت مع محمد ليكون على اشهر الروايتين عنه فارجع الى
 المتن وفيه من الشرح في هذه المسئلة تجد ما هو الصواب والله اعلم ولو قال
 وبما اعني ابا يوسف والحن بن زياد فكان اولى **فصل الغرقى والحر في قوله**
 وقال هذا اذا لم يعلم موت احدهم او لا **قوله** في ضوء السراج بعد ان ذكر مسائل
 الغرقى والحر في الخلاف فيها قال قال اصحابنا الله سبحانه وعلى هذا الخلاف اذا علمت
 احدهما مات اولاً ولا يدري ايها هو يجعل كانهما ماتا معاً التحق الثغراض بينهما وذكر محمد
 هذا الفصل في الكتاب على هذا الاختلاف انتهى وهو مخالف لما هنا فليتأمل عند الفتوى
باب الخارج **قوله** فكون اصلاً لما ينسب اليها وهو السكس الح **قوله** اذهى مركبة
 من واحد في ستة لما بين مخرج النصف والسكس من الموافقة بالنصف تأمل **قوله**
 وجب ان يكون صاحب الثلثين **قوله** اي الاثنين **قوله** فان قلت قلت الخ
قوله هي عبارة السيد في شرح السراجية حرفاً بحرف والله تعالى اعلم وهو
 اخر ما وجد للمصنف المرحوم قوله ناوسيدنا شيخ الاسلام بركة الانام شيخنا والذنا الفهامة
 الرحلة العلامة نعمان رحمه الله ووجه ما قرأه الشيخ خير الدين عليه الرحمة والرضوان من
 رب العالمين وكان الفرق من كتابتهما راخمين ١٤ شهر صفر الخير سنة ست وتسعين
 والف احسن الله خاتمة وجعل البركة تمامها وذلك على يد العبد الفقير الحقير المعترف بالذات
 والنقص خلیل بن علي الحسني الصمادي الرمي الحنفى عامله الله بلطفه الخفى
 ووعده الوفى وبره الحف وغفر له واولاديه ولشايخه ولجميع المسلمين والمسلمات
 والمؤمنين والمؤمنات الالحياضهم والاموات انه سمع قريب بحب الدعوات
 امين اللهم امين يا من يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات امين امين امين



محمدي
 ٢٧٧ = ١٢٩ = ٢٥